

الحرب في غزة

من أين..... وإلى أين؟

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



الحرب في غزة

من أين وإلى أين؟

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

هيئة التحرير:

د. دلال محمود

د. مها علام

آية عبد العزيز

بسمة سعد

محمود سلامة

ميناء عادل

هدير أبو زيد

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولى: 2024

رقم الإيداع: 2024/3899

الترقيم الدولي: 3-7-87240-977-978

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +905862262022 - +905863262022

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

04	الافتتاحية
08	المحور الأول
	رؤية استراتيجية عامة للحرب في غزة: (الأهداف - التوقيت - الأداء)
28	المحور الثاني
	حركة حماس ضربة البداية والمناورة التكتيكية
42	المحور الثالث
	حسابات الداخل الإسرائيلي قبيل الحرب وأثنائها
66	المحور الرابع
	تحليل الأداء العسكري لإسرائيل
128	المحور الخامس
	أجهزة المعلومات: قصور أم أهداف أخرى؟
158	المحور السادس
	الفلسطينيون خارج غزة: معركة موازية
184	المحور السابع
	البعد الاقتصادي في الحرب (الدوافع والاثار الاقتصادية)
228	المحور الثامن
	أدوار متنوعة للقوى الإقليمية: شريك ووسيط ومستهدف
268	المحور التاسع
	حرب غزة في مسرح عمليات التنافس الدولي
288	المحور العاشر
	حرب دبلوماسية وإعلامية: أوجه أخرى للحرب في غزة
340	المحور الحادي عشر
	المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية الإنسانية في غزة: لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم
362	المحور الثاني عشر
	الحرب في غزة: وماذا بعد؟

الافتتاحية

يصدر كتاب "الحرب في غزة.. من أين..... إلى أين؟"، ونحن نقرب من الشهر الرابع من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي بدأت في السابع من أكتوبر من العام الماضي 2023، ولاتزال هذه الحرب تدور رحاها وتهاوى فيها كافة المبادئ والقوانين الدولية والإنسانية ويسقط فيها بكل قوة كل من تشدق كذباً وزوراً وبهتاناً بما أسموه بحقوق الإنسان التي صنعت خصيصاً لدول بعينها أما الشعوب التي تبحث عن حريتها واستقلالها وتقدمها وتنميتها فهي خارج التصنيف الدولي المجحف لمبدأ حقوق الإنسان.

لم تكن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وليدة السابع من أكتوبر الماضي، بل كانت صرخة في وجه العالم لعله يتذكر أن هناك شعباً فلسطينياً يبحث عن أقل حقوقه في الحياة وأن يعيش في دول مستقلة ذات سيادة مثله مثل شعوب العالم ويقبل بكل قناعة بأن هناك دولة بجواره تسمى إسرائيل ويأمل أن تحيا الدولتان الجاراتان في أمن وسلام واستقرار، ألا أن هذا العالم الذي لا يعرف إلا المعايير المزدوجة لم يلق بالاً لحقوق هذا الشعب الصامد البطل ولم يهتم بقضيته التي اقترب عمرها من ستين عاماً من الظلم والمعاناة وكل أنواع اللاأدمية الى مارسها

الاحتلال الإسرائيلي طوال هذه الفترة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة دون اكتراث لقوانين الشرعية الدولية أو أية حلول سلمية حاولت أن تجد لها طريقاً في النفق السياسي المظلم.

وكم كانت الحرب على غزة ظاهرة كاشفة تماماً بل ومؤكدة أن المجتمع الدولي لا يستفيق، إلا عندما تتهدد مصالحه، ثم يبدأ في البحث عن المسببات والحلول ومن هنا أصبحت القضية الفلسطينية مطروحة حالياً على مائدة الاهتمام العالمي وعادت بقوة إلى دائرة الضوء وبدأ الجميع يتسارع في المطالبة بالحل السياسي ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة وإقامة دولتهم المستقلة بالرغم من أن هذه الحلول كانت مطروحة منذ عقود، ولكن كان التجاهل وعدم الاهتمام يمثل الرد الوحيد على المطالبات المتعددة بأن ينظر العالم بعين العدل إلى هذه البؤرة في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن أن تنفجر في وجه الجميع دون سابق إنذار.

وقد كشفت الحرب الإسرائيلية على غزة أيضاً أن إسرائيل لا يمكن لها أن تعيش في أمن واستقرار مهما كان قطار التطبيع متسارعاً في المنطقة العربية، وأن هذا الأمن المنشود الذي تبحث عنه لن يتحقق مطلقاً بما تمتلكه من قوة عسكرية ونووية وتكنولوجية واقتصادية وأن الطريق الوحيد لهذا الأمن الإسرائيلي يمر عبر بوابة واحدة لا بديل لها وهي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن تكلفة الحرب على غزة سوف تعاني منها إسرائيل بقوة على كافة المستويات المادية والبشرية، وسوف تترك جروحاً غائرة لن تندمل في وجه المنظومة العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت في وقت قصير للغاية عرضة لأن تنهار بل انهارت بالفعل في السابغ من أكتوبر الماضي، كما أن هذه التكلفة سوف تعكس آثارها السلبية على الاقتصاد العالمي الذي لم يستفك حتى الآن من أزمة الكورونا ثم الحرب الروسية الأوكرانية التي لازالت مشتعلة، ثم جاءت حرب غزة لتضفي مزيداً من المشكلات الاقتصادية العالمية ولازالت الأوضاع مهیأة لمزيد من التدهور واتساع دائرة الصراع.

ومن الواضح أن المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمناً كبيراً نتيجة سياسة حكومته اليمينية شديدة التطرف التي أسقطت من أجندتها عملية السلام التي يؤمن بها العالم ولو حتى نظرياً، وسوف يظل الإسرائيليون تحت رحمة هذه الحكومة التي تقودهم نحو مزيد من الخسائر والانتقادات. ولعل ما رأيناه من مظاهرات عارمة في معظم عواصم العالم تنديداً بالعمليات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة كانت خير تعبير عما فعلته حكومة اليمين المتطرف بشعبها ولا يزال مسار هذه الانتقادات متواصلاً ولن يهدأ حتى تنتهي الحرب على غزة.

وقد أدت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة في التاريخ الحديث وأصبح الفلسطينيون في قطاع غزة عرضة للموت كل لحظة نتيجة استهداف المدنيين وتدمير منازلهم وتهجيرهم من الشمال إلى الجنوب ولم تتوقف الآلة العسكرية الإسرائيلية عن القصف العشوائي وإزالة مناطق كاملة وعائلات بأجمعها من على وجه الأرض ولم تكتف بذلك بل وقامت بوضع شروط مجحفة على دخول المساعدات الإنسانية من معبر رفح إلى داخل القطاع إمعاناً في تنفيذ سياسة العقاب الجماعي ضد السكان الفلسطينيين العزل.

وفي وسط هذه الأوضاع شديدة السلبية كان الموقف المصري حريصاً على أن يضيئ شعاعاً من نور في النفق شديد الظلمة حيث تحركت القيادة السياسية المصرية منذ اليوم الأول للحرب وحاولت احتوائها بكل الطرق وبذلت كل الجهود الممكنة من أجل وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية من معبر رفح الذي لم يغلق مطلقاً قبيل الأزمة أو بعدها وطرحت مبادرات للخروج من المستنقع الحالي في غزة ولم تكتف مصر بذلك بل قامت بعقد مؤتمر للسلام حتى ترسل صيحة للعالم مفادها أن الحل الوحيد لهذه الأزمة لن يكون بمحاولات التسكين المؤقت ولكن من خلال الحل السياسي الذي يتركز في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومن هنا بدأ العالم في التقاط هذه الدعوات المصرية وأصبح الحديث عن هذا الحل يمثل المخرج الوحيد لحل الأزمة حلاً كاملاً شاملاً وعادلاً.

وإذا كانت الحرب على غزة قد أيقظت ضمير العالم ولوحى نسبياً إلا أن الأمر لا يجب أن يتوقف عند هذه الحد من التعاطف والمناشدات بل يجب أن ينطلق إلى آفاق عملية تبدأ بوضع خطة للحل السياسي من خلال استئناف المفاوضات التي تؤدي إلى حل الدولتين بمعنى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط 1967 تعيش في أمن وسلام واستقرار بجوار دولة إسرائيل وضرورة إجبارها على قبول هذا الحل، أما بدون هذا الحل الأوحى فلا يمكن أن نتحدث عن الاستقرار في المنطقة بل يمكن أن تتدهور الأوضاع إلى مرحلة غير محسوبة لن ينجى منها العالم سوى الخراب والدمار.

وبالرغم من حجم الكارثة التي نشاهدها جميعاً في قطاع غزة إلا أن الجهود الراهنة يجب أن تتركز أولاً على وقف إطلاق النار وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلها داخل القطاع ثم ننطلق بعد ذلك إلى مرحلة البناء وإعادة الإعمار والحل السياسي وعلى المجتمع الدولي أن يكفر عن خطاياهم وينجى معاييرهم المزدوجة جانباً وأن يبدأ فور هدوء الأوضاع في عملية سلام تؤدي إلى أن ينال الشعب الفلسطيني أقل حقوقه وأن يحيا في دولته المستقلة ودعونا نتحرك في هذا المسار حتى نغير من الواقع الأليم الذي لازلنا نتابعه من موقع المراقب. وعلينا أن ننطلق من هذا الموقع إلى موقع التفاعل والاشتباك والانخراط في عملية سلام التي من شأنها أن تغير الواقع الحالي إلى الأفضل.

الخلاصة إذا كانت الحرب على غزة قد بدأت، إلا أنها يجب أن تنتهي ونحن نتحدث عن أن غزة والضفة الغربية والقدس قد توحدت جميعاً تحت لواء الدولة الفلسطينية المستقلة.

اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المحور الأول

رؤية استراتيجية عامة للحرب في غزة
(الأهداف - التوقيت - الأداء):

المشاركون:

د. دلال محمود

شادي محسن

في عام 2015 نشر الكولونيل الإسرائيلي غابرييل (غابي) سيبوني، مدير الشؤون العسكرية والاستراتيجية وبرامج الأمن السيبراني في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، مقالاً بعنوان "هل ستكون حماس مستعدة بشكل أفضل خلال مواجهتها التالية مع إسرائيل؟ رؤى حول دروس حماس من عملية الجرف الصامد"، وخلص فيها إلى أن رؤية حماس المكتسبة خلال خمسين يوماً من القتال في عملية الجرف الصامد، جعلتها تدرك أنه على المستوى الجيوسياسي والاستراتيجي لا تستطيع العمل ضد إسرائيل دون دعم إقليمي مهيم، ولذلك علقت حماس آمالها على إيران للمساعدة في إعادة التسليح وبناء قوتها العسكرية. ولذلك كان الرأي المرجح له أن حماس لن تقوم بتغيير عقيدتها الشاملة تجاه الحرب ضد إسرائيل، وأنها سوف تستمر في إعادة بناء قوتها من أجل اكتساب القوة ومواصلة تطوير قدراتها الصاروخية، وتحسين قدراتها على تنفيذ العمليات عبر الحدود، وتسليح نفسها بأسلحة متقدمة عالية الجودة.

والسؤال الآن هل أخذت إسرائيل مثل هذه الرؤية التي قدمها الكولونيل غابي سيبوني، والتي شاركه فيها العديد من العسكريين والخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين، بجدية حقيقية؟ لقد قدم هؤلاء النصح لإسرائيل بضرورة الاستمرار في تحجيم قوة حركة حماس العسكرية، وهذا الأمر كان من دوافع إسرائيل في تكرار عملياتها العسكرية في قطاع غزة خلال عدة مرات منذ عام

2007 ومع انفراد حركة حماس بإدارته، فقصفته في الأعوام التالية على التوالي 2008 و2012 و2014 و2019 و2021 و2022 ثم في مايو 2023. ولكن هل اكتفت إسرائيل بهذه العمليات لردع الفلسطينيين عن المقاومة؟ أم أنها استمرت في زيادة معاناتهم وانتهاك حقوقهم الطبيعية والإنسانية؟

لم تكن عملية "طوفان الأقصى" التي بدأت في 7 أكتوبر 2023 عملية عسكرية تقليدية مثل سابقتها التي تدور على أراضي غزة، في هذه المرة بدأت حركة حماس هجمة عسكرية غير تقليدية داخل إسرائيل، في ظل تفاجئ إسرائيل والعالم كله من هذه الهجمة غير المتوقعة. فقد حرصت إسرائيل في عملياتها العسكرية المتكررة على تقويض قدرات حماس وضرب بنيتها التحتية أكثر من مرة بنفس حرصها على تقوية أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي المتفوق لديها. وتزداد المفاجأة مع تبادل الاتهامات بين مسؤولي إسرائيل حول ما إذا كانت إسرائيل تجهل قدرات حماس، أم أنها تعلم واساءت التقدير لما لديها من معلومات حول هذه القدرات؟

وبغض النظر عن مفاجأة إسرائيل وأدائها في إدارة هذه الحرب؛ فإن هذه المرحلة تمثل مرحلة فارقة بالنسبة لإسرائيل؛ فإنها لن تتعامل مع قطاع غزة كما تعاملت معه من قبل، وربما لن يتوقف الأمر لديها على تصفية حركة حماس بل تتطلع لتصفية القضية الفلسطينية ذاتها، وهو ما تظالعه به الصحف يومياً في نقلها لتصريحات قادة إسرائيل العسكريين والسياسيين بأن هذه الحرب لن تنتهي قريباً، فهل تعجز إسرائيل عن إنهاء ما بدأت من تدخل في القطاع، أم أن أهدافها المتأخرة لم تتحقق بعد؟!

عرفت إسرائيل أنها لم تحقق هدفها في كل العمليات العسكرية السابقة ضد حماس في قطاع غزة، ومنذ هذا التاريخ وحتى لحظة كتابة هذه السطور والحرب مستعرة في غزة، ويقدر العسكريون الإسرائيليون أنها قد تستمر لشهور أخرى قد تصل إلى عام جديد! الأمر الذي يدفع للتساؤل حول حقيقة

الأهداف الإسرائيلية في استمرار هذه الحرب، فهل تريد وقف نزيف الكبرياء الإسرائيلي الجريح بعد ما لحق بها من هزيمة معنوية وفشل في إدارة الموقف سياسياً وعسكرياً؟ أم أنها فقدت السيطرة على تطورات الموقف الأمني في القطاع فأصبحت تتخذ قرارات عشوائية؟ أم أن لها أهدافاً أخرى على المستوى الإقليمي لن تكتمل إذا توقفت الحرب؟ أم أن المصالح الضيقة لبعض السياسيين والاقتصاديين الإسرائيليين لها السبق في استمرار الحرب لأطول فترة ممكنة؟ وإلى أي مدى يمكن الجزم بأن الموقف الأمريكي رافض استمرار الحرب في غزة؟ وكيف يمكن تفسيراً واقعياً وموضوعياً للدعم اللامحدود من الولايات المتحدة تجاه إسرائيل؟

عشرات الأسئلة المثارة حول إدارة إسرائيل للحرب في غزة، وكذلك عشرات الأسئلة المثارة حول إدارة حماس للحرب التي خططت لها، تدور ما بين ما هي دوافع حماس وأهدافها السياسية والعسكرية؟ وهل خططت حماس لكل مراحل هذه الحرب؟ وهل بالفعل كانت إيران منخرطة في مساعدة أو تحريض حماس كما تنبأ غابي سيبوني من قبل؟ والشعب الفلسطيني كيف يقاوم العقاب الإسرائيلي الجماعي، وهو ما تراهن عليه إسرائيل من أن ينبذ الشعب تنظيمات المقاومة حماس وغيرها خوفاً من هذا العقاب ومن الجرائم الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل يومياً على مرأى ومسمع من المجتمع العالمي وقوته العظمى الديمقراطية التي طالما تشدقت باحترام حقوق الإنسان!

إن مثل هذه التساؤلات شغلت الجميع من سياسيين وعسكريين وباحثين وأكاديميين في كافة المحافل ومراكز الفكر، ناهيك بالطبع عن الشعوب على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم، وهو ما جعل هناك رأي عام عالمي على المستوى الشعبي يدين الانتهاكات الإسرائيلية لا يتسق بالضرورة مع المواقف الرسمية للدول. إذا كانت إسرائيل والفلسطينيين هما الأطراف المباشرة في حرب غزة، فإن الأطراف المنخرطة في الحرب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كانوا موضعاً لاهتمام العديد من الكتابات، وخاصة الأطراف الإقليمية خاصة مع توسع نطاق الحرب نسبياً سواء من لبنان أو من اليمن، وهو ما يعني مزيد

من التدخلات وانتشار للتهديدات الناتجة عن الحرب أمنياً واقتصادياً. أما على المستوى الدولي، هناك زخم في تناول وتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوضع في غزة بصفتها الضامن لأمن إسرائيل من جهة والراعي الدولي للعلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى كونها القوة العظمى الأوسع نفوذاً في الشرق الأوسط، والتي عادت للاهتمام بالإقليم منذ نشوب الحرب الأوكرانية في عام 2022.

ومن بين كافة الأطراف الإقليمية تظهر مصر كطرف رئيسي في مشهد الحرب في غزة، فهي مستهدفة وهي راعي وهي وسيط نزيه. فقد تكررت في إسرائيل فكرة تهجير الفلسطينيين قسرياً أو طوعياً إلى سيناء وهو ما رفضته مصر جملة وتفصيلاً، كما أنها أول الدول التي نظمت مؤتمر للسلام وإنهاء الحرب وبحث سبل وقف إطلاق النار، ثم توسّطت بالاشتراك مع قطر في هدنة إنسانية استمرت عدة أيام إلى أن اخترقها إسرائيل من جديد، وقدمت مصر مبادرة مصرية لتسوية الموقف في غزة والانتقال للتفاوض حول تسوية شاملة لقضية القضايا "القضية الفلسطينية".

طوفان الأقصى تهدد جوهر الأمن الإسرائيلي

قبل مائة عام، في مقالته "الجدار الحديدي"، وضع زئيف جابوتنسكي (أحد قيادات الحركة الصهيونية ومؤسس وزعيم الحركة التصحيحية الصهيونية) حجر الزاوية لأسس التصور الأمني لإسرائيل. وفي وقت مبكر من عام 1923، حدد دوافع المقاومة العربية للمشروع الصهيوني في أرض إسرائيل واقترح نهجاً استراتيجياً لتحقيق الأهداف الصهيونية. واعتبر أن المقاومة العربية ضد الصهيونية تعبيراً عن صراع ديني قومي له جذور تحفيزية راسخة، وهي تنشأ من الأمل العربي في إمكانية تحدي الهيمنة الصهيونية وإضعافها باستمرار حتى زوالها في نهاية المطاف، وكما قال: "ليس اليأس هو الذي يولد مقاومة العرب

بل الأمل"، واعتبر أن الحل في تحويل الصهيونية لجدار حديدي يقضي على أمل العرب في التخلص منها.

يتكرر هذا التصور في إسرائيل بعد عملية "طوفان الأقصى"، والتي اعتبرها بعض العسكريين الإسرائيليين انهيار للمفهوم الأمني الاستراتيجي الإسرائيلي، وإيداناً بنهاية حقبة الثلاثين عاماً منذ اتفاقيات أوسلو، وبقوة الزلزال الصادمة، ولكي تتمكن إسرائيل من تحقيق النصر في الحرب ضد حماس، فسوف يكون لازماً عليها أن تقضي على المقاومة الفلسطينية تماماً وبناء جداراً حديدياً جديداً. فهل يمثل هذا الرأي مبالغة وتهويل من إسرائيل لتحقيق أهدافها في تصفية القضية الفلسطينية وتوسيع الدولة اليهودية؟ أم أن هذا الرأي هو نبض المجتمع الإسرائيلي بشقيه العسكري والمدني؟

في الفترة الزمنية المحدودة التي بدأت منذ 7 أكتوبر 2023 وما زالت جارية، ومع استمرار العمل العسكري غير المتكافئ بين إسرائيل وحركة حماس، أدرك الجميع أننا بصدد مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مرحلة تعيد معها القضية الفلسطينية لمقدمة أجندة عمل المجتمع الدولي وتؤكد من جديد أنها قضية القضايا في الشرق الأوسط، خاصة مع اتجاه نطاق الحرب للتوسع والخروج من قطاع غزة إلى جبهات أخرى، أبرزها لبنان.

وبعدسة أكثر اتساعاً في رؤية حرب غزة، يمكن القول إنها قد تعيد صياغة العلاقات بين بعض دول في المنطقة. فهناك إيران التي انخرطت في الحرب على مستويات مختلفة، ما بين القول بتحريضها لحركة حماس على مهاجمة إسرائيل، بالإضافة إلى ما قدمته وتقدمه للحركة من دعم مادي ونوعي، ويزداد الارتباط الإيراني بالحرب مع دخول وكلاء آخرين لها في المشهد الصراعى والمقصود جماعة الحوثي في اليمن والتي أعلنت الحرب على إسرائيل وتشن هجماتها على السفن التي تتجه أو تشتبه أنها تتجه إلى إسرائيل، ناهيك عن حزب الله في لبنان والذي تدخل بشكل محدود في الأيام الأولى للحرب إلى أن تكثف العمل العسكري على الجبهة اللبنانية من الشهر الثالث للحرب.

وعلى مسار آخر تستثمر تركيا حرب غزة لاستعادة شعبيتها في الدول العربية، فتصعد من لهجتها ضد إسرائيل وتكشف عن عملاء للأخيرة داخل تركيا، ورفضت اعتبار حماس تنظيمًا إرهابيًا وتساند القضية الفلسطينية معنويًا، وهي في هذا تستدعي تأثير قوتها الناعمة في قلوب العرب والمسلمين. وقد أشارت العديد من المقالات إلى أن تركيا تستهدف تأمين وجودها في إعادة إعمار غزة بعد انتهاء الحرب، وهذا يتطلب أن تزيد تصريحاتها الإعلامية لحقوق الفلسطينيين، وربما لن يتطور الموقف التركي لأبعد من هذا.

أما التأثير الأعظم بالحرب في غزة إقليمياً كان في مصر والأردن؛ إذ أن إسرائيل بما تمارسه من عقاب جماعي على الفلسطينيين استهدفت تهجيرهم قسرياً إلى كلا الدولتين؛ لتعيد بذلك ذكرى عام 1948 لإخراج شعب من أرضه. ولعل هذا الهدف الإسرائيلي هو ما اعتبره البعض استغلال إسرائيل لهجوم حماس في تحقيق هذا الهدف، للحفاظ على تفوقها الديموغرافي الذي طالما كان هاجساً مخيفاً لها، وواحد من الدوافع الرئيسية لإعلانها قانون القومية عام 2018 لإقرار يهودية الدولة.

ولم تكن القوى العظمى بعيدة عن مشهد إدارة الحرب في غزة، فالولايات المتحدة حاضرة منذ الساعات الأولى للحرب ليس كضامن أساسي لأمن إسرائيل فحسب، بل حضرت فعلياً بقواتها وعتادها للمنطقة، ودعمت وما زالت تدعم بكل قوة إسرائيل. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حاضرة لحماية مصالحها الذاتية والاستراتيجية في الشرق الأوسط، وإرسال رسالة قوية لكل الدول الكبرى التي تسعى لزيادة نفوذها، بأنها ما زالت صاحبة النفوذ الأكبر فيه، وأن أمن إسرائيل وأمن الممرات البحرية من أولويات مصالحها فيه، وهذا ما أظهرته أيام الحرب الجارية في غزة.

وروسيا أيضاً لم تغب عن المشهد في غزة، فقد استقبلت وفداً من حركة حماس لتظهر أنه يمكنها التأثير واستقطاب جناحاً مؤثراً في الشرق الأوسط (الحركات السياسية المسلحة والدولة / الدول الراعية لها). واستثمرت روسيا

الحرب أيضاً في أوكرانيا؛ إذ أنها حققت تقدماً ميدانياً في حربها ضد أوكرانيا بعد الانشغال الغربي في غزة. وعلى مستوى آخر، كان الانحياز الغربي لإسرائيل وتجاهل الدول الغربية للانتهاكات القانونية والإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، قد وفر رأياً عاماً مؤثراً داخل الدول الغربية رافضاً لاستمرار الحرب سواء في أوكرانيا أو في غزة، والأهم أنه يرفض دعم دولهم لاستمرار الحرب.

إذن يمكن القول أن حرب غزة التي تعيد القضية الفلسطينية على أجندة الاهتمام الدولي، ويمتد تأثيرها إلى كافة المستويات الداخلية والإقليمية والعالمية، وهذا يزيد من تعقدها وتشابك أبعادها؛ الأمر الذي يدعو إلى مناقشة بعض الأمور الهامة لتوضيح زوايا هامة في رؤية المشهد، وأهمها: الأهداف المرتبطة بهذه الحرب، ودلالات التوقيت لبدء عملية طوفان الأقصى. وقبل تناول هاتين الزاويتين يمكن الإشارة إلى المحطات الأساسية في تطور الأحداث.

ما الذي حدث ويحدث؟

انفجرت الأوضاع الأمنية بين إسرائيل وغزة في صباح يوم السابع من أكتوبر 2023، بعد أن توغلت فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة أراضي مستوطنات "غلاف غزة" الإسرائيلية وأطلقت على عملياتها العسكرية "طوفان الأقصى". وبعد مرور أربع ساعات على الحدث شرعت إسرائيل في استدراك الموقف نسبياً عبر إطلاق عملياتها العسكرية على غزة "السيوف الحديدية"، ولكن ما لبثت أن أقرت الحرب رسمياً في اليوم الرابع (11 أكتوبر) من التصعيد الأمني والعسكري؛ لتستمر الحرب حتى الآن إلى إيزيد عن ثلاثين يوماً متواصلين دون هدنة أو وقف مؤقت لإطلاق النار.

لقد استفادت حركة حماس من خبرة التعامل مع إسرائيل في العديد من المواقف، لعل أبرزها واقعة هروب الأسرى الفلسطينيين الستة من سجن جلبوع، في سبتمبر عام 2021؛ حيث تمكن هؤلاء الأسرى من تضليل أجهزة المراقبة والكاميرات وأنظمة الحراسة والتصميم العمراني للسجن، وتمكن الأسرى بأدوات غاية في البساطة من حفر النفق الموصل إلى الحرية والفضاء

خارج حدود منطقة السجن والمعروف بشدة حراسته ونظمه الأمنية الحديثة. والدرس المستخلص من هذه العملية هو هشاشة النظام الأمني الإسرائيلي، وإمكان اختراقه رغم الصورة التي يحاول الإسرائيليون تصديرها عن أنظمتهم الأمنية والتجسسية في العالم. أثناء هروب الأسرى وتعقبهم من قبل قوات الأمن والجيش الإسرائيلي، تشكلت كتيبة «جنين» بهدف إسناد هؤلاء الأسرى في هروبهم، وبعد تمكن القوات الإسرائيلية من إعادتهم، تحولت هذه الكتيبة إلى المقاومة مع جماعات أخرى، وقامت بمناوشة الجيش الإسرائيلي بهدف تركيز الأنظار عليها وحرف انتباه الأجهزة الأمنية عن مراقبة الأمن في غزة.

وفي الحقيقة فإن الحرب في غزة الجارية تختلف هذه المرة عن المشاهد التصعيدية الأمنية السابقة بين إسرائيل وقطاع غزة؛ حيث لم تخل هذه الحرب على مدار أيامها المتواصلة من الظواهر الفريدة غير المسبوقة، بدءاً من العمليات التي نفذتها حماس في غلاف غزة واستخدامها لتكتيكات قتالية وعسكرية جديدة، مروراً بالمواقع الإسرائيلية التي استهدفتها الضربات الصاروخية لحماس. وكان رد الفعل الإسرائيلي الإفراط في القوة ليس ضد حماس فقط لكن ضد الفلسطينيين جميعاً داخل القطاع، من تدمير للبنية التحتية لغزة، ومحاصرتها وعرقلة جهود الإغاثة والمساعدات التي توجهت من مصر إلى سكان القطاع، وقد بدأت إسرائيل بالقصف الجوي على غزة ثم تدخلت برياً في 27 أكتوبر 2023 كمرحلة ثانية للحرب، وهي ما زالت مستمرة، تخللتها هدنة إنسانية، ثم تم استئناف العمليات العسكرية، والتي لا يوجد اتفاق حول الهدف العسكري منها حتى الآن. عوامل كثيرة أدت إلى استئناف الحرب على غزة بعد هدنة لم تدم سوى أسبوع واحد وأتاحت إطلاق سراح عشرات الرهائن المحتجزين في قطاع غزة، لقاء ثلاثة أضعاف عددهم من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. أول هذه العوامل هو عجز الحكومة الإسرائيلية عن تحقيق هدفها المتمثل في تحرير الأسرى والقضاء على حماس، ما يجعلها مستميتة في الاستمرار في الحرب الوحشية

ضد المدنيين. ثانياً، استمرار الهدنة يعنى اعترافاً ضمناً بهزيمة إسرائيل مقابل انتصار معنوي للمقاومة، وضمان موقع جيد لها في المفاوضات القادمة. ثالثاً، استمرار الهدنة أو استدامتها يعنى محاسبة رئيس الوزراء الإسرائيلي وخروجه من الحكومة مع تعرضه للمحاكمة سواء في قضايا السابقة أو حتى على أخطائه وجرائمه في الحرب على غزة.

اتجهت تل أبيب خلال المرحلة الثانية من الحرب التوغل أكثر في الجنوب؛ حيث زعمت بوجود قادة حركة حماس في جنوب القطاع. وقالت بأنها ستخوض حربها بوسائل وأسلحة مختلفة عما يجري في الشمال، لأنه يصعب عليها استخدام نفس حجم القوة التي استخدمتها في الشمال بسبب الكثافة السكانية. إسرائيل لا يهتمها أرواح المدنيين، ولا تكثرت للأصوات الشعبية التي تنادى بإيقاف هذه الحرب الوحشية. هي لا تقاتل من أجل القضاء على حماس فقط، وإن كانت تتمنى ذلك، إسرائيل تقاتل من أجل أن تبرهن لمواطنيها وللعالم أنها الأقوى، حتى وإن كانت من تحاربهم مجرد مدنيين عزل. هي تقاتل من أجل أن تضمن تماسك حكومة نتانيا هو وعدم سقوطها. هي تحاول إضعاف المقاومة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة من أجل فرض شروطها في أثناء عملية التفاوض، التي ستتم مستقبلاً، بخصوص من تبقى من أسرى مدنيين إسرائيليين، وتسليم جثث من قتل منهم، والأهم التفاوض بخصوص العسكريين الإسرائيليين والذين من المتوقع أن يكون المقابل بخصوصهم عالياً، ولما لا إفراغ السجون الإسرائيلية من جميع المعتقلين الفلسطينيين، خاصة قد عرت صفقة تبادل الأسرى نظام السجون في إسرائيل، وأكدت ما سبق وأنكرته تل أبيب مراراً بخصوص ممارستها التعذيب المنهج وسوء المعاملة، وممارسة الاعتقال التعسفي.

وقد اتخذت الحرب اتجاهًا توسعياً نتيجة لمتغيرين أساسيين، الأول: انتقال "حزب الله" فعلياً، من موقع المساند لغزّة إلى موقع المواجه لإسرائيل مع اغتيال صالح العروري قيادي حركة حماس، وتبع ذلك اغتيال وسام طويل

واحد من أهم قيادات حزب الله، وتجري اشتباكات مستمرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية بين مقاتلي حزب الله والجيش الإسرائيلي؛ الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تهديد الدولة اللبنانية؛ حيث أعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي أن قواته قادرة على تدمير أي قرية داخل لبنان، في تصعيد للهجته ضد حزب الله المتمركز على الجانب الآخر من الحدود، وقال هاليفي أمام حشد من الجنود في غزة إن ما قام به الجنود في القطاع المحاصر، أفنعه أن بإمكانهم نقل القتال إلى الأراضي اللبنانية إذا لزم الأمر. ومحصلة القول هنا، أن "حزب الله" حتى الآن يشتبك مع إسرائيل تحت ضوابط عدم رغبته في توسيع نطاق الحرب؛ ولكن هذا الأمر قد لا يستمر مع استمرار عمليات الاغتيال التي تشنها إسرائيل على قياداته، أو مهاجمة قواعده؛ بما ينذر باتساع نطاق الحرب وخروجها من قطاع غزة.

الأمر الثاني: هو إعلان جماعة الحوثي الحرب على إسرائيل وأعلنت أنها ستمنع كافة السفن المتجهة لإسرائيل من أي جنسية من المرور إذا لم يدخل قطاع غزة ما يحتاجه من الغذاء والدواء، محذرة من أن هذه السفن "ستصبح هدفاً مشروعاً" لها إذا لم يتحقق ذلك. استهداف جماعة الحوثي المدعومة من إيران سفناً تجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، يعني توسيع دائرة الصراع على المستوى الجغرافي اتساعه في الإقليم ليصل إلى أماكن ونقاط استراتيجية تصل لباب المندب، وقد تدخلت الولايات المتحدة مباشرة لهذا السبب؛ فبعد أن فشلت جهودها لتكوين تحالف دولي لتأمين البحر الأحمر دون دول المنطقة، اتجهت لتوجيه ضربات جوية مباشرة، ومعها بريطانيا، إلى قواعد جماعة الحوثي وذلك بداية من يوم 11 يناير 2024، وقامت جماعة الحوثي بدورها باستهداف بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة رغم فارق القوة الكبير بين الطرفين، لكن الأمر الثابت أن تهديد الملاحة المارة في البحر الأحمر عبر باب المندب بسبب الحرب في غزة يمثل تهديداً إقليمياً.

الظروف المحيطة قبيل الحرب:

على المستوى الداخلي لأطراف الحرب، كان الوضع داخل إسرائيل قبيل الحرب صاخباً؛ إذ كانت التظاهرات الشعبية الاسرائيلية على مشروع الإصلاح القضائي مستمرة، وشارك فيها بعض ضباط وجنود احتياط سواء في صورة عرائض ومذكرات انتقاد وخطابات تهديد بعدم التدريب؛ مما خلف تقديراً بحدوث صدع عميق داخل الجيش الإسرائيلي. وعلى المستوى السياسي كان هناك هوة سياسية في إسرائيل ما بين تكتل اليمين المتطرف والتيارات السياسية الأخرى العلمانية واليسارية والوسط أيضاً، والتي انعكست بوضوح في الاختلاف بسبب قانون تجنيد الحريديم (طلاب المدارس الدينية). وعلى مستوى المجتمع كان هناك تزايد في أعداد هجرة الإسرائيليين إلى الخارج، نتيجة لأزمات الوضع الاقتصادي الإسرائيلي سواء فيما يتعلق بنسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو سعر الصرف، أو الخلل الذي أحدثته الاعتبارات السياسية على تحديد بنود الميزانية وضمان دعمها للإنفاق الحكومي وتحديث الجيش الإسرائيلي. وعلى مستوى إسرائيل والخارج وبالتحديد الولايات المتحدة التي لم تجد مبررات منطقية للدفاع عن سياسات اليمين المتطرف التي تهدد القيم الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بحماس، تشير البيانات واستطلاعات الرأي الفلسطينية قبيل عملية "طوفان الأقصى" إلى تدهور شعبية حماس بين سكان غزة مما يؤثر على حكمها للقطاع، ورمزيتها كحركة مقاومة (لا سيما وأنه مر عامين كاملين على آخر صراع مباشر اشتركت فيه حماس ضد إسرائيل؛ حيث لوحظ في العامين الماضيين تركيز إيران على دعم وكيلها الأقرب "الجهاد الإسلامي" سواء كان مالياً أو فنياً أو سياسياً؛ مما ولّد تقديراً لدى حماس بضرورة استعادة المكانة مع إيران تنسيقاً مع وكلائها الاستراتيجيين في المنطقة وعلى رأسهم حزب الله اللبناني)، وعلى نسب فوزها في حال عقد انتخابات فلسطينية عامة أو رئاسية. ومنذ مارس 2021 كانت إسرائيل تسعى للقضاء على البنية التحتية لحماس في الضفة الغربية وبالتحديد جهة شمال الضفة في جنين ونابلس؛ حتى

استشعرت حماس الخطر من احتمالية تحقق المسعى الإسرائيلي؛ لذلك اعتبر بعض الخبراء أن هذه الحرب المنطلقة من غزة محاولة من حماس لصرف انتباه إسرائيل عن شمال الضفة؛ ربما تدرك إسرائيل تلك المحاولة لذلك تستكمل سياستها في الضفة عبر مدامهمة المخيمات وتحييد عناصر حماس.

أما على المستوى الإقليمي، كان هناك تزايد في فرص اندماج إسرائيل في المنطقة على إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ والذي تمثل مؤخرًا في مشروع الممر الهندي الأوروبي، الذي روج له رئيس الوزراء الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر 2023). وكذا تزايد فرص إتمام اتفاق التطبيع الإبراهيمي بين السعودية وإسرائيل برعاية أمريكية، والتي كان مقدراً أن يتم توقيعها في شهر نوفمبر حسب أكثر التقديرات تفاؤلاً، أو في شهر يونيو من العام القادم 2024 حسب أكثر التقديرات تشاؤماً. وعلى مسار آخر كانت هناك مؤشرات متعددة لحدوث أزمة إقليمية متعددة الجبهات، منها: استئناف القتال على الجبهة اليمنية ضد التحالف العربي، وتواتر الأزمات السياسية والأمنية بين حزب الله وإسرائيل فيما عُرف باسم "أزمة الخيم"، وكذلك الحال في الجبهة السورية التي تتصدى لبعض المقاتلات الإسرائيلية وترد بضربات صاروخية من خلال صمت روسي، مع عودة لتصعيد الصراع السياسي والعسكري في السودان، وعدم وضوح الرؤية لمسارات التسوية الليبية. وما زالت تداعيات الحرب الأوكرانية الاقتصادية والسياسية مؤثرة على المنطقة العربية والشرق الأوسط، ليظهر الاقتصاد كتحدي رئيسي للعديد من دول المنطقة. وبصورة عامة كان الوضع الإقليمي متأزماً ومتوتراً ويشير إلى انصراف الاهتمام عن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفي أقرب تقدير لم يكن هذا الصراع هو الشاغل الأول للاهتمام الإقليمي قبيل الحرب.

أما على المستوى الدولي، فإن الولايات المتحدة الراعي الأساسي لإسرائيل منشغلة بتنافسها مع الصين وروسيا والتبعات الداخلية لهذا التنافس، سواء من أزمات سياسية للإدارة الأمريكية في مواجهة الرأي العام أو الكونجرس الأمريكي. كذلك ساد التوتر السياسي بين إسرائيل برئاسة نتانيا هو والإدارة

الديموقراطية الأمريكية برئاسة بايدن؛ لعدة أسباب من أبرزها مشروع الإصلاح القضائي الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية والذي تسبب في احتجاجات شعبية واسعة بما مثله من ابتعاد عن القيم الديمقراطية الأمريكية في مواجهة التيار اليميني المتطرف، الذي تدفع سياساته إلى توتر الأجواء باستمرار الضغط على الفلسطينيين، واقترب تفجر الأوضاع. وفي واقع الأمر، أشارت بعض التقديرات داخل الولايات المتحدة إلى توقع انتفاضة شعبية فلسطينية وليس عملية عسكرية لتنظيمات المقاومة.

أما الدول الأوروبية فالشاغل الأساسي لها منذ اندلاع الحرب الأوكرانية هو ملف الطاقة؛ إذ لا يمكن استبعاد الهدف الأوروبي في البحث عن عدة مراكز إقليمية في ملف الطاقة (الغاز الطبيعي) في الشرق الأوسط للحد من هيمنة روسيا على تصدير الغاز الطبيعي، يتسق ذلك مع الطموح الإيراني بدفع أنابيب غاز طبيعي إلى أوروبا عبر تركيا. ومن ثم تهتم أوروبا بالاستقرار في جنوب البحر المتوسط والذي يعد مورداً متنامياً لتوريد الغاز إليها.

دلالات توقيت الحرب:

اختلفت الحرب هذه المرة في دلالات توقيتها وسياقاتها سواء في إسرائيل أو على المستويين الإقليمي والدولي، إذ يمكن تقدير السياقات والاعتبارات التي تؤثر على دلالات التوقيت. إن الحديث عن التوقيت له بعدين، توقيت بدء الحرب وهو ما حددته حماس باعتبارها من بدأ الهجوم في 7 أكتوبر 2023، تزامناً مع الأعياد اليهودية المهمة مثل "سمحات هاتورا" التي تصادف معها طلب عدد كبير من القادة العسكريين الإسرائيليين الإجازة والتوقف عن العمل.

يمكن القول إن هناك سياقات ارتسمت في شكل رهانات لحركة حماس في شن عملياتها العسكرية في ذلك التوقيت، وهو ما يستدعي السؤال حول دقة الحسابات السياسية والعسكرية لحركة حماس في مواجهة الطرف الآخر، والأهداف المبتغاة منها.

يرتبط بالتوقيت أيضا، توقيت انتهاء الحرب خاصة مع كثافة التحليلات والرؤى لمرحلة ما بعد الحرب، وحتى كتابة هذه السطور يبدو أن إسرائيل هي من يحدد متى تنتهي الحرب. على الرغم من الضغوط الشعبية والدبلوماسية - وهي لم تؤثر على إسرائيل بدرجة كافية - ووفقا لما تعلنه إسرائيل؛ فإن هذه الحرب مستمرة لعدة شهور وربما عام، فقد عكست تصريحات مسؤولين إسرائيليين صورتين متباينتين لتطورات الحرب في قطاع غزة، ما بين حديث عن صعوبة العملية العسكرية وحاجتها لوقت أطول قد يصل لعام، وآخر عن قرب انتهاء المهمة مع بدء المرحلة الثالثة من الحرب والتي تنخفض فيها كثافة العمليات العسكرية في القطاع مقابل التركيز على العمليات النوعية والتي قد تنتهي خلال شهر يناير 2024.

هذا الاختلاف الواسع في التقديرات الإسرائيلية اعتبره خبراء ومحللون انعكاسا لتخبط واضطراب واختلاف حول الأولويات لدى إسرائيل، بينما اعتبر آخرون أن الاعتبارات السياسية وراء هذا الاختلاف في التقدير، فيمكن تفسير التصريحات القائلة باقتراب انتهاء الحرب قد تهدف إلى تهدئة الانتقادات الموجهة لها، خاصة مع عرض القضية على محكمة العدل الدولية. بينما بالنسبة للحكومة الإسرائيلية فإن استمرار الحرب لأطول فترة ممكنة يعد في صالحها خاصة رئيس الوزراء في محاولة لتحقيق إنجاز ما يعفيه من المساءلة الشعبية والقانونية والسياسية؛ إذ أن الدعوة لانتخابات مبكرة يعد من أولويات الأمور بعد انتهاء الحرب، فقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت عن حاجة الحرب لوقت أطول. فقد اعتبر قائد الجيش الإسرائيلي "هيرتسي هليفني"، أن بلاده تشن حربا "عادلة" في قطاع غزة ضد حركة حماس للدفاع عن "حقها في العيش بأمان"، مضيفا أن هذه "الحرب ستستمر لفترة طويلة"، وقال: "من المهم أن نتذكر أننا نخوض حربا أكثر عدلا من أي حرب أخرى، حرب بدأها عدو متعطش للدماء، قتل أبرياء بطريقة غير إنسانية. نحن لا ننسى، لن ننسى وسنستمر في ذكر ذلك، حتى لأولئك الذين يحاولون الإنكار،

ولتحقيق نتائج فعلية، يجب علينا أن نواصل العمل في أرض العدو ولا نسمح لأنفسنا بالانجرار إلى وقف لإطلاق النار من الواضح أنه لن يحقق لنا أي نتائج.

أهداف طرفي الحرب:

بدأت حماس عملية "طوفان الأقصى" ولديها العديد من الأهداف، وبالطبع كانت تتوقع أن هناك رد فعل إسرائيلي عليها، ولكن كيف حدد الطرفان أهدافهما، هل انحصرت على الفعل ورد الفعل أم أن هذه الحرب كانت لتحريك الموقف لتحقيق أهداف أكبر. بالنسبة لحماس؛ لديها العديد من الأهداف، أهمها: إعادة طرح القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي بعد تجاهلها طوال هذه الفترة، وانشغال هذه الأجندة بالحرب الأوكرانية الروسية أو منع إسرائيل من التعدي على الأقصى وأبناء الشعب الفلسطيني في القدس، أو غيرها من المدن. إحياء دور الحركة في المقاومة الفلسطينية - خاصة أن الجولتين الأخيرتين كانت حركة الجهاد الإسلامي في واجهة المقاومة داخل القطاع - وكان في تقديرها ضرورة الرد على انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني في حياة طبيعية، والرد على الحكومة اليمينية المتطرفة، التي تشكلت في نهاية عام ٢٠٢٢ وعدوانها المتكرر على الفلسطينيين والمدن الفلسطينية. وكما سبقت الإشارة إلى تراجع شعبية حماس قبيل الحرب، ومن ثم ربما كان تقديرها أن اللحظة الإقليمية والمحلية تستدعي هذا التحرك رغم المخاطرة بعنف رد الفعل الإسرائيلي.

في المقابل، فإن الرد الإسرائيلي على عملية "طوفان الأقصى" كان سريعاً وأطلقت عملية "السيوف الحديدية"، وأعلن نتنياهو الحرب منذ الساعات الأولى للهجمة الحمساوية، وعلى الرغم من الطابع الانتقامي الذي أحاط بالرد الإسرائيلي؛ فإن هذا لا ينفي وجود أهداف متدرجة بدأت بالانتقام ولم تنته به. فقد تمثلت الأهداف الإسرائيلية في الانتقام والثأر من الشعب الفلسطيني ورد الاعتبار للمؤسسة الأمنية والعسكرية الذي فقدته إثر هجمة حماس. وكذلك استعادة قوة الردع الإسرائيلية بعناصرها الأربعة التي تتمثل في الإنذار

والردع والدفاع والحسم، وقد أطاحت طوفان الأقصى بالعناصر الثلاثة الأولى؛ حيث توقفت وتعطلت آليات وأجهزة الإنذار المبكر والتي تزعم إسرائيل تقدمها وفاعليتها، كما ارتبك الدفاع من قبل الفرق والوحدات الإسرائيلية لمدة عدة ساعات، بعد وقوع العملية، وانهيار الردع والذي لم يمنع حركات المقاومة من الهجوم الناجع داخل إسرائيل في المستوطنات وبعض القواعد العسكرية ووقوع العديد من الإسرائيليين أسرى بل ونقلهم إلى داخل قطاع غزة.

فضلا عن الانتقام ورد الاعتبار للمؤسسة الأمنية والعسكرية، يظهر في أهداف إسرائيلية الدفاع عن استمرار الاحتلال، وتجريم النضال الفلسطيني ونزع الأخلاقية عنه، ومن ثم حمل الفلسطينيين على الصمت والقبول بالأمر الواقع. أي نزع القوة الأخلاقية والشرعية عن النضال الفلسطيني بشكل عام، من خلال الربط بين ما قامت به حماس في طوفان الأقصى وما تقوم به «داعش» ومساواة الكفاح الفلسطيني بالإرهاب وخاصة نمط الإرهاب المرتبط بداعش؛ أي ذبح الأطفال ووحشية الإرهابيين، وذلك عبر بث أكاذيب ذبح حماس للأطفال والتي تلقفها الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته كما لو كانت حقيقة دامغة، رغم تراجع الرواية الإسرائيلية الرسمية من خلال الخارجية الإسرائيلية واعترافات المراسلة الصحفية التي قالت في مقابلة لها مع قناة هندية أنها لم تشاهد ذلك؛ بل سمعت عنه من خلال بعض من كانوا في مسرح العمليات، ولا تمتلك دليلا على ذلك وكشفت أجهزة الذكاء الاصطناعي عن فبركة الفيديو الذي تم بثه والمتعلق بهذه الكذبة.

والهدف الذي تعلنه إسرائيل وتؤكد عليه والحال أنه لم يبق من الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية سوى عنصر الحسم؛ أي إنهاء وجود حركة حماس، وقد قال المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "إنه يمكن إنهاء الحرب في غزة" بشرط تسليم قادة حركة حماس أنفسهم للجيش الإسرائيلي، وإعادة الأسرى من غزة". أي أن الهدف الرئيسي من هذه الحرب، بحسب الرواية العسكرية الإسرائيلية، تفكيك بنية حماس واستهداف قادتها في

القطاع وتصفية جناحيها العسكري والسياسي. وضمان ألا تشكل غزة تهديدا لسكان إسرائيل مرة أخرى، من خلال منع أي تهديدات أو إطلاق صواريخ من قبل حماس في اتجاه إسرائيل.

وهناك بالطبع أهداف مرحلية أهمها تحرير المحتجزين خاصة وأن أي تأخير في إعادتهم يعد بمثابة فشل كبير، إقرار هدنة إنسانية، إدخال المساعدات للقطاع، تحديد من سيتولى مسؤولية إدارة القطاع. وإزاء هذه الأهداف المرحلية يوجد اختلافات داخل الحكومة حول تحديد الأهداف بشكل موضوعي قابل للتنفيذ؛ إذ أنه يتكرر في إسرائيل الاختلاف بين تعريف الهدف السياسي من الحرب وبين تعريف الهدف العسكري، وما يبدو حتى الآن أن هناك اختلاف بين المستويين، لكن الأمر المؤكد أنه سياسياً إسرائيل تهدف إلى تحقيق تبني هدف شديد الطموح ليعتبر إنجازاً لها بغض النظر عن القدرة الواقعية لتنفيذ مثل هذا الهدف عسكرياً. أما عن هذا الهدف الطموح فهناك تحليلات تعتبره القضاء على حركة حماس وتحليلات أخرى تعتبره تصفية القضية الفلسطينية ذاتها، وإيجاد واقع جديد تتوسع فيه إسرائيل أفقياً من جديد.

ولم يكن الاختلاف بين الأهداف السياسية ومثيلتها العسكرية داخل الحكومة الإسرائيلية فقط، بل امتد داخل المجتمع الإسرائيلي، بين من يريد الذهاب في هذه المواجهة إلى حدها الأقصى، ومن يريد اعتبار قضية الأسرى هي الملف الأساسي الأوحيد الذي يجب أن تلتف حوله المواقف الإسرائيلية واعتبار الحرب هدفاً ثانوياً.

ومن اللافت أن مهمة القضاء على حماس تبدو مستحيلة؛ فحماس ليست جيشاً نظامياً تستطيع القوات الإسرائيلية تقويض وجوده أو استهدافه بالمعنى العسكري. بل إن مجرد الإصرار على القضاء عليها يعنى خلق مقاومة جديدة أقوى، وخلق موجة غير مسبوقة من التطرف. من المتوقع أن ترد حماس على التوغل الإسرائيلي بحرب غير نظامية، وأن تدفع بالقوات الإسرائيلية للتوغل في

مساحات أوسع داخل القطاع من أجل استهدافها. ونتيجة هذه الحرب ستكون حصول كارثة إنسانية جديدة في ظل وجود ما يقرب من مليوني مدنياً، في ملاجئ مكتظة، معظمهم في الجنوب.

وفي هذا السياق، يشير نقاد من العالم الغربي ومحللين إسرائيليين إلى أن الغضب والانتقام اللذان يحركا إسرائيل في حربها لن يقودا للانتصار، وأنه من المهم التركيز على أهداف قابلة للتحقيق وأن يكون ذلك من خلال قيادة سياسية قادرة على الأمر، وهو ما يشارتشكك كبير بشأنه؛ فمن وجهة نظر عسكرية، يرى الخبراء العسكريون، أن تضارب التصريحات حول الأهداف والمدة الزمنية المتوقع للحرب يعكس عدم بنائها على حقائق من أرض الواقع، ووجود خلل واضطراب لدى قيادة الاحتلال الإسرائيلي، ويظهر أن جيش الاحتلال يعيش ضبابية في المشهد. وقد توقع المحلل العسكري الإسرائيلي عاموس هارنيل: "إن الحرب الإسرائيلية على غزة ستنتهي دون تحقيق أهدافها، وأن هزيمة حركة حماس غير ممكنة حالياً، وسط استمرار تكبد جيش الاحتلال لخسائر خلال عملياته البرية بالقطاع".



المحور الثاني

حركة حماس ضربة البداية والمناورة التكتيكية

المشاركون:

تقى النجار

منى قشطة

حركة حماس ضربة البداية والمناورة التكتيكية

يناقش هذا المحور الأبعاد الشاملة للتصعيد الأمني الخطير الذي اندلع بين إسرائيل وغزة، والذي يصف الظواهر الفريدة التي طرأت على الحرب - فيما يتعلق بحركة حماس - بداية من المستوى السياسي مروراً بالمستوى العسكري - الأمني، وصولاً للسيناريوهات المتعلقة بحركة حماس خلال الفترة المقبلة.

أولاً: البعد السياسي:

شكلت عملية "طوفان الأقصى" لحماس في السابع من أكتوبر مفاجأة أمنية، وعسكرية، وتكتيكية، وعملياتية، غير مسبوقة ضد إسرائيل، أظهرت تكتيكات وأساليب قتال جديدة لم تنفذها حماس من قبل.

في هذا السياق، ظهرت ملامح التنسيق الإقليمي ما قبل الحرب. ففي العامين الماضيين، كانت هناك تنسيقات مستمرة بين إيران وحماس. على سبيل المثال:-

- لقاء وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مع ممثلي التنظيمات الفلسطينية في سوريا في يوليو 2022.
- لقاء وزير الخارجية الإيراني بيمثلي الفصائل الفلسطينية في دمشق، ومن بينهم وفد حماس برئاسة أسامة حمدان، في يناير 2023.

- محادثة هاتفية بين وزير الخارجية الإيراني ورئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، في يناير 2023.
 - محادثة هاتفية بين كبير مستشاري الزعيم الإيراني للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي مع رئيس المكتب السياسي لحماس في فبراير 2023.
 - لقاء قائد فيلق القدس في الحرس الثوري إسماعيل قآني مع رئيس المكتب السياسي لحماس ونائبه صلاح العاروري في دمشق 8 أبريل 2023.
 - محادثة هاتفية بين وزير الخارجية الإيراني وزعيم حماس في قطاع غزة يحيى السنوار ومع رئيس المكتب السياسي لحماس في 28 أبريل 2023.
 - زيارة وفد من حماس برئاسة إسماعيل هنية إلى طهران في يونيو 2023. الوفد الذي ضم أيضًا نائب رئيس المكتب السياسي صالح العاروري، وكبار أعضاء الحركة خليل الحية، ومحمد ناصر، ونزار التقى واجهة الله بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وأمين مجلس الأمن الأعلى القومي علي أكبر أحمديان وقائد الحرس الثوري حسين سلامي (19 يونيو 2023).
 - لقاء بين كبار مسؤولي فيلق القدس وحماس في 25 يوليو 2023.
 - محادثة هاتفية بين مستشار الزعيم الإيراني ولايتي مع لرئيس المكتب السياسي لحماس في 22 أغسطس 2023.
- في هذا الصدد، يتوجب الإشارة للعوامل التي دفعت إيران لدعمها حركة حماس في عملياتها ضد إسرائيل في السابع من أكتوبر، وذلك على النحو التالي:-

1. وقف التطبيع السعودي الإسرائيلي:

تدرك إيران أن تحقيق مسار التطبيع الإبراهيمي بين السعودية وإسرائيل، يمكن أن يخلق مستويين من التهديد الاستراتيجي على إيران، وهما: (أ) خلل في ميزان الاستراتيجي للشرق الأوسط بعد توقيع اتفاق دفاع مشترك بين السعودية

والولايات المتحدة، وطلب الرياض الموافقة على مشروع نووي مدني على أراضيها، وكذلك قطع عسكرية أمريكية متقدمة.

وهو ما تحقق بالفعل بعد أن أكدت السعودية أنها بصدد "تجميد" مباحثات التطبيع مع إسرائيل، وذلك يعد نجاحاً للهدف الإيراني. (ب) مزيد من الاندماج الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة على حساب إيران ووكلائها في المنطقة، مما يسمح بفقدان الردع الإيراني أو على الأقل فقد رصيد كبير من نفوذها الإقليمي في المنطقة، في مقابل انتشار السلاح الإسرائيلي على طول سواحل الخليج العربي المقابل لإيران، وهو ما يفسر تركيز التصريحات الإيرانية على عدم قيمة الأسلحة الإسرائيلية أمام عملية حماس.

2. تقليل الجدوى الأمنية لمشروعات الشرق الأوسط الجديدة:

تواجه إيران مؤخراً مجموعة من التحركات الجيو-استراتيجية تقودها الولايات المتحدة مع إسرائيل ودول الخليج وجاراتها الهندية؛ بهدف تشكيل تكتلات اقتصادية وأمنية يمكن أن تعمل على تطويق إيران في المنطقة، على غرار المشروع "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" الذي تم الإعلان عنه على هامش قمة مجموعة العشرين.

تتسبب عملية طوفان الأقصى في إفساد رسالة مؤداها أن استمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يقوض من الجدوى الأمنية لأي مشروع جيو-استراتيجي في المنطقة. وهو ما حرك إيران بدعمها العملية التي قد تتسبب في إعادة النظر في تلك المشروعات قبل التأكد من الجدوى الأمنية، أو تضمين إيران في تلك المشروعات وعدم إقصائها.

3. تحقيق الردع الإقليمي:

ترجع أحد عوامل تأسيس شبكة ميليشيات مسلحة في الشرق الأوسط تكون تابعة لإيران وبالتحديد الحرس الثوري هو تطبيق سياسة "تطويق إسرائيل"

في المنطقة؛ عبر خلق عدة جبهات تقيد السلوك العسكري الإسرائيلي مما يحقق نظرية الردع الإقليمي التي تخدم المصالح الإيرانية.

تعتقد طهران أن تأييدها عملية حماس ضد إسرائيل قد يمنحها هامش مناورة حقيقي ضد دول المنطقة والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. نجحت إيران في ذلك المبتغى بعد إجراء الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أول مكالمات هاتفية مباشرة بينهما منذ توقيع اتفاق التطبيع في محاولة واضحة لوقف التصعيد وتوضيح مخاطره. كما صرحت محذرة إسرائيل من تدخل أطراف أخرى في الإقليم في حال استمر الصراع.

4. التماسك المؤسسي داخل إيران:

حاول الحرس الثوري الإيراني الاحتفاظ بدوره المحوري في ترتيب العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط خاصة بعد نجاح الرئيس الإيراني في الوصول إلى اتفاق تطبيع بين الرياض وطهران بوساطة صينية، ولكن ما لبث أن خلق توترا مع السعودية والكويت حول أحقية إيران من حقل درة في الخليج العربي.

يدرك صانع القرار الإيراني أن عدم دعمه عملية حماس قد يضطره لخلق أزمة داخل إيران بين المؤسسات الأمنية مثل الحرس الثوري ومؤسسات أخرى، مما يخلق انطبعا سلبيا حول مدى التماسك المؤسسي داخل إيران.

5. الترويج لفكرة "مساندة الوكيل":

تعد حماس "شريكا" مهما لإيران في المنطقة، ومسؤولة عن بنية تحتية عسكرية قوية ومهمة على نحو كبير استفادت منها إيران في تحقيق تطويقها لإسرائيل من خلال ما يعرف بـ "وحدة الساحات". كما نجحت حماس في تنويع جغرافيتها في المنطقة عبر الانتشار في الضفة الغربية، وفي جنوب لبنان، وفي جنوب سوريا عبر بعض فصائل المقاومة التابعة لكتائب القسام. في هذا الإطار، كان الرئيس

الإيراني قد صرّح في 29 أكتوبر بأنه "من واجب إيران دعم حماس وحزب الله في مواجهة إسرائيل التي تجاوزت الخطوط الحمراء".

انطلاقاً مما سبق، يمكن تقدير مسارات الموقف الإيراني على النحو التالي:

أرسلت إيران رسالة عبر قناة خلفية إلى الأمم المتحدة قائلة إنها لا تسعى إلى التصعيد في الحرب الحالية بين إسرائيل وحماس (حسبما ذكرته صحيفة اكسيوس)، لكنها ستضطر إلى التدخل إذا تحركت إسرائيل للمضي قدماً في اجتياحها البري المتوقع لقطاع غزة. لا تريد طهران الصريح علانية أن خطها الأحمر هو إسقاط حماس في غزة؛ إدراكاً منها أن إسرائيل ترغب في جري إيران والتورط في حرب إقليمية لتبرير التحرك الأمريكي العسكري ضدها.

يشير الخطاب التصعيدي الإيراني إلى التهديد المتزايد المتمثل في تورط طهران بشكل أكبر في الصراع، مما يهدد بانتشاره إلى دول أخرى في المنطقة وربما إلى خارجها. وحتى الآن، اقتصر الصراع إلى حد كبير على مسرح الصراع بين إسرائيل وغزة، حيث سعت القوى الإقليمية والولايات المتحدة إلى الحد من خطر التصعيد. وهو ما يفسر الضغط الأمريكي على إسرائيل بعدم توسيع العملية البرية وقصرها على عملية محدودة مع وضع أهداف منطقية (في إشارة إلى عدم منطقية الهدف الإسرائيلي المتمثل في إسقاط حماس).

إذا تورطت إيران، فسيكون لديها وسائل متعددة لشن هجمات مباشرة ومن خلال وكلاء في البلدان المجاورة والفضاء الإلكتروني، مما يهدد بفتح جبهات جديدة في الحرب و/أو تعطيل أسواق الطاقة العالمية.

إن السبل الأكثر إلحاحاً أمام إيران للمشاركة بشكل أكبر ستكون من خلال استخدام مجموعات إقليمية بالوكالة في لبنان أو سوريا المجاورتين، أو في أماكن أبعد في العراق واليمن. وبالإضافة إلى القوات الإيرانية على الأرض في البلدين السابقين على الأقل، تمتلك طهران شبكة من الميليشيات المتحالفة في البلدان الأربعة التي يمكن أن تستخدمها لضرب أهداف إسرائيلية أو أمريكية

أو غربية أخرى. وقد يؤدي ذلك إلى هجمات صاروخية أو طائرات بدون طيار أكثر هجومية.

ومن المحتمل أن ترقى إلى توغلات برية من لبنان أو سوريا مباشرة إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في أكثر التقديرات تشاؤماً، مما يجبر الجنود الإسرائيليين على القتال على جبهات متعددة.

وفي العراق، يمكن لإيران استخدام ميليشياتها (التي تعهدت بالفعل بمهاجمة المصالح الأمريكية المحلية إذا قدمت واشنطن المزيد من الدعم لإسرائيل) لمهاجمة القوات الأمريكية، أو شركات النفط والغاز الغربية أو غيرها من العمليات التجارية الأجنبية.

وفي الوقت نفسه، في اليمن (حيث وعد الحوثيون المدعومين من إيران بالانتقام أيضاً إذا تدخلت الولايات المتحدة)، يمكن أن يستأنف الحوثيون الهجمات التي تقوض وقف إطلاق النار الهش بحكم الأمر الواقع والتي يمكن معايرتها إلى المستوى المرغوب من التصعيد.

نظراً لدرجة معينة من التقارب الإيراني السعودي، فإن أي هجمات ستكون أكثر احتمالاً إذا أصبحت الولايات المتحدة أكثر انخراطاً عسكرياً في الصراع حيث قد تقوم إيران والحوثيون بشن هجمات تستهدف السعودية مثل البنية التحتية للنفط والغاز، والشحن الإقليمي أو ربما أهداف أبعد في دول الخليج كبديل لتوجهاتها المؤيدة للغرب واستضافة القوات الأمريكية في أماكن مثل البحرين.

يمكن القول إنه وفق المؤشرات الحالية، يمكن الإشارة إلى أن التوغل البري الإسرائيلي لا يزال "محدوداً" فقط، يرافقه ضغط غربي على إسرائيل بعدم توسيع العملية كما من المرجح أن يشمل هذا الضغط عدم طرح فكرة إسقاط حماس إلا بعد أن تتوافر إرادة عربية وإقليمية شاملة على نجاعة الفكرة للاستعداد إلى مآلاتها وتبعاتها السلبية بالتأكيد.

كما تقول المؤشرات الحالية، أنه رغم تراكم مؤشرات كثيرة بشأن حدوث توترات إقليمية في سوريا والعراق ولبنان واليمن إلا أنها لا ترقى بعد إلى صراع إقليمي يمكن أن يهدد بتفجير حرب إقليمية مباشرة.

أخيراً، يمكن تحديد الموقف العسكري للولايات المتحدة كمؤشر حاكم يمكن القياس به لتحديد مسارات التدخل الإيراني العسكري، أي يتقيد الانخراط الإيراني بحجم الانخراط الأمريكي العسكري في المنطقة.

ثانياً: البعد الأمني - العسكري:

يسيطر البعد العسكري على مجريات المشهد التصعيدي بين إسرائيل وغزة؛ وهو ما تجلّى في عدد من المظاهر - فيما يتعلق بحماس - على النحو التالي:

1. التدريب قبل الحرب: حسب تقديرات استخباراتية إسرائيلية فإن حماس وضعت العدة والخطة في أكتوبر 2022، أي قبل شن العملية بعام واحد. وتقول التقارير أن الوحدة 9900 التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أنه كان هناك صوراً تفيد بنصب حماس لإنشاءات هندسية تشبه السياج الحدودي حول قطاع غزة والمستوطنات في الغلاف والتدرب على اختراقها والسيطرة عليها. من المرجح أن إسرائيل أفرطت في الاعتماد على الحماية التي توفرها قدراتها المتقدمة، وغضت الطرف عن إمكانية الابتكارات ذات التكنولوجيا المنخفضة.

2. قدرات عسكرية جديدة: كشفت حماس خلال عملية "طوفان الأقصى" عن أسلحة نوعية جديدة فاجأت الجميع - حتى الإسرائيليين أنفسهم، كان منها الطائرات المسيرة محلية الصنع، والطائرات الشراعية (الخفاش الأسود) التي حملت مقاتلي حماس إلى مسافة 25 كيلومتراً داخل البلدات الإسرائيلية، تزوّد بمحرك طاقة، وإمكانية تحكم، تجعلها قابلة للانطلاق من الأرض، دون الحاجة لتنفيذ إنزال جوي من السماء، وتستطيع هذه المظلات التحليق لثلاث ساعات، على ارتفاع يبلغ معدله نحو 5 آلاف متر عن سطح الأرض وتحمل وزناً

يصل إلى 230 كيلوغراماً، ويساعد المحرّك على إعطاء المظلة قوّة دفع تصل إلى نحو 56 كم في الساعة.

كما استخدمت حماس لأول مرة قنابل حارقة دمرت آليات ودبابات إسرائيلية، بالإضافة إلى صواريخ جديدة بعيدة المدى وصلت تل أبيب، ومنظومة دفاع جوي محلية الصنع أطلقت عليها اسم "متبر 1".

صرّح علي بركة، رئيس العلاقات الوطنية لحماس في الخارج، في وقت لاحق: "لدينا مصانع محلية لكل شيء، للصواريخ التي يتراوح مداها 250 كم، و160 كم، و80 كم، و10 كم. لدينا مصانع لمدافع الهاون وقذائفها".

استخدم مقاتلو حماس أسلحة من صناعة كوريا الشمالية، حيث ظهر أحد أعضاء حماس يحمل ما يبدو أنه صاروخ من صناعة كوريا الشمالية، ونشرها حساب التدوين العسكري War Noir على موقع إكس. وتم التعرف على قاذفة الصواريخ التي يحملها أحد المقاتلين على أنها من كوريا الشمالية من طراز F-7 HE-Frag.

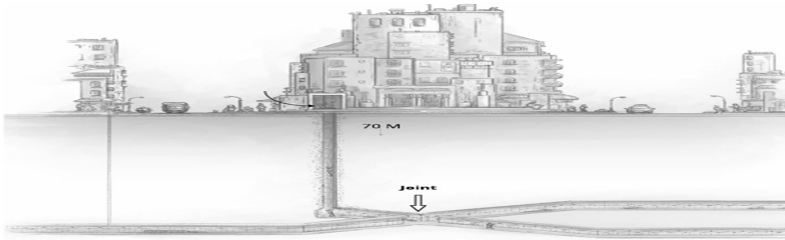
كانت المسيرات، سواء القاذفة أو الانتحارية، من المفاجآت التي أظهرتها حماس في هذه المواجهة، ونشرت الحركة فيديو لعملية استهداف جنود إسرائيليين بقنبلة أسقطتها مسيرة محلية الصنع، وفيديو آخر لاستهداف أبراج مدافع رشاشة في موقع إسرائيلي على طول الحدود.

تمثل الصواريخ القوة الضاربة لحركة حماس في هذه الحرب، واستطاعت استخدام أنواع مطورة منها "عياش 250" الذي ضرب أهدافاً بعيدة المدى ووصل إلى تل أبيب، بجانب منظومات أخرى مطورة محلياً تسببت في إرياك منظومات الدفاع الإسرائيلية.

كما تعمل حماس على برنامج تطوير حالياً، لأنظمة تشويش واستشعار، فالوصول لمنظومات الحرب الإلكترونية سوف يكون "تهديداً مباشراً لإسرائيل وقدرتها على كشف الرادارات وخداعها وحتى ضربها.

3. شبكة الأنفاق: استطاعت حماس طوال فترة حكمها لقطاع غزة منذ 2007 عمل شبكة واسعة من الأنفاق تم إطلاق عليها اسم "مترو غزة"، ولكنها في الواقع مدينة أخرى تحت الأرض مخصصة لزيادة القدرة العسكرية التكتيكية لحماس. تنقسم هذه الأنفاق إلى ثلاثة أنواع: (1) أنفاق هجومية: مخصصة لشن عمليات هجومية فجائية ضد القوات الغازية تستخدم في الخطف أو الاغتيال. (2) أنفاق دفاعية (تكتيكية): مخصصة للهرب لتمويه العدو، وتحتوي غرف للتخطيط، وملاجئ لاحتجاز الرهائن. (3) أنفاق لوجستية: وهي مخصصة لتخزين البضائع، والسلاح والذخيرة، وغرف التهوية.

تقول بعض التقديرات أن شبكة الأنفاق لها سمات خاصة وهي: (1) أنها بطول 500 كيلومتر، تتركز معظمها في شمال غزة، وبعض الشبكة يتواجد في منطقة رفح. (2) أن أعماق نقطة هي بطول 70 متراً، وبالتالي فهي تتفوق على أثقل قنبلة استراتيجية تستخدمها إسرائيل (لا تصل قنابل إسرائيل أكثر من 30 متراً تحت الأرض). (3) هناك 300 نقطة مفرق، أي أن الأنفاق لا تتصل على مسار واحد بل تتفرع 300 مرة تحت الأرض بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.



احتاجت إسرائيل إلى أسبوعين في محاولة لكشف شبكة الأنفاق عبر مسح أراضي سيرا على الأقدام، ولكن لم تنجح القوات الإسرائيلية المتخصصة في اجتياح المدن وكشف الأنفاق وكذلك قوات دلتا فورس الأمريكية. وحتى في حال كشف مدخل أو مخرج للنفق كانت تفجره حماس في التوفيق حدث إصابات في صفوف الإسرائيليين. لذلك استخدمت إسرائيل سياسة الأراضي المحروقة باستخدام أثقل الصواريخ والقنابل الاستراتيجية لإحداث هزات عنيفة في الأرض وبالتالي تستطيع هدم النفق عبر الضغط الذي تحدثه صفاً الأرض جراء ارتباط القنبلة (3000 كجم).

تعد الأنفاق هو السلاح الاستراتيجي الذي تستخدمه حماس لمقاومة القوات الإسرائيلية البرية الغازية؛ وهو ما يفسر سبب نجاح عناصر حماس في استهداف الآليات الإسرائيلية المدرعة من المسافة صفر. ولكن تستخدمه الحركة بحذر شديد منعاً من اكتشاف الفتحات ومن ثم تستطيع إسرائيل إلقاء القنابل فيه. لذا حاولت حماس نصب الكمائن في المباني السكنية المستخدمة كملاجئ ومراكز تجمع الجنود والضباط الإسرائيليين في عملية المقاومة والاشتباك.

تستخدم حماس الرهائن كدروع لمنع إسرائيل من استهداف الأنفاق وهو ما لوحظ به عبر تصريحات تقول إن الرهائن تلقي حتفها في الأنفاق بسبب القصف الجوي للطائرات الإسرائيلية.

ثالثاً: مستقبل حركة حماس:

لا تزال هناك حالة من الضبابية تحيط بالتصورات المتعلقة بمستقبل "حماس" ذاتها ولا سيما في ظل صعوبة الاستشراف في الوقت الحالي على خلفية تصاعد الأحداث من ناحية، وتعدد الفواعل من ناحية أخرى، وتعدد التحركات من ناحية ثالثة، لكن يظل مستقبل "حماس" محورياً أساسياً ورقمياً رئيساً في تفكيك هذا المشهد بالغ التعقيد.

فلا يمكن إغفال أن الإهانة والهزيمة التي تعرضت لها إسرائيل خلال يومي السابع والثامن من أكتوبر 2023، ستمثل محرّكاً محوريّاً للدفع بالغزو البري الشامل على قطاع غزة من أجل سحق "حماس"، إلا أن هناك عدة تساؤلات تطرح نفسها في هذا السياق منها: هل أهداف هذه العملية واقعية؟ وكيف يمكن لجيش الاحتلال أن يحققها؟ وهل إسرائيل مستعدة للتعاطي مع مرحلة ما بعد "حماس"؟.

فبالنسبة لإجابة السؤالين الأول والثاني، يتسنى لنا القول إن عملية القضاء على "حماس" ليست باليسيرة، بل ستشكل مهمة معقدة للغاية، وذلك على خلفية عدّة عوامل؛ يتعلق أولها بصعوبة القتال داخل قطاع غزة في ظل كثافة سكانه البالغ عددهم نحو 2.3 مليون نسمة، وينصرف ثانيها إلى وجود ما يزيد على 200 محتجز لدى "حماس"، ويتصل ثالثها بوجود شبكة من الأنفاق للحركة والتي يتعين على قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي التوغل بعمق في قطاع غزة حتى يستطيع تدميرها، ويدور رابعها حول قدرة قادة الحركة على التخفي فضلاً عن وجود عدد منهم خارج فلسطين.

ناهيك عن الخبرة التاريخية في هذا الصدد، حيث حاول جيش الاحتلال تنفيذ عمليات برية في قطاع غزة لكنها فشلت في تحقيق أهدافها، كعملية الرصاص المصبوب (2008-2009)، التي كان الهدف منها القضاء على الهجمات الصاروخية الصادرة عن قطاع غزة. غير أن "حماس" استطاعت على المدى الطويل استئناف هذه الهجمات مرة أخرى. كذلك عملية الجرف الصامد (2014) التي أعلنت إسرائيل في أعقابها أنها نجحت في إضعاف حركة "حماس"، لكن اتضح مع الوقت فشل هذا الطرح.

أما بالنسبة لإجابة السؤال الثالث، فلم تضع إسرائيل تصوراً لمستقبل القطاع حال نجاحها في القضاء على "حماس"، حيث تشير تصريحات المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم إلى أنهم ليس لديهم تصور واضح لمستقبل القطاع في مرحلة ما بعد "حماس"، وبالتالي فإن الإطاحة بـ "حماس"، تنصرف إلى

احتمالية أن يشهد القطاع حالة من الفراغ يترتب عليها موجة ضخمة من الفوضى وعدم الاستقرار، وذلك على خلفية أن القضاء على "حماس" لا يعني بالضرورة القضاء على باقي فصائل المقاومة التي ربما تستمر في حالة التصعيد ضد الاحتلال.

وفي ضوء هذه الإشكالية يبرز سيناريو ليس بالجيد بالنسبة لإسرائيل وهو توليها السيطرة المباشرة على القطاع، مع الأخذ بالحسبان أن هذا السيناريو ليس بالجديد لأنها كانت قد سيطرت عليه في الفترة من 1967 وحتى 2005 وانسحبت منه على خلفية التهديدات الأمنية الكثيفة من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، ومن ثم فإن عودة إسرائيل للسيطرة على القطاع مرة أخرى سيعزز من المقاومة الفلسطينية، كما سيزيد من الانقسامات في الداخل الإسرائيلي على خلفية التكلفة العالية التي من المرجح أن تتحملها إسرائيل حال توليها إدارة القطاع.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى دراسة صادرة عن مؤسسة "راند" عام 2017، والتي جاءت تحت عنوان "دروس من حروب إسرائيل في غزة"، وتناولت الصراع بين إسرائيل وحماس منذ نهاية عملية الرصاص المصبوب عام 2009 إلى نهاية عملية الجرف عام 2014، حيث لفتت إلى أن إسرائيل لديها القدرة العسكرية للقضاء على حركة "حماس"، لكن القيام بذلك يمكن أن يكون أكثر خطورة من عدمه؛ نظرًا لإمكانية وصول حركة أشد تطرفًا إلى السلطة، أو قد ينتهي الأمر بإسرائيل إلى تولي مسؤولية حكم القطاع نفسه.

وتجادل بعض الاتجاهات في الوقت الحالي بأن من بين الخيارات التي تدرسها الولايات المتحدة وإسرائيل لإدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد "حماس" هو إمكانية تشكيل قوة متعددة الجنسيات قد تضم قوات أمريكية، فضلًا عن تصاعد تصورات متعلقة باحتمالية وضع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة بشكل مؤقت، وتبدو فرص تلك الخيارات في التحقق على أرض الواقع ضعيفة للغاية خاصة في ظل رفض أطراف أساسية وفاعلة في تحديد تصور لمستقبل القطاع تأتي

في مقدمتها مصر وتفضيلها ان يكون مستقبل القطاع بيد الفلسطينيين من خلال
ظعم السلطة الوطنية الفلسطينية.

انطلاقاً مما سبق، هناك جملة من السيناريوهات الرئيسة بشأن مستقبل
”حماس“، يمكن استعراضها على النحو التالي:-

1. السيناريو الأول: يشير السيناريو الأول إلى احتمالية قيام إسرائيل بعملية برية
شاملة تنجح من خلالها في تحقيق أهدافها وتدمير ”حماس“، غير أن واقعية هذا
الطرح لا تزال موضوع تساؤل ولا سيما في ضوء مجموعة من القيود التي تم
استعراضها فيما سبق.

2. السيناريو الثاني: يشير السيناريو الثاني إلى فشل العملية البرية في تحقيق أهدافها،
وعجزها عن القضاء على ”حماس“ في ظل صعوبة التورط البري طويل الأجل في
القطاع من ناحية، ناهيك عما تعكسه السوابق التاريخية من ناحية أخرى.

3. السيناريو الثالث: يركز السيناريو الثالث على اتباع استراتيجية العمليات
النوعية، حيث دخول جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى قطاع غزة بقوات برية
محدودة دون القيام بانخراط بري شامل، ومن ثم تستطيع إسرائيل أن تسوق
لهذه العملية على اعتبارها عملية كبرى نجحت من خلالها في رد اعتبارها وتكبيد
”حماس“ خسائر فادحة.

في كل الأحوال، لا يمكن إغفال وجود عدة محددات قادرة على ترجيح أحد
هذه السيناريوهات؛ يتعلق أولها بقدرة ”حماس“ على الصمود، وينصرف
ثانيها إلى الدعم الأمريكي الموجه لإسرائيل، ويتصل ثالثها بمدى التوصل
لتسوية في صفقات تحرير المحتجزين، ويدور رابعها حول ضغط المجتمع
الدولي من أجل وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات
وتشابه المحددات إلا أنه في ظل حالة اللايقين التي تشهدها الأحداث تظل
كافة الاحتمالات مطروحة.

المحور الثالث

حسابات الداخل الإسرائيلي قبيل الحرب وأثنائها

المشاركون:

د. خالد عكاشة

د. محمد كمال

شادي محسن

مريم صلاح

محمد عبد الرازق

هبة شكري

في إطار متابعتنا حرب غزة، يلتفت القليل منّا للجدل الدائر الآن في الداخل الإسرائيلي، رغم أن هذا الجدل قد يقدم لنا مؤشرات تساعد في الإجابة حول عدد من الأسئلة المهمة، منها متى تنتهي الحرب؟، وما الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها؟، وما معنى الانتصار؟، وما شكل مستقبل قطاع غزة ومستقبل إسرائيل أيضًا؟

في البداية وقبل التطرق للجدل، يمكن القول إن هناك توافقًا إسرائيليًا على أن هجوم 7 أكتوبر 2023 قد هزقناعات الإسرائيليين بأنهم يعيشون في دولة آمنة، بل إن البعض يتحدث عما يسمى سيناريو يوم القيامة، وهو احتمال فتح ثلاث جبهات في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، وبالتالي تعرض وجود دولة إسرائيل نفسه للخطر. هناك أيضًا الإحساس لدى يهود الخارج بأن إسرائيل لم تعد المكان الذي يمكن أن يذهبوا إليه في حالة تعرضهم للخطر في أماكن تواجدهم لأن إسرائيل نفسها لم تعد آمنة.

استعادة الإحساس بالأمن هو الهدف الرئيسي الذي تسعى القيادة الإسرائيلية لتحقيقه في حرب غزة الآن؛ لذا فإن البعض يصف الحرب الحالية بأنها ليست بالضرورة حربًا ضد حماس، ولكنها «حرب ضد 7 أكتوبر» وما أحدثه هذا اليوم من هزة عميقة لدى المجتمع الإسرائيلي.

ومع ذلك، فقد بدأ يظهر جدل إسرائيلي حول معنى الانتصار، ومتى يمكن إعلان نهاية المهمة، وهنا لا توجد إجابات قاطعة، فمع تزايد الاعتقاد بصعوبة تدمير حماس بالكامل، فإن الهدف أصبح الآن تدمير البنية التحتية لحماس، سواء كانت المدنية أو العسكرية، كما حدث في شمال غزة، والذي قد يمتد إلى الوسط والجنوب، اعتقاداً أن مشاهد الدمار قد تعطي إحساساً للإسرائيليين بالانتصار، وهناك أيضاً الحديث حول قتل أو أسر القادة العسكريين الكبار لحماس، واعتبار ذلك أحد مؤشرات الانتصار.

وفي كل الأحوال، فمن الواضح أن الحرب مستمرة، وقد تمتد لفترة أطول، حتى لو حدثت هدنة إنسانية أو وقف مؤقت لإطلاق النار يستهدف تبادل الأسرى، ولكن ستعود المعارك مرة أخرى. وهذا ما يبرر الحديث عن إنشاء منطقة آمنة في جنوب غزة، في منطقة «المواصي»، لكي يذهب إليها أهل غزة، بما في ذلك من يعيشون في الوسط والجنوب، ويتم فيها تقديم المساعدات الإنسانية تحت إشراف الأمم المتحدة، وكلها مؤشرات تدل على نية إسرائيل الاستمرار في العمليات العسكرية البرية.

أما الجدل الإسرائيلي الأكبر، والذي يتسع كل يوم، فيدور حول مستقبل إسرائيل ما بعد الحرب. وفي حين أن اليمين الإسرائيلي المتطرف يروج الآن لفكرة أن كل الفلسطينيين حماس، ويدعو إلى إعادة احتلال غزة وإنشاء مستوطنات بها، إلا أن الاتجاه الغالب هو توجيه الانتقادات لليمين، بما في ذلك حكومة نتنياهو، وتحميلها المسؤولية عما حدث في 7 أكتوبر، انطلاقاً من فكرة أن الحكومة أنفقت المليارات في بناء جدار عازل، بري وبحري وجوي مع غزة، ولكنه فشل في القيام بمهمته، كما أن القوات الإسرائيلية انشغلت بحماية المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية، وتركزت سكان محيط غزة بدون حماية.

ويمكن استعراض الأبعاد الرئيسية للداخل الإسرائيلي مجتمعياً وسياسياً، والتي تمثل الأبعاد الأهم في تأثر إسرائيل بالحرب في غزة، وواقع الأمر فإن هذه

الحرب بدأت في مرحلة حرجة داخل إسرائيل يعاني فيها نظامها السياسي من أزمات متعددة، ويتضح هذا فيما يلي:

المجتمع الإسرائيلي قبل الحرب ليس مثل بعدها:

بالرغم من توحيد المجتمع الإسرائيلي الآن خلف القيادة السياسية والعسكرية في مرحلة الحرب، وهو المتوقع حين يكون هناك تهديداً أمنياً كبيراً على غرار ما حدث في 7 أكتوبر؛ فإن هذا لا يعني أن هذه الحالة كانت مستمرة قبل ذلك، بل كانت إسرائيل تواجه أزمة داخلية معقدة، أزمة اندلعت بكامل قوتها عندما أطلق ائتلاف الحكومة الإسرائيلية إصلاحاته القضائية في 4 يناير 2023، بعد أيام قليلة من أدائه اليمين الدستورية. هذه الأزمة لها العديد من الأبعاد والتداعيات؛ إذ أنها ترتبط بمزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد كشفت هذه الأزمة عن حقيقة إن إسرائيل دولة غير متجانسة ومنقسمة، وتتميز بانقسامات عميقة تغذيها التركيبة المتنوعة لسكانها، والنتيجة هي مجتمع متعدد الثقافات لم تنجح فيه القواسم المشتركة القائمة في تحقيق الانصهار أو التجانس الكامل، بل هو تجانس مصطنع، لإنشاء مجتمع متجانس من اليهود فريد وموحد في إسرائيل.

تبلورت هذه الأزمة مع اقتراح الائتلاف الحاكم الذي يضم أحزاباً يمينية متطرفة ودينية متشددة في يناير 2023 لمشروع الإصلاح القضائي، وهو ما أدى إلى انقسام الإسرائيليين وإثارة واحدة من أكبر حركات الاحتجاج في تاريخ إسرائيل. ثم تصاعدت الأزمة بمواجهة الحكومة الإسرائيلية لها، وانقسام الرأي داخل الائتلاف الحاكم حول كيفية احتواء هذه الاحتجاجات الواسعة. وقد أسفرت هذه الأوضاع عن وجود أزمة ثقة كبيرة بين الائتلاف الحاكم والمواطنين لم يتم تجاوزها بسهولة، كذلك كان هناك انقسام في الرأي داخل المؤسسة العسكرية.

ولم يكن الاقتصاد الإسرائيلي بعيداً عن تداعيات الأزمة الداخلية؛ إذ أن انعدام اليقين المتصل بالإصلاحات القضائية تسبب بشكل ما في إضعاف الاقتصاد فانخفضت قيمة الشيكّل الإسرائيلي مقابل الدولار إلى 3,67 وهو أدنى مستوى منذ أربع سنوات، وانخفضت بورصة تل أبيب فشهدت انخفاضاً بلغ 5.7% في الشهر التالي لاندلاع الاحتجاجات. كذلك انخفضت الجدارة الائتمانية لاقتصاد إسرائيل، وانخفض تصنيفها الائتماني لدى الوكالات العالمية، مما أثر على استقرار السوق وتدفق الاستثمارات إلى إسرائيل.

وبعبارة موجزة، كان المشهد داخل إسرائيل قبيل حرب غزة محتقناً فقد فاقمت أزمة الاحتجاجات الشعبية الحادة الخلافات العميقة بين القطاعين اليميني القومي والديني من جهة والجمهور الليبرالي والعلماني من جهة أخرى. كما أوجدت الأزمة السياسية الطويلة الأمد تحدياً خطيراً للقيادة السياسية في إسرائيل، لقد أدت الظروف السياسية إلى زيادة قوة الأحزاب الصغيرة المتطرفة، وهو ما عزز بدوره توقعاتها بتحقيق إنجازات واضحة وسريعة ومستدامة؛ مما قوض الثقة المتبادلة بين المعسكرات والأحزاب المتنافسة بشكل أكبر، الأمر الذي يحد من الحيز المتاح للقادة السياسيين للمناورة ويساهم في أزمة القيادة. كذلك ظهرت منظمات متطرفة في المشهد السياسي في إسرائيل استند عليها اليمينيين من أنصار الحكومة مثل منظمتي "لافاميليا" و"لاهافا".

لقد كان جوهر الأزمة داخل إسرائيل قبيل حرب غزة، أنها كانت أزمة هوية عميقة في المقام الأول، فالظاهر منها أنها صراعاً على السلطة والنفوذ في المجتمع الإسرائيلي، بينما حقيقته أنه صراعاً محتدماً بين النخبة الجديدة، التي تميل إلى اليمين المتشدد أو المتطرف، والنخبة القديمة التي تميل إلى يسار الوسط. ولذلك بعد أن بدأت الحرب ظهرت أصواتاً تدعو إلى تغيير تركيبة الحكم في إسرائيل، بعيداً عن اليمين المتطرف وفي اتجاه قوى الوسط السياسي، كما بدأت أصوات اليسار وجماعات السلام لتطرح نفسها بديلاً، على الرغم من استمرار هيمنة اليمين المتشدد على المزاج العام في إسرائيل.

ساد توجه في الدراسات المتخصصة في "علم الاجتماع الإسرائيلي"، بأن المجتمع الإسرائيلي قد تغير خلال الثلاثين عاماً الماضية، أكثر مما تغير خلال الفترة بين عام 1948 وأوائل التسعينيات. ومن بين من تبني هذا الاتجاه، أكاديميون إسرائيليون، مثل: إيتمار راينوفيتش، ومردخاي كريمنيتسر، بجانب أكاديميين أجانب مثل: بيرفيلانوف، والذي تحدّث عن هذا الأمر في دراسته المنشورة عام 2009، بعنوان: "إعادة التركيب السياسي والاجتماعي في إسرائيل وفلسطين".

وبرز هذا الانقسام بشكل واضح من خلال الانتخابات البرلمانية التي نُظمت بعد اغتيال اسحق رابين والتي وصفها البعض بأنها لحظة فارقة في السياسة الإسرائيلية، والتي جاءت بحكومات ائتلافية ضعيفة، عجزت عن استكمال فترة الأربع سنوات، أوحى الاقتراب منها بشكل مستقر. وهيمن اليمين الإسرائيلي على المزاج العام الحزبي في إسرائيل، وكان الرأي العام الإسرائيلي أكثر تشدداً فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، وتحديد ملف الصراع مع الفلسطينيين، وتعمّق هذا التشدد أكثر بعد انتفاضة الأقصى، والعمليات العسكرية المتتالية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وصولاً إلى الحرب التي بدأت في 7 أكتوبر 2023.

ومع سيطرة اليمين على مقاليد الحكم، ظهرت الخلافات بين حول قضايا الدولة والمجتمع، والتي انعكست بدورها على الخلافات بين الأحزاب السياسية. ليصل المجتمع إلى ذروة هذا الانقسام في الفترة من 2019 إلى 2022، والتي شهدت لأول مرة في تاريخ إسرائيل 5 انتخابات برلمانية. وأخيراً جاءت حكومة نتنياهو الأخيرة في ديسمبر 2022، والتي صُنفت على أنها الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل.

الحرب والمجتمع الإسرائيلي:

أشارت بعض التحليلات إلى أن تأثير حرب غزة على المجتمع الإسرائيلي يرتبط بحالة الصدمة التي تعرض لها المجتمع، والشعور بغياب الأمن فعلياً وليس بشكل مفتعل، ولذلك من المتوقع أن تُهيمن قضايا الأمن بالكلية على الحياة السياسية وانتخابات الكنيست خلال العقد المقبل، وهو ما يفتح المجال أمام

سياسات وشخصيات أكثر يمينية قد تُقنع الداخل الإسرائيلي بأنها قادرة على ضبط معادلة الأمن في البلاد. وربما يكون هذا الأمر هو ما دفع إسرائيل أفيشر، رئيس شعبة ترخيص الأسلحة النارية بوزارة الأمن القومي الإسرائيلية، إلى الاستقالة في 4 ديسمبر 2023، احتجاجاً على سياسة الوزارة في تسليح المستوطنين؛ على اعتبار أن النتيجة الحتمية هي انتشار الفوضى والجرائم. وهو ما أكدته نتيجة استطلاع رأي أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" بعد أيام من بداية الحرب، ونشرت نتائجه في 31 أكتوبر 2023، والتي أوضحت أن 52.4% من الإسرائيليين "متشائمون" تجاه وضع إسرائيل الأمني في المستقبل المنظور، في مقابل 41.1% "متفائلون".

أي أن المجتمع الإسرائيلي "غاضب للغاية"، ولا يشعر بأن العبء الأخلاقي يقع على عاتق إسرائيل في الحروب ضد غزة، فهو يساوي في هذه الحروب بين حركة حماس وقطاع غزة ككل، فقد أيد الإسرائيليون، منذ البداية، شن حرب شاملة على القطاع، وحظيت التحركات العسكرية الإسرائيلية هناك بدعم المجتمع، الذي رأى فيها "حرباً عادلة"، على حد وصفه.

غير أنه مع إطالة أمد الحرب وعدم وضوح آفاقها، تبلورت انقسامات الرأي داخل إسرائيل حول تحديد المسئول عن التقصير، بعد أن كشفت عملية "طوفان الأقصى" عن الفشل الذريع للمنظومة العسكرية والأمنية والاستخباراتية لإسرائيل. تمثل هذا الفشل بإخفاق هذه المنظومة في توقع العملية أو الحصول على معلومات تتعلق بها، خاصة أن هذه العملية تمت في قطاع غزة الذي تفرض عليه إسرائيل رقابة شديدة بالاعتماد على مختلف الوسائل البشرية والإلكترونية. وكذلك هشاشة الجدار الأمني الذي بنته إسرائيل حول غزة، والتي ادعت أنه لا يمكن لأي مقاتل فلسطيني اقتحامه، ولكن على عكس ما روجت له إسرائيل، استطاع مقاتلو حماس اختراقه والعبور من خلاله بأعداد كبيرة إلى أكثر من 20 موقعاً.

ويعتبر بعض الخبراء أن الانقسام الذي ساد في المجتمع الإسرائيلي قبيل الحرب، والذي توارى نسبياً في الشهرين الأولين منها، يعود للظهور البطيء مرة أخرى، فمع صمود المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وطول أمد الحرب تتزايد قوة اتجاهات عدم الثقة بحكومة بنيامين نتنياهو وإدارتها ملف الأسرى وهدفها بالقضاء على حماس، حيث تتشكل قناعة بأن الهدف غير واقعي خاصة مع التداعيات الاقتصادية للحرب. وتشير بعض الدراسات إلى أن النقاش الحالي داخل إسرائيل يتصاعد حول أهداف الحرب على غزة ومدى واقعيتها، في إشارة إلى أن المشكلة في إسرائيل تكمن في أن العسكري متشدد أكثر من السياسي والنقاش الجاري قد يفض هذا التشدد. وهو ما عبرت عنه بعض التقديرات بأن المجتمع الإسرائيلي أمام تحول، ولكنه لم يصل بعد لتشكيل ضغط حاسم، مضيفاً أنه لا ينبغي التقليل من مستوى هذا التحول.

تأثير حرب غزة على القوى السياسية الإسرائيلية:

بعد اندلاع الحرب ونجاح حماس في تحقيق عنصر المفاجأة ضد قوات الجيش الإسرائيلي، حسب استطلاعات الرأي في الصحف الإسرائيلية بتاريخ 8 أكتوبر 2023، حمل 85% من الإسرائيليين مسؤولية الإخفاق العسكري والأمني على نتنياهو ذاته، فانخفضت شعبيته في أقصى التقديرات تفواؤلاً من 67% قبل اندلاع الحرب إلى 28% بعد اندلاع الحرب، مما ولد ضغطاً غير مسبوقٍ على رئيس الوزراء وعلى الحكومة اليمينية برمتها. نتج عن ذلك المشهد المتمثل في عدم استقرار الحكومة نسبياً، عدة ظواهر جديدة، على سبيل المثال وليس الحصر:

1. تغيير هيكل إدارة الحرب: كان المتعارف عليه في إسرائيل أن إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ تتم إحالتها إلى المجلس الأمني الوزاري المصغر المعروف باسم "الكابينت"، ولكن بعد إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي لحالة الحرب في إسرائيل، شرع بعدها إلى عقد مباحثات مع زعماء المعارضة "بيني جانتس" (زعيم حزب معسكر الدولة)، و"ياير لابيد" (زعيم حزب هناك مستقبل -

بيش عتيد)؛ بهدف تشكيل حكومة طوارئ تكون مسؤولة عن إدارة الحرب .
نجحت المفاوضات فقط مع بيني جانتس ووافق على الانضمام إلى حكومة إدارة
حرب ، وتشكلت على النحو التالي: رئيس الوزراء بالإضافة إلى "المنتدى الخاص
لإدارة الأزمات والكوارث" الذي يشمل رئيس الأركان ووزير الدفاع والموساد
والشباك وهيئات أخرى بالإضافة إلى "المراقبون" وهم بيني جانتس وجادي
آيزنكوت ووزير الشؤون الاستراتيجية "رون ديرمر".

تعود أسباب هذا القرار (أي قرار تغيير هيكل إدارة الحرب) إلى التالي:

- سيطرة القادة السياسيين المتطرفين على المجلس الوزاري الأمني المصغر؛
مما يشكل عبئاً ضخماً على كفاءة صناعة القرار العسكري في إسرائيل
ويضعف التنسيق العسكري مع القيادة المركزية الأمريكية "السينتكوم".
- ضعف الخبرة العسكرية لقادة أحزاب الائتلاف الحكومي مثل ايتامار بن
جفيروبتسلايل سموتريتش؛ مما قد يخلف هوامش خطأ عميقة الأثر على
أمن إسرائيل.
- توزيع مسؤولية الفشل والإخفاق والخطأ المحتمل في مجريات الحرب على
تيارات سياسية مختلفة وليس التيار اليميني فقط؛ منعاً من خطورة
اندثاره بعد الحرب.
- رآب الصدع الحاصل في العلاقات المدنية العسكرية، إذ يدرك نتانيا هو أن
ظاهرة تمرد جنود الاحتياط وبعض الضباط في الجيش الإسرائيلي كانت
بسبب سياساته اليمينية المتطرفة؛ لذلك لجأ نتانيا هو إلى إشراك "بينى
جانتس" ورؤساء أركان سابقين في صناعة القرار يدركون كيفية التعامل مع
الجيش الإسرائيلي على مستوى الأفراد.
- إشراك مسؤولين آخرين مثل وزير الشؤون الاستراتيجية "رون ديرمر"
ورئيس مجلس الأمن القومي "تساحي هنجي" في إدارة الاتصال والتنسيق

مع الولايات المتحدة والدول الغربية بعيداً عن وزارة الخارجية الذي لا يتمتع مسؤولها (إيلي كوهين) بالخبرة الكافية.

- تهيئة بعض الأجهزة والمؤسسات الإسرائيلية لسيناريو "اليوم التالي" في غزة، على سبيل المثال يؤهل نتانياهو "الشاباك" لإدارة الموقف الأمني في شمال غزة بعد الانتهاء من القتال في الحرب.

حدثت بعض الاختلافات في وجهات النظر بين القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل حول طبيعة الحرب ونطاقها في قطاع غزة، والتكتيكات القتالية المستخدمة فيها. وتظهر تصريحات مختلفة بين المسؤولين الإسرائيليين، ومع إطالة أمد الحرب تظهر تنافسات واضحة بين القيادات العسكرية خاصة وزير الدفاع والقيادة السياسية ممثلة في رئيس الوزراء.

2. أولوية الاعتبارات الحزبية والشخصية على الاعتبارات السياسية والعسكرية: إصرار حكومة نتانياهو على الاستمرار في الحرب يعود إلى مصالح شخصية له ولأعضاء حكومة الطوارئ التي تدير مرحلة الحرب لأنهم مدانون أمام الناخب الإسرائيلي الذي يستهدف القضاء على حماس لكن ليس بكل هذه التكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية القائمة؛ ولذلك تريد الحكومة تحقيق إنجاز ما يبرر كل هذه الخسائر والهزيمة التي لحقت بإسرائيل، على الأقل هزيمتها المعنوية وانهيار نظرية الأمن الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، يرى الكاتب الإسرائيلي، يوسي كلاين، أن "نتانياهو يبحث عن انتصار يغفر له إخفاقه في الضربة التي تعرض لها الجيش يوم 7 أكتوبر"، معتبراً أن الانتصار الذي يبحث عنه نتانياهو ليس هو الذي تبحث عنه إسرائيل. وفي نفس الاتجاه، يؤكد الكاتب يوسي فيرتر، أن نتانياهو يخوض "حربه الخاصة لإنقاذ سمعته والبقاء في السلطة". ويشير استطلاع رأي أجراه "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في أواخر أكتوبر 2023، إلى أن 50% من الجمهور الإسرائيلي يثق في القادة العسكريين والأمنيين أكثر من نتانياهو في إدارة هذه الحرب، في مقابل 7.3% فقط منحوا ثقتهم لنتانياهو.

هذا لا يعره بتسليح سموتريتش التفاتاً؛ فهو، كوزير استيطان عقائدي بامتياز، يستهدف استغلال ظروف الحرب للمضي قدماً في مشروع "التطهير العرقي" للمنطقة المصنفة (ج) من الفلسطينيين، والشروع في تنفيذ مخطط توسيع المستوطنات القائمة مع إضفاء الشرعية على كافة البؤر الاستيطانية. وزير الاستيطان الإسرائيلي ممثل لتيار كبير وواعده الانتخابية قوية وتتمدد باطراد، فهو يعمل لصالحها طوال الوقت ووفق منهج متطرف وعنصري ممزوج بالأساطير الدينية، ولديه في جعبته أسلحة التطهير والرغبة في تمكين للدولة اليهودية يشرعها بوجه منافسيه. يستخدم "سموتريتش" أدوات نافذة من مجالس المستوطنات، الأشهر منها "شلومو نئمان" رئيس مجلس المستوطنات (يشع)، و"يوسي داغان" رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة الغربية، من أجل المضي في إضفاء شرعية الاحتلال على ما يتجاوز (150 بؤرة استيطانية) دفعة واحدة.

3. تحديد ملامح الخريطة السياسية المستقبلية بعد حقبة نتنياهو: ربما تكون حرب غزة قد أنهت سلسلة الاحتجاجات الشعبية في الداخل الإسرائيلي، لكنها لم تُنه الغضب الشعبي المُوجّه ضد نتنياهو. وربما ثمة اتفاق بين كثير من التوجهات والتيارات داخل المجتمع الإسرائيلي، على مسؤولية نتنياهو، وسياساته الممتدة على مدار 14 عاماً مضت، عن الإخفاق الإسرائيلي في الحرب الحالية. وفي ظل تأييد جمهور المتشددين لاستمرار حرب غزة بأي ثمن، حتى يتم القضاء على حماس؛ فإن التيارات اليسارية وبعض التيارات اليمينية المعتدلة ربما لا تعارض منطق الحرب ذاته، ولكنها تُعارض أن يقود نتنياهو هذه الحرب، انطلاقاً من رؤيتها أنه يقودها مدفوعاً بأجندته السياسية الخاصة، وليس "أجندة إسرائيل الأمنية".

وهنا، ترى بعض التقديرات أن حرب غزة الحالية ربما تكتب مشهد النهاية لمسيرة نتنياهو السياسية، لذلك، فإن السؤال الأهم حالياً ربما يدور حول ما يمكن وصفها بمرحلة ما بعد نتنياهو؛ من يخلفه؟ وأي تيار قادر على تصدر

المشهد؟ وفي هذا الصدد، تشير استطلاعات رأي لصحيفة "معاريف" و"القناة 12 الإسرائيلية"، أجريت في أواخر نوفمبر 2023، أن بيني غانتس، رئيس حزب "المعسكر الوطني" ووزير الدفاع السابق، ربما هو الأوفر حظاً لتولي منصب رئيس الوزراء القادم، إذ من المرجح أن يحصل حزبه على عدد مقاعد يتراوح بين 36 و42 مقعداً، وهو حوالي ضعف عدد المقاعد التي من المتوقع أن يحصل عليها "الليكود". وبصفة عامة، فإن الجمهوريكون ثقته أكبر في رجال الجيش والأمن في فترات الأزمات الأمنية. ومن ثم يرجح الكثير من الخبراء أن يفوز "بينى غانتس" بالحظوظ الأوفر على الإطلاق في هذا النحو المشار إليه، أي تشكيل حكومة وطنية؛ لخبرته العسكرية والسياسية واختلاطه بالأوساط العسكرية الغربية (الأوروبية والأمريكية)؛ لذلك فليس من المستبعد أن يكون رئيس وزراء إسرائيل القادم، ولكن يشترط وجود عدة محددات رئيسية، وهي: عودة نفتالي بينيت إلى السياسة مرة أخرى، وإجراء انتخابات تمهيدية في حزب الليكود يكون الفائز فيها "يسرائيل كاتس" وليس "نتانياهو"، وموافقة يائير لابيد على أن يكون رئيس حكومة مناوب بعد غانتس. وكذا تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية ماليا وسياسيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ضرورة تنظيم العلاقات المدنية العسكرية وملف دمج الحريديم بشكل توافقي يرضي جميع الأطراف.

على الرغم من أن بعض أعضاء التيار العلماني واليساري عبروا عن وجهة نظر مختلفة عن التيار اليميني المهيمن؛ إذ قالوا بأن القضاء على حماس -إن تم- لن يُنهي الصراع مع الفلسطينيين، ومن الضروري معالجة جذور هذا الصراع، وإعادة "حل الدولتين" إلى أرض الواقع؛ لأن البديل العسكري سيكون مُكلفاً. ألا أنه من الواضح أن تكتل اليمين يسعى للتخلص من عبء نتانياهو، الذي فقد الجزء الأكبر من شعبيته قبيل الحرب وفقدتها كلها تقريباً بعدها. وهذا على الرغم من محاولات نتانياهو لاستخدام الدين؛ لحشد الدعم السياسي الداخلي في إسرائيل لشخص رئيس الوزراء وترميم شعبيته المتناقصة تدريجياً؛ كذلك

مخاطبة الحريديم لدفعهم إلى التجنيد والموافقة على الخدمة العسكرية الإلزامية للمشاركة في الحرب ضد حركة حماس، خاصة مع استخدام ما يتردد بينهم من نبوءة زوال إسرائيل في العقد الثامن من عمر الدولة الإسرائيلية.

لكن أعضاء الائتلاف الحكومي اليميني يسعون لكسب مكان في الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة؛ حيث تشير التوقعات الحالية إلى قرب نهاية الحكومة الائتلافية بسبب تحميلها المسؤولية الكاملة لما حدث في 7 أكتوبر في ضوء عملية "طوفان الأقصى"، ويظهر ذلك بوضوح في موقف بن غفير من انتقاده لرئيس الوزراء بشكل واضح وسياساته وانتقاده حكومة الحرب المشكلة، وتعكس تلك المواقف رغبة بن غفير في الاستمرار بالتواجد في الحكومة الجديدة، حيث سعى لسنوات طويلة للوصول إلى عضوية الحكومة، كما أنه من الواضح يحاول استمالة أعضاء الحكومة الذين يحملون نفس أفكاره مثل ستموترتش وزير المالية، حيث يُعتقد أنه ربما تؤدي معركة نتنياهو إلى تعزيز نفوذ الأحزاب اليمينية المتطرفة، وستصبح هذه الأحزاب أقوى في حال تم إسقاط نتنياهو.

4. أطماع اليمين المتطرف الإسرائيلي في الحرب على غزة: تجلت بوضوح منذ بداية الحرب على قطاع غزة سياسات الأحزاب اليمينية المتطرفة، وهي بالأصل سياسة أعضاء الحكومة الحالية الائتلافية والتي يأتي على رأسها حزب الصهيونية الدينية وحزب عوتمساي يهوديت، حيث تمحورت تلك السياسات في دعواتهم لمواصلة الحرب على قطاع غزة واتخاذ تدابير متطرفة مثل تأييد ضرب المستشفيات والمدارس الفلسطينية، وتكثيف حملات اعتقال الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتسليح المستوطنين، والإصرار على إصدار قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وإصدار قوانين عنصرية ضد المواطنين العرب الذين يحملون جنسية إسرائيلية.

ويبدو أن تشكيل حكومة الحرب المصغرة وما قامت به من استبعاد الوزراء الأكثر يمينية وتطرفاً داخل الحكومة، بعدما رفض رئيس حزب "يش عتيد"

يائير لايبدا الانضمام إليها بسبب وجود وزراء متطرفين فيها، وقبل وزير الدفاع السابق ورئيس "معسكر الدولة" بيني جانتس الانضمام إليها بشرط تشكيل مجلس حرب مصغر لا يكون هؤلاء الوزراء أعضاء فيه؛ مما حدا بهؤلاء الوزراء وخاصة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير رئيس حزب "عوتسما يهوديت" ووزير المالية بتسليل سموتريتش رئيس حزب "الصهيونية الدينية" إلى اتخاذ منحنى معاكساً لسياسة مجلس الحرب من جهة، والاستعداد للمشهد السياسي الجديد بعد طوفان الأقصى من جهة أخرى.

فقد عمد الوزراء اليمينيون في الحكومة الإسرائيلية وخاصة الوزراء الأكثر تطرفاً إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي ردوا من خلالها على استبعادها من حكومة الحرب المصغرة وكمسار مواز لعمل هذه الحكومة ودون التنسيق معها، والتي اعتمدوا فيها على إحراج حكومة تتنياهو بما حقق إحراجاً داخلياً ودولياً لحكومة الحرب الإسرائيلية هدفاً أساسياً من أهداف التحركات التي قام بها الوزراء المستبعدون منها، وقد حققت الإجراءات التي اتخذوها جزءاً من مبتغاها الخاص بإحراج حكومة الحرب وخاصة على المستوى الدولي؛ إذ أسهمت مشاهد ترؤس بن غفير لمراسم توزيع الأسلحة على المستوطنين إلى تعقيد نسبي في مشاورات شراء إسرائيل بنادق أمريكية جديدة من طراز "إم 16"؛ إذ لم توافق واشنطن على هذه الصفقة إلا بعدما تأكدت من أنها لن تذهب إلى المستوطنين حسب مصادر أمريكية وإسرائيلية، وهو أمر غير معتاد على الإطلاق بما يعكس آثار السياسة التي انتهجها بن جفير، لا سيما وأن السياسة قد تسببت في تصاعد حدة العنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة بشكل كبير وواجهت انتقادات دولية متعددة.

وعلى الرغم من استبعاد الوزراء المنتمين إلى اليمين المتطرف من حكومة الحرب المصغرة فإنهم يظلون في مناصبهم كوزراء ضمن حكومة الطوارئ الموسعة، سواء من حيث تولي بن جفير وزارة الأمن القومي أو تولي سموتريتش وزارة المالية ومنصب وزير بوزارة الدفاع كمختص بالإدارة المدنية في الضفة

وإدارة شؤون الاستيطان. ولذلك عمل هؤلاء الوزراء على استغلال الصلاحيات الممنوحة لهم - وإن كانت مقيدة في ظل حالة الحرب - لتحقيق أهداف خاصة بهم ربما ترتبط بمستقبل المشهد السياسي ما بعد انتهاء الحرب.

ويمكن بلورة أبرز السياسات المتخذة من قبل أعضاء الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل على النحو التالي:

سياسة تسليح المستوطنين من قبل الحكومة الإسرائيلية:

تتسابق وزارات الأمن والدفاع في إسرائيل بعد عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023، لتسهيل تسليح آلاف المستوطنين وتدريبهم من أجل حمل رخصة المقاتلين. ويشرف على تنفيذ هذه الخطة وزير الأمن إيتمار بن غفير بشكل أساسي، والذي أسس هذه الخطة تحت مسمى "تمكين الوحدات الأمنية المدنية"، وكانت مثل هذه الخطة تنفذ في السنوات الماضية ولكن بدون إعلان رسمي أو قرار حكومي بتقديم تسهيلات، حيث كانت تلك السياسة محدودة ومقيدة إلى حد ما بالعديد من الشروط.

وفي نهاية أكتوبر 2023؛ وافقت لجنة الأمن القومي في الكنيست بقيادة عضو حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، على تعديل لوائح ترخيص الأسلحة بحيث تكون شروط الحصول على ترخيص السلاح أكثر تساهلاً، وعلى الرغم من موقف وزارة العدل التي يرأسها عضو حزب الليكود "ياريف ليفين" بأن تلك التسهيلات مؤقتة لمدة عام فقط بسبب أوضاع الطوارئ الحالية، إلا أن اللجنة اختارت تفعيل الأوامر بشكل دائم. وتشير اللوائح الجديدة لتراخيص الأسلحة إلى أن الرجال الذين تبلغ أعمارهم 21 عامًا فما فوق والذين قضوا فترة تجنيدهم في مواقع قتالية لمدة عام واحد أو أكملوا عامين من الخدمة العسكرية العامة، والنساء الذين أكملوا سنة واحدة من الخدمة المدنية الوطنية؛ يحق لهم حمل سلاح. وجدير بالذكر أنه خلال العام الحالي قدمت وزارة الأمن الإسرائيلية تصريحات حمل سلاح لما يقرب من 25 ألف مواطن

مدني إسرائيلي، ومنذ 7 أكتوبر فقط منحت إسرائيل رخصة حمل سلاح لحوالي 40 ألف وتحاول إسرائيل زيادة هذه الأرقام إلى 400 ألف مستوطن مسلح في الضفة الغربية وحدها. وتصدر وزارة الأمن 1700 رخصة حيازة سلاح ناري في المعدل يوميًا لمواطنيها في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة.

طرح مشروع قانون "إعدام الأسرى الفلسطينيين" في الكنيست:

منذ عام 2015 طرحت عدة مرات فكرة مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين في الكنيست، ولكن غالبًا ما قوبلت بالرفض من قبل أحزاب اليسار الإسرائيلي وأحزاب المحافظين، لكن رفض إقرار القانون لم يعرقل محاولات الأحزاب اليمينية محاولة طرح الفكرة مرة أخرى. وفي وقت سابق؛ طُرح المشروع من قبل حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني وأيده رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعضو حزب الليكود في عام 2018.

لكن منذ مارس 2023 تبني حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف دعوات إقرار مشروع "إعدام الأسرى الفلسطينيين"، وأفضت تلك الدعوات إلى الموافقة على قراءته التمهيدية من قبل الكنيست الإسرائيلي، لكي يمرر إلى المراحل اللاحقة لإقراره، حيث من المفترض أن يمر بثلاث قراءات بالإضافة إلى القراءة التمهيدية لكي يقرر في النهاية.

وبعد أحداث السابع من أكتوبر؛ تجددت دعوات أعضاء الحزب اليميني المتطرف من أجل إقرار القراءة الأولى لمشروع القانون، وبالفعل ناقشت لجنة شؤون الأمن القومي بالكنيست في 20 نوفمبر الماضي برئاسة "تسفيكا فوغل" الذي يعد من أبرز رؤوس التطرف اليميني وعضو حزب "عوتسما يهوديت" مشروع القانون تحت مسمى "إعدام الإرهابيين الفلسطينيين". لكن وجهت انتقادات عديدة لمشروع القانون من قبل أقارب الأسرى الإسرائيليين، ومن أعضاء الحكومة الائتلافية نفسها، أبرزهم أعضاء من حزب الليكود الحاكم، مما أدى إلى تأجيل جلسة المناقشة النهائية في الكنيست بسبب المخاوف من

المساس بالرهائن في غزة وغيرها من الأسباب الأمنية، وحتى إشعار جديد من المجلس الوزاري المصغر الإسرائيلي.

رفض الهدنة في غزة وصفقة تبادل الأسرى مع حماس:

وافق غالبية أعضاء الحكومة الائتلافية الحاكمة وأعضاء حكومة الطوارئ على قرار الهدنة وصفقة تبادل الأسرى، بالإضافة إلى جميع الأجهزة الأمنية وهي الجيش الإسرائيلي، والشاباك والموساد. ولم يصوت ضد الصفقة سوى ثلاثة وزراء الذين يمثلون حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، فيما صوت حزب "الصهيونية الدينية" بالموافقة على الصفقة، على الرغم من إعلانه المسبق اعتزامه التصويت ضدها من قبل، وكذلك صوت حزب "شاس" بالموافقة. وانتقد الوزير اليميني بن غفير الاتفاق لأن الاتفاق لا يتضمن إطلاق سراح جميع النساء والأطفال المحتجزين في قطاع غزة. وحث بن غفير على تكثيف العمليات العسكرية للجيش الإسرائيلي ضد حركة حماس بهدف الضغط على الحركة للموافقة على صفقة شاملة للرهائن.

ولاحقًا وبعد تمديد الهدنة يومين، هدد بن غفير بحل الحكومة الإسرائيلية في حال التوصل لوقف شامل للحرب في غزة، كما طرح "بتسلئيل سموتريتش" ممثل حزب الصهيونية الدينية ورقة اعتراضه، ولفت إلى أن وقف الحرب مقابل إطلاق سراح جميع المحتجزين في غزة هي في الأساس "خطة للقضاء على إسرائيل" من قبل حماس وشركائها.

آليات اليمين المتطرف للتأثير في المرحلة المستقبلية داخل إسرائيل:

بالإضافة للإجراءات التي سبق استعراضها، يظهر الفكر الذي تتبناه الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل (الصهيونية الدينية وعوتسما يهوديت) والذي يتمحور حول ضرورة القضاء والتخلص من العرب وكما أشار بن غفير سابقًا إلى "الموت للعرب جميعًا"، وإنشاء دولة إسرائيلية موحدة لليهود فقط بدون العرب، ومعارضة فكرة حل الدولتين، والتي ظاهريًا ينادي بها نتنياهو، ففي

وقت سابق خلال 2023 صرح رئيس الوزراء بأن "نحن منفتحون على إقامة دولة فلسطينية طالما أنها لا تتمتع بقوة عسكرية أو أمنية" مما يعني انتقاص لسيادة الدولة الفلسطينية المقترح إنشاءها وبالتالي لن تكون دولة بالمعنى المتعارف عليه دوليًا، وتشير التحليلات أيضًا أن تنهاتها لم يكن يومًا مؤيدًا قويًا لهذا الحل.

بالإضافة إلى حشد تكتل اليمين، من خلال استغلال هجوم 7 أكتوبر في حشد الإسرائيلي صوب رؤية أقصى اليمين بأن التعاون بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لن يحقق السلام للإسرائيليين، وأن السلام حسب منظورهم هو سلام قائم على القوة وخوف الطرف الآخر من رد الفعل الذي يمكن أن يتكبده جراء الهجوم على إسرائيل، وأنه لا يوجد مدنيون مسالمون فلسطينيون فجميعهم عدوانيون؛ ولذلك تجب مواجهتهم بالعدوانية التي ستقابل برد فلسطيني عنيف تستثمره هذه الأحزاب في الترويح، لأن "الإرهاب" الفلسطيني في الضفة لا يختلف عن نظيره في غزة، بما يخدم الاستراتيجية الرامية إلى إخلاء مدن الضفة والمزيد من التمدد الاستيطاني، أي أن التخلص من الفلسطينيين هو السبيل للأمن والسلام، حتى أولئك الذين يحملون جنسية إسرائيلية.

لا يزال من الصعب التكهّن بمستقبل الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى واستبعاد قياداتها من الحكومة المصغرة التي تتولى إدارة الحرب على قطاع غزة. ولكن يمكن القول إن هذه الأحزاب تراهن حاليًا على مجموعة من الأمور التي يمكن أن تؤمن لها مستقبلها السياسي في إسرائيل، أهمها التقديرات الإسرائيلية بأن المجتمع الإسرائيلي بعد الأحداث الكبيرة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وخاصة على المستوى الأمني مثل انتفاضة الأقصى وربما كذلك عملية "طوفان الأقصى"، يتجه إلى أقصى اليمين أيديولوجيًا فيما يتعلق بالصراع، وربما تسهم في تناسي الخلافات البينية مثل تلك التي شهدتها إسرائيل خلال الشهور السابقة إثر مشروع الإصلاح القضائي والاصطفاف لهدف واحد وهو الحرب. وهو أمر تدركه الأحزاب اليمينية

وتعمل من خلال سياساتها على أن يتحول من مجرد اتجاه قصير المدى نتيجة الصدمة إلى انتماء طويل المدى، لا سيما وأن هذه الحالة من الصدمة ربما تكون لدى المستوطنين أكثر من غيرهم، وهؤلاء هم الكتلة الأكثر تصويتاً للأحزاب اليمينية المتطرفة تقليدياً في كل الانتخابات الأخيرة.

وعليه لن يكون مستبعداً أن تنجح أحزاب اليمين الديني المتشدد، مثل: حزب "الصهيونية الدينية" بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وحزب "القوة اليهودية" بقيادة إيتمار بن غفير، في توسيع قاعدتها الانتخابية، وإقناع شرائح كبيرة من المجتمع برؤيتها الأمنية تجاه غزة وحركة حماس، والتعامل مع القضية الفلسطينية بشكل عام. وقد تبدّل المقاعد خلال السنوات الخمس المقبلة، وينجح سموتريتش أو بن غفير في تشكيل حكومة يمينية أكثر تشدداً من النسخة الحالية. رغم أن نتائج بعض استطلاعات الرأي أشارت إلى تراجع في شعبية الائتلاف الحاكم بوجه عام بما يعطي ملمحاً مستقبلياً بأن هذه الأحزاب رغم ما تقوم به من إجراءات لعرقلة الحكومة من جانب وخدمة أهدافها السياسية من جانب آخر، فإنها ربما سيكون من الصعب أن تعفيها من مسؤولية الإخفاق الذي وقع في 7 أكتوبر، ومن ثم قد تكون غير ممثلة في حكومة ما بعد الحرب، ولكن ستظل سياساتهم وتوجهاتهم حاكمية، وخاصة فيما يتعلق بالتوسع الاستيطاني.

5. استغلال الحرب لتنفيذ مخططات سابقة: مع إطالة أمد الحرب وتعنت إسرائيل في رفض وقف إطلاق النار، تعددت النظريات بعضها قدم تفسيراً باستهداف الحكومة الإسرائيلية تحقيق إنجاز لها يحول دون مساءلتها أمام الناخبين في أقرب انتخابات برلمانية سيتم إجراؤها، أما البعض الآخر فقد اعتبر أن السياسيين اليمينيين خاصة المتشددين منهم يسعون لفرض واقع جديد على الفلسطينيين في الضفة الغربية كما في قطاع غزة. ويمكن شرح هذه النظرية فيما يلي:

يستغل وزير المالية الإسرائيلي "بتسلئيل سموتريتش" ظروف الحرب الجارية على قطاع غزة ليدعو كلاً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع "يوآف جالانت"، ليس فقط لمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية من ممارسة أعمالهم بشكل طبيعي، وعلى رأسها حصاد محصول الزيتون وهو النشاط الرئيس لمعظم السكان في هذه الفترة من العام، بل ولتكريس ما هو قائم فعلياً من تضيق بقرارات حكومية. ففي رسالة بعثها إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، دعا "سموتريتش" إلى إقامة مناطق أمنية "مطهرة" (أي خالية تماماً من الفلسطينيين) في المناطق التي تقع حول المستوطنات، والطرق الموصلة إليها. مستهدفاً بذلك منع دخول المواطنين الفلسطينيين إليها، حتى لو كان ذلك من أجل الوصول إلى حقول زيتونهم، متهماً في رسالته قيادة المنطقة الوسطى الإسرائيلية بـ"التساهل" في السماح للمزارعين بقطف ثمار حقولهم، المزروعة بأشجار الزيتون.

رسالة "سموتريتش" تنضح بالتطرف والمزايدة على إجراءات الجيش الإسرائيلي، فهو باعتباره وزيراً للاستيطان في أكثر الحكومات الإسرائيلية يمينية وتطرفاً يصف هذا السماح المحدود والضيق للغاية-الذي يقوم به الجيش تجاه المزارعين الفلسطينيين باعتباره جنوناً وتساهلاً لا يمكن الموافقة عليه. ويروج طوال الوقت في تلك الرسالة الحكومية وغيرها لأن هناك دروساً مستفادة يجب استخلاصها من أحداث "بهجة التوراة" التي يعني بها هجوم حماس على غلاف غزة في السابع من أكتوبر.

ذلك وبخلاف رسالته المشار إليها إلى رئاسة الحكومة، طالب وزير الاستيطان المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت" الأسبوع الماضي بضرورة بحث استعدادات قوات الجيش في الضفة الغربية بشكل مفصل لسيناريو "قلب الأوضاع" من جانب السلطة الفلسطينية. في الوقت الذي تستشعر فيه الحكومة بالخرج البالغ أمام الإدارة الأمريكية، فيما يخص ضرورة ضبط ممارسات المستوطنين

بحق أهالي الضفة من الفلسطينيين من أجل ضمان عدم اتساع دائرة الانفلات، وانتقال أحداث غزة إلى مدن الضفة الغربية.

لم يستجب نتنياهو لطلب الوزير "سموتريتش" بإدراج رسالته على جدول أعمال الحكومة العاجل، ويحاول حتى الآن تجاهل مطالبته للمجلس السياسي والأمني المصغر "الكابينيت"؛ فهو يعلم كما وزير الدفاع أن المطبق واقعياً على الأرض أن الأراضي التي تشكل (160 مستوطنة) وضعفها تقريباً من البؤر الاستيطانية، تصنف كـ "مناطق أمنية" يحظر على الفلسطينيين في ظروف الحرب الاقتراب منها. لذلك فالغرض من رسالة وزير الاستيطان ومطالباته هو ترسيم وتحصين ما هو قائم بالفعل، بقرار حكومي في حال صدوره سيجد طريقه إلى الكنيست كي يتحول لأحد قوانين الدولة الإسرائيلية، وهو ما يعني صب مزيد من الزيت على النار وسيدفع لا محالة لإشعال مباشر فيما تبقى من مدن الضفة الغربية وقرائها.

فهو وتياره يرون في زمن الحرب فرصة سانحة كي يتجاوزوا التباطؤ الحكومي في تنفيذ هذا المخطط المتفق عليه مسبقاً وقت تشكيل الحكومة، وموافقتهم على دخول الائتلاف مع رئيس "الليكود" كي يمنحوه منصب رئيس الوزراء أمام منافسيه. هذا كان أحد شروطهم الرئيسة، لذلك لم يكن هناك بد أيضاً من الإصرار على استحواذ بتسلئيل سموتريتش على حقيبة وزير الاستيطان، ليظل خلال عمره الوزاري يهاجم الحكومة، متهماً إياها بانتهاج آلية "التقسيط" وإبقائها على بعض الترتيبات التي ظل معمولاً بها فيما يخص وصول الفلسطينيين إلى حقوقهم وأراضيهم. هناك إجراءات إدارية وأمنية معقدة كانت متبعة خلال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فيما يخص أراضي الفلسطينيين، سواء تلك الواقعة خلف جدار الفصل العنصري أو -وهي الأهم- التي تقع في محيط أكثر من (120 مستوطنة) في الضفة الغربية، فقد ظل لعقود يتطلب الوصول إلى هذه المناطق تنسيق مسبق مع السلطات

الإسرائيلية يستغرق بضعة أيام، عادة ما كانت تتراوح بين ثلاثة وخمسة أيام في أحسن الأحوال في مواسم الزراعة أو قطف الثمار.

ما يستهدفه هذا المعسكر الأشد يمينية داخل الجمهور الإسرائيلي هو الإسراع بسرقة وضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية تحت أي من الذرائع الأمنية، وتحسين الضم بالقرارات الحكومية التي تجعل استردادها مستحيلاً. الشبكة القوية التي باتت تدير مجمل أعمال الدولة الإسرائيلية بما فيها حكومتها تضم وزراء نافذين وأعضاء أقوياء في الكنيست قادرين على وضع كثير من تفاصيل هذا المخطط موضع التنفيذ، أبرزهم: إيتمار بن غفير، وسمحاروت من، وإوريت ستروك، وآفي ماعوز، وتسفي سوكون، وليمور سون هارميليخ، وتالي جوتليف، وشلومو نئمان، ويوسي داغان، وبنيتسي غوفشتاين.

شبكة عنكبوتية شديدة الدقة والتنظيم يرتبط أعضاؤها ببعض ارتباطاً وثيقاً ويجمعهم الإعجاب وتقديس رموز من أمثال الحاخام "مائيركا هانا" والمتطرف "باروخ غولد شتاين". وتقوم تلك الشبكة بدفع أعضائها لتولي المناصب التي تمكنهم من إنفاذ ما يستلزم القيام به؛ لتحقيق الخطوات الرئيسة الفعالة لخطة هذا التيار اليميني. النموذج الأبرز لذلك واستغلالاً أيضاً لزمّن الحرب الجارية، جرى خلال أسابيعها الأولى بتعيين عضو الكنيست الإسرائيلي "تسفي سوكون" رئيساً للجنة الفرعية لشؤون (يهودا والسامرة)، بمعنى إشرافه الكامل على شؤون المستوطنات في الضفة الغربية، وهي إحدى اللجان الرئيسة التابعة للجنة الدائمة للشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست. تسفي سوكون أحد الأعضاء البارزين لتلك الشبكة يعد من عتاة المستوطنين وعضواً قيادياً في حزب "الصهيونية الدينية" الذي يتزعمه بتسلئيل سموتريش. بحسب منصبه الجديد ورئاسته لتلك اللجنة أصبح معنياً بالإشراف على كافة أنشطة الحكومة، التي تتعامل بشكل عام مع القضايا الأمنية في الضفة الغربية، ليس فيما يخص الأراضي والإجراءات الخاصة بالفلسطينيين وحدهم، بل وجميع إجراءات عمل الجيش الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالمستوطنين أيضاً!

6. إعادة تنظيم العلاقات المدنية العسكرية: يواجه الجيش الإسرائيلي أزمة ثقة شعبية كبيرة بين صفوف الإسرائيليين نتيجة الفشل الاستراتيجي الواقع في حرب 7 أكتوبر 2023، إذ بدأ يتسلل للإسرائيليين شعورا مفاده السؤال حول مدى جهوزية الجيش الإسرائيلي ونجاعة التكنولوجيا العسكرية التي يعتمد عليها كليا في حماية الأمن القومي لإسرائيل. تمثلت بعض الظواهر السلبية في العلاقات المدنية العسكرية هجرة الأدمغة النابغة إلى الخارج؛ إذ يفض مهندسو الذكاء الاصطناعي الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة على حساب العمل في إسرائيل أو لحساب الجيش الإسرائيلي الذي لا يوفر الحد الأدنى من الرواتب المقدمة في القطاع الخاص الإسرائيلي على سبيل المثال (120 ألف شيكل شهريا في الجيش في مقابل 300 ألف في القطاع الخاص). كما يدخل في العلاقات المدنية العسكرية الإسرائيلية مستوى التدخل الحكومي في عمل الجيش الإسرائيلي، وتنظيم مخصصاته وزيادتها من أجل التطوير، إذ يلاحظ أن الجيش الإسرائيلي لم يقدر على توفير المخصصات المالية اللازمة لتنظيم تدريبات عسكرية تتعلق بقوة الاحتياط الموضوعة حسب خطة "تنوفا: زخم" الخمسية التي بدأت في 2021 وتنتهي في 2026. كما لوحظ أن سياسات نتانيا هو عملت على تركيز الجهد العسكري والتدريبي في مواجهة إيران على حساب الجبهة الجنوبية في قطاع غزة.

ويرتبط بهذه العلاقات تنظيم دمج الحريديم في إسرائيل، فيبدو أن هناك خلافا سياسيا عميقا يواجه الحكومة الإسرائيلية بسبب الرفض القاطع للحريديم بالعمل وبالتحديد في القطاع الخاص في مجال الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الفائقة، ويواجه ذلك المجال في إسرائيل تحديا بارزا في حجم القوى العاملة البشرية الآخذة في الانخفاض، كما يواجه تحديا تعليميا إذ تفتقد مناهج التعليم لدى الحريديم وبعض القطاعات المجتمعية الأخرى التعلم اللازم لمجال الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الفائقة. كما يبدو أن الحريديم يرفضون رفضا قاطعا للالتحاق بالخدمة العسكرية وهو ما يعرض مفهوم "جيش الشعب" إلى خطر كبير لا سيما وأنه لم يعد يضم كافة قطاعات المجتمع الإسرائيلي.

مجمل القول، إن الأوضاع داخل إسرائيل كانت متأزمة قبيل حرب غزة، وتتسبب الحرب في تغيرات أشد حدة على كافة المستويات المجتمعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية أيضاً. وقد تناول هذا المحور المستوى المجتمعي والسياسي، على أن يتم تناول المحورين الآخرين في محاور منفصلة من هذا الكتاب. وما بدا جلياً أنه من الصعب أن يعود المجتمع السياسي الإسرائيلي إلى ما كان عليه من هيمنة الليكود على تكتل اليمين القومي والديني، مما بل تشير المؤشرات إلى استمرار هيمنة اليمين الديني بالأساس مع تنامي تأثير التيار العلماني الوسطي وإن كان هذا التنامي لا يقارن باستمرار شعبية اليمين. ولذلك من المتوقع أن يسود التشدد الرأي العام الإسرائيلي الذي يرغب في استرداد الشعور بالأمن والقوة بعد ما تعرض له من زلزة من جراء الحرب.

المحور الرابع

تحليل الأداء العسكري الإسرائيلي

المشاركون:

اللواء أ.ح. / أسامة إبراهيم

اللواء أ.ح. / عماد عبد المحسن

اللواء أ.ح. / مجدي حجازي

د. رغدة البهي

ميناء عادل

محمد منصور

استندت إسرائيل في مفهومها "للأمن القومي" على مبادئ صهيونية منها "نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية "الأمن" هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية. وانطلقت إسرائيل في بناء نظرياتها "الأمنية" على العوامل الديموغرافية والاقتصادية والجيو-سياسية.

وتقدم إسرائيل قواعد نظريتها الأمنية على أساس أن هناك تطور دائم بناءً على إدراك القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، لأنه من الصعب المحافظة على نظريات ثابتة، لا سيما في ظل مفاهيم الأيدلوجية الصهيونية التي تتمحور حول التوسع والسيطرة. ورغم ذلك، تعاني نظريات الأمن الإسرائيلي التي تخضع للتحليل والتقييم السياسي والأمني إلى العديد من الثغرات في إستراتيجيتها وتكتيكاتها وخططها التطويرية في جميع المجالات العسكرية. وقد ظهر هذا بوضوح في حرب أكتوبر 1973، وفي فشل إسرائيل في القضاء على تنظيمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ومؤخراً أظهر ارتباك الأداء العسكري الإسرائيلي حين فوجئت بهجوم حركة حماس في عملية طوفان الأقصى.

اعتبرت سفي تسور، رئيس الأركان الجيش الإسرائيلي في الستينيات، "أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل، من جانب الدول العربية يضع أمامها

مشكلة وجود أساسية، ويلزم بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، كما يعتبر أنه "لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب، بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لمواطنيها، ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه قول جون كيندي، أن الأمن القومي يبقى مجال النشاط، حيث "أن خطأ واحد بإمكانه قتلنا"، بأكثر مما ينطبق على إسرائيل.

ولتوضيح الأداء العسكري الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر 2023، يتم توضيح الأهداف العسكرية الإسرائيلية، وبيان كيف تطور العمل العسكري، ثم توضيح وتقييم أداء الأفرع الرئيسية الإسرائيلية المشتركة في العمليات العسكرية.

أولاً | الأهداف العسكرية وتطور العمل العسكري

تتعدد الدوافع الرئيسية للعمليات العسكرية الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن يُعتقد بأن يكون الانتقام هو الدافع الجوهري، فبلا شك هجوم السابع من أكتوبر 2023 "طوفان الأقصى"، كانت أحد أعظم إخفاقات الدولة الإسرائيلية منذ حرب السادس من أكتوبر 1973، وأسباب قيام حركة حماس بهذا الهجوم حتى وإن كانت متعددة فهي موضع دراسة من أغلب المؤسسات البحثية حول العالم، ولكن أبرزها على الإطلاق قد ذكر في دراسة لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولي CSIS بتاريخ السادس من ديسمبر 2023؛ حيث إن عملية طوفان الأقصى هي بمثابة الانتقام لسلسلة الهجمات، والاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية، واعتقال قادة حركة حماس المستمر في تجاهل تام من الرأي العام الإسرائيلي لمثل هذه الممارسات.

ولذلك كان لعملية "طوفان الأقصى" تأثير نفسي كبير على معنويات قادة وجنود الجيش الإسرائيلي، وقد انعكس على تحديد الأهداف العسكرية

لعملية اجتياح قطاع غزة التي تتبنى أيضًا استراتيجية انتقامية واضحة. نتيجة للإحساس الكبير بالإخفاق فقد كتب المحلل الاستراتيجي الاسترالي "ميك ريان" بعد زيارته لفلسطين في ديسمبر 2023 أن "كل ضابط في الجيش الإسرائيلي تحدث معه هذا الأسبوع، وكل ضابط كبير متقاعد، اعترفوا بشعور عميق بالعار من الفشل في الدفاع عن شعبهم. لقد قللوا من تقدير عدو معروف لديه أجندة لتدمير دولة إسرائيل، وقد تدرب على المعركة علنًا. كانت هناك أنواع كثيرة من الفشل في الفترة التي سبقت 7 أكتوبر، ولكن فشل "الاستهانة بالقدرات العسكرية لحركة حماس" في الجيش الإسرائيلي والحكومة ربما يكون الأسوأ من نوعه".

يمكن تحديد الأهداف الإسرائيلية من العملية العسكرية في قطاع غزة كالآتي:

1. تدمير الهرم القيادي لحركة حماس وهذا جزء أساسي من إضعاف المنظمة ككل من خلال قتل القادة، مع ملاحظة أن التدمير الكامل لحماس (والأفكار التي تمثلها) ربما يكون مستحيلًا. ولكن بقتل القادة من الممكن أن يتم عرقلة اتخاذ القرارات.

2. تدمير مخزونات حماس من الذخائر وغيرها من العتاد. وحسب المصادر الإسرائيلية فقد استخدمت حماس حوالي 50٪ من مخزوناتهما من الصواريخ منذ هجوم السابع من أكتوبر. وعلى هذا النحو، لا يزال هناك الآلاف من الصواريخ المخبأة حول غزة، والتي سيرغب الإسرائيليون في العثور عليها وتدميرها. إن العثور على هذه المخزونات سيقطع من فرص الهجمات الصاروخية على إسرائيل (على الأقل من غزة) وسيوفر أيضًا مادة مفيدة لحملات التأثير الاستراتيجي والمعنوية الإسرائيلية.

3. إيجاد وتدمير البنية التحتية الداعمة لحماس، ويشمل ذلك شبكة الأنفاق، ولكنه يشمل أيضًا البيوت الآمنة، والمخابئ وغيرها من المرافق المستخدمة

لدعم قيادة حماس وسيطرتها وعملياتها، وإنتاج ونشر الدعاية وجمع الأموال والخدمات اللوجستية.

4. تحرير الرهائن وهي المسألة الأكثر أهمية للرأي العام الإسرائيلي الذي انكسرت ثقته المطلقة بقواته المسلحة بعد هجوم السابع من أكتوبر 2023.

ولكن المعركة ضد خصم غير نظامي داخل مدن مكتظة بالسكان لها طبيعة مختلفة عن المعارك النظامية مما يفرض تحديات كبيرة ولفهم ذلك فوفقاً لتقرير خبير حروب المدن "جون سبينسر" في معهد الحرب الحديثة في ديسمبر 2021 الذي يوضح التحديات التي تواجهها القوات النظامية المهاجمة للمدن:

- المدافع دائماً يمتلك الأفضلية: الدفاع هو الموقف التكتيكي الأقوى. لذلك يتطلب قوة أكبر بكثير لمهاجمة، وهزيمة عدو في وضع دفاعي راسخ من عدو في العراء. فالتضاريس الحضرية توفر العديد من الهياكل المادية، والمواقع الدفاعية ذات أفضلية ميدانية للمدافع، وتأثيرها السلبي على قدرات القوات المهاجمة على الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، والاشتباك عن بعد.

- المدافع يمتلك الأفضلية دائماً في الرصد والاكتشاف والمناورة؛ لأن المهاجمين دائماً يتحركون على طول الطرقات المعروفة والشوارع والأزقة، مما يجعل من المستحيل مفاجأة المدافعين، وذلك على عكس القوات المدافعة التي لديها قدرة أفضل على الاختباء والمناورة لتحقيق عنصر المفاجأة.

- استخدام القوة المتفجرة لاختراق المباني التي تعمل على هيئة تحصينات مما يترك القوات المهاجمة أمام خيارين أما تدمير المبنى أو استخدام المتفجرات لاقتحامه، ومن ثم تطهيره بالجنود.

- الأنفاق تعتبر دائماً الملاذ الآمن للقوة المدافعة؛ إذ تتيح ميزات كبيرة للمناورة، فتستطيع القوات المدافعة الانسحاب، والتحرك أسفل مسرح

العمليات، والقيام بالهجمات المضادة على الخطوط الخلفية للمهاجم أو عزل القوات في الأمان.

- حروب المدن تحرم الطرفين المهاجم والمدافع من تحقيق الزخم القتالي، أحد المبادئ الرئيسية للعمليات العسكرية تتمثل في حشد، وتركيز القوة القتالية في المكان والزمان الأكثر فائدة لتحقيق نتائج حاسمة في الميدان، ولكن ذلك من الصعب أن يتحقق في المدن بسبب المباني السكنية، والمساحات المحدودة للشوارع.

ثانياً | تطور العمل العسكري

بدأت الحرب بهجوم من حركة حماس، التي اعتمدت على استراتيجية تركز على ثلاث عوامل أساسية:

1. العمل على إحراج الإدارة السياسية الإسرائيلية من خلال "أزمة الرهائن الإسرائيليين" داخل القطاع، وعرقلة خطة الاجتياح لمنع المزيد من التوسعات على الأرض.

2. استنزاف إمكانيات ومعدات الجيش الإسرائيلي من خلال معارك المدن.

3. محاولة زعزعة قبضة الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية لجذب المزيد من القوات الإسرائيلية وتخفيف الضغط على قطاع غزة.

لإنجاح هذه العوامل اعتمدت حركة حماس على سياسة "النفس الطويل"، فبمرور الوقت سيتشكك الرأي العام الإسرائيلي في قدرة الجيش من تحقيق النصر على المدى القريب. وقد ينبئ بعواقب وخيمة على المجتمع الاسرائيلي اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يذكر المواطنين الإسرائيليين بالعديد من الأوقات السيئة عبر التاريخ. وفقاً لتقرير الخبير الاستراتيجي الاسترالي "ميك ريان" لموقع "ABC Australia" بتاريخ 19 ديسمبر 2023 "درس القيادي لحركة حماس

”يحيى السنوار“ إسرائيل وتعلم اللغة العبرية خلال فترة وجوده في السجن. إنه يفهم الإسرائيليين جيدا. وهو يعلم أنه إذا تمكن من مواصلة الحرب، فقد تستمر «حماس» في إضعاف ثقة المواطنين الإسرائيليين في قدرة جيشهم على تأمين المناطق الحدودية. سيكون لهذا تأثير اقتصادي، وسيزيد في نهاية المطاف من عدم الاستقرار السياسي الداخلي ويزيد من الهجرة خارج إسرائيل من قبل العائلات التي لم تعد تشعر بالأمان هناك”.

ووفقًا لتقرير العديد من الخبراء، أبرزهم الخبير الاستراتيجي الألماني ”فرانز ستيفان جادي“ لموقع ”Foreign Policy“ بتاريخ نوفمبر 2023، ”مع استمرار العمليات الإسرائيلية في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن نقطة القوة للجيش الإسرائيلي تتمثل في التكنولوجيا المتقدمة جدا في مجال التسليح إلى أنها أصبحت هي نقطة ضعفه، وقد كان لها تأثير سلبي على المستوى الاستراتيجي والسياسي، ساعدت ثقة إسرائيل في التفوق التكنولوجي صانعي السياسات، وكبار الضباط العسكريين على الوقوع ضحية للوهم بأنه لا توجد خيارات صعبة يجب اتخاذها في استراتيجية إسرائيل العسكرية. وكذلك على المستوى التكتيكي ساهم الاعتماد المفرط على مثل هذه التكنولوجيا في ظهور عقلية دفاعية داخل ”جيش الدفاع الإسرائيلي“، ربما سمحت بضمور مهارات مهمة، مثل القدرة على العمل بمفهوم الأسلحة مشتركة في العمليات الهجومية المعقدة. واختتم ”جادي“ باستنتاج نهائي ”أن قصر النظر الاستراتيجي، وخطرة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي أدت به إلى أن يصاب بالذهول بداية من السابع من أكتوبر إلى الآن بسبب الثقة الزائدة التي كانت لدى الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية الأخرى في تطورها التكنولوجي؛ ما جعلهم يشعرون بأن إسرائيل يمكن أن تحصل على كعكتها كاملة وتأكلها أيضا، دون الحاجة إلى إجراء أي مقايضات أو أن تسعى جاهدة لتحسين العلاقات مع جيرانها العرب وتحتوي حماس وحلفاءها”.

في الحقيقة ليست هذه المرة الأولى التي تظهر فيها ضعف الجيش الإسرائيلي في العمل بمفهوم "الأسلحة المشتركة"، وبالأخص في الشق الهجومي نتيجة لاندفاع القيادة السياسية بتأييد العمليات العسكرية الهجومية. فالأمر مشابهة كثيراً لحرب لبنان الثانية - 2006 ضد حزب الله.

جدير بالذكر بأن الجيش الإسرائيلي كان يعمل على تطوير مفهوم عملياتي جديد يسمى بـ "Deceive victory" لمحاولة التوازن بين التفوق الدفاعي، والمساعي الهجومية التي هي في الأساس من نقاط الضعف للجيش الإسرائيلي، وفكرة هذا المفهوم هو الاستفادة من وسائل الاستطلاع المختلفة لتكوين صورة كاملة عن مسرح العمليات، ومعالجتها بواسطة الذكاء الاصطناعي، والجمع بين المنظومات المأهولة، وغير المأهولة في سيناريو واحد يتضمن ضربات جوية دقيقة، ومركزة لدعم قوات برية خفيفة، ومرنة مستخدمة للذكاء الاصطناعي لرصد وتعقب الأهداف وتحييدها. والمفهوم الجديد هو في طور التجريب إلى الآن. وتستخدمه وحدة للقوات خاصة من النخبة، وتعرف بـ "سرية ايجوز - 621" التي قتل قائدها العقيد "روي ليفي" أثناء محاولة الاشتباك مع مقاتلي حركة حماس الموجودين في مستوطنة "ريعيم" بتاريخ السابع من أكتوبر 2023.

الجانب الإسرائيلي:



قام الجيش الإسرائيلي بالتمهيد لعملية الاجتياح من خلال القيام بعمل اختراقات برية وهمية لقطاع في الليالي التي سبقت ليلة الاجتياح من خلال:

- مجهود استطلاعي مكثف من كافة الوسائل الإسرائيلية وحتى من الحلفاء، وبالأخص طائرات الاستطلاع الأمريكية والبريطانية المختلفة لتكوين فكرة كاملة عن الوضع الميداني.

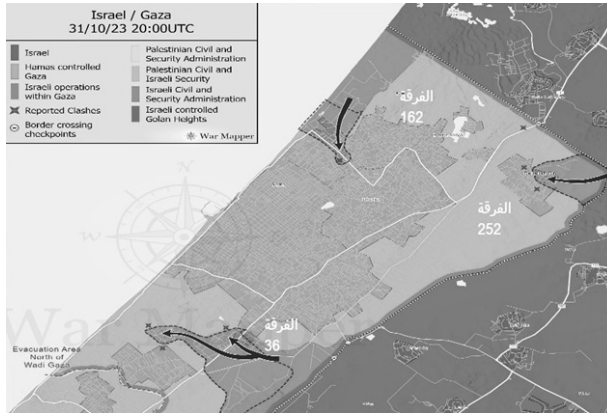


- التمهيد النيرانى بواسطة المدفعية الأرضية والبحرية مع الاستمرار في عملية اكتشاف مواقع غرف العمليات لحركة حماس والقادة الميدانيين، واستهدافهم من خلال قصف مكثف قد يصل لمهاجمة 200-400 هدف في ليلة واحدة.

- تبنت الخطة الإسرائيلية للاجتياح الفعلي لقطاع غزة استراتيجية هي الأحدث في ميدان حروب المدن والتي تعرف باسم "التقطيع" أو (SLICE- ing (strategize, locate, isolate, constrict and eliminate، وغرضها تقسيم المدينة لقطاعات صغيرة متعددة، ومن ثم إيجاد العناصر المعادية، وعزلها

والانقضاء عليه وتحييدها، وقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية لأول مرة في معركة "ماراوي" في الفلبين (مايو 2017). بتاريخ 27 أكتوبر بدأت المرحلة الثانية من عملية الاجتياح البري الإسرائيلي لقطاع غزة، ويسبقها مجهود مكثف من التشويش الإلكتروني الكامل على القطاع، وقطع خدمات الإنترنت بجانب تحديد مواقع، والتمركزات الدفاعية المضادة للدبابات، ومحاولة تدميرها لتأمين مسارات للقوات البرية.

لتنطلق 3 فرق عسكرية من خلال 3 محاور رئيسية داخل القطاع:



المحور الأول: "الفرقة - 162" باتجاه الجنوب بمحاذاة الشاطئ "بيت لاهيا" وتتضمن: اللواء - 933 نحال "مشاة"، واللواء - 401 "مدرع"، واللواء - 84 جعفاقي "مشاة". ملحق معهم وحدات من اللواء السابع "المدرع".

المحور الثاني: "الفرقة - 252" باتجاه الشمال الشرقي "بيت حانون" وتتضمن: اللواء - 14 "مدرع"، واللواء - 60 بحث وإنقاذ، الكتيبة - 636 المتخصصة في حروب المدن، والكتيبة - 94 "مشاة"، والكتيبة - 13 جولاني "مشاة"، وحدات ملحقه من اللواء السابع "المدرع"، وكتيبة ملحقه من اللواء - 84 جعفاقي "مشاة".

المحور الثالث: "الفرقة - 36" باتجاه شرق مدينة غزة وتتضمن: اللواء - 188 "المدرع"، وملحق به اللواء العاشر "مدرع" واللواء - 900 "مشاة"، والكتيبة - 429 "مدرع".

ليلتقي كل من المحور الأول مع المحور الثالث لإحكام السيطرة على شمال القطاع، ولتبدأ من بعدها عملية التقسيم، وعزل الأحياء الرئيسية بشكل انتقائي للسيطرة عليها، لمنع وصول الدعم اللوجستي، وحرمان مقاتلي حركة حماس للدخول أو الخروج منها.

بتاريخ الثالث من ديسمبر 2023 بدأت المرحلة الثالثة لتقوم القوات الإسرائيلية البرية بالاتجاه إلى "خان يونس" بواسطة الفرقة - 98 "مظليين" التي تتضمن الألوية 35 و55 و551، وتم تعزيزهم ببقية وحدات اللواء السابع "المدرع". بجانب اللواء - 89 ديفدوفان "قوات خاصة" الذي انضم للمعركة بتاريخ 19 ديسمبر 2023.

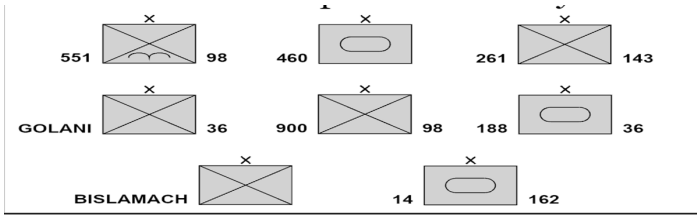
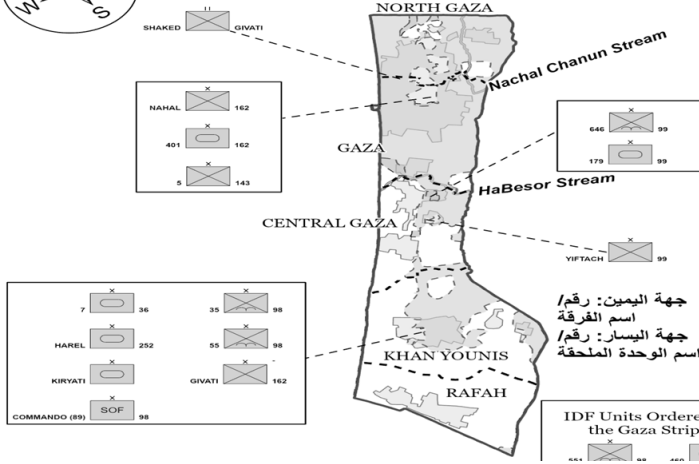
بتاريخ 18 ديسمبر 2023 تم الإعلام عن الانتقال التدريجي إلى المرحلة الجديدة التي ستكون أقل حدة كم تم وصفها "بالجراحية" على أن يعود الفلسطينيين إلى شمال القطاع بشكل تدريجي أيضًا، ويأتي هذا الإعلان من وزير الدفاع الإسرائيلي بعد محادثات مع وزير الدفاع الأمريكي لتخفيض الخسائر بين المدنيين.

بتاريخ 21 ديسمبر 2023 أعلنت القناة - 13 العبرية نقلا عن مصادر عسكرية بأن الجيش قد سحب قوات الجولاني من قطاع غزة لتنظيم صفوفهم بجانب سحب لواء مظليين من شمال، وجنوب غزة لـ "تنظيم الصفوف" أيضا بعد الخسائر الفادحة في صفوفهم.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت عملية السحب تباعًا للوحدات القتالية الإسرائيلية على الأغلب من الفرقة 252 و36 و98 مع الإبقاء على معظم وحدات الفرقة - 162 ليصبح الوضع الحالي على الأرض للقوات الإسرائيلية كالاتي:



تحديث بتاريخ 22-يناير-2024 من مركز دراسة الحرب الأمريكي



الوحدات الاسرائيلية التي تم سحبها -22-يناير-2024

ثالثا | تقييم أداء القوات الجوية الإسرائيلية

تتشابه العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي مع العقيدة الغربية في الحروب فدائماً يعتمد الجيش الإسرائيلي على سلاح الجوف في المقام الأول ليس فقط في عمليات الهجوم، ولكن في جميع المهمات الاستطلاعية والقتالية، والدعم اللوجستي، وعلى الرغم بأن عملية اجتياح غزة تندرج تحت بند عمليات "Counter – Terrorism". فهي بالأساس تعتمد على القوات البرية للقتال على الأرض إلا أن سلاح الجو الإسرائيلي كان أحد أهم العوامل التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي من خلال: مهمات الاستطلاع بمختلف أنواعها، ومهمات الدفاع الجوي، ومهمات هجومية ومهمات "القص الانتقائي"، ومهمات الدعم اللوجستي والاخلاء.

قد يكون من المفيد قبل استعراض كيف نفذت القوات الجوية هذه المهام في عملية طوفان الأقصى، تجدر الإشارة إلى القدرات الحمساوية على هذا المستوى.

قدرات حماس الجوية والدفاع الجوي:

امتلك حركة "حماس مسيرات لنوعين من المهمات:

المهمة الأولى، المسيرات الانتحارية من طراز:

1. "شهاب" وهي نسخة فلسطينية من المسيرة "ابابيل الإيرانية" استخدمت لمهاجمة مناطق تجمعات العدو الثابتة.

2- بجانب نقل تقنيات التصنيع للجانب الفلسطيني، والذي بدوره قام بتصميم، وتصنيع "زوازي" الانتحارية مهمتها تمثلت في استهداف مواقع القيادة الميدانية الاسرائيلية المتقدمة بالقرب من الخطوط الامامية.

3. مسيرات هجومية رباعية المراوح "بروتون اوليك"، وهي نسخة محورة تركية عسكرية من المسيرة "دي جي اي-600" الصينية، والتي تستخدم لإلقاء القنابل من الاعلى، واستخدمت لعمليات استهداف احتياطي العدو، والدعم القادم للخطوط الامامية وبالأخص الدبابات والمدرعات. مما اضطر تحديث الوحدات المدرعة الاسرائيلية بوضع دروع حديدية قفصية لتغطية السقف للدبابات والمدرعات.



وقد نجحت مسيرات حركة حماس في الكثير من الاستهدافات للقوات الإسرائيلية على الرغم من تطور وسائل الحرب الإلكترونية الإسرائيلية، وبالأخص منظومات "Drone Dome" المتخصصة في مواجهة المسيرات. مما يبنى بقدرات حماس على القيام بمهام استطلاع إلكترونية تمكنها من إيجاد ثغرات داخل التغطية الرادارية للمنظومات الإسرائيلية، واستغلالها في رسم خطط سير آمن وتنفيذ اختراق ناجح للمسيرات.

المهمة الثانية: المسيرات الاستطلاعية:

اعتمدت حركة حماس على مسيرات تجارية قليلة التكلفة صينية الصنع من طراز "DJI Phantom" لرصد ومتابعة القوات الإسرائيلية البرية بجانب الوقوف على نتائج الهجمات.



وقد اعتمدت حركة حماس على نوعين من الصواريخ الدفاع الجوي:

الأول: سام - 7 وهي منظومة قصيرة المدى يصل ل 3.5 كم فقط وأقصى ارتفاع 2 كم.

الثاني: منظومة محلية الصنع تحت اسم "متبر" تشبه في التصميم صاروخ "شهاب ثاقب" العامل على منظومة "يا زهراء"، وهي نسخة إيرانية محلية الصنع من منظومة "إتش كيو 7" الصينية، المثلثة لمنظومة "كروتال"

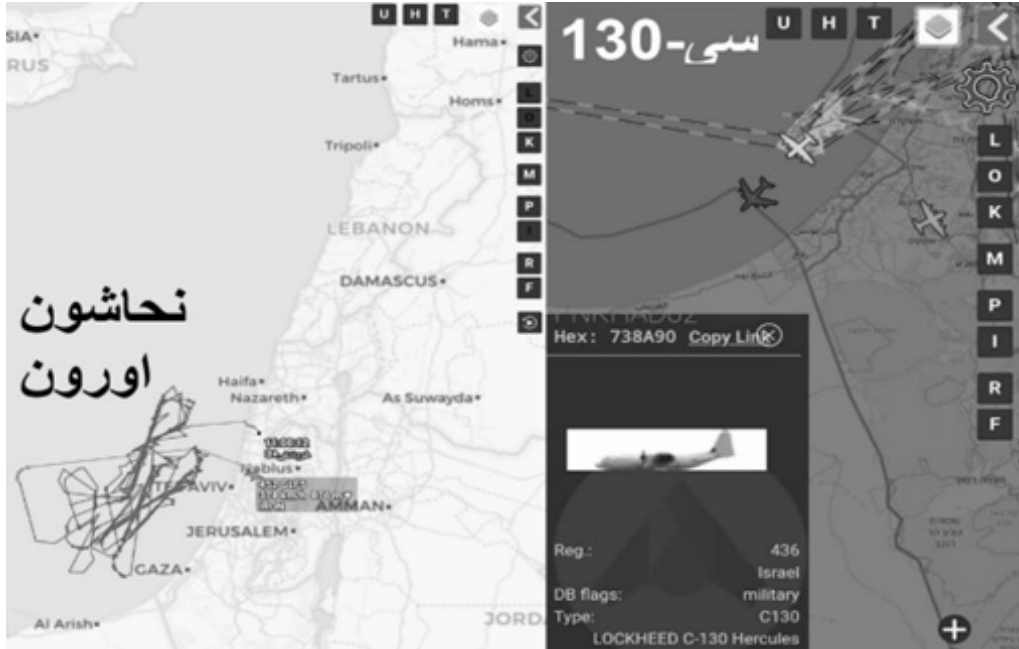
الفرنسية، لكن النسخة الفلسطينية من دون أي أجنحة للمناورة، مما يضعف قدرتها على الاستهداف. قد يضعف قدرتها على الاستهداف وقد يصل مداها ل 10 كم.

ولكن لم يكن لكلا المنظومتين أي نجاح يذكر في عملية استهداف الطائرات الإسرائيلية. بسبب التجهيزات الإلكترونية الدفاعية للطائرات، ولكن يظل لها فائدة في عملية المناوشة، وإبعاد الطائرات بقدر الإمكان عن مناطق العمليات في بعض الأحيان، وبالأخص الطائرات الهليكوبتر والمسيرات الإسرائيلية.

كيف كان أداء القوات الجوية الإسرائيلية؟

1. مهمات الاستطلاع بمختلف أنواعها:

- طائرات Gulfstream G550 من السرب - 122 من قاعدة "نيفاتيم" الجوية تحت اسم "ناحشون"، ومنها نسخ "أيتام وشافيت" والأحدث "اورون" المعدلة لمهمات القيادة، والسيطرة والاستطلاع الاستخباراتي والتنصت، ولهذه الطائرات دور حيوي في رسم خريطة متكاملة لمختلف التهديدات في ساحة المعركة، ومن ثم توجيه الأوامر للتشكيلات الجوية للمباشرة بالمهمات المختلفة من خلال وصلات البيانات، واستخدام هذه الطائرات هو أساسي في أي تخطيط هجومي أو دفاعي. فهي غرفة العمليات الكاملة التي تجمع المعلومات من مختلف المنصات الجوية والبحرية والأرضية وحتى الفضائية. لاستخلاص الاستنتاجات وأفضل الحلول التكتيكية ومن ثم إرسالها مرة أخرى لمختلف الوحدات القتالية.



- طائرات "C-130HI" مخصصة للتنصت على الاتصالات، واكتشاف أماكنها وعزلها والتشويش عليها، وتعمل من الوحدة الإسرائيلية "555" المسماة بـ "غريان السماء" في مطار "تل نوف" المتخصصة في هذه المهمة، وغرضها اكتشاف مواقع قادة حماس الميدانيين أو المقاتلين أو حتى تحذير القوات الإسرائيلية على الأرض من مخاطر محددة.



- مسيرات جوية من طراز "هيرميس- 450" من السرب "161" من قاعدة "بلماخيم" الجوية ومسيرة "هيرون" من السرب "200" في مطار حترور، والهدف من استخدامهم هو تغطية القوات البرية بشكل مستمر من الأعلى أثناء العمليات، والوقوف على نتائج الهجمات الجوية، والمساعدة في عملية الاستهداف سواء كان في عملية توجيه الذخائر أو حتى الاستهداف المباشر بذخائرهم الخاصة. وقد تم اسقاط طائرة هيرميس من قبل الدفاع الجوي لحزب الله اللبناني من خلال منظومة "صقر-358" الايرانية.



- ساعدت طائرات "أف-35" في العملية الاستطلاعية في شمال، وجنوب قطاع غزة على مدار الحرب، وتستطيع القيام بهذه المهمة من خلال المستشعرات الخاصة بها المدمجة على بدن الطائرة وتعرف باسم "AN/AAQ-37 Electro-Optical Distributed Aperture System (EODAS)".

2. مهمات الدفاع الجوي:

مع تزايد هجمات الحوثيين بواسطة صواريخ الكروز والمسيرات، ووجود تهديدات من اتجاه لبنان بواسطة مسيرات انتحارية أو استطلاعية. فعمل سلاح الجو الإسرائيلي على تخصيص طائرات للقيام بمهام الدفاع الجوي مثل:

- طائرات مقاتلة من طراز "إف-15" من النسختين "A/C" بقوة سريين، وهي أقدم المقاتلات في سلاح الجو الإسرائيلي، وتمت ترقيتها للمعيار المحدث AUP لاستخدام صواريخ جو/جومتطورة من طراز "Aim-120 Derby" للقتال بعيد المدى أو "Aim-9 Python" للاشتباك قريب المدى، وهي إحدى أهم الطائرات في عمليات فرض السيطرة الجوية والقتال الجوي. ودورها اقتصر على اعتراض المسيرات.
- طائرات مقاتلة من طراز "إف-16" من النسخة "Sufa" بقوة 4 أسراب، وهي التطوير المحلي لمقاتلات "إف-16 بلوك 52 + " بتكنولوجيا إسرائيلية تتمثل في وسائل الرصد والحرب الإلكترونية والحماية الذاتية، وتستطيع أيضا استخدام صواريخ الجو/جوا الإسرائيلية أو الأمريكية للاشتباك الجوي البعيد، والقريب وعلى الرغم أنها بالأساس نسخة مخصصة للعمليات الهجومية إلا أنه بسبب قدرتها للرصد، والاشتباك الجوي المتطورة جعلت منها إحدى الطائرات المهمة في العملية الدفاعية. ودورها كان اعتراض المسيرات.

- * طائرات مقاتلة من الجيل الخامس "أف-35 - ادير" بقوة سربين، وهي الوافد الجديد لسلح الجو الإسرائيلي الذي يمتلك قدرات استثنائية في الرصد بواسطة رادار ثوري، ومنظومة كهروبصرية تفاعلية لقدرة رصد بزاوية 360 درجة، وكومبيوتر مهام عبقرى يستطيع أن يعالج الموقف الجوي بمفرده، والاستفادة من وسائل الرصد المختلفة. ليقوم برسم أفضل سيناريوهات ممكنة مع قدرة حمل تسليح جو/ جوتتمثل في الصواريخ الأمريكية للاشتباك الجوي القريب، والبعيد ودورها كان اعتراض صواريخ الكروز الحوثية من طراز "قدس".



وإلى الآن فقد نجحت الطائرات الإسرائيلية في 5 مهمات اعتراضية إلى وقت كتابة هذا التقرير. تمثلت في 3 حالات لاعتراض المسيرات فوق البحر الأحمر، وحالة واحدة لاعتراض مسيرة فوق البحر المتوسط، وحالة واحدة لاعتراض صاروخ كروز بالقرب من الحدود الجنوبية الإسرائيلية.

3. مهمات هجومية ومهمات "القنص الانتقائي":

قام سلاح الجو الإسرائيلي بتنفيذ هجماته على قطاع غزة بواسطة العديد من طائراته المتعددة المهام، واستخدام أوزان مختلفة من القنابل الموجهة التي تتراوح ما بين 500-5 آلاف رطل، ويتم تحديد الحمولة بناء على الهدف المراد تحقيقه إذا ما كان فوق الأرض، واستخدام القنابل شديدة الانفجار متعددة الاستخدامات GP لمحاولة تنعيم ساحة المعركة مثل قنابل Mark الأمريكية المزودة بنظام توجيه "JDAM"، وقنابل إسرائيلية الصنع "SPICE" أو أسفل سطح الأرض واستخدام القنابل خارقة التحصينات Bunker Buster مثل قنابل "JDAM" المزودة بالرؤوس المخترقة "BLU" لمحاولة تدمير الأنفاق الخاصة بحركة حماس أو غرف العمليات أو استهداف مخازن الذخيرة.

ولهذه المهمة تم اختيار الطائرات متعددة المهام من طراز:

* أف - 15 "باز" بنسختها "B / D" بقوة سريين، وهي مقاتلة لغرض مهمات التدريب على مهمات الجو / جو، ولكن تم تحويلها لحمل ذخائر الجو / أرض، ولكن مع عدم وجود أجهزة تنشين. فإنها تستعين بالمسيرات من طراز "هيرون" و "هيرميس" لتوجيه الذخائر.

* إف - 15 "راعم"، وهي النسخة الإسرائيلية المطورة محليا بقوة سرب واحد فقط من الطائرة "إف - 15" النسر الضارب "الأمريكية، وهي تعتبر رأس الحربة لسلاح الجو الإسرائيلي في أي مهمات بعيدة المدى من قدرتها على حمل الكثير من القنابل في ان واحد وبأوزان مختلفة.

* أف - 16 بنسختها "باراكييت - D" و "صوفا - I" بقوة 6 اسراب، وهى نسخ مطورة محليا مكافأة للنسخ الأمريكية "بلوك 50 و 52" المخصصة في الاساس للمهمات الهجومية بواسطة الذخائر الذكية الموجهة.

* اف-35 والتي شاركت في العمليات الهجومية بواسطة القنابل الموجهة في
مهام الدعم القريب للقوات الاسرائيلية على الارض.



- طائرات هليكوبتر من طراز "AH-64 D/A" بقوة سريين. بنسختها المطور محليا تحت اسم "بيتين وسراف" من الأمريكية "أباتشي"، وهي مطورة برادار بعيد المدى لتدعم الاستهداف من مسافات آمنة من الدفاعات الجوية مع قدرة كبيرة على حمل ذخائر متنوعة موجهة، وغير موجهة وبالأخص صاروخ Hellfire بنسخته الموجهة بالليزر، والرادار بمدى يصل ل 10 كم وصاروخ SPIKE الموجه بالصورة الحرارية للهدف بمبدأ أطلق وأنسى بمدى يصل إلى 25 كم.



مهمات القنص الانتقائي وهي لاستهداف قادة حماس بدقة شديدة فقد تم استخدام نوعين من الذخيرة تحت إدارة مباشرة من هيئة الاستخبارات:

- قنابل صغيرة القطر من طراز "GBU-39 أمريكية الصنع، وقنابل "Spice-250" والتي لا يتجاوز معامل الخطأ الخاص بها عن 3 أمتار فقط. مع نوعين من الرؤوس المتفجرة سواء كانت التصادمية أو الخارقة للتحصينات وبمدى 100 كم. وقد تم استخدامها في عملية الاجتياح من خلال طائرات أف - "16 صوفاً" وأف - 15 راعم".

* صواريخ "Hellfire" بنسخته الـ "Ninja-R9X" المخصص للاغتيالات المزود بـ 6 شفرات حادة لتقطيع الضحية بالاستفادة من الطاقة الحركية للصاروخ، و "Thermobaric-M" الحارقة التي تستطيع أن تدمر أحد الطوابق في مبنى سكني دون التسبب في ضرر مباشر في باقي الطوابق، وتم استخدام هذه الصواريخ من خلال طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية من طراز "أباتشي".



* تم استخدام قنابل غير موجهة من طرازي "MARK MK" و "M-117"، وهو ما نددت به منظمات حقوق الإنسان؛ حيث بأن هذه القنابل لا تحتوي عدة توجيه دقيقة. مما يزيد نسبة الخطأ البشري لها، وتستخدم من خلال نظام CCIP للطائرات المقاتلة، وهو نظام يحسب نقطة سقوط القنبلة بشكل مستمر من خلال حساب زاوية الهجوم، والجاذبية الأرضية وسرعة الرياح والارتفاع وسرعة الطائرة، ولذلك أي تغيير في تلك الحسابات يزيد من معامل الخطأ

للقنابل، وقد استخدم سلاح الجو قنابل من أوزان مختلفة تتراوح ما بين ألف - ألفي رطل بجانب صواريخ غير موجة من طراز LAU.

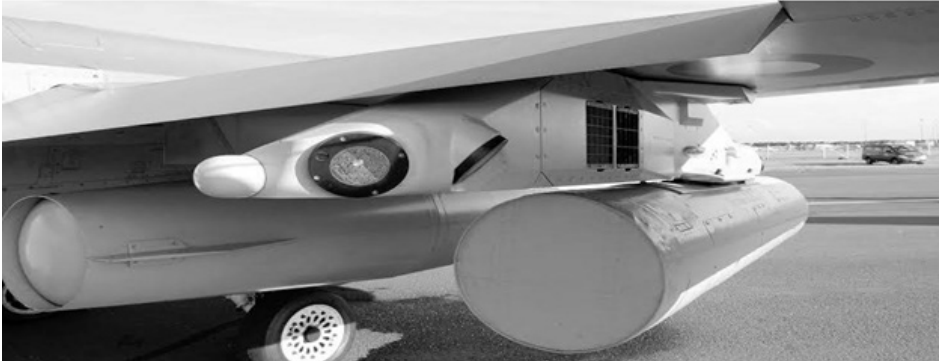


تمتلك الطائرات المخصصة للعملية الهجومية منظومات (ELISRA) من شركة "Elbeit" للتحذير وتفادي الرادارات والصواريخ الموجهة رداريًا وحراريًا، وفي حاله الصاروخ المطلق يتدخل تحديدا نظام (IR Passive Airborne Warning) PAWS Systems) الذي يقوم باكتشاف، وتعقب صواريخ الدفاع الجوي المقترية، وتنبيه طاقم الطائرة بإشارات التحذير السمعية والبصرية، والبدء الرمي الأوتوماتيكي للشراك الحرارية في الوقت المناسب، واستخدام تقنية الليزر الموجه (DIRCM) لإتلاف رؤوس صواريخ الدفاع الجوي.

ومن الواضح فاعلية هذا النظام أثناء العملية العسكرية في قطاع غزة بعد إطلاق العديد من الصواريخ باتجاه المقاتلات، وطائرات الهليكوبتر دون أن يتم إسقاطها.



* PIDS+© Pylon is a registered trademark of Terma A/S



4. مهمات الدعم اللوجستي والاختلاء والاقتحام الجوي:

اعتمد سلاح الجو الإسرائيلي على 3 طائرات أساسية لهذه المهمات:

* طائرات هليكوبتر ثقيلة من طراز "CH-53"، وبنسختها الإسرائيلية المطورة تحت اسم "ياسعور"، وقد كانت أول طائرة تدخل المعارك من خلال إنزال القوات الخاصة، ولكن تمت إصابتها بواسطة النيران الأرضية، وتقوم بالنزول اضطرارياً، والاحتراق فيما بعد وتعتبر هي الخسارة الوحيدة في الأسطول الجوي الإسرائيلي حتى الآن.

* طائرات هليكوبتر متعددة المهام من طراز "UH- 60 / S- 70" بنسختها الإسرائيلية "يانشوف"، وتعمل مع الوحدة "669" للبحث، والإنقاذ في مهمات إخلاء الجرحى.

* طائرات "C- 130"، وقد قامت بإنزال مظلي دقيق للمعدات، والذخيرة المطلوبة للوحدات المقاتلة على خطوط المواجهة الأمامية.



مجمال القول، رغم مرور عقود طويلة على حرب أكتوبر، فإن التطور التكنولوجي الكبير الذي وصلت إليه إسرائيل لم يمنع تنظيمًا بدائي التنظيم والتجهيز من تحقيق مفاجأة استراتيجية في عمق دولة إسرائيل. ورغم آلاف الأطنان من الذخائر التي قذفتها إسرائيل على غزة، فلم تحقق ولو هدفًا واحدًا من أهداف عملية السيوف الحديدية، وستعجز إسرائيل عن تفويض قدرات حماس بسبب طبيعة التكنولوجيا البسيطة نسبيًا التي تعتمد عليها؛ إذ تعتمد على ورش الأسلحة التي تستخدم معدات مزدوجة الاستخدام مع احتفاظ عناصر الحركة بالمعرفة المكتسبة خلال بناء هذه البنية التحتية.

رابعاً | تقييم الدفاعات الجوية الإسرائيلية

يتصدر الجيش الإسرائيلي قائمة الجيوش العالم على مستوى التصنيع الدفاعي وتطور المنظومات الدفاعية، وبالأخص في منظومات الرادارات والمنظومات الدفاعية الذاتية والتشويش والمسيرات والصواريخ إلخ، وتلقى رواجاً كبيراً على مستوى العالم مع إمداد الزبائن بأمثلة من الدلائل الميدانية على جودة هذه المنتجات. ووفقاً لجريدة "Times Of Israel" في عددها بتاريخ 14 يونيو 2023، فقد بلغت المبيعات الشركات الإسرائيلية من التسليح 12.5 مليار دولار في عام 2022، وكان للمنظومات الدفاعية وأنظمة الذكاء السيبراني والحرب الإلكترونية النسبة الأكبر من المبيعات بنسبة 35 % مما يترتب عليه الثقة الكبيرة في المنتجات، ولكن على الرغم من ذلك إنهارت كل هذه الأنظمة في يوم 7 من أكتوبر- 2023. ويتبادر إلى أذهاننا جميعاً ما هو النظام الدفاعي لإسرائيل؟

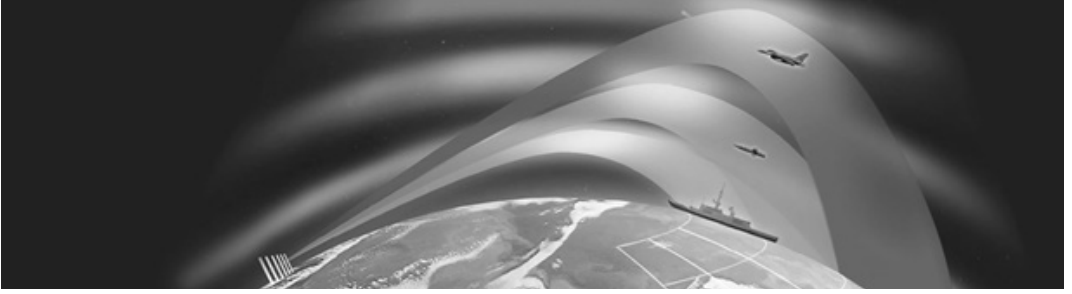
تتكون المنظومة الدفاعية الإسرائيلية من: أنظمة الانذار المبكر والرادارات العاملة، وأنظمة الدفاع الجوي والمقاتلات والقيادة والسيطرة. ويتم استعراض استخدامهما فيما يلي...

1. أنظمة الانذار المبكر والرادارات العاملة:

- يندرج الدفاع الجوي الإسرائيلي كجزء من سلاح الجو ويعتمد الجيش الإسرائيلي على مزيج من الرادارات الأمريكية والإسرائيلية محلية الصنع وتشمل:

- EL/ M- 2040: رادار إسرائيلي من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية وهو رادار عابر للأفق يصل مداه لآلاف الكيلومترات بواسطة الاستفادة الكاملة من أشعة الرادار المرسله لطبقة الأيونوسفير واستقبال الأشعة المرتدة من

الأهداف الجوية والبرية والبحرية ويستخدم ويعمل بتردد عال يتراوح ما بين 3-30 جيجا هيرتز.



- AN/TPY-2: رادار أمريكي من إنتاج شركة "Raytheon" يتراوح مدى كشفه الراداري ما بين 870-3000 كم مصمم لرصد وتتبع الصواريخ الباليستية في المقام الأول وإمكانية توجيه النيران لبطارية الدفاع الجوي الباليستي THAAD.
- EL/M-2090: رادار إسرائيلي للإنذار المبكر من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية بمدى يصل إلى 500 كم ومصمم أيضا لرصد وتتبع الصواريخ الباليستية في المقام الأول.
- EL/M-2080: رادار إسرائيلي من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية بمدى يصل إلى 500 كم ومصمم أيضا لرصد وتتبع الصواريخ الباليستية في المقام الأول وإمكانية توجيه النيران لبطارية الدفاع الجوي الباليستي Arrow.
- EL/M-2084: رادار إسرائيلي من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية بمدى يصل إلى 470 كم مصمم للرصد والتعقب لكافة الطائرات والصواريخ أرض /أرض وإمكانية توجيه النيران لبطارية الدفاع الجوي David Sling.

- 2248-ELM: رادار إسرائيلي من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية بمدى يصل إلى 324 كم ومصمم لرصد الصواريخ الباليستية والأهداف الجوية على ارتفاع منخفض وعالي يصل لـ 30 كم وإمكانية توجيه النيران لصواريخ الدفاع الجوي الموجودة على القراويطات البحرية من نوع Sa'ar.

- 53-AN / MPQ: رادار أمريكي من نتاج التعاون بين شركتي Lockheed Martin و Raytheon بمدى يصل إلى 100 كم ومصمم لرصد الطائرات والصواريخ أرض / أرض ومختلف الأهداف الجوية على ارتفاع عال ومتوسط وإمكانية توجيه النيران لبطارية الدفاع الجوي 2-PAC باتريوت.

ويتم تعزيز هذه الرادارات بواسطة منظومات جوية للإنذار المبكر من طراز:

- طائرات الإنذار المبكر من طراز Nachshon Oran وتحمل النسخة الجوية من الرادار EL / M- 2080 والمعروفة باسم EL / M- 2085 على بدن طائرة مدنية محورة من طراز

- Gulfstream g550 وهي مجمع تكنولوجي متكامل للإنذار المبكر تجمع ما بين خواص طائرات "Eitam" الرادارية والخواص الاستخباراتية لطائرات "Shavit" من الجيل الحالي لتكوين صورة جوية كاملة في مسرح العملية عن مختلف الأهداف الجوية والبرية والبحرية.

- مناطق مسيرة من فئة HAAS- High Availability Aerostat System وتحمل كميرات مراقبة بجانب رادارات للإنذار المبكر من طراز ELM- 2083 للنسخ الحديثة التي ظهرت في 2023.

- وتتكامل هذه الرادارات مع الأقمار الصناعية من طراز "أفق" من شركة "IAI" وبالأخص النسخة الأحدث على الإطلاق "أفق- 13" التي تم إطلاقها في مارس 2023 وهو رادار مراقبة لمهمات المسح الأرضي والإنذار المبكر ورصد وتعقب الأهداف.

- منظومات مراقبة الحدود بالرادار والمنظومات الكهرو بصرية من شركة "Elbit" وتدعيمها بطائرات دون طيار من طراز "Eitan" و "Searcher" من شركة "IAI" و "Hermes" من شركة "Elbit".



2. أنظمة الدفاع الجوي والمقاتلات والقيادة والسيطرة:

- المنظومات دفاعية تقوم بالتعامل مع اهداف متوسطة وبعيدة المدى:
 - Arrow: أقصى ارتفاع 50 كم / أقصى مدى: 150 كم
 - PAC2 - Patriot: أقصى ارتفاع 40 كم / أقصى مدى: 96 كم
 - Barak: أقصى ارتفاع 20 كم / وأقصى مدى: 100 كم
 - David sling: أقصى ارتفاع 15 كم / أقصى مدى: 250 كم
 - صاروخ "Tamir" قبة حديدية: أقصى ارتفاع 10 كم / أقصى مدى: 70 كم
- المنظومات دفاعية التي تقوم بالتعامل مع أهداف قصيرة المدى:
 - منظومة صاروخية Spyder: بمدى 15 كم
 - منظومة ليزرية Iron Beam: بمدى 10 كم

- رشاشات أرضية Machbet: بمدى 8 كم

- رشاشات أرضية مدمج عليها رادار توجيه Sky Capture: بمدى 3 كم

ويتم تعزيز هذه المنظومات بواسطة منظومة Drone Dome المصممة لاكتشاف واعتراض المسيرات بواسطة التشويش الإلكتروني أو بواسطة القتل الصعب بالرشاشات أو الليزر.

ويشارك سلاح الجو الاسرائيلي في مهمات الدفاع الجوي من خلال:

- طائرات أف 16 المطورة محلياً تحت اسم "Barak" وهي المقاتلة الاخف في سلاح الجو الاسرائيلي وتمتلك قدرات كبيرة للاشتباك الجوي من الرادار والتسليح.

- طائرات أف 15 المطورة محلياً تحت اسم "Baz-AUP" وهي النسخة الاخف من اف 15 للاشتباك الجوي بمحركات قوية ورادار بعيد وامكانية حمل عدد كبير من الصواريخ.

- طائرات أف 35 وهي أفضل طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بسبب امتلاكها منظومات رصد وكومبيوتر مهام ثوري وتصميم عصري قليل البصمة الرادارية من الجيل الخامس ولكن مع عدد محدود من التسليح.

وتقوم جميع هذه المنظومات الرئيسية للرصد والمنظومات القتالية وغيرها من المنظومات الفرعية بتكوين فكرة كاملة للأجواء لاكتشاف كافة الأهداف الجوية والبرية والبحرية وتنصب كل هذه المعلومات داخل منصات ونظم للقيادة والسيطرة والمعروفة ب "C2 / C4" داخل غرف العمليات لتسير وفقاً للترتيب:

– 8994 RICent ELS: منصة لتحليل كافة المعلومات المستلمة من جميع منظومات الرصد والاكتشاف الراداري والأرضي والكهرو بصري جوا وبرا وبحرا.

– 8994 StarLight ELS: منصة إدارة العمليات الرئيسية من خلال استلام التحليلات النهائية من المنصة السابقة ومعالجتها بالذكاء الاصطناعي وتقديم حلول عملياتية سريعة تناسب الموقف الحالي وليتم توزيع الواجبات.

– 4000 Moshav & ELI: منصتان ثانويتان تتلقى الأوامر من المنظومات السابقة لتساعد في عملية التخطيط وإدارة العمليات الجوية والسيطرة على التشكيلات الجوية.

وطبقا للسيناريو القتالي الحادث يتم تدارك مسرح العمليات بما يحتويه من تهديدات بفضل منظومات الرصد وتقديم أكثر الاقتراحات ملائمة بواسطة الذكاء الاصطناعي من غرف العمليات ومن ثم استخدام أفضل وسائل الرد لتدارك الأمر من خلال المنظومات القتالية سواء كان من منظومات الدفاع الجوي من البر والبحر أو من خلال المقاتلات لسلح الجو ويتم تحديد ذلك حسب طبيعة الأهداف والوحدات الموجودة في قطاع العمليات والتهديدات المتوقعة: الطائرات وصواريخ كروز والمسيرات والصواريخ أرض / أرض وأرض / جو.

نشأة وتطور وتقييم نظام القبة الحديدية ”النظام الإسرائيلي الأشهر“:

تعود جذور هذا النظام الدفاعي إلى الحرب التي خاضتها إسرائيل ضد حزب الله اللبناني في عام 2006 عندما أطلقت آلاف الصواريخ على إسرائيل، مما تسبب في أضرار جسيمة وعمليات إخلاء جماعية وعشرات القتلى. فعقب ذلك أعلنت إسرائيل أنها ستطور درعاً دفاعياً صاروخياً جديداً. وفي إبريل

2010، كشف شركة رافائيل الإسرائيلية الحكومية المحدودة لأنظمة الدفاع المتطورة عن قيامها بتطوير نظام أطلقت عليه اسم "القبة الحديدية"، وهو نظام يستطيع اعتراض صواريخ الكاتيوشا قصيرة المدى التي أطلق حزب الله اللبناني العديد منها على إسرائيل خلال حرب عام 2006. وقد تم البدء في نشر نظام "القبة الحديدية" في صيف عام 2011 بالقرب من قطاع غزة، وقد أعقب ذلك نشر بطاريات أخرى منه بالقرب من مدينتي عسقلان وأشدود وجنوب تل أبيب وقرب مدينة تيفوت الواقعة على مسافة 20 كم من حدود غزة.

أما عن مميزات منظومة القبة الحديدية، فهي نظام دفاع جوي متكامل يشمل الرادار ومركز التحكم والصواريخ المضادة للصواريخ وطلقات المدفعية. ويتوفر بالبطارية الواحدة ثلاث قاذفات يحمل كل منها 20 صاروخًا بإجمالي 60 صاروخًا للبطارية الواحدة. ويعتبر النظام من أكثر الأنظمة تطورًا لمجابهة الصواريخ ودانات المدفعية، وقد صُمم النظام للعمل في جميع الأحوال الجوية ليلاً ونهارًا. ومن مميزاته أيضًا ما يلي:

- يمكن للنظام التعامل مع عدة صواريخ في الألوان نفسه.
- يمكن للبطارية التحرك من موقع إلى آخر طبقًا لتطور العمليات.
- القدرة العالية على المناورة.
- يمكن لصاروخ نظام القبة الحديدية الاشتباك مع الأهداف الجوية التي تقوم بالمناورة.
- القدرة على الاشتباك مع الأهداف التي تطير على ارتفاعات منخفضة.
- مدى الصاروخ يتراوح بين 4 كم وحتى 70 كم.
- نسبة احتمال الإصابة تصل إلى 90%.
- سهولة تجهيز مكونات كل بطارية.

أما عن عيوب منظومة القبة الحديدية، فيمكن الوقوف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

- عدم قدرة الصواريخ على التعامل مع الأهداف التي تطلق من مسافة تقل عن 4 كم.
- التكلفة الباهظة حيث تقدر تكلفة الصاروخ الواحد ما بين 35-50 ألف دولار، وبخاصة عند مقارنة تلك التكلفة بتكلفة الصاروخ البدائي الذي تطلقه عناصر المقاومة في غزة والذي يتراوح سعره بين 300 و1000 دولار.
- مسار الصاروخ غير مستقيم، فيرتفع إلى أعلى ثم يسقط على الهدف، وهذا يستغرق وقتاً أطول.
- إن استهداف هدف على مسافة 4 كم يتطلب قيام الصاروخ بقطع مسافة 11 كم.
- عدم القدرة على التعامل مع قذائف الهاون 120 مم فأقل.
- الرشقات الصاروخية المتزايدة عددياً من قبل الجانب الفلسطيني تشتت صواريخ القبة الحديدية، فهي أكبر من قدرة النظام على اعتراضها.

سبب فشل الشبكة الدفاعية الاسرائيلية الطبقية:

اعتمد الجيش الإسرائيلي على تصميم شبكة دفاعية قد تبدو متكاملة على مدار السنين مبنية على تهديدات مختلفة التأثير طبقاً لآخر التكنولوجيات الموجودة وتدعيمها بنظم قيادة وسيطرة بواسطة الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على خبرات قتالية للتعلم من خلال:

- المهمات القتالية السابقة التي كانت على نطاق محدود وتندرج تحت بند المناوشات.

- التدريبات الداخلية والخارجية ومتعددة الجنسيات التي تتم المشاركة بها.
- وإذا أردنا أن نحدد الصفة المشتركة بين هذه المنظومات جميعاً فهي أنها جميعاً مصممة لاعتراض أهداف مختلفة الأحجام والبصمات الحرارية والرادارية ولكن بسرعات متوسطة وعالية.
- وبالتطبيق على ما تم في يوم 7 أكتوبر فقد استخدمت حركة حماس 2 تكتيك لتجاوز هذا الحائط الدفاعي الإسرائيلي:
- التكتيك الأول: يتمثل في استخدام الطيران الشراعي ذي السرعة والارتفاع والحرارة والمقطع الراداري المنخفضين جداً، ليصبح الخيار الوحيد يتمثل في المراقبة بالكاميرات أو بالنظر. وهو مشابهة كثيراً لحادثة المنطاد الصيني التي اخترقت المجال الجوي الأمريكي في فبراير 2023 بسبب نفس التكتيك تماماً.
- التكتيك الثاني: يتمثل في الإغراق الصاروخي متعدد الأنواع والجهات لمنظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي.
- وكلا التكتيكين كشفوا القصور الكبيرين للمنظومات الدفاعية الإسرائيلية، وعدم قدرتها على الاعتراض مع حدوث شلل في منظومة القيادة والسيطرة العاملة بواسطة الذكاء الاصطناعي لأن السيناريو والتكتيك الحادث في هذه المرة لم يكن متوقعاً، ولم يحدث من قبل بالشكل الحالي ومن الممكن أنه لم يكن في الحسبان في السيناريوهات التدريبية التي يتم استخدامها بشكل اعتيادي.
- ومن المتوقع بأن هذه التكتيكات سيتم إدراجها داخل المنظومة الرئيسية للتدريب وغرف العمليات والمنظومات الصاروخية المختلفة، ولكن ما حدث يعبر عن القدرات المحدودة جداً لقادة العمليات للجيش الإسرائيليين للارتجال في تقديم حلول ميدانية سريعة بعد الحرمان من المنظومات التكنولوجية للقيادة التي دائماً لا غنى عنها، وقد ظهر ذلك في تخطيط القرارات وتأخر الحشد

والمناورة بالقوات في الساعات الأولى لاجتياح مقاتلي حركة حماس. أما بالنسبة للجنود الإسرائيليين الموجود في الميدان فلم يمتلكوا سرعة البديهة في مقاومة الصدمة ومحاولة التمسك بالأرض وفضلوا الانسحاب العشوائي.

وعليه، لا يمكن الجزم بأن الدفاع الجوي الإسرائيلي قد فشل فشلاً تاماً في تنفيذ مهامه، ولكن من المؤكد أنه لم ينجح بالقدر المرجو منه في منع الصواريخ الفلسطينية من الوصول إلى عمق إسرائيل، وهذا ما يدعم رؤيتنا بأنه من المتوقع أن تقوم إسرائيل بإعادة النظر في مكونات وأسلوب استخدام ومواقع بطاريات المنظومات الدفاعية أو قد تقوم بتدعيمها بأنظمة دفاع جوي أخرى. وقد يكون من المناسب التفكير في بعض الأمور، مثل:

هل المنظومات الإسرائيلية تصلح لمقاومة المسيرات والصواريخ؟ والإجابة: نعم في حدود إمكانيات المنظومات.

هل نجحت المنظومات الدفاعية في تنفيذ مهامها؟ والإجابة: نعم، ولكن بنسبة في حدود إمكانياتها.

هل من المناسب استمرار إسرائيل في الاعتماد على نظام القبة الحديدية؟ والإجابة: نعم.

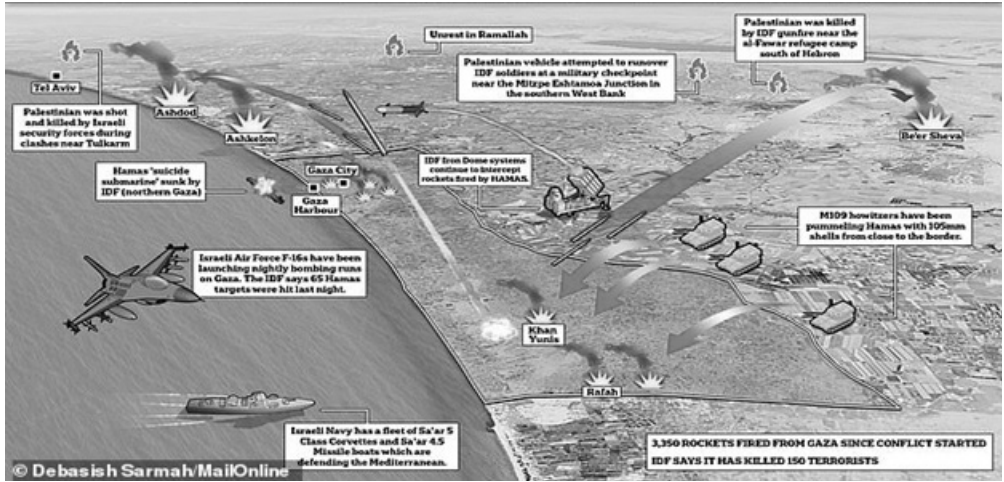
هل ستقوم إسرائيل بتطوير المنظومات الدفاعية؟ والإجابة: نعم، وسيتم التطوير على ضوء الدروس المستفادة من جولات الصراع وآخرها العمليات العسكرية في "قطاع غزة".

خامسا | المعركة البحرية في غزة

الحرب في قطاع غزة تتضمن المعارك الأساسية في البر، ولكن كان لبقية الأسلحة أدوار المعاونة في مختلف المهمات سواء كانت الهجومية أو الدفاعية على حد سواء من طرفي الصراع، غير أن منذ بداية عملية الاجتياح لقطاع غزة اقتصر

دور الوحدات البحرية لحركة حماس في العمليات الدفاعية فقط على عكس البحرية الإسرائيلية التي كان لها ثلاث أدوار رئيسية، هي: الدعم النيراني للقوات البرية، والدفاع الجوي وتأمين الحدود، والإغارة على شواطئ قطاع غزة. ويتم توضيح هذه الأدوار فيما يلي:

1. الدعم النيراني للقوات البرية:



شاركت البحرية الإسرائيلية في عملية التمهيد، والدعم النيراني بشكل يومي كجزء أساسي من المنظومة الشاملة لدعم القوات البرية التي تعمل، وبالأخص في المناطق التي بالقرب من الشريط الساحلي لغزة، وطبقاً للاستطلاع الإلكتروني أو الاستخباراتي، وحتى الميداني، واكتشاف مواقع الأهداف يقوم منسق المدفعية بإرسال الإحداثيات لغرفة العمليات التي بدورها تمررها لأنسب وحدة مدفعية سواء كانت على الأرض أو من البحر ومن ثم يبدأ الاستهداف.

وفي حالة الاستهداف من البحر يتم استخدام عادة المدفع البحري من طراز "OTO Melara" من عيار 76 ملم الذي يستطيع إطلاق 85-120 قذيفة في الدقيقة بمدى أقصى يتراوح ما بين 16 - 20 كم. وتستخدمه البحرية من خلال:

- لانشات الصواريخ من طراز "Sa'ar - 4.5" وتمتلك منها البحرية 10 لانشات وتعمل عادة بتشكيل ثلاثي متلاحق في عملية إطلاق القذائف.
 - قراويطات من طراز "Sa'ar - 6" وتمتلك منها البحرية 4 قراويطات وتعمل بشكل فردي لإطلاق القذائف.
 - بجانب لانشات دورية من طراز "Super Dvora MK"، وتقوم بعمليات الدعم النيرانى بواسطة مدافع من طراز "Typhoon" من عيار - 30 ملم، وتعمل بتشكيل ثنائي أو ثلاثي.
- وتشارك هذه الوحدات بشكل مستمر في مهاجمة "ميناء غزة"، و"مخيم الشاطئ" في شمال القطاع. وبشكل انتقائي وعشوائي في وسط وجنوب القطاع حسب الحاجة إليهم من الوحدات البرية، وتنضم إليهم أيضا طائرات الهليكوبتر الهجومية في عملية الاستهداف.



2. الدفاع الجوي وتأمين الحدود:

الوحدات الإسرائيلية البحرية، وبالأخص فئة القراويطات من طراز Sa'ar - 6/5 هي جزء أساسي من منظومة الدفاع الطبقي الإسرائيلية؛ بسبب التكامل

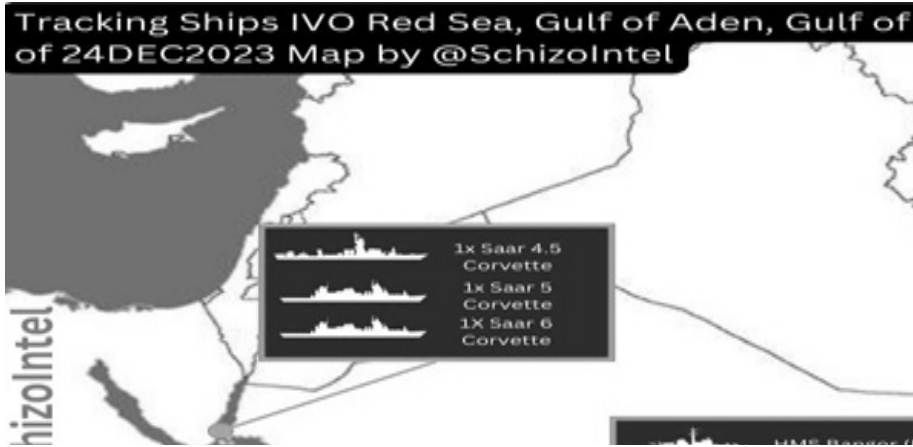
مع منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية، وتحت قيادة مشتركة معززة بالذكاء الاصطناعي لما تحمله من رادارات متطورة، وباقي منظومات الرصد والتعقب مع صواريخ متعددة الأنواع مثل:

- ELM-2248: رادار إسرائيلي من إنتاج شركة "IAI" الإسرائيلية بمدى يصل إلى 324 كم، ومصمم لرصد الصواريخ الباليستية، والأهداف الجوية على ارتفاع منخفض، ويصل ل 30 كم، وإمكانية توجيه النيران لصواريخ الدفاع الجوي الموجودة على القراويطات البحرية من نوع Sa'ar.

وتستخدم عادة القراويطات صواريخ من طراز Barak: أقصى ارتفاع 20 كم / وأقصى مدى: 100 كم. بجانب منظومة "C-Dome"، وهي النسخة البحرية من القبة الحديدية، والتي يعمل بها صاروخ Tamir: أقصى ارتفاع 10 كم / أقصى مدى: 70 كم، والذي تم دمجه على قراويطات Sa'ar-5 منذ عام 2021.



وفي ظل التصعيد وإطلاق الصواريخ والمسيرات الجوية من اليمن، فقد تمركزت الوحدات البحرية الاسرائيلية في البحر الأحمر لصد هذا الخطر سواء بالمشاركة في عملية الرصد والتتبع أو الاعتراض المباشر، ولم تنفذ أي عملية اعتراض حتى كتابة هذه السطور.



3. الإغارة على شواطئ قطاع غزة:

كان لوحدة القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية، والتي تعرف باسم "شياتيت - 13"، والتي مقرها قاعدة "عتاليت" البحرية أدوار هجومية من خلال الإغارة على الموانئ الفلسطينية لقطاع غزة بشكل شهري في 3 مهمات منفصلة على ميناء غزة وكامب الشاطئ وخان يونس تحت تغطية إيرانية من الوحدات البحرية الإسرائيلية. والهدف الإسرائيلي المعلن من هذه الإغارات هو تدمير البنية التحتية لوحدات الكوماندوز البحرية لحركة حماس المسؤولين بشكل مباشر عن مهاجمة قاعدة "زيكيم" البحرية، ومن الممكن أيضا أن تعمل هذه الإغارات من منطلق محاولة تشتيت المقاتلين لحركة حماس بين أكثر من هجوم في آن واحد.

تستخدم الوحدة "شياتيت - 13" قاربا مطاطية سريعة من طراز "Morena" قابلة للنفخ على أن تتكون الغارة من قارين إلى ثلاثة على الأغلب.

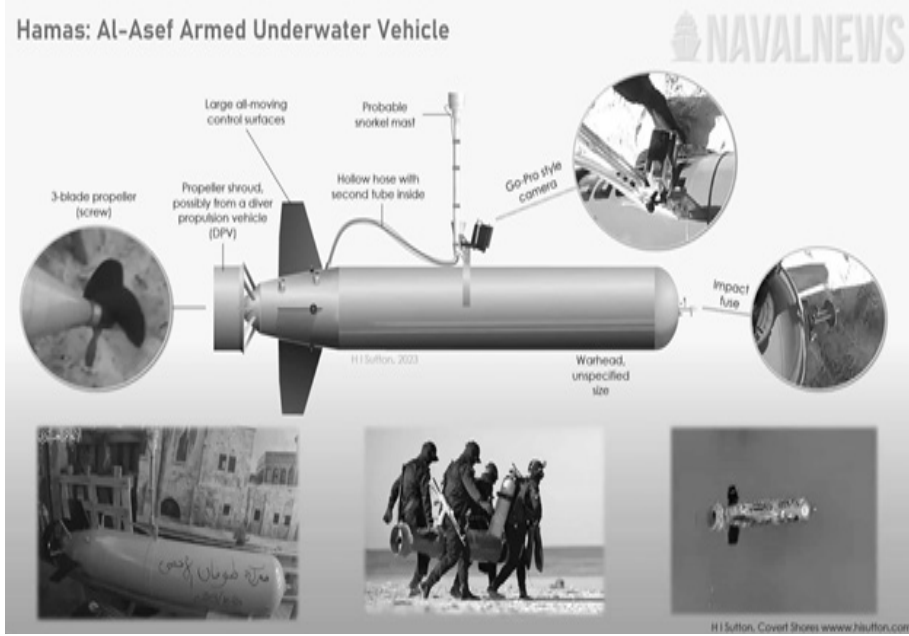
وتشارك الآن هذه الوحدة بشكل حصري تحت إدارة الفرقة "162"، وترافق اللواء المدرع "401" للاشتباك مع مقاتلي حركة حماس في حي "الشيخ رضوان".



دور الوحدات البحرية لحركة حماس:

اقتصر دور الوحدات البحرية لحركة حماس على الدور الدفاعي من خلال محاولة اعتراض الاغارات على الشاطئ او حتى اعتراض القراويطات، ولانشات البحرية الاسرائيلية من الاقتراب، وتنفيذ مهمات الدعم النيراني، وذلك من خلال استخدام: مسيرات انتحارية بحرية من طراز "عاصف" على هيئة "طوربيدات موجهة" يعتقد بأنها نتيجة نقل تقنية تصنيع إيرانية أو كورية شمالية بسبب التشابه الكبير بينها وبين مسيرات "هايل"، ولكن بحجم أصغر

من المنظومة الأساسية، ولكن لم يتم تأكيد أي إصابة أو نجاح لهذه المركبات حتى كتابة هذا التقرير.



إذن يمكن القول، إن البحرية الإسرائيلية لم يكن لها دور محوري أثناء العمليات العسكرية، ليقصر دورها في الدعم النيراني، والدفاع الجوي مع محاولة تفادي أي مخاطر من المنظومات الغير المأهولة لحركة حماس أو تأمين الشواطئ، لمنع تكرار سيناريو الإغارات على الشواطئ في بداية عملية طوفان الأقصى من قبل قوات "النخبة" لحركة حماس التي قابلها إغارات محدودة بالوحدة البحرية الخاصة الإسرائيلية، ولكن أهم الأدوار التي تشارك بها البحرية كانت الدفاع الجوي في البحرين "الأحمر" و "المتوسط" بعدما ظهرت المخاطر من الاتجاه الجنوبي المتمثل في الصواريخ والمسيرات الحوثية، والتي لم يثبت إلى الآن نجاح أو فشل عملية الدفاع ضدها من الجانب الإسرائيلي بواسطة البحرية على الرغم من النجاح في عملية الرصد حسب المصادر الرسمية.

سادسا | تقييم المعركة البرية في قطاع غزة

يرتبط قطاع غزة بحكم التاريخ والجغرافيا السياسية ارتباطًا وثيقًا بالأمن القومي المصري لوجوده على البوابة الشرقية للحدود المصرية، وباعتباره حلقة الوصل بين مصر وعمقها الاستراتيجي سواء العربي أو الإسلامي على الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي. ومع تصعيد العمليات العسكرية في القطاع فقد انقسمت إلى معارك صغيرة متفرقة في أنحاء قطاع غزة كطبيعة "حروب العصابات"؛ التي دائمًا الأفضلية تكون للقوة المدافعة، وتتطلب مجهودات كبيرة جدا من القوة المهاجمة لجذب أنظار القوة المدافعة، وحثها على كشف أماكنها ليتم التعامل معها من خلال محاول محاصرتها، والقضاء عليها بقدر الإمكان.

ولعل الاندفاع باتخاذ القرار الإسرائيلي للاجتياح كان نتيجة للثقة الكبيرة بقوات الجيش، والتكنولوجيا المتفوقة على الخصم، ولكن من الواضح بأن التجربة العملية أثبتت عدم واقعية المعلومات النظرية لمنظومات التسليح المختلفة للجيش الإسرائيلي، وإن هناك مشكلة كبيرة على مستوى التدريب للأفراد، وعقيدتهم القتالية فبحسب المحلل العسكري الألماني لمعهد الدراسات الاستراتيجية الدولي "فرانزستيفان جادي" بتاريخ 8- أكتوبر- 2023 فإن "لا يهتم مقدار التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها فلن يغنيك عن مبدأ التمسك بالأرض".

تطور العمل العسكري ما بين "طوفان الأقصى" و "السيوف الحديدية":

أسفرت عملية "طوفان الأقصى" عن مقتل حوالي 1300 إسرائيلي وأسرح حوالي 250 أسير آخرين. وتعد ضربة غير مسبوقة لإسرائيل من حيث الخسائر البشرية وتأثيرها على المؤسسة العسكرية والاستخباراتية والنفسية والردع الإسرائيلي. وارتباطًا بذلك، وضعت إسرائيل لنفسها هدفًا مدعومًا من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية ممثلًا في القضاء على حركة حماس

وإعادة الرهائن والأسرى الإسرائيليين. وهو الهدف الذي أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ووزير الدفاع "يوآف جالانت".

ففي 8 أكتوبر 2023، قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ العملية العسكرية الهجومية التي أطلق عليها "السيوف الحديدية" ضد قطاع غزة تحت ذريعة القضاء على حركة حماس مستخدمة قدراتها الجوية والصواريخ والمدفعية. كما أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي في اليوم نفسه عن استعداد وتعبئة نحو (300) ألف جندي احتياط. في إشارة واضحة إلى الاستعداد لخوض حرب شاملة، وليس جولة قتالية أو عملية عسكرية أسوة بسابقاتها، وهو ما أعلنه صراحة "نتنياهو" ووزرائه.

وفي إطار حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي على تحقيق نصر مزيف أمام الرأي العام الإسرائيلي، فقد أعلن المتحدث باسم الجيش "جوناثان كونيوكوس" في 13 أكتوبر 2023 عن تنفيذ حرب برية ما لم تلتزم حماس بشرطين هما: الاستسلام دون شروط، وإطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين. وهو ما رفضته المقاومة الفلسطينية جملة وتفصيلاً. واستكمالاً للعملية العسكرية رغم عدم تحقيق الجيش الإسرائيلي أيًا من أهدافه خلال المرحلة الأولى، بدأت القوات الإسرائيلية المرحلة الثانية داخل قطاع غزة بعد التحذيرات الأمريكية من تنفيذ توغل بري شامل دون أهداف محددة داخل القطاع، وفي ظل قلق الرئيس الأمريكي "جو بايدن" من عدم امتلاك إسرائيل خططًا لمرحلة ما بعد اجتياح قطاع غزة بريًا.

واعتبارًا من يوم 27 أكتوبر 2023، قامت القوات الإسرائيلية بتطوير أعمال القتال لتبدأ في تنفيذ المرحلة الثانية من عملياتها العسكرية بهجوم بري على قطاع غزة، وهو ما أعلنه "نتنياهو" مساء يوم السبت الموافق 28 أكتوبر 2023، بقوله: "إن القوات الإسرائيلية دخلت قطاع غزة يوم 27 أكتوبر لبدء المرحلة الثانية من الحرب"، وأشار إلى أن الأخيرة ستكون "طويلة وصعبة".

وعليه، نفذت إسرائيل المرحلة الثانية من عملية "السيوف الحديدية" والتي تمثلت في التوغل البري المحدود، وهو أسلوب حرب المدن على تعدد تحدياتها وصعوباتها التي تتجاوز المستوى العملياتي في المعارك التقليدية.

التكتيكات القتالية للقوات الإسرائيلية:

بدأت عملية الاجتياح البري بمجهود استطلاعي مكثف من كافة الوسائل الإسرائيلية وحتى من الحلفاء، وبالأخص طائرات الاستطلاع الأمريكية والبريطانية المختلفة لتكوين فكرة كاملة عن الوضع الميداني مع التشويش الكامل على الاتصالات، وقطع خدمات الإنترنت. لتبدأ تنفيذ إغارات بالقوات البرية للتوغل والانسحاب قبل بدء الهجوم الرئيسي، ومن ثم بدأ التمهيد النيران بواسطة المدفعية الأرضية والبحرية مع الاستمرار في عملية اكتشاف مواقع غرف العمليات لحركة حماس والقادة الميدانيين، واستهدافهم من خلال قصف مكثف قد يصل لمهاجمة 200-400 هدف في ليلة واحدة.

وعادة تتجهز القوة الإسرائيلية المتجهة للقتال بالدبابات ومدرعات والآليات الهندسية، وتتقدم تحت تغطية نيرانية من المدفعية الأرضية أو من البحرية الإسرائيلية مع تغطية إلكترونية من المسيرات الاستطلاعية من طراز "هيرون" و "هيرميس" التي تحوم فوق المنطقة المستهدفة لمحاولة إيجاد الأهداف بواسطة وسائل الرصد الكهرو بصري، والإلكتروني من التنصت على الاتصالات وتحديد المواقع بدقة وتمررها للقوة المهاجمة.

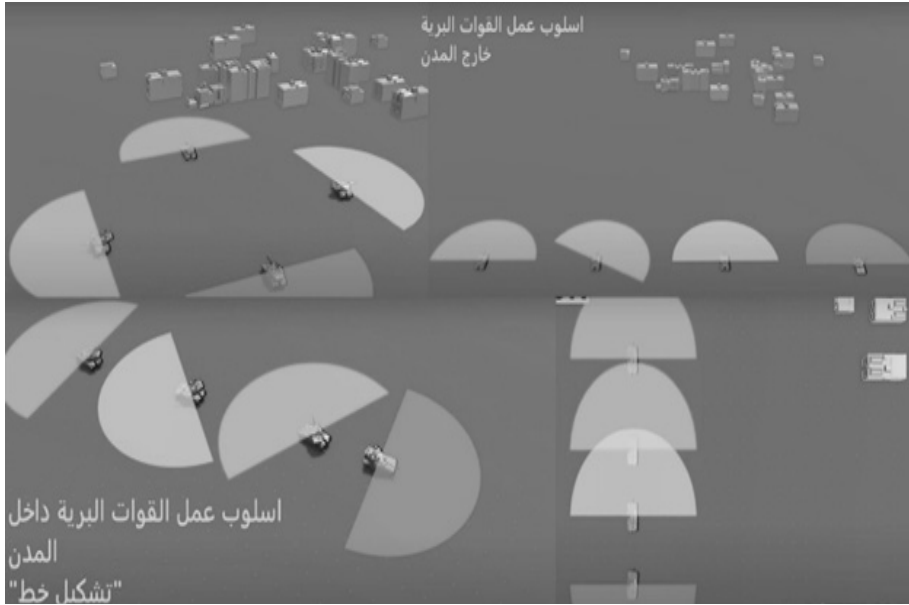


ليتم التوغل بواسطة نسختين محددتين من دبابات الميركافا، وهما "ميركافا-4" المحدثة تحت اسم "روعاش"، والنسخة الأحدث تحت اسم "باراك"، مع دعمهم بواسطة دبابات "ميركافا-3" بنسختها المطورة "باز"، والمدربات القتالية من طراز "نامير" و"إيتان"، وكل الآليات مزودة بنظام "تروفي" للرصد بزاوية 360 درجة والقتل الصعب للتهديدات المتمثلة في الصواريخ المضادة للدروع سواء كانت الموجهة بالليزر أو حتى غير الموجهة.



ونجحت عملية التوغل الإسرائيلي بالسيطرة على مساحة كبيرة خارج المدن، وبالموازاة مع الشريط الساحلي لمحاصرة المدن، ومحاولة عزلها لمنع تدفق الدعم إليها أو حتى انسحاب مقاتلي حماس منها، وكانت أسهل المراحل للقوات الإسرائيلية المدرعة بسبب سهولة التحرك في تشكيلات مثالية تتيح التغطية، والتأمين الدفاعي للوحدات المتحركة بجانب الحفاظ على أفضل الفرص لإطلاق النار بنسبة إصابة عالية.

ولكن الأمر ليس ذاته بمجرد البدء بدخول المدن، وبالأخص في التوغل أكثر في الأحياء والشوارع الضيقة؛ مما يجبر التشكيلات المدرعة على التحرك على شكل خط فردي، وفي بعض الحالات لا تستطيع الدبابات أن تحرك مدفعها الرئيسي بزاوية 360 درجة، ويبقى الخيار الأسهل هو استخدام الرشاشات الخفيفة فقط مما يعرقل من عملية المناورة للتشكيلات، وتصبح فريسة سهلة في حالة وقوعها في كمين من مقاتلي حركة حماس الأكثر قدرة على المناورة والهجوم.



على الرغم بأن التكتيك المعتمد من القوات البرية الاسرائيلية لحروب المدن قد يبدو متكاملًا من خلال:

1. تتقدم الدبابات في الأمام ومن خلفها المدرعات: لإثارة وجذب نيران مقاتلي القسام.

2. تتحرك خلفهم بولدوزرات -D9 لإزالة أي عوائق خرسانية في حالة وجودها.

3. عند ظهور أي تهديدات تتمثل في نيران باتجاه القوة المخترقة، يتم إنزال الجنود من المدرعات لمحاصرة مصدر الخطر ومن ثم تمشيطة وتأمينه.



ولكن فشلت القوات الإسرائيلية المتوغلة في العمل بمنطق "مناورة الأسلحة المشتركة"، التي تطلب تكاملاً ما بين قوات المشاة والمدرعات، وهو ما تجلّى في فرص اقتراب مقاتلي حماس من الآليات والمركبات الإسرائيلية بسهولة دون أي عملية اعتراض من جنود المشاة الإسرائيليين المنوط بهم تأمين دباباتهم.

التكتيكات القتالية لحركة حماس:

استطاعت حركة حماس تكبيد القوات الإسرائيلية خسائر فادحة من خلال النجاح في عاملين أساسيين:

الأول: دراسة العدو بشكل واف مما يدل على المجهود الاستخباراتي المبذول من حركة حماس، وبناء عليه تم تحديد أسلحة العدو المتوقع انخراطها في المعركة، وبالأخص الوحدات المدرعة وقدراتها. حيث إن جميع المدرعات، والدبابات

الإسرائيلية تشترك في نقاط ضعف ثابتة، وهي "السطح" و"الباب الخلفي" و"المحرك"، والمساحة الفاصلة ما بين "البرج القتالي والبدن".



بجانب أيضا دراسة أنظمة الحماية الخاصة بها، وبالأخص نظام "تروفي" للدفاع النشط الأشهر في العالم، وتستخدمه "الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا" على دبابات القتال الرئيسية الخاصة بهم فهو نظرياً نظام مثالي. حيث انه يحتوي على نظام راداري بتغطية 360 درجة لاكتشاف القذائف المطلقه، وكومبيوتر ثوري يقوم بمعالجة بيانات الهدف، ويمررها لمنصة إطلاق قذائف صغيرة جدا لتمزيق الهدف، وحماية الدبابة ولكن التجربة العملية أبرزت ضعف النظام في التصدي للقذائف التي تطلق من مسافات تقل عن 50 مترا مثل قذائف RPG- والقذائف التي تزيد سرعتها عن 340 مترا/ ثانية مثل SPG- 9 البنادق عديمة الارتداد.



الثاني: الاعتماد الكامل على الإنفاق للمناورة بسهولة في مسرح العمليات مع فتحات مموهة جيداً للهجوم، والانسحاب السريع لتحقيق بعد الأهداف الهامة:

1. مفاجأة القوات الإسرائيلية البرية من الخلف، وإمكانية تطويقها وعزلها.
2. الاقتراب بقدر الإمكان من القوات الإسرائيلية لحرمانهم من الدعم النيران من وسائل الدعم الجوي أو المدفعي.
3. الحصول على أفضل فرصة لإطلاق القذائف غير الموجهة مع نسبة إصابة عالية، حيث إن هذه الأسلحة لا يمكن اكتشافها بسهولة، وفي المقابل لا تضمن إصابة كبيرة، ولكن كان ملاحظ قدرة مقاتلي القسام على الاستخدام الفعال لقواذف RPG بشكل محترف مع التنويع في الذخائر، وبالأخص القذيفتان "PG-7R" التي تصنع محلياً تحت اسم "ياسين" من عيار- 105 ملم والقذيفة

”PG-7V“ مضاف إليها رأس ترادفي لقدرة إضافية لاختراق الدروع وتعرف باسم ”تاندم-85“.



بجانب الاستخدام المتكرر للعبوات المضادة للدروع، وبالأخص ”ثاقب“ و ”شواظ“ التي تثبت على هياكل المدرعات الإسرائيلية. أو توضع بالقرب منهم ولها قدرة اختراق في الدروع تتراوح ما بين 60-150 سم.



من التكتيكات أيضًا التي استخدمتها حركة حماس :

- مهاجمة خطوط الدعم والإمدادات، والاتصال بين الوحدات "LOC" بواسطة قذائف الهاون.
- تفخيخ مداخل الشوارع أو الطرق الرئيسية لإجهاض الدعم، واستدراج الجنود الإسرائيليين إلى المباني والأنفاق وتفجيرها.
- استهداف عربات "الهامفي" الخاصة بسرايا الدعم للوحدات المدرعة. بواسطة صواريخ "كورنيت" الموجهة؛ بسبب أنها أقل تدريعاً مع وسائل حماية إلكترونية غير كافية.

وخلاصة الأمر أن، فشل إسرائيل في تحقيق أي نجاحات على مختلف الأصعدة السياسية والمخابراتية والعسكرية، فضلاً عن سعي "تتياهو" لتحقيق أي نجاح بأي شكل أمام الرأي العام الإسرائيلي بالاتفاق على صفقة تبادل الأسرى والرهائن مع الفصائل الفلسطينية. يعكس تفوق فصائل المقاومة الفلسطينية في المواجهات المباشرة مع القوات الإسرائيلية التي شهدت ارتفاعاً نسبياً في معدل الخسائر البشرية والعسكرية بسبب العمليات النوعية للفصائل الفلسطينية؛ على الرغم مما قامت به إسرائيل من ضربات جوية وصاروخية وما حققته من خسائر فادحة غير إنسانية والأضرار الجسيمة في البنية التحتية والمباني وحجم الشهداء من الشعب الفلسطيني، فإن إسرائيل لم تستعد الردع الذي كانت تعيشه قبل يوم 7 أكتوبر 2023، كما أنها غير قادرة على تحقيق أي انتصار فعلي أو الظهور بمظهر المنتصرزيفاً. كما أنها لم تتمكن من إلحاق أضرار جسيمة في بنية حركة حماس؛ الأمر الذي يدفعنا للقول إن إسرائيل فشلت في تحقيق أي نجاحات على مختلف الأصعدة، وبخاصة السياسية والمخابراتية والعسكرية.

سابعاً | الحرب السيبرانية في حرب غزة

في امتداد للحرب العسكرية، تدور حرب أخرى بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الفضاء السيبراني، وهي الحرب التي يمكن وصفها بالحرب الموازية التي احتشدت فيها جيوش من القراصنة دعمًا للجانب الفلسطيني، وأسقطت فيها المواقع الإلكترونية، واستهدفت أنظمة وشبكات المعلومات الإسرائيلية الرئيسة، وتوقفت الخدمات الإلكترونية عن العمل، وانتشرت الأخبار المغلوطة والأكاذيب، وتدخلت جماعات القرصنة الدولية.

وللشركات الإسرائيلية سمعة عالمية في مجال "الأمن السيبراني" كما أن سوق هذه الشركات وصلت تعاملاته، وصفقاته إلى 8.8 مليارات دولار لعام 2021 حسباً "الوكالة الإسرائيلية للأمن السيبراني - INCD"، مع وجود مائة شركة أساسية، وقد يصل معدل النمو المستمر للسنتين CAGR حتى - 2028 إلى 12.78 % واستحوذت 40 شركة إسرائيلية على 40 % من حصة سوق الشركات الخاصة في العالم بمقدار 3.5 ملايين دولار لسنة - 2022، ومنها شركات مثل "العملاق IBM و" Cisco و" Radware و" Check Point و" Cyper Ark .

ولكن على الرغم من كل هذه الخبرات والتفوق التقني في مجال "الأمن السيبراني" إلى أن شعرا المواطنون الإسرائيليون بهذه الحرب في صباح السابع من أكتوبر 2023، من خلال إغلاق مواقع مدنية، وتعطيل مؤسسات حكومية وحتى منظومات دفاعية للجيش الإسرائيلي في فوضى عارمة من الممكن تناولها من خلال: إحصائيات المواجهات السيبرانية والاستعدادات الإسرائيلية، وتسلسل الهجمات.

1. إحصائيات المواجهات السيبرانية والاستعدادات الإسرائيلية:

سجلت أنظمة شركة "كلاود فلير" (Cloudflare) لمراقبة حركة الإنترنت ارتفاعاً قياسياً في حجم الهجمات السيبرانية التي تستهدف المواقع والأنظمة الإسرائيلية

لتصل في بعض الأيام إلى 100% ووفقًا لتلك الشركة، شهدت إسرائيل ارتفاعًا كبيرًا في استخدام الشبكة العنكبوتية بالتزامن مع عملية "طوفان الأقصى" ليصل معدل ذلك الاستخدام إلى 170% مقارنة بالمعدل الطبيعي. كما أوضحت الشركة أن معدل الاتصال بالإنترنت عبر الهواتف الذكية بلغ 52.8% من إجمالي كثافة الاتصال بالشبكة الرقمية.

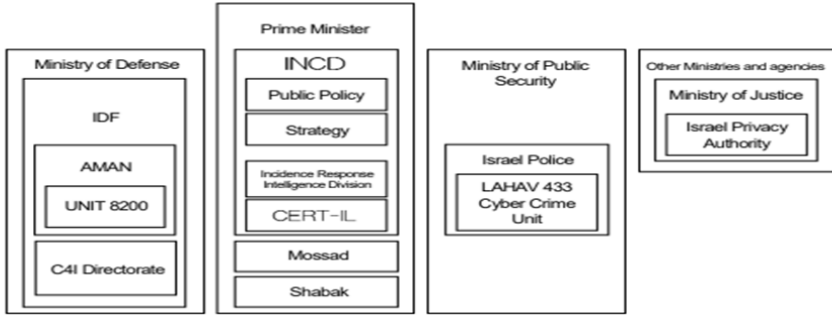
ووفقًا لتقرير موقع "Político" بتاريخ 15 أكتوبر- 2023 فقد تمت مهاجمة 80 موقعًا إسرائيليًا متنوعًا ما بين مواقع حكومية خدمية مثل منشآت الطاقة، والكهرباء وخاصة، وحتى أنظمة دفاعية في الجيش تخص منظومة "القبة الحديدية" للدفاع الجوي" مما كان له أثر سلبي على أداء القوات الإسرائيلية في عملية صد هجمات حركة حماس، واعتاد المجتمع الإسرائيلي على مثل هذه الهجمات السيبرانية، ولكن منذ السابع من أكتوبر كانت هناك زيادة كبيرة بمعدل 52% بالمقارنة مع الفترة التي سبقت هذا اليوم على الرغم من انخفاض معدل الهجمات السيبرانية عالميًا في هذه الفترة ليصل - 4%.

حسب شركة "Check Point" الإسرائيلية للأمن السيبراني مما يشير إلى اهتمام الكثير من مجموعات القرصنة، والاختراق الإلكتروني للمشاركة في الحرب على طريقتهم الخاصة ليصل عددهم إلى 133 مجموعة متعددة الجنسيات مقسمين إلى 113 مجموعة لجانب الفصائل الفلسطينية، و17 مجموعة لجانب إسرائيل مع وجود 3 مجموعات فقط تهاجم كلا الجانبين، ولتحدد وكالة الأمن السيبراني الإسرائيلية من بلدان مثل "إيران وروسيا ولبنان، وماليزيا والجزائر، والمغرب وإندونيسيا" في مواجهه مجموعات من "الهند وإسرائيل" حسب موقع Trustwave بتاريخ 5 ديسمبر 2023.

وتمتلك إسرائيل هرمًا تنظيميًا كان يعتقد بأنه من الصعب اختراقه تحت قيادة "الشاباك" للأمن الداخلي، و"INCD" الإدارة الإسرائيلية الوطنية للفضاء السيبراني، وكلاهما يخضعان لرئاسة الوزراء، وتحت إدارة الموساد، ولكن على

الرغم من ذلك لم يكن الأداء الدفاعي أو الهجومي لهذه المؤسسات على المستوى المطلوب فلم يتم تأكيد مجهود ناجح لهم سوى بتاريخ التاسع من أكتوبر- 2023 بعد تعاون من الوحدة ”433-lahav“، وشركة العملات المشفرة Binance لتجميد حسابات حماس، وبعض المحاولات الأخرى لاختراق مواقع الرسمية للفصائل الفلسطينية.

Overview of Israel's Cyber Defense Organizations



2. تسلسل الهجمات:

1. بتاريخ 6 أكتوبر 2023 وتقوم مجموعة ”Cyber Avengers“ الإيرانية باختراق نظام التشغيل ”Noga“، ويقومون بمنع النظام من الاتصال بالخوادم الرئيسية أو ما يعرف باسم (DDoS) Distributed Denial of Service.

2. بتاريخ 7 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة ”Anonymous Sudan“ الروسية بتعطيل برنامج الإنذار الذي يستخدمه المواطنون الإسرائيليون لمعرفة التحذيرات من الصواريخ الفلسطينية، والمعروف باسم ”Tzeva Adom“.

3. بتاريخ 8 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة ”killnet“ الروسية بتعطيل الموقع الرسمي للحكومة الإسرائيلية، وفي نفس الوقت تقوم المجموعة ”Anonymous Sudan“ بتعطيل موقع ”جيروساليم بوست“ لمدة يومين.

4. بتاريخ 9 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة "AnonGhost" الأندونيسية بالسيطرة على موقع الإنذار الخاص بالمواطنين الإسرائيليين، وترسل لهم تحذيرات خاطئة.

5. بتاريخ 10 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة "Blackfield" بإعلان السيطرة على العديد من المعلومات الشخصية لجنود إسرائيليين، وعناصر "الشباك"، وتقوم مجموعة "Cyber Av3ngers" باختراق شركة المياه "Mekorot" الحكومية الإسرائيلية.

6. بتاريخ 11 أكتوبر 2023 تقوم مجموعات مختلفة من المخترقين باختراق وزارة التعليم الإسرائيلية.

7. بتاريخ 14 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة "Cyber Av3ngers" بالسيطرة على موقع شركة ORPAK لمحطات البنزين، وكميرات المراقبة الخاصة بها.

8. بتاريخ 15 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة "AnonGhost" بمهاجمة البرنامج الخاص بالمثلثين في المجتمع الإسرائيلي المسمى بـ "The Gaydar".

9. بتاريخ 16 أكتوبر 2023 تقوم مجموعة "YourAnon T13x" بمهاجمة مواقع الأخبار All Israel News، وعلى رغم التدابير الدفاعية للموقع، ولكن تمكنوا المخترقون من التفوق عليها مرتين.

ولتستمر هجمات الاختراق وقطع الاتصال مع الخوادم منذ منتصف أكتوبر 2023 حتى ديسمبر 2023 لتشمل "بنك إسرائيل"، و"سيلكوم" شركة الاتصالات المدنية الرئيسية، والموقع الرسمي للكنيسة الإسرائيلية إلخ.

خلاصات تحليلية:

في ضوء ما سبق، يمكن الدفع بجملة من الخلاصات التحليلية، وذلك على النحو التالي:

1. تتجه مجموعات القرصنة التي كانت تحشد صفوفها في إطار الحرب الروسية-الأوكرانية إلى الشرق الأوسط مستهدفة ليس فقط إسرائيل؛ بل الدول الموالية لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

2. إن جميع التهديدات السيبرانية التي تعرضت لها إسرائيل لا ترقى إلى درجة الحرب السيبرانية، ولا سيما أن معظمها تجلّى في صورة هجمات وقف الخدمة الموزعة.

3. لم ترقّ الهجمات السيبرانية إلى حد تدمير الأنظمة وتشفير المعلومات كما حدث في حالة أوكرانيا، وهو ما يرجع في أحد أسبابه إلى تقدم قدرات الدفاع السيبراني الإسرائيلي.

4. ترجع الهجمات السيبرانية التي شنتها مجموعات القرصنة الهندية على المواقع الإلكترونية الفلسطينية إلى طبيعة العلاقات الدبلوماسية القوية بين الهند وإسرائيل، فضلاً عن العلاقة الوطيدة بين الهند وعدد من الشركات الإسرائيلية الناشئة.

5. تراجعت الهجمات ضد المواقع الإلكترونية الفلسطينية في العدد، لكنها لم تقل خطورة عن الهجمات السيبرانية التي استهدفت إسرائيل، بالنظر إلى استهداف مزود الإنترنت الفلسطيني في قطاع غزة.

6. بعض القرصنة مثل (ThreatSec) لم يُعلنوا ولاءهم لأي من الجانبين، ويتباهون بمهاجمة كلا الطرفين على السواء. فقد قالت المجموعة عبر قنواتها على تطبيق تلجرام: "كما تعلمون، نحن لا نحب إسرائيل، ولكننا لا نحب الحرب". وادعت المجموعة أنها أغلقت تقريباً كل خوادم (Alfanet.ps)، وهي أحد أكبر مزودي خدمات الإنترنت في قطاع غزة.

7. عادة ما يستغل القرصنة الثغرات السهلة الواضحة لتحقيق أضرار واسعة، وتعد البنية التحتية الإلكترونية واحدة من الأهداف المثلى لهجمات القرصنة،

لذلك تعمل المؤسسات التي تدير تلك الأنظمة على التأكد من أنها آمنة من الهجمات. ولكن قد يصعب على كل المنظمات الحفاظ على أمان أنظمتها، حيث وجد فريق "سايرنيوز" أن العديد من أنظمة البنى التحتية ليست محمية على النحو المرغوب لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مما يعني أن المتسللين يمكنهم بسهولة الاستفادة من نقاط الضعف هذه.

8. إن معظم التهديدات السيبرانية الهجومية التي استهدفت إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023 تم تنفيذها من قبل مجموعات ناشطة في مجال القرصنة (وكلاء سيبرانيين) في دول إسلامية وعربية، وقد اتخذت الغالبية العظمى من تلك التهديدات شكل: هجمات رفض الخدمة الموزعة، وتشويه المواقع الإلكترونية الإسرائيلية، وتسريب بيانات مختلف المؤسسات التي تعتبر أهدافاً رفيعة المستوى.

9. تحولت التهديدات السيبرانية إلى ساحة للشائعات؛ بعد أن زعمت بعض جماعات القرصنة اختراق البنية التحتية الإسرائيلية، واستهداف مواقع إلكترونية مرتبطة بمحطات الطاقة ومنظومات الإنذار، وذلك على الرغم من صعوبة التأكد من صحة ذلك.

10. كثيراً ما تتعرض إسرائيل لهجمات سيبرانية من القراصنة الإيرانيين. ورغم ذلك، لم يتضح بعد ما إذا كانت جماعات القرصنة الإيرانية مشتركة في الهجمات السيبرانية على إسرائيل من عدمه.

نظرة تقييمية:

لم تكن حرب غزة وما شهدته من مواجهات بين إسرائيل وحماس تدور على الأرض فقط؛ بل في الساحات السياسية والإعلامية وفي العالم الافتراضي أيضاً، ولا سيما مع تكثيف الهجمات السيبرانية منذ بدء "طوفان الأقصى". وعلى الرغم من تبلور بعض ملامح التهديدات السيبرانية التي تعرض لها الجانبان

الإسرائيلي والفلسطيني، فإن تلك الملامح الأولية قد تتغير مع استمرار الحرب العسكرية. فالتهديدات الراهنة كانت أقرب إلى "إعلان المواقف" منها إلى التهديدات الأمنية البالغة، بمعنى أنها كانت ترمي إلى اختيار الطرف الذي تسانده من طرفي الصراع دون أن تتسبب في أضرار بالغة للطرف الآخر. وقد يشهد المستقبل القريب أو البعيد انخراط مزيد من الفاعلين والمتسللين وجماعات القرصنة على تعدد أدواتهم وأهدافهم.

أما الطريقة التي تداربها العملية من البداية تمثلت في القصف الجوي والمدفعي من الجو والأرض والبحر، وقد بررها السياسيون الإسرائيليون بأنها لتدمير البنية التحتية لحماس مع "أضرار جانبية"، ولكن مع بلوغ الوفيات بين المدنيين العُزل لتزيد عن 20 ألفاً والمئات بشكل يومي. مع تدهور الحالة الصحية لبقية الفلسطينيين بسبب نقص الإمدادات الغذائية، والطبية يجعلنا نعتقد بأن الوضع متناقضاً مع ما تريده القيادة الإسرائيلية لأن مقاتلي حركة حماس يقاتلون إلى اللحظة التي يكتب فيها هذا التقرير على الرغم من عملية الاستهداف على مستوى القادة، والمعدات والتسليح ووفقاً لتصريحات "مايكل ناجت" اللواء المتقاعد بالجيش الأمريكي، والذي كان يشغل منصب قائد القوات الخاصة في الشرق الأوسط في حادثة لموقع "NBC" بتاريخ 21 ديسمبر 2023 بأن "لن أقول بانه مستحيل، ولكني متشكك من قدرة الجيش الإسرائيلي من تحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو تدمير حركة حماس بشكل كلي. فلقد فشلوا في تحقيق الأهداف الأساسية من الحملة العسكرية على قطاع غزة، وهي:

القضاء على القيادات العسكرية الأساسية، وإلى الآن تمتلك حماس العديد من الرهائن، ويقولون بأنهم قد حققوا نجاحاً ساحقاً بالقضاء على الآلاف من مقاتلي حماس والمعدات، ولكن لا يزال هناك الآلاف بالرغم من الهجوم بأربع فرق عسكرية كاملة، ولا تزال الخسائر الإسرائيلية في الجنود من خلال كمائن حركة حماس.

ولكن مع استمرار عمليات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة تظهر نقاط ضعف واضحة تتمثل في:

- فقدان التوازن في الفاعلية القتالية بين أفرع الجيش الإسرائيلي في اعتماد كامل على القوات الجوية لحل أي مشكلة في مسرح العمليات. مما أثر سلب على أداء باقي الأفرع، وبالأخص القوات البرية.
- تواضع مستوى الفرد المقاتل في الميدان على الرغم من التدريبات المكثفة على حرب المدن في معسكرات مخصصة لنفس الغرض، والتي تعرف باسم "غزة الصغيرة" في مدينة "تيزيليم". بجانب عدم التمسك بالأرض في حالة الإحساس بفقدان التفوق التكنولوجي أو النوعي، وبالأخص في القتال لتلاحمي أو ما عرف إعلاميا باسم قتال "المسافة صفر".
- فشل استخباراتي على الرغم من امتلاك أحدث وسائل الاستطلاع الجوية والأرضية، وحتى جهاز استخبارات يُشاع أنه من الأفضل في العالم إلا أنه هناك فجوة كبيرة بين المعلومات المعروفة لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وما يصل إلى وحدات الجيش الإسرائيلي أو تأخر في وصول المعلومات مما ينتج عنه دائما التعرض الدائم للمفاجآت في ساحة القتال. وفقا لتقرير مصور من إذاعة الـ "BBC" بتاريخ 27 - نوفمبر 2023. فإن الفصائل الفلسطينية تدربت على مدار 3 سنوات على العمليات العسكرية داخل وخارج القطاع في منطقتين للتدريب. إحدهما في جنوب قطاع غزة، والأخرى في الشمال بالقرب من معبر "أيريز"، وكلتا المنطقتين غير مموهة فهي سهلة الاكتشاف، ولكن ليس هناك حاجة لذلك؛ لأنه قد تم تصوير شريط مصور لهذه التدريبات، ونشرها على شبكة الإنترنت، وتحدث عن كيفية قيام المقاومة بالهجمات المتعددة على الأرض، وفي البحر وهو ما يثير الدهشة من مقدار الاستهانة الإسرائيلية بالخصم فلم يتدخل سلاح الجو الإسرائيلي لتدمير مناطق التدريب أو حتى مهاجمتها.

Taking Israeli hostages

Training video posted December 2022



7 October 2023 attack



Disabling an Israeli tank

Training video posted December 2020



7 October 2023 attack



على الجانب الآخر امتلكت حركة حماس بشكل غير متوقع الأفضلية في العمل الاستخباراتي منذ بداية العمليات. من خلال دراسة الجيش الإسرائيلي بشكل موسع، وهو ما تم الكشف عنه عند الحصول على أوراق إرشادات، وخرائط مع مقاتلي حركة حماس ليس فقط لمواقع القوات الإسرائيلية البرية، وأنشطتها وكافة المنظومات والمعدات البرية التي تشمل دبابات القتال الرئيسية "ميركافا"، والمدرعات الرئيسية وعربات نقل الجنود مثل "أيتان ونمير" مع دراسة تكتيكات، وقواعد الاشتباك الخاصة بها لمعرفة طريقة استخدامها، وأسلوب القتال بتشكيلات صغيرة أو كبيرة مع كتابة نقاط الضعف، وتوضيح ذلك من خلال صور حقيقية للأهداف.

بجانب ابتكار تكتيكات متنوعة لمواجهة تناسب مع التسليح الخاص بمقاتليها بصور حقيقية؛ لتساعدهم على اختيار السلاح المناسب لإتمام المهمة. مما يتيح مرونة كبيرة للتعامل مع المعدات الإسرائيلية في مختلف المواقف، وكتابة هذه التكتيكات والمعلومات بشكل مبسط يتيح لأي مقاتل تفهمه، فالإرشادات تساعده ليس فقط على الاشتباك، ولكن أيضا على المناورة في مسرح العمليات بشكل فردي أو تشكيلات. طبقاً للخطة الأساسية للقادة الميدانيين بالتوازي مع التعليمات الخاصة بكل تشكيل لتنفيذ مهمات محددة لتقليل الاتصالات بقدر الإمكان لتفادي الاكتشاف بواسطة الاستطلاع الإلكتروني.

المحور الخامس

أجهزة المعلومات: قصور أم أهداف أخرى؟

المشاركون:

د. محمود مجدي

شادي محسن

تضطلع القيادة السياسية العليا في أي دولة بتنظيم مؤسساتها المعلوماتية والأمنية وتقويتها، بهدف حماية مصالحها الوطنية والقومية، والتخطيط لإدارة العمل السياسي والاقتصادي والعسكري عند مواجهة الحرب المحتملة، وتوجيه مؤسساتها للحصول على المعلومات عن قدرات دول التأثير والاهتمام ونوايا العدو الحقيقية والمحتملة لخدمة الأمن القومي لها.

تساعد تلك المعلومات على تهيئة قيادة الدولة باستكمال استحضاراتها واتخاذ القرارات السليمة لإدارة الأزمة وحلها، أو خوض الحرب بشكل فعال وناجح، أو إحباط شئها من قبل العدو؛ حيث ترتبط المعلومات ارتباطاً وثيقاً بعملية صنع القرار، وتتطلب عملية جمعها من الوكالات والمصادر وضع خطة منسقة وشاملة ودقيقة، وإجراء معالجة لها من خلال تقييمها وتفسيرها والتوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة والمساهمة بشكل فعال في عملية صنع واتخاذ القرار.

تعتبر أجهزة المعلومات الإسرائيلية هي إحدى أكثر الأجهزة المعلوماتية والاستخباراتية تأثيراً وفعالية ولديها أكثر الأدوات والإمكانيات تطوراً في العالم؛ حيث تتألف أجهزة المعلومات الإسرائيلية من عدة أقسام، منها جهاز الموساد الذي يُعنى بجمع المعلومات والعمليات السرية خارج إسرائيل، وجهاز الشاباك الذي يركز على مكافحة "الإرهاب" والتجسس داخل إسرائيل، شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان).

فلا شك أن أجهزة المعلومات الإسرائيلية هي الأكبر والأكثر تمويلًا في الشرق الأوسط، ولها عملاء ومخبرون داخل الجماعات الفلسطينية نفسها، فضلاً عن لبنان وسوريا وفي كل مكان، فقد سبق لها أن نفذت عمليات اغتيال ضد قادة هذه الجماعات، متتبعة خطواتهم بدقة متناهية، ولجأت أحياناً إلى القصف بالطائرات المسيّرة، بعدما يضع عملاؤها جهاز تحديد الموقع على سيارة الشخص المستهدف. وعلى الأرض، نجد أن دوريات المراقبة العسكرية المنتظمة والمسلحة بأحدث أجهزة المراقبة والتصنّت، بالإضافة إلى السياج الحدودي مع غزة والمجهز بأحدث الكاميرات والمعدات المتطورة فضلاً عن أجهزة استشعار الحركة التي تحيط بغزة، ويفترض أن السياج الذي تعلوه الأسلاك الشائكة "حاجز ذكي" مصمم لمنع جميع أنواع التسلّلات بالإضافة إلى القبة الحديدية الإسرائيلية، وهو نظام دفاع جوي أرض - جو قصير المدى.

وعلى الرغم من قوة الأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية ومدى تطورها وقدرتها على جمع وتحليل المعلومات، فإنها فوجئت في 7 أكتوبر 2023 بالهجوم المباغت من حركة حماس على مدن وبلدات إسرائيلية في محيط غزة، بالإضافة إلى تنفيذ مهام متعددة على قواعد عسكرية إسرائيلية، ومنها الوحدة (8200) وهي أكثر الوحدات تأميناً وسرية نظراً لحساسية عملها حيث أنها الوحدة المنوطة بالفضاء السيبراني من أعمال تنصت وهجمات سيبرانية في الشرق الأوسط ومعظم دول العالم، والحصول من هذه القواعد على وثائق ذات درجة سرية عالية، وفقاً للسلطات الإسرائيلية. وهذا الحدث يدعو للتساؤل حول أسباب تفاجئ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مجتمعة، بما فيها جهاز الأمن العام (الشاباك)، والمخابرات الخارجية (الموساد)، وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والأجهزة الأخرى مفاجأتها بهجوم حماس؟ وهناك الكثير من التساؤلات المرتبطة بفشل أجهزة المعلومات الإسرائيلية في التنبؤ بهذه العملية، فضلاً عن سوء تقدير الموقف في ظل وجود شواهد سبقت الهجوم، كما تشير بعض المصادر بأن التخطيط لهذا الهجوم بدأ منذ عامين.

وعلى الجانب الآخر هناك تساؤلات بشأن ما حدث يوم 7 أكتوبر، وهنا هناك رأيين، الرأي الأول: يعتبر أنصار هذا الرأي إن إخفاق أجهزة المعلومات الإسرائيلية في توقع هجوم حماس، كان إخفاقاً مقصوداً من الجانب الإسرائيلي لتحقيق أهداف أخرى، ويستدل على ذلك بما حدث من تجاهل قيادات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمعلومات التي تم الوصول إليها قبل تنفيذ العملية. أما الرأي الثاني: يرى أصحاب هذا الرأي أن هناك حالة من الفشل الحقيقي وما تم من تجاهل للمعلومات كان نتيجة سوء تقدير من الأجهزة المعلوماتية، بالإضافة إلى الاعتقاد الذي يسيطر على عقول القيادات والمسؤولين في إسرائيل أن حماس لم تكن مستعدة للقيام بأي عمل عدائي على الأقل في المدى القريب، فترتب على ذلك تجاهل هذه المعلومات التي تفيد باستعدادات حماس للقيام بعملية عسكرية.

أولاً | نظرة تاريخية عن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

بداية نحاول أن نستعرض بإيجاز تاريخ الأجهزة المعلوماتية في إسرائيل قبل إعلان قيامها وحتى عملية طوفان الأقصى، حيث يشير الكثير من المؤرخين إلى أن تأسيس المنظمات الاستخباراتية فكرة قد نشأت قبل إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 وقد تبلورت فكرة المنظمات الاستخباراتية عام 1915 حيث أنه في إطار التعاون الاستخباراتي بين البريطانيين والإسرائيليين قام المهندس الزراعي والمقاوم اليهودي آرون أرونسون بتأسيس أول منظمة استخباراتية سرية في فلسطين تحت اسم (NILY) Netzah Yisreal Lo Yeshaker أي "إسرائيل الخالدة لن تكذب"، وقامت تلك الوحدة بالتجسس على القوات العثمانية ونقلت معلومات هامة للبريطانيين، ولكن توقف نشاط الوحدة بعد إلقاء القبض على معظم أعضائها.

خلال الفترة من (1920 - 1921) أدرك اليهود أن الحماية البريطانية لا يمكن الاعتماد عليها في حفظ أرواح اليهود في فلسطين؛ لذلك قاموا بتأسيس منظمة

الهجاناه الصهيونية عام 1920 وذلك بعد أن ضعفت منظمة هاشومير والتي كانت تختص بحفظ الأمن في المستوطنات اليهودية، ومن هنا انتقل النشاط الاستخباراتي إلى مرحلة جديدة؛ حيث تم استخدام الإشارات الاستخباراتية لأول مرة عندما أسست الهجاناه عام 1929 وحدة 2 Shin Mem المعنية بمراقبة العرب في الأراضي الفلسطينية وتحديدًا القدس من أجل معرفة أعمال الشغب-والتمرد-المتوقع-حدوثها-في-المنطقة.

وفي عام 1936 قام الفلسطينيون بالثورة على الإدارة البريطانية لفلسطين، والتي ترتب عليها تحول منظمة الهجاناه إلى قوة عسكرية منظمة، وذلك عند شعورهم بضرورة وجود جيش نظامي لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني وبالفعل استطاعت الهجاناه أن تستمر في التعاون مع القوات البريطانية لحماية المستوطنات اليهودية ونتج عن هذا التعاون تولي القوات البريطانية مهمة تدريب أعضاء المنظمة وتمويلها، ما دفع قادة الهجاناه إلى تشكيل منظمة لعالياء بيت Le Aliyah Beth عام 1937، والتي عُرفت باسم الموساد وهي بدايةً كانت منظمة مختصة بتنظيم الهجرة غير الشرعية، وفي عام 1949 أسس ديفيد بن جوريون الموساد كهيئة معنية بالاستخبارات وجمع المعلومات والقيام بالعمليات-الخاصة-السرية-خارج-حدود إسرائيل.

وفي عام 1940 اقترح شاؤول أفيجور أحد قادة هيئة الموساد تأسيس وحدة معلومات تعمل في جميع الأراضي الفلسطينية، وبالفعل في سبتمبر 1940 تأسست وحدة Sherut Yediوت وقد عرفت باسم "شاي" وحصلت الوحدة على دعم المخابرات العسكرية البريطانية؛ حيث قامت بتدريب أعضاء الوحدة وإمدادهم بالأسلحة. والجدير بالذكر أن كل هذه الوحدات الاستخباراتية صنعت شبكة مخابرات قوية في إسرائيل ونتج عنها تأسيس بنية تحتية متطورة للأمن الإسرائيلي مما مكن إسرائيل من تحقيق عدة انتصارات منذ إعلان قيام دولة إسرائيل 1948 وحتى الآن.

في السنوات التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية 1948، حرصت إسرائيل على تدعيم هيكل الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها وإضفاء الطابع الرسمي على تلك المؤسسات خاصة المؤسسات الاستخباراتية، حيث قامت بتطوير جهاز الشاباك أو ما يُعرف باسم وكالة الأمن الإسرائيلية. وبالمثل تم تطوير جهاز الاستخبارات العسكرية ويُعرف باسم "أمان"، ودشن جهاز "أمان" قسم مختص بالتجسس الإلكتروني، ومن خلال مجهودات مهندسي الكمبيوتر الإسرائيليين الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي لإسرائيل تم تأسيس وحدة استخباراتية إلكترونية تحمل اسم "515" ولكن في عام 1968 تم تغيير الاسم ليصبح "848" وتمثلت مهام الوحدة في اعتراض اتصالات العدو بواسطة بعض التقنيات كالرصد والتشويش ولذلك أطلق أيضًا على الوحدة اسم SIGINT والتي تم -تغيير اسمها عام 1968- إلى -الوحدة- 8200، ولم تقدم الوحدة انذاراً مبكراً في حرب أكتوبر 1973؛ ولذلك لم يكن هناك وقتاً كافياً للتعبئة الفورية للدفاع، أي أن الفشل الاستخباراتي كان من أسباب هزيمة إسرائيل في حرب 1973.

عام 2002 أصدر قرار بإنشاء هيئة رسمية تختص بحماية المعلومات ضمن جهاز المخابرات العامة (الشاباك) تقوم تلك الهيئة بحماية البنى التحتية للمؤسسات الحيوية وشبكات الحواسيب وقواعد البيانات من أي تهديدات سيبرانية أو اختراقات أمنية، مثل عمليات التجسس الإلكتروني، بالإضافة إلى أحقية الهيئة في فرض عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتنفيذ قوانين الأمن السيبراني وحماية المعلومات، والجدير بالذكر أن تلك الهيئة لا يحق لها الإشراف على كافة المؤسسات في إسرائيل ونظراً لأنها جزء من جهاز الشاباك فهذا يعيق تعامل المؤسسات والمنشآت الأخرى مع الهيئة بقدر كافي من الاستقلالية.

في عام 2015 نشر الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى في تاريخه خطته الاستراتيجية تحت اسم "جدعون" في عهد رئيس الأركان الإسرائيلي غادي أيزنكوت، ونجد

أن وثيقة 2015 قد أشارت إلى ضرورة تفعيل سلاح السايبر في الاستراتيجية العسكرية الخاصة بإسرائيل. كما أكدت الوثيقة إلى سعي إسرائيل المستمر لتوفير الأساليب الدفاعية الفعالية في كافة المجالات بما فيها المجال السيبراني؛ حيث يتم توظيف سلاح السايبر وفقاً لركائز العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وقد أحدث نشر الاستراتيجية جدل كبير في أوساط النخب الأمنية في إسرائيل والدول العربية على حد سواء حيث كانت الاستراتيجية بمثابة رسالة موجهة إلى فصائل المقاومة بأن كافة مقومات القوة الشاملة الخاصة بإسرائيل سوف يتم توظيفها على أفضل وجه من أجل إلحاق الخسائر بتلك الفصائل.

ولكن في المقابل شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في توظيف المقاومة الفلسطينية للفضاء السيبراني في محاربة إسرائيل، مما دفع إسرائيل للاعتراف بأن المقاومة الفلسطينية تمكنت من اختراق فضاءها السيبراني في شهر فبراير 2020، إلى جانب الهجمات الإيرانية من أجل استهداف شبكات المياه الإسرائيلية في شهر مارس من نفس العام.

ثانياً | الأجهزة الاستخباراتية والمعلوماتية الإسرائيلية

يقصد بالاستخبارات هو نشر الأنباء والبيانات الرسمية والدعاية للمجهود الوطني والحربي ومحاربة دعاية العدو في الدول المحايدة، ومن ناحية أخرى جمع المعلومات ذات الأهمية من المصادر الأجنبية للصالح الوطني، وفي ضوء ذلك كان الغرض من إنشاء أجهزة الاستخبارات لحماية الأمن الداخلي، ونظم الحكم القائمة إبان السلم، ومساندة المجهود الحربي إبان الحرب.

يعد واجب الاستخبارات الرئيسي جمع المعلومات، وتقدير الوضع، وتقديم المعطيات للحكومة من أجل اتخاذ القرارات السياسية، والعسكرية، وتوفير الأمن، والحماية من النشاطات الهدامة لاستخبارات الخصم، وتوفير الأمن للأشخاص، والمنشآت والعمليات.

تنطلق المعلومات والاستخبارات ومهما اختلفت المفاهيم والأسس من قاعدة واحدة، هي أن المعلومات تعبر عن البيانات والمعطيات المبكرة والأرقام والأصوات والجسور المرتبطة بالعالم الواقعي، وتقوم بشكل مرتب ومنسق ومنظم ووضوحها في إطار ذي مغزى محدد، لتمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى حالة المعالجة والتقييم.

أما الاستخبارات فهي نتاج هذه المعالجة والتقييم وتقود إلى المعرفة واكتشافها، فالمعلومات والاستخبارات هي كل المعطيات والبيانات التي تم جمعها وتحليلها وتقويمها وتفسيرها، والتي تساعد في عملية صناعة واتخاذ القرارات على مستوى المنظمات.

الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية "الموساد":

في عام 1937 أسست الحركة الصهيونية منظمة سرية استخبارية بهدف تنظيم هجرة اليهود إلى فلسطين، واستمرت في عملياتها إلى أن أعلن قيام دولة إسرائيل في 1948، وبعد عام أقر رئيس حكومة الاحتلال ديفيد بن غوريون تشكيل مؤسسة لتجميع وتنسيق خدمات الاستخبارات والأمن، عرفت لاحقاً باسم "الموساد"، وبدأ رسمياً تنفيذ مهامها خارج الحدود الإسرائيلية، نستطيع القول إن الموساد لعب دوراً حيوياً في تشكيل سياسة إسرائيل؛ إذ تتركز مهامه على الاتي: جمع المعلومات والبيانات في المجالات السياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية من مصادر متعددة في مختلف الأنحاء في العالم. وتنفيذ عمليات أمنية ودبلوماسية خاصة بشكل سري لحماية المصالح الإسرائيلية وإحباط أهداف من الممكن أن تشكل خطراً لإسرائيل سواء كانت مدنية أو عسكرية، داخل أو خارج أراضيها. بالإضافة إلى إدارة شبكات التجسس، وتقييم الموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، وتقديم توصيات بناء على المعلومات المتاحة.

ويشمل الموساد على ثلاثة أقسام رئيسية: قسم المعلومات، وتتركز مهمته على جمع وتحليل المعلومات بهدف فهم التطورات والأحداث في أنحاء العالم. وقسم العمليات، مسؤول عن التخطيط والتنفيذ للعمليات الخاصة كالخطف والاعتقال ضمن إطار إستراتيجي للدولة. وقسم الحرب النفسية، المشرف على تطوير وتنفيذ العمليات التي تتخذ الطابع النفسي لنشر الفكر الصهيوني.

جهاز الأمن العام (الشاباك):

أسسه أول رئيس وزراء لإسرائيل "ديفيد بن غوريون" عندما جمع عددا من أفراد عصابة (الهاجاناه) التي شنت العديد من الهجمات العنيفة ضد الفلسطينيين والمحتلين البريطانيين قبل قيام دولة إسرائيل، وكان أول رئيس له هو "إيسار هرنيل"، فهو جهاز يشرف على تجميع معلومات حول أشخاص وحركات ومؤسسات يشتبه بها في إسرائيل، وهو خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، ويعتبر أصغر الأجهزة الاستخبارية، ويتخصص في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية والسعي لإحباط عملياتها ضد إسرائيل.

فرغم أنه أصغر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، فإنه الأكثر حضورا وتأثيرا في صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، ولا يمكن مقارنة تأثيره بأي جهاز أمني آخر في إسرائيل، ويرجع السبب في هذا النفوذ أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكنها أن تتخذ قرارا يتعلق بالنزاع مع الشعب الفلسطيني دون الحصول على موافقة قيادة "الشاباك". وتجمع وسائل الإعلام الإسرائيلية على أن الحكومة تضرب بعرض الحائط توصيات بقية الأجهزة الأمنية الأخرى إذا كانت تتعارض مع التوصيات التي يقدمها "الشاباك". وبعبارة موجزة، تعتبر المهمة الرئيسية له هي حماية الدولة من المؤامرات والتآمر الداخلي وحماية أمنها الداخلي.

يمكن القول إن سياسة جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" لن تتغير صوب الفلسطينيين، هم في نظره "إرهابيين" يكثف جهوده الأمنية الحثيثة لأجل تحويلهم، أو الحصول على معلومة لصالحه، مستغلاً ظروفهم الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية المعقدة، وربما يساعد في صنعها أيضاً، ليظل ذراع تل أبيب الأمنية الأولى داخل الأراضي المحتلة.

شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان):

جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بالمفهوم الحالي لم يكن موجوداً قبل إقامة الدولة، لكن التحول الحقيقي بشأن الاستخبارات جاء مع تولي بن غوريون قيادة الوكالة اليهودية، حيث تأسست شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في 1953، وقبل إقامتها كان هناك ما يسمى القسم الاستخباري التابع لقسم العمليات العسكرية في جيش الدفاع الإسرائيلي.

يعد "أمان" جهاز استخباراتي تابع للجيش الإسرائيلي مباشراً، والمسؤول عن جمع المعلومات العسكرية وتحليلها، ويعمل بالتنسيق مع باقي أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الأخرى حسب تقدير الأهداف، وهو أهم الأجهزة الاستخبارية للجيش وأكثرها تكلفة، وتتولى تقديم الإنذارات من الحروب أو أي أعمال عسكرية منوطة لإسرائيل، فضلاً عن مسؤولية الأمن الوقائي في الجيش الإسرائيلي، وينص القانون على أن جهاز أمان مسؤول بشكل أساسي عن تزويد الحكومة بالتقييمات الإستراتيجية التي على أساسها تصاغ السياسات العامة، لا سيما ما يتعلق بالصراع مع الدول العربية.

ثالثاً | تاريخ من الإخفاقات للأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية

تقاس فعالية وإخفاقات أو نجاحات أي جهاز معلوماتي بمستوى عمله على أرض الواقع، وقدرته على جمع وتحليل وإنتاج المعلومات، وكذلك إمكانية التنبؤ بالأحداث نتيجة تحليل هذه المعلومات، أما مشكلة الفشل فتكمن في فشل التقديرات المعلوماتية، أي عدم قدرة القائمين في هذه الأجهزة على بلورة تقدير معلوماتي، كونهم يزودون القادة بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات.

على الرغم من نجاح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الكثير من العمليات التي قامت بها منذ نشأتها، ألا أن الفشل الذي تقع فيه يثبت أنها ليست بنفس القوة التي تتحدث عنها وليست بنفس الصورة التي تصدرها للعالم، فنجد أن الداخل الإسرائيلي في الوقت الحالي يتحدث عن تكرار الفشل الاستخباراتي وأن الأجهزة الأمنية لم تكن على قدر المسؤولية والكفاءة للتنبؤ بمثل هذه العمليات.

نماذج من الإخفاقات للأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية:

بالرغم من امتلاك إسرائيل تكنولوجيا متطورة في مجال جمع المعلومات، فإنه من الواضح أن المشكلة ليست في الحصول على المعلومات بقدر أهمية تحليلها وقياس مدى أهميتها والتي يتم اتخاذ القرار بناء على ذلك. ومن أبرز النماذج في هذا السياق:

- في عام 1954، وقعت سلسلة أخطاء وأحداث فشل خطيرة في العمليات التي قام بها جهاز أمان، والتي كانت بصورة أساسية، من أجل جمع المعلومات أو خوض الحرب السرية، وتشير أيضا المعطيات التاريخية إلى أن الموساد نجح في اغتيال بعض الدبلوماسيين الذين يفترض أنهم يحظون بحماية أمنية من البلدان التي يقيمون فيها وكذلك المفكرين والأدباء والفنانين، ولكنه فشل في اغتيال معظم العناصر التي شاركت في عملية ميونخ أو ممن يتبعون إجراءات أمنية صارمة أو لديهم حس أمني مرتفع، وكذلك فشله في العديد من العمليات والتقديرات المعلوماتية الأخرى.

- في 21 يوليو 1973، فشل للموساد في بلدة "ليلهامر" النرويجية، حيث اغتالت فرقة "كيدون" بالخطأ النادل المغربي الشاب أحمد بوشيخي الذي كان يشبه المسؤول الأمني بحركة فتح على حسن سلامة (1941-1979) المطلوب الأول للموساد وغولدا مائير شخصيا، والذي ورد اسمه على رأس "لائحة أكس" للاغتيالات في ذلك الوقت. لم يعتبر هذا فشل بسيط؛ لأن

العملية برمتها فوضوية، رغم أنها تمت تحت إشراف ميداني لكل من رئيس جهاز الموساد آنذاك "تسيفي زامير" و"مايكل هراري" أحد أشهر الضباط الميدانيين للجهاز، وقد تمكنا الاثنان من الفرار بأعجوبة من مسرح العملية، بينما قبضت الشرطة النرويجية على 6 من عناصر فرقة كيدون، وتم سجنهم ثم أطلق سراحهم لاحقاً.

- في محاولة أخرى أطلقت إسرائيل العملية "سايروس" في محاولة لاغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (آنذاك) في عمان عام 1997، لكن تم اعتقال عميلي الموساد المكلفين بعملية الاغتيال بالسم، وكشف العملية برمتها، مما تسبب في أزمة دبلوماسية بين إسرائيل والأردن.

- كما جسدت عملية اغتيال محمود المبحوح القيادي بحركة حماس في 19 يناير 2010، في دبي، فضيحة أخرى للموساد في كيفية إدارتها، فقد تم تجنيد 30 عميلاً من أجل تصفية شخص واحد، وكانت تحركات المنفيين مكشوفة ومريبة، رغم نجاحهم في التنفيذ، وتم كشف كامل أطوار العملية التي من المفترض أن تكون سرية ولا تترك أثراً.

- في 28 سبتمبر 2022، ارتكب الموساد خطأ كبيراً في كوالالمبور (ماليزيا) بشكل مشابه لعملية ليلهاامر، حين استهدفت عملية استخباراتية خطف ناشط من حركة حماس، لكن عملاء الموساد فشلوا في تحديد هويته واختطفوا رفيقه الذي يجلس بجانبه في السيارة، بينما تدخل الأمن الماليزي لتحريره بسرعة وتمكن من تفكيك خلية من 11 عميلاً للموساد، وبعدها تم الكشف عن شبكة تجسس اخترقت حواسيب الجهاز المركزي للشرطة تحت غطاء خبيرين يعملان بشركة حواسيب باسم "آسيا سوفت - ماليزيا" كانت تتولى تطوير نظم معلومات جهاز الشرطة.

يرجع البعض أسباب فشل هذه الأجهزة إلى بعض العوامل، منها: سعى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى القيام بالمسح الأمني بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع والذي يتطلب العمل بشكل مستمر دون توقف، وهو أمر يصعب تطبيقه على مجالات واسعة، ويصبح عبء ثقيل على كل الأجهزة الأمنية داخل إسرائيل. كما أن وجود روتين يومي داخل الأجهزة من أكثر العوامل التي تؤدي إلى فشل العمل الأمني والتقارير اليومية الروتينية ينتج عنها فشل الجهة المعلوماتية؛ حيث يساعد هذا الروتين على تجاهل المعلومات العاجلة والهامة. وتشير كثير من التقديرات إلى أن السبب الأهم والأكثر تأثيراً على فشل الأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية هو مستوى الكفاءة للعاملين في هذه الأجهزة، وهو مستوى محدود وفقاً لهذه التقديرات.

وهذه الإخفاقات لا تعني فشل الأجهزة المعلوماتية والأمنية الإسرائيلية، بل تعني أنها ليست خارقة القدرات كما تروج إسرائيل لها؛ فأكثر حالات الفشل يكون ناتج عن سوء تحليل للمعلومات وتقدير للموقف وعلى مر التاريخ القصير لإسرائيل نجد هناك نماذج على هذا الفشل؛ بالإضافة إلى الإخفاق الأكبر في حرب أكتوبر عام 1973 وإخفاق جديد أظهرته عملية "طوفان الأقصى 2023".

رابعاً | كيف ترى إسرائيل ما حدث في يوم 7 أكتوبر؟

يشير الكثير من المحللين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين أن ما حدث يوم 7 أكتوبر 2023 هو انهيار لأجهزة إسرائيلية، وعلى رأسها الجهاز المعلوماتي الذي لم يتنبأ بما حدث، والجهاز العملياتي الذي يتوجب عليه الدفاع عن غلاف غزة، بالإضافة إلى أن إدارة الحدث لم ترتق إلى المستوى المطلوب.

أن العملية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية قد تم التخطيط لها منذ عامين وسط حالة من التكتّم والسرية الكاملة من القيادات، بالرغم من

استمرار التدريب لعناصر المقاومة وفي نفس الوقت يتم جمع المعلومات عن الجانب الإسرائيلي.

تتعدد الآراء والتحليلات لما حدث في 7 أكتوبر 2023، فيرى البعض أنه فشل استخباري فاضح لأجهزة المعلومات الإسرائيلية نتيجة سوء تقدير للموقف وتحليل للمعلومات التي تم التوصل إليها قبل الهجوم، ويرى آخرون أنه تجاهل القادة للتقارير التي تصدر عن الأجهزة المعلوماتية سواء نتيجة للروتين اليومي الخاص بالتقارير أو وجود اعتقاد لدى القيادات الإسرائيلية بعدم قدرة حماس في الوقت الحالي على شن هجوم على إسرائيل، وأنها ليست في حاجة لذلك في الوقت الحالي.

أشارت التقارير إلى أنه في الليلة التي سبقت الهجوم، تم إطلاع رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، على معلومات حساسة تشير إلى نية حركة حماس القيام بـ "تحرك وشيك"، وأجرى كل منهم مشاورات مع كبار الضباط في الأجهزة التي يترأسونها، لكن في النهاية لم يعر أي منهم اهتماماً لتلك المعلومات، وعادوا إلى منازلهم بصورة اعتيادية، وتحديدًا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، الذي توجه مع عائلته إلى رحلة استجمام في مدينة إيلات، بعد أسبوع، أعلن الثلاثة مسؤوليتهم المباشرة عن الفشل.

على الجانب الآخر نجد الكثير من التحليلات ركزت على الكيفية التي يمكن بها للأجهزة الإسرائيلية الأمنية أن تفشل في مثل هذه العملية المعقدة، فإن تحليل مثل هذه الإخفاقات قد يكون صعباً نظراً للسرية المحيطة بالمسائل الاستخباراتية، وإن كانت هناك إشكالية أخرى وهي التساؤل حول ما إذا كان هذا فشلاً استخباراتياً أم فشلاً سياسياً؟ فهناك الكثير من وسائل إعلام الإسرائيلية نشرت رسالة وجهها رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال "أهارون حاليفا"، إلى رؤوسه يقر فيها بأن الاستخبارات العسكرية فشلت في توقع هجوم حماس، وأنه يتحمل

المسؤولية كاملة، كما نقلت وكالة "رويترز" على لسان المتحدث العسكري الإسرائيلي هذه الرسالة، ونجد مستشار الأمن القومي الإسرائيلي "تساحي هنجبي" يقر علناً بوجود أخطاء في التقييمات الاستخباراتية قبيل هجوم "حماس" المباغت الذي شكّل صدمةً لإسرائيل، وقال "هذا خطأ".

وفي نفس السياق، اعترف رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي جنرال "هيرتسي هاليفي" في أول بيان علني له منذ بدء الحرب، بالإخفاقات المحيطة بغزو حماس، لكنه قال إن الآن ليس الوقت المناسب للتحقيق في الخطأ الذي حدث. وكذلك تحدث قائد سلاح الجو الإسرائيلي "تومر بار"، قائلاً: "تقع على عاتق سلاح الجو، كما كل منظومة الجيش الإسرائيلي، مسؤولية مباشرة عن هذا الإخفاق". الفشل الذي ينسب إلى سلاح الجو هو عدم تفعيله قدراته الهجومية بشكل فوري بعد اتضاح وجود هجوم كبير على مستوطنات غلاف غزة، كما أن هناك تقارير عديدة تشير إلى أن التنسيق الذي كان بين الطائرات التي انطلقت بعد الهجوم بساعات ضئيلاً، بحيث أن طائرات إسرائيلية، حسب التقارير، هي من رفع عدد القتلى الإسرائيليين بشكل كبير نتيجة القصف العشوائي الذي تم.

كل ما سبق من بيانات لمسؤولين إسرائيليين وتقارير بأن هناك فشل معلوماتي فادح وهم من يتحملون هذا الفشل، سواء كان نتيجة نقص معلومات أو عدم دقة في تحليل المعلومات أو تجاهل القادة والمسؤولين لهذه المعلومات، فإنه من المرجح أن يتم دراسة هجوم حركة حماس وفشل المخابرات الإسرائيلية من قبل القوات المسلحة في جميع أنحاء العالم؛ حيث كان هناك جدال بين المفكرين والعسكريين في السنوات الأخيرة بأن أجهزة الاستشعار التكنولوجية والأسلحة الدقيقة التي ترصد عن بعد، جعلت من الصعب على أي جيش أن يشن هجوماً؛ لأن التكنولوجيا المتقدمة تميل إلى رصدها وضربها.

وفي محاولة لتدارك الأمر، عملت إسرائيل على استخدام الأجهزة الامنية وعلى رأسها الوحدة 8200 المنوطة بتحليل المعلومات بالإضافة الى الأجهزة الأخرى، من أجل تصدير صورة إلى المجتمع الغربي بأن ما حدث في 7 أكتوبر كان هجوم هو الأعنف منذ وقت طويل، مما أسفر عن مقتل 1200 شخص، من بينهم أطفال ومسنون، واحتجاز مئات الرهائن، وارتكبت المقاومة فظائع كبيرة بحق الإسرائيليين، وبدأت أجهزة المعلومات الإسرائيلية حرب تزييف المعلومات وإغراق وسائل التواصل بالأكاذيب والأخبار والفيديوهات المزيفة، وكثير من المحاولات التي تسعى لها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للتضليل وتزييف الحقائق وإثارة الشكوك حول مصداقية الفلسطينيين.

أي أنه بجانب ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من عمل عسكري تجرى حرب أخرى معلوماتية وإعلامية لتزييف الوعي ولمواجهة رد الفعل العالمي والإقليمي على الوحشية التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة، ولإيجاد دوافع لتنفيذ مخططاتها سواء التهجير الكلى أو الجزئي داخل القطاع أو خارجه. لكن لم تنجح في هذا الأمر؛ فوسط تراجع الدعم الدولي للحرب التي تخوضها إسرائيل في الوقت الحالي، يظهر انخفاض في عدد الأمريكيين الذين يريدون أن تقف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل من 43% في أكتوبر إلى 37% في نوفمبر، وفقاً لاستطلاع أجرته جامعة ميريلاند وإيبسوس، وبعد خروج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في العواصم الأوروبية، تراجع بعض أبرز قادة القارة عن احتضانهم الكامل للحملة الإسرائيلية، حيث دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إسرائيل إلى وقف الأعمال العدائية، وتظل الولايات المتحدة العضو الوحيد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي صوت ضد الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والآن، حتى إدارة بايدن، أقوى حليف لإسرائيل وأكبر مورد للمساعدات العسكرية، تحاول إقناع إسرائيل لتقليص هجومها حتى لو كان هذا ظاهرياً.

ويمكن إجمال الفشل الإسرائيلي في 7 أكتوبر من خلال تناول

ثلاثة مستويات

1. فشل استخباراتي بسبب امتلاك إسرائيل مجموعتها الواسعة من أجهزة الاستشعار الإلكترونية وأنظمة المراقبة والعملاء المدسوسين بين الفلسطينيين.
2. على الرغم من وجود تحذيرات ملموسة، ومؤشرات باقتراب هجوم وشيك، فإن المستوى الأمني والاستخباراتي والسياسي أيضا فشلوا في تفسير هذه المؤشرات أو التعامل معها بجدية على الرغم من اطلاعهم عليها قبل الهجوم بساعات.
3. فشل الجيش في التعامل السريع، عسكريا ولوجستيا، بعد اندلاع الهجوم لدرجة أن مقاتلي حماس أتموا مهماتهم الأساسية في غضون 3-5 ساعات وعادوا إلى قواعدهم، قبل أن يتحرك الجيش الإسرائيلي بشكل مركزي وشمولي.

التحليل المعلوماتي:

فمن الواضح أن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قد جمعت معلومات محددة حول كيفية قيام حماس بالغزو، بالإضافة إلى ذلك، كان لديهم أدلة على الإمكانيات والتقنيات التي من المحتمل أن تستخدمها حماس، وما هي المنشآت والممتلكات الإسرائيلية التي سيتم استهدافها، ويمكن من خلال مراقبة التدريبات أن يكون قد حصلوا أيضًا على معلومات حول مستوى العنف الذي كان إرهابيو حماس على استعداد لممارسته.

وتشير الدلائل أيضاً إلى أنه قبل نحو عام كان لدى المحللين الإسرائيليين نسخة من كتاب قواعد اللعبة الذي تتبعه حماس، أي وثيقة جدار أريحا، والذي يوضح بالتفصيل كيف سيخترق مقاتلو حماس الحدود باستخدام الطائرات الشراعية والطائرات بدون طيار والصواريخ، وما الذي سيسعون إلى مهاجمته فقد كان غزو 7 أكتوبر نسخة قريبة جداً من هذه الخطة.

وهنا يكمن التساؤل لماذا تم التغاضي عن التقييم الصحيح؟

ويبدو أن التقييم بشأن هذه المعلومات التي تحصلت عليها الأجهزة المعلوماتية في إسرائيل قد تم رفضه لثلاثة أسباب رئيسية:

1. الاعتقاد بأن حماس لا تملك القدرات اللازمة لتنفيذ الهجوم ولا النية للقيام بذلك؛ لأنه يقع خارج نطاق نمط سلوكهم التاريخي.

2. لم يتم تحديد هذه المعتقدات حول حماس بشكل كامل داخل الاستخبارات الإسرائيلية، ولا من خلال مشاركة التقييم مع الشركاء الدوليين الذين ربما كانت لديهم معلومات استخباراتية مفيدة حول هذا الموضوع.

3. اعتُبرت الدفاعات الإسرائيلية، سواء كانت عبارة عن أجهزة استشعار مدفونة عميقاً، أو جدران، أو أجزاء من الحدود يتم الدفاع عنها تلقائياً، أقوى من قدرة حماس.

نظراً لأن تناول موضوعات الأمن يشوبها الكثير من نقص المعلومات بسبب السرية التي تحيط بهذه الأنواع من الدراسات؛ فيصعب في ظل المعلومات المتاحة أن يتم تأكيد ما إذا كان التقييم الاستخباري حول حماس قد تم إرساله إلى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أم لا؟ أو مشاركته مع الحلفاء الدوليين، مثل الولايات المتحدة أم لا؟

خامساً | تقييم أداء الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية في عملية "طوفان الأقصى":

إخفاق المنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية: منظمنا الاستخبارات الرئيسيتان في إسرائيل المكلفتان بتوفير إنذار تحذيري استراتيجي بالإضافة إلى إحباط أعمال إرهابية محددة من غزة هما جهاز الأمن العام (المعروف باسم الشاباك)، وهو

المسؤول عن الاستخبارات البشرية (HUMINT) ولكنه يستخدم التكنولوجيا. الوسائل، بشكل رئيسي استخبارات الإشارة (SIGINT) أيضًا. ومديرية الاستخبارات العسكرية (المعروفة باسم أمان باللغة العبرية) التابعة لقوات الجيش الإسرائيلي التي تستخدم بشكل أساسي وسائل تقنية لجمع المعلومات.

يعتمد نظام التحذير الإسرائيلي ضد الهجمات سواء كانت صغيرة أو واسعة النطاق من غزة على ثلاث طبقات دفاعية رئيسية. الأول، الذي يتكون بشكل أساسي من مصادر الاستخبارات البشرية التابعة لجهاز الشاباك، يهدف إلى تقديم تحذير بأن قيادة حماس قررت التخطيط والإعداد وتنفيذ هجوم كبير. أما الطبقة الثانية، والتي تعتمد على قدرات جمع المعلومات الخاصة بـ SIGINT الخاصة بأمان (الوحدتان 8200 و81) والصور الاستخبارية (الوحدة 9900)، فقد شملت جمع الأدلة حول الاستعدادات الفعلية لحماس للهجوم.

أما الطبقة الثالثة فكانت الحاجز الأرضي الكبير على طول الحدود مع غزة، والذي ضم عوائق مادية، وأجهزة استشعار إلكترونية، ووسائل بصرية أخرى تهدف إلى توفير خط دفاع أخير ضد أي محاولة لاقتحام إسرائيل.

انهارت الطبقات الثلاث صباح يوم 7 أكتوبر، ولم تقدم أي تحذير استراتيجي بشأن طبيعة وحجم الهجوم الوشيك. ويبدو أن جذور هذا الخطأ تكمن في إخفاقين أساسيين. الأول مفاهيمي، كما كان الحال في عام 1973: تقدير مشترك مُضلل / أو مُضلل ولكنه ثابت ومتين من الشاباك وأمان يتألف من عنصرين: أولاً، التفوق العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي من شأنه أن يردع حماس عن الشروع في أي عمل عسكري كبير؛ وثانياً، إذا شنت حماس مثل هذا الهجوم، فإن الشاباك وأمان سيقدمان تحذيراً في الوقت المناسب.

وقد أدى ضبط النفس النسبي الذي أبدته حماس في السنوات الأخيرة واهتمامها الواضح بمواصلة تدفق الأموال النقدية من قطر وزيادة عدد عمال

غزة المسموح لهم بالعمل في إسرائيل إلى تعزيز هذا المفهوم في النفس الجماعية للقادة السياسيين والعسكريين وقادة الاستخبارات في إسرائيل.

إن الالتزام بمفهوم التهدة دفع كبار الضباط الإسرائيليين إلى تجاهل المؤشرات التحذيرية قبل الهجوم. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، قام هواة مدنيون بالقرب من الحدود بمراقبة اتصالات حماس اللاسلكية، حيث نظمت القوات وأجرت تدريبات لانهاية لها في احتلال المستوطنات الإسرائيلية. في الأسابيع الأخيرة، تلقى هؤلاء الضباط تقارير عن أنشطة غير قانونية مثل قيام مزارعين متكرين بالتقاط صور للسياح الحدودي وقوات حماس مع خرائط تراقب المعامل العسكرية والمستوطنات على الجانب الإسرائيلي، لكنهم تجاهلوا هذه التقارير.

بل كانت هناك فرصة في الساعة الحادية عشرة لردع الهجوم أو التقليل منه: ففي ليلة 6 أكتوبر، اكتشفت المخابرات الإسرائيلية بعض المؤشرات التحذيرية التي أدت إلى سلسلة من المشاورات رفيعة المستوى في وقت متأخر من الليل، لكن المفهوم المعيب هو الذي ساد ولم يكن هناك أي أهمية تذكر. وتم رفع حالة التأهب على طول الحدود؛ أرسل الشباك عددًا قليلًا من العملاء الإضافيين إلى الجنوب، لكن مدير أمان، اللواء أهارون هاليف، واصل إجازته في إيلات ولم يتم إجراء أي عمليات انتشار كبيرة.

ال فشل الثاني هو فشل التحصيل. ويبدو أن الشباك فشل في مهمته الأساسية ولم يقدم أي تحذير مهم بشأن نية حماس شن هجوم كبير. وتحمل مديرها، رونين بار، في 16 أكتوبر المسؤولية عن هذا الفشل، وتبعه زميله في "أمان" بعد فترة وجيزة.

وفقًا لبعض التقارير، قامت حماس بتضليل وخداع وسائل جمع SIGINT الإسرائيلية من خلال التحدث في مكالمات تراقبها الوحدة 8200 - وربما

الوحدة 81 والشين بيت SIGINT - حول تجنب حرب جديدة، وبالتالي الكشف عن مستوى أعلى بكثير من التطور مما تم إدراكه سابقاً.

أما خط الدفاع الأخير، وهو الحاجز الذي يبلغ طوله 40 ميلاً على طول الحدود، فقد وفّر للإسرائيليين شعوراً زائفاً بالثقة. عندما كشف الجيش الإسرائيلي عن هذا المشروع الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار دولار عند اكتماله في ديسمبر 2021، أعطى الانطباع بأنه لن يتمكن أي إرهابي من عبوره. وكان عنصرها الرئيسي عبارة عن حاجز ضخّم مضاد للأنفاق، مع ما يكفي من الأسمنت "لبناء طريق من غزة إلى بلغاريا"، على حد تعبير الجيش الإسرائيلي.

كما استخدم الجيش الإسرائيلي ثلاث بالونات مراقبة كبيرة كمُنصة للخط الثاني لمراقبة غزة في قطاعاتها الجنوبية والوسطى والشمالية. وفي الأسابيع التي سبقت الهجوم، تم إخراج البالونات الثلاثة من الخدمة بسبب تفعيلها في ظروف جوية غير مناسبة، لكن الجيش أهمل إعادتها إلى الخدمة.

تغيير أدوار الأجهزة الاستخباراتية في إسرائيل: حذف نتانيا هو تغريدة سابقة له كان يهاجم فيها جهازي الشاباك (جهاز الأمن العام) والأمان (شعبة الاستخبارات العسكرية) لمسؤوليتهم في عدم كشف تحركات حماس قبل اندلاع الحرب والتقدير بأن الحركة في حالة سبات عسكري وتوجيه التركيز على النشاط السياسي فقط. يؤشر مجرد الهجوم السياسي على أن نتانيا هو عمل على تغيير أدوار أجهزة الاستخبارات في إسرائيل وتغيير ترتيبهم في سلم صناعة القرار أو تنفيذ القرارات. يستدل على ذلك أن نتانيا هو وجّه قوات الجيش الإسرائيلي والشاباك في إدارة العملية البرية في غزة، على أن يكون دور الشاباك هو الكشف عن الأنفاق وتحرير الرهائن المحتجزين لدى حماس، متعمداً (أي نتانيا هو) في تقليل دور جهاز الأمان في هذا الشأن.

يعني ذلك أن جهاز الموساد يتولى ملف تحرير الرهائن من الناحية السياسية عبر إطلاق المفاوضات مع الدول المعنية من بينها مصر، في حين يتولى الشاباك

ملف تحرير الرهائن عبر استخدام القوة العسكرية. خلق ذلك تنافسا بين الموساد والشاباك على أيهما قد ينجح في إبراز نجاح في ملف الرهائن الذي يمثل ضغطا سياسيا هائلا على نتانيا هو وهو ما أشعره بالحرج، خاصة بعد أن أعلنت حماس عن مقتل بعض الرهائن جراء القصف الجوي العشوائي في شمال غزة، فعبرت نتانيا هو عن غضبه بالتغريدة التي هاجم فيها الشاباك ثم حذفها.

تواجه إسرائيل منذ 2004 أزمة إدارية في شؤون الاستخبارات إذ تطمح إلى تشكيل مجمع استخباراتي موحد يقوم على توحيد ما يسمى في علوم المخابرات بـ EEI (مؤشر مبادئ العناصر والمعلومات) لتكون مهمة المجمع ترتيب تلك المؤشرات بدقة عالية ليصل إلى ما يعرف باسم "المفهوم" أو concept. وبما إن دور أجهزة المخابرات الأساسي هو تقديم التحذيرات الاستراتيجية مسبقا بشأن احتمالات وقوع أزمة أو طوارئ أو حرب فإن ما حدث في إسرائيل في السابع من أكتوبر هو فشل حقيقي لأجهزة المخابرات الإسرائيلية؛ ويعود ذلك إلى تباين التقديرات وعدم دقة "المفهوم" أو التقدير السليم للموقف الأمني.

يرجع ذلك إلى أن نتانيا هو شرع في استخدام الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية في خدمة مصالحه السياسية، محيدا أو مقللا من شأن وزارات معنية بملفاتها على سبيل المثال وزارة الخارجية التي تقلل دورها في مقابل نقل ملفاتها إلى الموساد، وكذا الحال في ملف الرهائن الذي نقل مسؤوليته إلى الموساد بدلا من وزارة الخارجية. كما يرجع أيضا في أحد أسباب قصور عمل الاستخبارات الإسرائيلية هو ازدواج عمل الأجهزة على ملف واحد، مثل ملف الرهائن الذي يتقاسم عمله نسبيا الموساد والشاباك، وكذا الحال في دور الأمان الذي من المنطقي أن يعني دوره بالأوضاع في غزة ولكن يبدو أن المسؤولية انتقلت إلى الشاباك وهو أمر غير منطقي تماما يقلل من جدوى عمل الشاباك.

وأخيرا، فشل دور وزارة الاستخبارات الإسرائيلية التي تأسست عام 2009، في ظل حكومة الليكود، وكان أول وزير يرأسها هو دان مريدور. ويقول مريدور: "لقد اتفقت مع رئيس الوزراء نتنياهو على أن أشارك في جميع اجتماعاته الأسبوعية مع رؤساء الأجهزة الأمنية، ويجب أن أقول إنه ملتزم بهذا الاتفاق". "بشكل عام، كل الاتصالات مع هذه المنظمات كانت تتم من خلالى. لقد كان مكتباً صغيراً، وكنا أشخاصاً متفرغين تماما. لكن تدريجيا سحب نتنياهو هذا الدور من وزير الاستخبارات ليلحقه به شخصيا، ومع مرور الوقت تشير الشهادات الصادرة من رؤساء أجهزة إسرائيليين سابقين أن نتنياهو لم يعد يكثر بتنظيم عمل الأجهزة ويقتصر دوره على التوقيع.

والسؤال الذي كان يجب طرحه داخل أجهزة المعلومات الإسرائيلية هو: تحت أي ظروف يمكن لحماس أن تشن مثل هذا الهجوم؟

هذا الشكل من التفكير النقدي أساسي وضروري في هذه الأجهزة المعلوماتية والتي تستند عليها الدولة في حمايتها وهي المصدر الرئيسي للقادة والمسؤولين عند اتخاذهم لأي قرار. وبصفة عامة، هناك عنصران لتقييم الاستخبارات، هما: ما يمتلكه الخصم (القدرات) من الأشخاص والمهارات والتمويل والمعدات، وما الذي يريد الخصم أن يفعله بهذه الإمكانيات (النوايا)؟

- إذا تصور المحللون في الأجهزة المعلوماتية أن الخصم لا يستطيع التصرف بهذه الطريقة، فسوف يميلون إلى البحث عن المعلومات الاستخبارية التي تعزز هذا الرأي، ويستبعدون المعلومات التي ترفضه؛ لذا يمكن القول أن الأجهزة المعلوماتية في إسرائيل كانت تصرفت بهذه الطريقة وهي الاعتقاد باستبعاد قيام حماس بأي عمل عدائي ضد إسرائيل على الأقل في الوقت الحالي، لذا أثرت هذه الفكرة على اختيارهم للمعلومات الاستخبارية التي تؤيد هذه الفكرة واستبعاد ما ينفيها، ومن ثم عمل التقارير التحليلية والتقديرات المعلوماتية بناء على ذلك. ويمكننا القول إنه ربما كان من الأفضل الاعتماد على "التفكير الجماعي" لو تم تبادل المعلومات

الاستخباراتية الإسرائيلية مع الحلفاء الذين لديهم مجموعات أكبر من المحللين ومصادر استخباراتية مختلفة لأصبح الوضع مختلفاً.

- إن الارتياح الشديد للتحيزات والافتراضات أمر خطير وقعت فيه الأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية، فهناك أساليب مستخدمة جيداً داخل هذه الأجهزة تنشئ أنظمة لضمان هذا التحدي المستمر، وليس من الواضح أنه تم استخدام هذه العناصر قبل يوم 7 أكتوبر 2023. وهذا الخطأ المعلوماتي مدرج ومعروف لدى الأجهزة الأمنية والمعلوماتية في العالم، حيث تم تشكيل شبكة استخبارات Five Eyes (معلومات أمنية مشتركة بين أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا) لتجنب الوقوع في هذا الخطأ ومواجهة هذا التحدي الذي يواجهه أجهزة المعلومات في العالم.

- غالباً ما يعتمد فشل الاستخبارات على نقاط الضعف البشرية والتكنولوجية، فنجد أن الدفاع الحدودي الإسرائيلي المتطور أعطى المحللين في الأجهزة المعلوماتية ثقة كبيرة في قدرتهم على صد أي عدائيات على إسرائيل وعدم قدرة أي طرف على اختراق هذا التأمين الذكي والمتطور، بغض النظر عما إذا كان بإمكانهم تحديد التهديدات في وقت مبكر، وبالمثل، فإن الفشل في رؤية أن الخصم يتطور ويحدث من إمكانياته سواء البشرية أو المعلوماتية أو المادية، يعد ذلك هو تهديد كبير للأمن الإسرائيلي.

- يمكن أن تظهر إخفاقات الاستخبارات في الأماكن التي استثمرت فيها الأجهزة الأمنية الكثير من الموارد، في حين لم تستثمر بشكل كاف في الذكاء البشري أو التقنيات التحليلية. ومن الحقائق في تاريخ الاستخبارات أن الإخفاقات الاستراتيجية غالباً ما تكون بمثابة محركات للإصلاح والتحسين وعدم تكرار مثل هذه الأخطاء مرة أخرى، فإن هذا لم يحدث مع إسرائيل فتكررت الأخطاء مرة أخرى ونتج عنها عملية "طوفان الأقصى".

ختاماً،،

مستقبل المجتمع الاستخباراتي الإسرائيلي:

تستثمر إسرائيل أموالاً كثيرة في المنظمتين الاستخباراتيتين الشاباك والأمان: ففي ميزانية الدفاع 2023-2024، تم تخصيص حوالي 14 مليار شيكل سنوياً لقسم "نفقات الدفاع المتنوعة"، والذي يشير في الغالب إلى كليهما. ثلاث لجان تفتيش باسم إسرائيل، تم تشكيلها على مر السنين، آخرها قبل نحو 20 عاماً، تعاملت مع التداخل بين المنظمات وضرورة التنسيق فيما بينها، لكن لم يحدث شيء، وهو يمثل تحدياً كبيراً على إسرائيل إلى الآن.

ويتكون مكتب وزارة الاستخبارات من خمسة أقسام: البحوث والسياسة والعلاقات الاستخباراتية والعلاقات الخارجية والمشاريع. وتضمنت خطة عمل الوزارة لعام 2023 عدة مشاريع، مثل مؤسسة وتنفيذ برامج الدراسة الأكاديمية لمهنة الاستخبارات، وتعزيز التفوق التكنولوجي لإسرائيل، وتعزيز التشريع السيبراني في إسرائيل، وصياغة القرارات في إطار مجموعة عمل حول التربية والتسامح في منتدى النقب.

- المشروع الرئيسي للمكتب في السنوات الأخيرة هو "سكيرات أوفيك". في عام 2017، في عهد كاتس، تم إنشاء المكتب، الذي يتمثل دوره في تحديد الاتجاهات العالمية التي لديها القدرة على أن تصبح عاملاً مؤثراً في النظام السياسي والاقتصادي العالمي وتحديد الطرق التي يمكن لإسرائيل من خلالها تطوير ميزة تنافسية في تتم إدارة أنشطة المكتب من قبل الدكتور فيكتور إسرائيل، رئيس قسم الأبحاث في المكتب، وهو يعتمد على عمل محلل القسم مع فريق محدود.

على مر السنين، عملت وزارة الاستخبارات ووزارة الشؤون الاستراتيجية بالتناوب تحت نفس الوزارة والوزير. وفي حكومة بينيت-ليبد تقرر إغلاق المكتب، لكن أعيد تأسيسه في الحكومة الحالية، ويرأسه رون ديرمر. وفي مقترح الموازنة لعام 2023 تبلغ موازنة الوزارة 24 مليون شيكل. ويتمثل دور المكتب في "الترويج للقضايا الاستراتيجية المطروحة على جدول أعمال دولة إسرائيل، بما في ذلك التهديد الإيراني وتعزيز اتفاقات إبراهيم وتوسيع دائرة السلام وتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة، مع التنسيق مع الوزارات الحكومية والأجهزة الأمنية". ولكن يبدو ولا اعتبارات سياسية تتعلق بنتانيا هو وحده فأن إيران هي مسؤولية مكتب وزارة الشؤون الاستخباراتية الإسرائيلية، والذي يستدل عليه من خلال الاتصالات والعلاقات التي نشأت بين الوزارة ومعهد مسجاف مع كبار زعماء المعارضة الإيرانية في الخارج ومنظمة مجاهدي خلق في ألبانيا.

وكانت نفقات وزارة المخابرات منذ بداية العام ضئيلة للغاية - عدد قليل من أماكن وقوف السيارات ودفع الإيجارات وضرائب الأملاك وبوق لسيارة الوزير. إن فحص العقود التي أبرمتها الوزارة في العام الماضي يكشف عن نية لعقد مركزي واحد تم عقده في شهر سبتمبر من هذا العام: الوزارة طلبت التعاقد مع إعفاء من مناقصة في مشروع مشترك بقيمة مليون شيكل "استشارات دبلوماسية وجيوسياسية لمجموعة عمل منتدى النقب، التعليم والتسامح". ويضم منتدى النقب، الذي تأسس بالتزامن مع اتفاقات إبراهيم، عدة دول مجاورة لإسرائيل، مثل مصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والمغرب. والغرض منها هو تعزيز التعاون المدني بين الدول الأعضاء، من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية للقضاء على الفقر، وحماية بيئة المنطقة، وتحسين المرونة في مجالات الغذاء وموارد المياه، وتعزيز التسامح بين شعوب المنطقة. وفي قرار حكومي في سبتمبر 2022، تقرر أن تكون وزارة المخابرات بقيادة فريق العمل المعني بالتعليم والتسامح، ويكون رئيس الفريق هو المدير العام للوزارة.

والهيئة التي طلبت الوزارة الدخول معها في إجراء الإعفاء من المناقصة في مشروع مشترك بقيمة مليون شيكل هي معهد مسجاف للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، الذي يرأسه منذ أبريل الماضي مئيربن شبات، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي. وفي وثائق الإعفاء من العطاء، "تحدد وزارة الاستخبارات معهد مسجاف كنقطة محورية لمعرفة سياقات القدرة على تحليل الساحة الإقليمية ورسم سياسة تتلاءم مع تحدياتها". لذلك فمن المتوقع أن يكون للمعهد دورا كبيرا في المستقبل المنظور في رسم سياسات إسرائيل الأمنية في الداخل وعلى مستوى الإقليم ومع دول التطبيع الابراهيمي في إطار منتدى النقب.

أجرى قسم السياسات فحصًا متعمقًا لجميع مقدمي الخدمة الحاليين وفي النهاية لم يتم العثور على مزود بقدرات مماثلة لقدرات معهد مسجاف". كما يشيرون إلى أن ميزة المعهد هي أنه ويقوده "مئيربن شبات، وهو خبير في السياسة والاستراتيجية على المستوى الوطني بحكم كونه الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي وعضو بارز في الشباك ويتمتع بخبرة ومعرفة وخبرة فريدة في سياق اتفاقيات إبراهيم بالتعاون مع المدير التنفيذي لمعهد اتفاقيات السلام إبراهيم وخبير السياسات والاستراتيجيات في معهد مسجاف.

من الملاحظ أن وزارات الخارجية، والاستخبارات، والشؤون الاستراتيجية شرعت في عقد بروتوكولات تعاون مع مراكز أبحاث (دراسات الأمن القومي INSS)، ومعهد القدس JISS، والمنتدى الإقليمي، ومعهد هيرتسليا متعدد التخصصات. وهو ما يؤشر على أن إسرائيل بصدد تفعيل سياسة (المسار الثاني Track two) من خلال المراكز البحثية في صناعة القرارات الأمنية والسياسية والعسكرية وعقد الشراكات مع دول المنطقة والعالم.

ستتطلع إسرائيل إلى المزيد في خطة عمل تتعلق بتطوير عمل المجتمع الاستخباراتي، حسب الخطوط الأساسية التالية:

1. زيادة التنسيق والتكامل بين الأجهزة من خلال زيادة القوى العاملة في المنظمات السرية وزيادة وتحسين الحلول التكنولوجية للمنظمات السرية. وتشير التقديرات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز البحوث والتطوير الإسرائيلية التابعة لوزارة الاستخبارات الإسرائيلية (منذ 2017) إلى أن الوزارة لديها "مهام إضافية لا يمكن نشرها لحساسيتها الأمنية".

2. زيادة المخصصات المالية للأجهزة الاستخباراتية وبالتحديد وزارة الاستخبارات: ففي مقترح ميزانية 2023، تم تخصيص مبلغ 25.6 مليون شيكل للوزارة، أي أكثر بنسبة 30% من ميزانيتها في عام 2022، والتي كانت 19 مليون شيكل.

3. توجيه الأجهزة الأمنية (الموساد، الشاباك، الأمان) بتطوير مجتمع استخباراتي خاص بهم: قبل أن تشرع إسرائيل في إنشاء مجتمع استخباراتي يشمل جميع الأجهزة الأمنية، سيشرع كل جهاز على حد بتطوير مجتمع استخباراتي خاص به فقط؛ تمهيدا لإنشاء مركز المجمعات الاستخباراتية الإسرائيلية تحت إشراف وزارة الاستخبارات وتحت إدارة مكتب رئيس الوزراء. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، طور جهاز الأمان أثناء تقدم العمليات في قطاع غزة بعد العملية البرية، مجمع استخباراتي خاص به يسمى "عدن" وهو يشمل أربعة أقسام: (أ) الذكاء والعامل البشري HUMINT. (ب) الذكاء السيبراني CYBINT. (ج) المعلومات مفتوحة المصدر OSINT. (د) الإشارة والتتبع SIGINT. والملاحظ أنه يقوم بعمل جيد في كشف الأنفاق الخاصة بحماس واستهداف عناصر الذراع العسكري للحركة.

4. ضم المزيد من الجهود السياسية الخارجية والدبلوماسية في صناعة القرار العسكري وتقدير الموقفين الأمني والسياسي في إسرائيل، إذ عمل نتانياهو على كسر العلاقة بين وزارة الخارجية والعمل الاستخباراتي وتقدير الموقفين العسكري والأمني مما أحدث خلا جسيما تسبب في الفشل

والإخفاق الحاصل في الحرب الجارية في غزة واستشرف الموقف. من المرجح أن تبدأ وزارة الشؤون الاستراتيجية في تنظيم العلاقات الخارجية- الأمنية والعسكرية ثم تدريجياً تبدأ إسرائيل في ضم وزارة الخارجية التي تحتاج إلى كثير من الإصلاحات.

يمكن القول، إن الأجهزة المعلوماتية الإسرائيلية التي أخفقت في تقديرها لما حدث يوم 7 أكتوبر لم يسعفها التقدم التكنولوجي فاستطاعت حماس مفاجأة وخداع أحد أكبر الأجهزة الأمنية والمعلوماتية في العالم وأكثرها تطوراً وامتلاكها لكل ما هو جديد في هذا المجال، كان ذلك من خلال الرجوع إلى الأدوات البدائية في التواصل والتخطيط والتدريب. بالإضافة إلى السرية التامة.

وبصفة عامة، أصبحت المعلومات هي الأساس في اتخاذ القرارات والتطورات التكنولوجية والاستراتيجية، وبناء المنظمات الحديثة، فمن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يستطيع أن يبني قراراته السياسية والعسكرية بشكل سليم، ويستطيع التحكم بموارد الطبيعة والسيطرة عليها لتحقيق مصالحه. فمع زيادة الامكانيات لجمع المعلومات وأصبحت التكنولوجيا الحديثة والمتطورة تساعد بشكل كبير في الحصول على المعلومات، فنجد أن الأجهزة الأمنية ليست في إسرائيل فقط بل وكل دول العالم لديها فائض من المعلومات، يظل التحدي الرئيسي هو فرز وتحليل المعلومات، فما يميز جهاز معلوماتي عن آخر ليس الحصول على معلومة فقط بل القدرة على إثبات صحتها من عدمه في ظل وجود فائض من المعلومات ومن ثم تحليلها والوصول للحقائق، ووضع توصيات تساعد صانع القرار في التنبؤ بالأحداث.



المحور السادس

الفلسطينيون خارج غزة: معركة موازية

المشاركون:

فريق المرصد المصري

نرمين سعيد

بينما تلتفت أنظار العالم نحو الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تشهد الضفة الغربية حرباً موازية يستخدم فيها المستوطنون الإسرائيليون كل وسائل العنف والتنكيل بالفلستينيين، ما يدفع بالمشهد إلى حافة الانفجار ويهدد بمزيد من التعقد. فمنذ اندلاع أحداث السابع من أكتوبر، لم تتوقف القوات الإسرائيلية عن عمليات الاقتحام والاعتقالات والاعتداء على الفلستينيين بالضرب المبرح أو باستخدام الرصاص الحي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر للمستوطنين للجوء إلى أقصى درجات العنف، ووصل الأمر إلى تسليحهم؛ بذريعة الدفاع عن أنفسهم، الأمر الذي يُنذر بكارثة.

وقد شهدت أنحاء متفرقة من الضفة الغربية والقدس حملات مدامية واقتحامات للقرى والبلدات من جانب الجيش الإسرائيلي بشكل يومي، مع استغلال المستوطنين الوضع من خلال تصعيد الانتهاكات ضد الفلستينيين والسيطرة على المزيد من الأراضي دون رادع. وفي الوقت الذي يرتكب فيه الاحتلال جميع مظاهر الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد المدنيين الفلستينيين في قطاع غزة، فإنه يصعد إجراءاته التنكيلية والعقابية ضد الفلستينيين بالضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، ويفرض عليهم سلسلة طويلة من العقوبات الجماعية والتدابير العنصرية التي تشل حياتهم بالكامل، ويعتقلهم في مناطق سكنهم بشكل جماعي ويمنعهم من ممارسة

حياتهم الطبيعية والتنقل بحرية في أرضهم. وترتكب القوات الإسرائيلية كذلك جرائم يومية أثناء قيامها باجتياح واقتحام المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، مخلفة قتلى وجرحى وتخريباً للبنى التحتية.

وفي السياق ذاته، في أعقاب جلسة لتقييم الأوضاع الأمنية عقدها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بمشاركة قادة الأجهزة الأمنية الاستخباراتية -بعد شن الجيش الإسرائيلي أعنف عملية عسكرية في مخيم جنين منذ 2005- قرر الجيش الإسرائيلي الدفع بكتائب إضافية إلى الضفة الغربية، وتكثيف عملياته المركزة في شمال الضفة، ومقاومة الضغوط الكبيرة من أجل الخروج إلى عملية واسعة في الشمال، حيث تقرر الدفع بثلاث كتائب عسكرية ووحدات خاصة إلى الشوارع والتقاطعات ومراكز التجمهر والنقاط الساخنة في جميع أنحاء الضفة الغربية. وشملت القرارات الإسرائيلية كذلك: تعزيز الجهود الاستخباراتية، وتوسيع عمليات اعتقال الناشطين، وشن هجمات مركزة محدودة في شمال الضفة، ومعالجة عمليات "تدفيع الثمن" الإرهابية التي يشنها المستوطنون على البلدات الفلسطينية.

في الواقع، فإن الحرب الموازية التي تشنها إسرائيل في الضفة الغربية تعد استغلالاً لانشغال العالم بالحرب في قطاع غزة، وتشكل فرصة للاحتلال الإسرائيلي لترسيخ واقع جديد على الأرض يسهل عليه تمرير مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، من خلال تعميق جريمة التهجير الصامت في الضفة والسيطرة على المزيد من الأراضي.

وفي ظل الانتهاكات المتواصلة من قبل قوات الاحتلال على أراضي الضفة الغربية، تبرز العديد من التساؤلات عن أهداف إسرائيل الحقيقية من إشغال الوضع في الضفة الغربية، وعن ماهية التداعيات المتوقعة على مستقبل حكومة بنيامين نتنياهو؟ خاصة وأن الافتراضات القائمة منذ فترة طويلة حول الكيفية التي ينبغي لإسرائيل أن تتعامل بها مع التحديات التي تفرضها حماس في غزة تتحاشى تماماً الجانب المقابل في أنه لا يوجد ما يوازئها من الافتراضات

في الضفة الغربية، وهو ما يشكل عدم وعي بحساب العبء الأمني، والذي تفرضه حتمًا حركة الاستيطان وتصرفاتها غير المسؤولة هناك.

ومن ثم يمكن تناول الموضوع من خلال دراسة العناصر التالية:

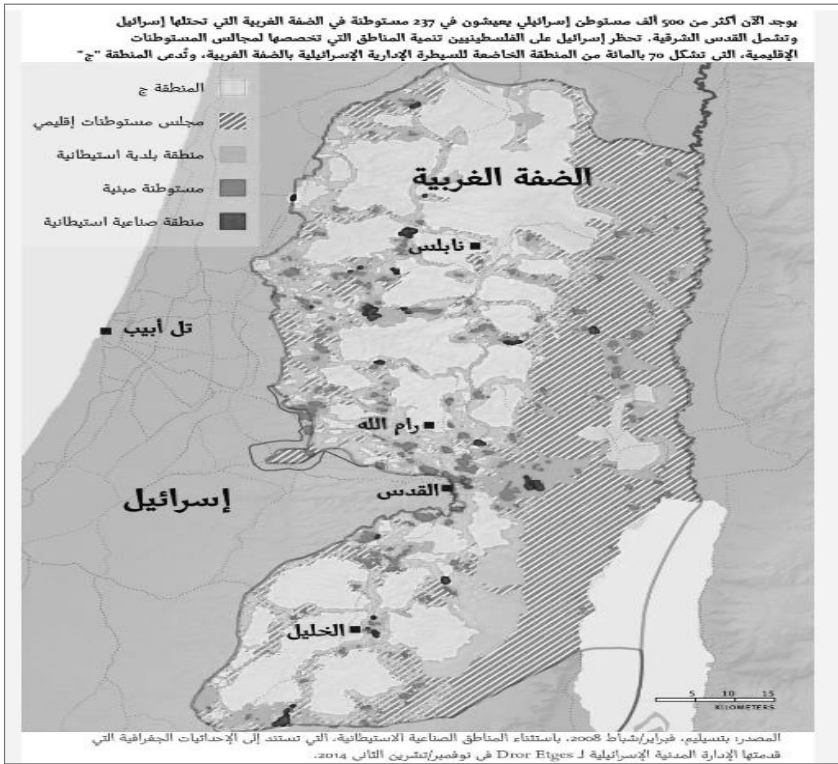
أولاً | المشهد الاستيطاني في الضفة الغربية

ولتوضيح الموقف في الضفة الغربية يمكن في البداية إلقاء الضوء على الواقع الاستيطاني في الضفة، والذي ظهر تأثيره بوضوح خلال الحرب الجارية في غزة. يشير مفهوم "الاستيطان" إلى نوع من أنواع الاستعمار عن طريق عملية إسكان واسعة في أرض محتلة، وذلك بذريعة الإعمار وإرساء سيطرة الدولة المهيمنة على الأرض التي ضمتها، وأصبحت تعتبرها جزءًا منها. ولكنه يختلف عن الاستعمار في كونه يستند في تبريراته إلى مسوغات دينية وفكرية، وقد كانت فكرة "عودة الشعب إلى أرض الميعاد وبناء الهيكل" أحد مرتكزات الاستيطان في فلسطين. وتعد المستوطنات في الضفة الغربية من وجهة نظر القانون الدولي غير شرعية، وانتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى المناطق الخاضعة للاحتلال.

مراحل الاستيطان في الضفة الغربية:

من المهم الإشارة إلى أن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية لم يتحول إلى أمر مقنن قبل حرب يونيو 1967 حين تم تعديل المنظومات القانونية، عبر اعتماد توليفة من الأوامر العسكرية غير القانونية التي تشرّع مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة والاستيلاء عليها؛ بغرض استخدامها لبناء المستوطنات والخدمات الخاصة بها. وبحلول عام 2023، وصل عدد المستوطنات في الضفة إلى 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية تضم حوالى 730 ألف مستوطن إسرائيلي.

وبنظرة على خريطة الضفة الغربية المحتلة فإن المستوطنات الإسرائيلية تشكل الآن ما نسبته 42% من الأرض، وتمت السيطرة على 68% من مساحة المنطقة "ج" لمصلحة المستوطنات، وهي منطقة تضم 87% من موارد الضفة الغربية الطبيعية و90% من غاباتها و49% من طرقها، كما في الخريطة التالية:



ومن خلال السيطرة على المنطقة (ج)، رسخت السياسات الاستيطانية مشروع تفتيت الضفة الغربية، وعزل المواطنين الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة مقطعة الأوصال، وعملت على تجزئة الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية، ومنعت تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى

انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وإلغاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية.

وبالعودة إلى فترة حكم الدولة العثمانية، فإنه على الرغم من بعض القوانين التي سنّها الباب العالي للحيلولة دون تملك اليهود في فلسطين والتي كان من ضمنها أن الحاج اليهودي يدفع ضريبة عدا أنه لا يسمح له بالبقاء أكثر من 31 يومًا؛ فإن هذا لا ينفي تسرب بعض الأراضي للملكية اليهود عن طريق عمليات بيع وافق عليها الباب العالي، إلا أن عدد اليهود إبان حكم الدولة العثمانية ظل محدودًا وشكل دخول فلسطين تحت الانتداب البريطاني الحاضنة الحقيقية لنمو الاستيطان وزيادة أعداد اليهود، وذلك عن طريق سن تشريعات تخص فتح أبواب هجرة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية وتسهيل تملكهم للأراضي.

وحقّ الانتداب البريطاني، تركّزت مستوطنات الاحتلال على الساحل الفلسطيني وهي المنطقة التي شكلت حدود الكيان الصهيوني حتى عام 1948 حينما صدر قرار الأمم المتحدة الذي أسس للكارثة ومنح اليهود 55% من أراضي دولة فلسطين العربية. وكان الصهاينة قد استعدوا لهذا القرار جيدًا عن طريق إقامة مستوطنات ضمن استراتيجية "برج وجدار"، أي أن المستوطنات الجديدة لم تكن سوى جدار خشبي، وبرج أقاموا فيه حارسًا أو أكثر. وتلا ذلك أن لجان الأمم المتحدة راعت أن تكون أماكن وجود المستوطنات ضمن أراضي دولة إسرائيل في مشروع التقسيم، وهو ما يحاول وزير المالية الإسرائيلي المتطرف اليوم إعادة تخليقه من خلال المطالبة بتغيير المفهوم الأمني في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في هذا الوقت، مع التأكيد على ضرورة خلق مساحات أمنية (عازلة) حول المستوطنات والطرق ومنع العرب من دخولها، بما في ذلك لغرض الحصاد. وهو ما تناوله رئيس الوزراء الفلسطيني في خطابه الأخير عندما قال: "إن الهدف من هذه الدعوة المسمومة هو سرقة المزيد من أراضي المواطنين الفلسطينيين وضمها إلى المستعمرات والبؤر العشوائية القائمة لتعميق

وتوسيع الاستعمار في أرض دولة فلسطين، كجزء لا يتجزأ من عمليات الضم التدريجي المعلن وغير المعلن للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.”

ثانياً | المشهد الراهن في الضفة الغربية منذ بداية الحرب

وتتعامل دولة الاحتلال وتتحرك في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023 بمزيج من العنف وممارسة الإرهاب من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، في حالة من غياب الوعي بأن العنف الذي قد ينطلق في الضفة الغربية سيكون أمراً منطقياً، إذا ما استمرت هذه الممارسات. وهو ما يحتاج إلى إعادة تقييم لهذه السياسات العنصرية؛ خاصة مع غياب ضمانات ببداية العنف ولا توقعات تستطيع أن تتنبأ بتوقيت اندلاعه، وتؤكد دروس الماضي القريب هذه القناعة، ففي مايو 2021 خلال عملية “حارس الجدران”، استطاعت حركة حماس توحيد الجبهات وأثارت موجة عنيفة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وامتدت الاحتجاجات والاشتباكات الجماعية إلى القدس الشرقية، ولا يوجد ما يمنع أن تنجح حماس في تكرار التجربة.

ويمكن لمس ذلك من خلال العمليات التي تم تنفيذها ضد كيان الاحتلال منذ بدء طوفان الأقصى وفي الأسبوعين التاليين للعملية؛ إذ تزايدت الأعمال من قبل الفلسطينيين ضد جيش الاحتلال، وهو ما نقلته بعض المصادر الإعلامية الإسرائيلية وأشارت إليه بأنه قد وصل لثلاثة أضعاف الرقم مقارنة بالأوضاع قبل السابع من أكتوبر.

ويمكن أن تعزى أعمال المقاومة المؤثرة في الضفة الغربية إلى قائمة طويلة من الجماعات التي أصبحت أكثر كفاءة من الناحية الفنية وأكثر رسوخاً على الأرض، خصوصاً في المناطق التي تحوي مخيمات في المنطقة الشمالية من الضفة؛ لأن سيطرة السلطة الفلسطينية هناك أكثر محدودية إذا ما جاز التعبير.

ولكن ما تقدم لا يعني أن المقاومة السلمية كانت غائبة عن الضفة الغربية منذ انطلاق طوفان الأقصى؛ فقد شهدت الأرض المحتلة ارتفاعاً في أعداد الاحتجاجات الداعمة لغزة، وهي الاحتجاجات التي اعتقلت القوات الإسرائيلية على إثرها ما يزيد على ألف فلسطيني نصفهم تقريباً تابعون لحركة حماس. وقامت كذلك بمصادرة عشرات الأسلحة، في الوقت الذي أسفرت فيه هذه المواجهات عن مقتل حوالي 105 فلسطينيين، مع الإشارة هنا إلى أن السلطة الفلسطينية سمحت بهذه الاحتجاجات بوصفها المتنافس الوحيد للشعب الفلسطيني، حتى أن بعض أعضاء حركة فتح قاموا بإطلاق تصريحات إيجابية تجاوزت دعم المدنيين في غزة إلى دعم حماس ربما من باب الإدراك أنه لا بد من تجاوز ما أقدمت عليه حماس من عنف في 2007، وبالأحرى تنحيته جانباً. وعموماً فإنه قبل التوصل إلى استنتاج بشأن مآلات الوضع في الضفة الغربية، ينبغي بداية رصد تحركات الاحتلال هناك منذ السابع من أكتوبر وقراءة دلالاتها

منذ بدء طوفان الأقصى، اتخذ الاحتلال سياسة العقاب الجماعي منهجاً ضد كل الفلسطينيين وليس فقط سكان قطاع غزة، في انعكاس لمبدأ الانتقام من الجميع وحالة من الانتحار الأخلاقي الذي لا يبذل جهداً في إخفائه. ومنذ ذاك التاريخ، أخلى مستوطنون مسلحون تحت حماية جيش وشرطة الاحتلال 15 مجمّعاً زراعياً داخل الضفة، وأقدموا على تخريب خزانات المياه وكذلك قطع الكهرباء؛ في محاولات لدفع السكان الفلسطينيين للرحيل خصوصاً في منطقة الخليل، والدفع لتهجير الفلسطينيين قسرياً ليس في غزة فقط بل في الضفة أيضاً.

تم استهلال التحركات هناك من خلال التفكير في عزل المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية من خلال تصريحات أطلقها وزير المالية اليميني المتطرف بتسليل سموتريتش، والتي عكست عملية احتيال كبرى يستهدف الاحتلال تنفيذها في الضفة عن طريق إقامة مناطق عازلة حول مستوطنات الضفة

الغربية ومنع الفلسطينيين من الدخول حتى لزراعة الزيتون، وهي دعوة تعكس نوايا الاحتلال بقدر ما هو منعكس عنها من عنصرية وتحريض واختلال وتمهيد لضم هذه الأراضي من الناحية القانونية. وهي خطة ليست جديدة على الكيان الصهيوني، بل هو منهج متبع منذ قديم الأزل ويمكن استشفافه من المراحل الأولى للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة.

ويمكن وصف أبرز سمات المشهد في الضفة الغربية منذ اندلاع هجوم السابع من أكتوبر كالتالي:

1. حملات اعتقالات واسعة واعتداءات مستمرة:

تضم المستوطنات الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية ما يفوق 700 ألف مستوطن عكفوا على مدار سنوات على استخدام شتى وسائل العنف ضد الفلسطينيين. فقبل عملية "طوفان الأقصى"، شهدت أعمال العنف التي نفذها مستوطنون إسرائيليون متطرفون ضد مدنيين فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة ارتفاعاً ملحوظاً، فخلال العام 2023 فقط، سُجل نحو مئة حادث اعتداء شهريا وفقا للأمم المتحدة.

وبعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، تكثفت الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، والتي شملت التعدي على ممتلكات الغير، وقطع الطرق أو الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه، وإشعال النار في السيارات أو المنازل، أو غيرها من الممتلكات، وسرقة الماشية، وحرق أشجار الزيتون أو قطعها، ورشق الحجارة وتخريب الكنائس والمساجد، فضلاً عن أشكال مختلفة من التحرش والتهديد الجسدي واللفظي. وفي عدة حالات، استخدم المستوطنون الذخيرة الحية لقتل وإصابة الفلسطينيين.

ليس ذلك فحسب، بل عززت السلطات الإسرائيلية بشكل كبير من استخدامها للاعتقال الإداري، وهو شكل من أشكال الاحتجاز التعسفي

للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بالإضافة إلى تدابير الطوارئ الموسعة التي تتيح المعاملة اللاإنسانية والمهينة للسجناء.

ووفقًا لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "هموكيد" في الفترة ما بين 1 أكتوبر و1 نوفمبر، ارتفع إجمالي عدد الفلسطينيين المحتجزين رهن الاعتقال الإداري، دون تهمة أو محاكمة، من 1,319 إلى 2,070. ووفقًا لتقرير نشره "نادي الأسير الفلسطيني"، فإن المعتقلين تعرضوا للتهديد، وللضرب المبرح والتنكيل، وأصيب عدد منهم بكسور. إضافة إلى ذلك، فقد قام جنود القوات الإسرائيلية بتصوير مجموعة منهم مع وضع العلم الإسرائيلي أثناء تصويرهم، وبتزييم عدد من المعتقلين، عبر الكتابة على جباههم أرقامًا معينة. فضلًا عن اعتقال الأقارب وتعذيبهم بما في ذلك البنات والزوجات واتخاذهن رهائن. وكذلك شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات شملت الصحفيين والناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي من الضفة الغربية، الذين كانوا يواكبون الأحداث اليومية، واستدعت للتحقيق عددًا آخر من الصحفيين والناشطين وحذرتهم من التحريض أو الإشادة بغزة.

2. الاقتحامات المتواصلة:

اقتحم الجيش الإسرائيلي مناطق واسعة في الضفة الغربية، واصطدم بمسلحين ومنتظاهرين قبل أن تنفجر مواجهات، سجل أعنفها في مخيم جنين شمال الضفة الذي تحول إلى ساحة حرب استخدمت فيه إسرائيل قوة نارية كبيرة، ومسيرات من الجو، مقابل مسلحين حاولوا صد القوات المقتحمة بالرصاص والكمائن والعبوات الناسفة.

ونفذت قوات الاحتلال كذلك عدة اقتحامات لعدد من المناطق شمال الضفة الغربية مثل: نابلس، وطولكرم، وقلقيلية؛ اعتقلت خلالها مواطنين وأصابت آخرين. وفي القدس، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم

شعفاط للاجئين حيث اعتقلت عددًا من الفلسطينيين من داخله وداهمت منازلهم.

أما جنوب الضفة الغربية، ففي بيت لحم كانت منطقة الخضر هـدفًا للاقتحامات الإسرائيلية، إلى جانب الخليل حيث تم اقتحام دورا، وإذنا، وبيت فجار، وطوباس وسجلت مواجهات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي دخلت إلى البلدات معززة بجرافات وآليات عسكرية. وداهمت قوات الاحتلال مخيمي عقبة جبروعين سلطان في محافظة أريحا، واعتقلت عددًا من الأشخاص منهما. كذلك داهم الجنود منازل عدد من الفلسطينيين في المناطق التي تم اقتحامها، وتم نقل المعتقلين إلى مراكز توقيف مؤقتة، قبل إحالتهم إلى مراكز التحقيق الرئيسة أو السجون.

3. التهجير الصامت:

كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن منشور يُعتقد أن مستوطنين وزعوه في الضفة، يهددون فيه أهلها بالترحيل القسري إلى الأردن. وجاء في المنشور أن "حركة حماس ارتكبت أكبر خطأ تاريخي معلنة الحرب علينا"، في إشارة إلى هجوم 7 أكتوبر. ولا يحمل المنشور توقيع أي جهة، لكنه خاطب الفلسطينيين بـ "أهالي العدو في الضفة اليهودية"، وتابع: "أردتم نكبة مثيلة بـ 1948، فوالله سننزل على رؤوسكم الطامة الكبرى قريبًا"، مضيفًا أن أمامهم فرصة للهروب قبل أن يتم طردهم بالقوة.

ويأتي ذلك في إطار ارتكاب إسرائيل لجريمة التهجير الصامت في الضفة الغربية، وإصرارها على تفجير الوضع في الضفة الغربية تزامنًا مع الحرب الدائرة في قطاع غزة. لكن تلك الجريمة لم تبدأ مؤخرًا، بل إن إسرائيل قامت بتطبيقها على الأرض بصورة تدريجية على مدار العقود الماضية، لكنها كثفت جهودها بعد السابع من أكتوبر في إطار سعيها إلى السيطرة على مزيد من أراضي الضفة الغربية وطرد سكانها.



المصدر: منظمة بيتسيلم

تضمن تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة "أوتشا" التأكيد على طرد ما لا يقل عن 98 أسرة فلسطينية، تضم أكثر من 800 فرد، من 15 تجمعاً رعوياً أو بدوياً في المنطقة "ج" منذ 7 أكتوبر الماضي. وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن ما يقرب من 2000 فلسطيني هُجروا منذ بداية عام 2023، في ظل استمرار عنف المستوطنين في الضفة الغربية، وخاصة المنطقة "ج" التي تشكل 61% من مساحتها وينظر إليها المجتمع الدولي على أنها أساس الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ووفقًا للتقرير، فإن 14 فلسطينيًا، نصفهم من الأطفال، اضطروا بعد أن هددهم مستوطنون إسرائيليون مسلحون بقتلهم إن لم يغادروا، إلى النزوح من "خربة زتونة" جنوب الضفة الغربية. وفي أواخر أكتوبر 2023، اضطّر فلسطينيون إلى تفكيك نحو 50 مبيًى وإخلاء المنطقة بمواشيهم التي يبلغ عددها خمسة آلاف رأس، ووثق مكتب "أوتشا" في السابق هجمات المستوطنين على هذا المجتمع، آخرها في 12 و21 و26 من نفس الشهر، وبهذا أصبح الآن حوالي ثلثي الأسر الفلسطينية التي يتألف منها المجتمع الرعوي نازحة.

إضافة إلى ذلك، نزح أربعون فلسطينيًا من مجتمع الجنوب الرعوي خلال نفس الشهر، وكان مستوطنون إسرائيليون مسلحون قد داهموا المنطقة وهددوا السكان بالقتل إذا لم يخلوا المكان خلال ساعة. وفي 12 من الشهر ذاته، هُجرت ثماني أسر فلسطينية تضم 51 شخصًا من تجمع "شحدة وهملان" الرعوي في نابلس شمال الضفة الغربية، بعد أن هددهم المستوطنون بالقتل وبإضرام النار في خيامهم في أثناء الليل.

وفي تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، قال مدير ومؤسس منظمة "كيريم نافوت"، التي تراقب أنشطة الاستيطان، درور إيتكس، إنه منذ هجوم حماس في 7 أكتوبر الماضي، يستغل المستوطنون غطاء الحرب لإعادة رسم الخريطة الديموجرافية للضفة الغربية، موضحًا أن الفكرة هي طرد الفلسطينيين من المنطقة "ج"، وحصرهم في جيوب داخل المنطقة "أ"، التي تضم المراكز الحضرية في الأراضي الفلسطينية.

ورغم أن محاولات الضغط على الفلسطينيين لمغادرة المنطقة "ج" ليست جديدة، قال "إيتكس" إن بعض المستوطنين والمسؤولين الإسرائيليين يرون حرب حماس وإسرائيل فرصة لتوسيع المبادرة عبر تصعيد حدة العنف وتهريب الفلسطينيين. وأشار التقرير إلى انتشار دعوات الطرد الجماعي للفلسطينيين من منازلهم في الضفة الغربية وغزة منذ بدء الحرب مع حماس، فيما وصفته الجماعات الحقوقية بأنه "عملية تعميم للتهجير في الخطاب الإسرائيلي".

ولفت تقرير فورين بوليسي إلى أنه في جنوبي جبل الخليل، المنطقة الرئيسة للتهجير حتى الآن، يقول النشطاء الفلسطينيون والإسرائيليون إن المستوطنين يقتحمون المنازل، ويضربون المدنيين، ويطلقون النار، ويقطعون الكهرباء، ويغلقون الطرق، ويصدرون تحذيرات نهائية بالمغادرة أو القتل.

4. نشر الأسلحة بين المستوطنين:

منح وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، أحد أبرز وزراء اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية، عشرات الآلاف من تصاريح حمل السلاح للإسرائيليين، معلناً أن "إسرائيل تسلح نفسها". وقام بتوزيع بنادق هجومية على مستوطنين، وقال على موقع "إكس" يوم 12 أكتوبر: "تم حتى الآن شراء نحو 4 آلاف قطعة سلاح من أصل نحو 20 ألف قطعة، سيتم شراؤها"، مضيفاً أنه تم بالفعل "توزيع نحو ألفي قطعة سلاح على عشرات المستوطنات في المناطق الشمالية والساحلية، وسيتم توزيع المزيد من الأسلحة على المزيد من المستوطنات".

وفي 4 نوفمبر، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن الحكومة الإسرائيلية طلبت من إدارة الرئيس جو بايدن الحصول على 24 ألف بندقية هجومية، وأضافت الصحيفة أن الطلب أثار مخاوف لدى مشرعين أمريكيين وبعض مسؤولي الخارجية الذين يخشون احتمال وصول الأسلحة إلى أيدي المستوطنين والمليشيات المدنية التي تحاول إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم مما قد يوجب العنف بالضفة المحتلة.

وتبلغ قيمة الصفقة 34 مليون دولار، وجرى طلبها مباشرة من قبل شركات صناعة الأسلحة الأمريكية، لكنها تتطلب موافقة الخارجية وإخطار الكونغرس. وتترافق تلك الصفقة المفترضة مع توزيع "بن غفير" بنادق على المستوطنين بالضفة، وقيامه بتشكيل مليشيات خاصة تحمل اسم "فرق أمنية". ونقلت

”نيويورك تايمز“ عن مصادر مطلعة أن إسرائيل أكدت أن البنادق ستستخدم من قبل الشرطة، لكنها أشارت أيضًا إلى إمكانية إعطائها للمدنيين.

وبشكل عام، دفعت الحالة الأمنية في إسرائيل بعد هجمات 7 أكتوبر بالإسرائيليين إلى تسليح أنفسهم، مع توقع تضاعف عدد مالكي الأسلحة ثلاث مرات. وقد جعل وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير من أولوياته تخفيف معايير ترخيص الأسلحة للإسرائيليين، والمستوطنين منهم بشكل خاص.

5. حصار وحظر تجول:

فور وقوع عملية ”طوفان الأقصى“، فرض الاحتلال طوقًا مشددًا على مدن وقرى الضفة الغربية، وأغلق المعابر التي تربطها بإسرائيل، وأغلق المنفذ الوحيد الذي يربطها بالأردن. فضلًا عن ذلك، يغلق الجيش الإسرائيلي في الساعات المتأخرة من الليل المداخل الرئيسية لمدن الضفة الغربية ويقيم الحواجز العسكرية على مداخل المدن وسط حملة تفتيش واسعة تفرض أقصى وسائل التفتيش على الفلسطينيين، ويصل الأمر إلى تفتيش الهواتف الخلوية واعتقال أي شخص يثبت نشره لمنشورات ضد إسرائيل على وسائل التواصل الاجتماعي أو يحتوي هاتفه على صور مخالفة.

وشمل الإغلاق كل المحافظات الفلسطينية، وأبقى الاحتلال على منفذ واحد ضيق لكل محافظة يربطها بباقي المحافظات للدخول والخروج من خلال شوارع استيطانية، وهو ما يصعب على الفلسطينيين الحركة والتنقل، وأغلقت الشوارع إما بسواتر ترابية أو مكعبات إسمنتية أو بوابات حديدية أو حواجز مأهولة بالجنود.

6. الحصار المالي:

قررت حكومة الاحتلال في الأيام الأخيرة اقتطاع جزء جديد من أموال المقاصة؛ بحجة أن السلطة الفلسطينية تمول قطاع غزة بحوالي 140 مليون دولار شهريًا،

وأن هذه الأموال يذهب أغلبها لحماس وهو ما تفسره السلطة الفلسطينية بأنه قرار سياسي لتكريس المزيد من عزل غزة عن الضفة.

وكان مجلس الوزراء في دولة الاحتلال قد صوت لصالح تحويل أموال الضرائب المجمدة إلى السلطة الفلسطينية لكنه أوقف تلك الأموال المخصصة لغزة، وجاء في بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن مجلس الوزراء الأمني صوت لصالح خصم الأموال التي كانت مخصصة لغزة، بالإضافة إلى الأموال التي يتم خصمها بشكل مستمر لتعويض الأموال التي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى المدانين إسرائيليًا بالإرهاب وعائلاتهم.

وتشكل التحويلات الشهرية الجارية ما يقارب 65% من الموازنة السنوية الفلسطينية. ونظرًا لافتقار السلطة الفلسطينية إلى وضع الدولة من الناحية القانونية، فإن الاحتلال مسؤول عن تحصيل الرسوم الجمركية وإيرادات الضرائب الأخرى نيابة عنها. وكانت إسرائيل قد أجرت خصومات في الماضي بناء على تشريع عام 2018 الذي يسمح لها بتعويض دفع السلطة الفلسطينية رواتب للمقاتلين في المقاومة وعائلاتهم. لكنها لا تؤيد هذه السياسة إلا جزئيًا، حيث يدرك المسؤولون تمام الإدراك أن السلطة الفلسطينية تقترب بشكل خطير من الانهيار المالي وأن هذا سيمنعها من ممارسة مهامها الأمنية ملقية بالمزيد من العبء الأمني على إسرائيل.

وحسب رؤية وزير الأمن القومي المتطرف لدولة الاحتلال، فإن السلطة الفلسطينية يجب ألا تحصل على شيكل واحد خصوصًا أنها قد تجنبت إدانة الهجوم الذي شنته حماس في السابع من أكتوبر وبدلاً من ذلك، أصدرت رام الله تصريحات غامضة حول حماية المدنيين من كلا الجانبين، في حين شجبت بشدة الهجوم العسكري الإسرائيلي وهو ما يشير إلى أن السلطة ليست بديلة لحماس وإنما هي حليفة لها.

ولكن على أية حال فإن المتطرفين من الجانب الإسرائيلي والذين يلقون بالمسؤولية على السلطة الفلسطينية يتناسون أن حركة حماس في غزة ومنذ 2007 استطاعت أن تطور خمس قنوات للتمويل وليس سراً أن أربع قنوات منها تعمل بموجب ترتيبات تمثل إسرائيل طرفاً فيها أو تخضع لإشرافها.

ثالثاً | الأهداف الإسرائيلية في الضفة الغربية

إن سياسة إسرائيل تجاه الضفة الغربية تركز بالأساس على تكريس الأمر الواقع على الأرض، والقضاء على أي آمال لإقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ من خلال توسيع رقعة المستوطنات. وبعد تولي الائتلاف اليميني المتطرف بقيادة "نتنياهو" في إسرائيل، استخدم المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية أقصى درجات العنف، ووُصف العامان 2022 و2023 بالأكثر عنفاً على مدار عقود، وهو ما رفع من حدة العنف بين المستوطنين والفلسطينيين.

إلا أن أحداث 7 أكتوبر جاءت لتصب الزيت على النار، وباتت الأوضاع على أراضي الضفة الغربية على حافة الانفجار؛ بسبب قيام حكومة نتنياهو بإعطاء الضوء الأخضر للمستوطنين لاستخدام العنف، مستغلين بذلك اتجاه أنظار العالم نحو الحرب الدائرة في قطاع غزة.

وإجمالاً، فإن أهداف إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة بعد السابع من أكتوبر تنحصر في التالي:

الأهداف المعلنة:

تعلن إسرائيل أن هناك خلايا إرهابية في الضفة الغربية بعضها على علاقة بحركة حماس، وبالتالي فهناك ضرورة ملحة لحماية عمق دولة إسرائيل. وللتدليل على ذلك، قامت طائرة استطلاع إسرائيلية بإلقاء منشورات في سماء

مخيم جنين، كُتب عليها "إن نشاط جيش الدفاع في مخيم جنين كان بسبب أعمال حركة حماس الإرهابية والتنظيمات الأخرى، لا تتعاونوا معهم".

الأهداف غير المعلنة:

1. وقف تمدد الصراع، أسهمت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في تأجيج مشاعر الغضب لدى فلسطينيي الضفة الغربية، في الوقت الذي يعاني فيه هؤلاء من عنف المستوطنين دون رادع، ما أسهم في تزايد المخاوف من احتمال انتشار الصراع وتمدد الحرب إلى جبهة ثانية، الضفة الغربية، الأكبر حجمًا بكثير. وقد أسهم في ذلك أيضًا تحذيرات حماس من تمدد الصراع ليشمل الضفة إضافة إلى لبنان، وهو ما دفع بإسرائيل إلى استخدام أقصى درجات العنف على أراضي الضفة بحجة استهداف عناصر المقاومة. وتكمن الأهداف الحقيقية خلف الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وهو ما أعلن عنه صراحة من خلال دعوة وزير المالية الإسرائيلي بتسليل سموتريتش إلى إنشاء مناطق عازلة في الضفة الغربية، لا يدخلها العرب، حيث تتركز أهداف إسرائيل الحقيقية على سرقة المزيد من أراضي الفلسطينيين وضمها إلى المستعمرات والبؤر العشوائية القائمة وتعميق وتوسيع الاستيطان في أرض دولة فلسطينية.

2. الأمر الواقع على الأرض، تعمل قوات الاحتلال على مدار عقود لمواجهة كل ما هو فلسطيني على الأراضي المحتلة، والسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية. وجاءت الحرب الحالية لتشكل فرصة لإسرائيل لتطبيق سياساتها الانتقامية بصورة أكثر عنفًا في ظل غياب أي مساءلة أو اهتمام كبير بما يدور على أراضي الضفة. لذلك فمنذ السابع من أكتوبر، تقوم إسرائيل بفرض التهجير التدريجي لفلسطينيي الضفة الغربية من أراضيهم، ولجأت إلى استخدام تكتيكات لتعطيل حياة الفلسطينيين، حيث استهدفتهم اقتصاديًا من خلال تخريب بساتين الزيتون؛ فوفقًا لتصريحات مصادر فلسطينية لوكالة أنباء "شينخوا" الصينية، قام المستوطنون بقطع 170 شجرة زيتون معمرة

تتراوح أعمارها ما بين 50 إلى 80 عامًا في قريتي ياسوف والساوية شرق مدينة سلفيت، وهو ما يأتي في إطار استهداف التراث الفلسطيني أيضًا. وكذلك يُحظر على الفلسطينيين حصاد ثمار الزيتون في موسمه. إضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بتهجير الرعاة الفلسطينيين من قراهم، بل وقتل الماشية التي يمتلكونها، وحرمانهم من المياه والمراعي والاستيلاء على مساحات شاسعة من هذه الأراضي.

3. إطالة أمد الحرب، بصورة شخصية، يسعى بنيامين نتنياهو إلى إطالة أمد الحرب الحالية، وعلى الرغم من أنه لا يصدر قراراته بصورة منفردة، فإنه يستهدف امتداد المدة الزمنية للصراع؛ نظرًا لوقوعه في مأزق بعد أن تراجعت شعبيته بصورة كبيرة، وتزايدت الاتهامات الموجهة له بالفشل في الحرب على غزة، بل ووصل الأمر لمطالبته بالاستقالة الفورية.

لذلك "فنتنياهو" يدرك تمامًا، كما تدرك حكومته، أن انتهاء الحرب سيتزامن معها انتهاء حكومته، وبالتالي فإن تحقيق انتصار كبير في تلك المعركة الدائرة هو ما يمكن أن يعطي الأمل لأعضاء الائتلاف بما فيهم "نتنياهو". وهو احتمال ضئيل للغاية، خاصة وأن قضية الأسرى الإسرائيليين لدى حماس لم يتم حلها حتى الآن، وتصعب موقف الحكومة لإدراكها أن الخضوع لاستخدام ورقة الأسرى مع حماس والموافقة على التبادل سيتم تصويره على أنه نصر لحماس، وليس لحكومة "نتنياهو". وهو ما يفرض على رئيس الوزراء الإسرائيلي خيار إطالة أمد الحرب، حتى وإن شكل ذلك ضغطًا هائلًا على الجيش الذي يواجه حربًا ضارية في قطاع غزة، إلا أنه لا مفر من ذلك، ولا يوجد أمام إسرائيل إلا محاولة فرض السيطرة على جبهة الضفة الغربية القابلة للانفجار في أي لحظة.

4. القضاء على المقاومة في الضفة الغربية، تخشى إسرائيل من انفجار الضفة الغربية في الوقت الذي تواجه فيه حربًا كارثية في قطاع غزة، حيث تركز مباحث قلق إسرائيل في الضفة الغربية على الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون

الذين لديهم ولاءات متباينة، ولكن يجمع بينهم الازدراء العام للاحتلال، خاصة بعد ان أظهرت استطلاعات رأي جرت في الآونة الأخيرة وجود دعم شعبي هائل بين الفلسطينيين للفصائل المسلحة. وحتى قبل العدوان الحالي على غزة، كانت الضفة الغربية تشهد تصاعداً في عمليات التصدي للاحتلال. وقد عزز من مخاوف إسرائيل أنه مع بدء هذه التطورات شهدت الضفة الغربية بروز جماعات مسلحة جديدة وتصعيداً في عنف المستوطنين. فالتصعيد الأخير في الصراع المسلح والجمود الحالي في الحوار السياسي الفلسطيني الإسرائيلي يوفران الآن للفصائل الفلسطينية فرصة إعادة تنظيم صفوفها داخل الضفة الغربية، خاصة في ظل وجود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة تؤيد المستوطنات وترفض أي شراكة سياسية وتقوم بعملية إبادة جماعية وتهجير فلسطيني غزة.

قد شهدت الفترة الأخيرة قبل العدوان على غزة اتباع نهج المسار المزدوج، من قبل حماس، وهو إجراء عمليات أمنية لمحاسبة الإسرائيليين على جرائمهم في الضفة الغربية المحتلة، وتقديم الدعم المالي لمجموعات المقاومة لشراء الأسلحة. وقد ولدت تلك الاستراتيجية عدداً من العمليات الناجحة لمقاتلي المقاومة في الضفة الغربية المحتلة والقدس، ووصفت كتائب القسام تلك العمليات بأنها بداية لمرحلة جديدة لمقاومة الاحتلال في الضفة الغربية. لذلك، تطبق إسرائيل نهجاً استباقياً في سياستها تجاه الضفة الغربية؛ خشية انفجار الوضع بصورة يصعب السيطرة عليها، خاصة مع قيام مجموعة "عرين الأسود" الفلسطينية بدعوة المواطنين في الضفة الغربية إلى التوجه لنقاط التماس والدخول إلى المستوطنات وخوض مواجهات مع المستوطنين، في بيان حدد موعد "الطوفان البشري" في الضفة الغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى استهداف إسرائيل لمخيم جنين، والعمليات السابقة للمقاومة:

ضمن الغارات التي شنتها تل أبيب على الضفة الغربية وخصوصًا في المنطقة الشمالية، استهدفت القضاء على المسلحين في مخيم جنين شمال الضفة. وحسب مراقبين فإن جيش الاحتلال يواصل تدمير البنية التحتية بالضفة خاصة في مخيمي جنين ونور شمس، حيث نفذ سلسلة اقتحامات عمل خلالها على تجريف الشوارع وتدمير شبكات المياه والهواتف والصرف الصحي، والكهرباء، وهدمت الآليات الإسرائيلية ميادين عامة ونصبًا تذكارية.

ونفذ جيش الاحتلال غارات ليلية على المخيم وغارة جوية على مسجد في وسط جنين؛ والذي تقول إسرائيل إنه يستخدم "كمركز قيادة" من قبل حماس والجهاد الإسلامي من أجل "التخطيط لهجمات إرهابية". وعلى الرغم من أن الغارات الجوية كانت شائعة في غزة قبل فترة طويلة من التصعيد الأخير، فإنها نادرة نسبيًا في الضفة الغربية.

وسلط تحليل نشره معهد أبحاث الإعلام في الشرق الأوسط الضوء على المؤشرات المختلفة التي تشير إلى ظهور بنية تحتية عسكرية جديدة في منطقتي جنين ونابلس -تشبه ما هو موجود بالفعل في قطاع غزة- حيث فسر التقرير ذلك بتضاؤل سيطرة السلطة الفلسطينية التي تتخذ من رام الله مقرًا لها على المنطقة. ووفقًا لما نشرته الوفاق الإيرانية الناطقة بالعربية، قال زعيم الجهاد الإسلامي في فلسطين زياد النخالة إن تسليح الضفة الغربية يتم وفقًا للتعليمات الصادرة في عام 2014 عن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي.

وسلط تقرير MEMRI الضوء أيضًا على تزايد إطلاق الصواريخ من منطقة جنين ضد المستوطنات الإسرائيلية، وقد تم إطلاق المقذوفات من قبل مجموعة تابعة لحماس تسمى كتيبة العياش. وأشار التقرير لما يعرف بغرفة الحرب المشتركة في غزة، وهي منظمة جامعة يتم تفعيلها بشكل رئيس خلال جولات القتال مع إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، هناك جماعات ناشطة أخرى في الضفة، وهو ما يزيد من حالة التعاون العسكري بين الفصائل الفلسطينية المسلحة. ويذكر في هذا الإطار جماعة "عرين الأسود"، وهي جماعة مقاومة ظهرت في البلدة القديمة في نابلس في أغسطس 2022 وتضمنت في البداية حوالي 100 شاب من جيل ما بعد الانتفاضة الثانية، المنتسبين إلى حماس والجهاد الإسلامي. وهناك محاكاة أكبر وأكثر تنظيمًا لغرفة الحرب المشتركة في غزة وهي "لواء جنين"، المعروف أيضًا باسم "كتيبة جنين"، الذي تم إنشاؤه في المخيم عام 2021، وينقسم إلى خلايا مستقلة.

وقد أفرزت هذه الاستراتيجية المنسقة بعناية عددًا من العمليات الناجحة التي قام بها مقاتلو المقاومة في الضفة الغربية المحتلة والقدس، وآخر هذه العمليات في عام 2023 كان هجوم 6 يوليو في منطقة كدوميم شرق محافظة قلقيلية، عندما خرج أحمد ياسين هلال غيدان من سيارته وأطلق النار بشكل مباشر على جندي إسرائيلي، مما أدى إلى مقتله على الفور. وجاء هذا الهجوم مباشرة بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من مخيم جنين، في أعقاب مجزرة 3 يوليو التي أسفرت عن استشهاد 12 فلسطينيًا. وقبل ذلك بيومين، في 4 يوليو، وقعت عملية دهس وطعن في شارع بنحاس روزان، شمال تل أبيب، أصيب فيها 10 إسرائيليون، أربعة منهم في حالة حرجة.

وجاءت العملية المزدوجة التي وقعت بالقرب من مستوطنة إيلي جنوب نابلس في 20 يونيو، والتي قُتل فيها أربعة إسرائيليون - وأثارت موجة واسعة من الغضب الإسرائيلي - بعد يوم واحد من اقتحام قوات الاحتلال مخيم جنين لاعتقال أحد أعضاء حماس. وخلال تلك الغارة، استشهد ستة فلسطينيين، وأصيب حوالي 100 آخرين.

وفي 28 يناير 2023، نفذ خيري علقم عملية إطلاق نار داخل مستوطنة النبي يعقوب بالقدس، أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 7 إسرائيليون وإصابة 10 آخرين،

بعد يوم واحد فقط من ارتكاب قوات الاحتلال مجزرة في مخيم جنين راح ضحيتها تسعة فلسطينيين .

وعلى ذلك فإن "استراتيجية دفع الثمن" التي يتبناها فصيلا المقاومة الفلسطينية الرئيسان تثبت قدرتهما على إلحاق الألم بقوات الاحتلال وشن عمليات فعالة ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين . ويعود تاريخ هذه الاستراتيجية إلى 28 أبريل 2022، عندما أعلنت كتائب عز الدين القسام مسؤوليتها عن هجوم على مستوطنة أرييل -شمال الضفة الغربية المحتلة- قُتل فيه حارس أمن إسرائيلي . ويأتي هذا الهجوم الانتقامي ضمن سلسلة ردود الفعل على تدنيس إسرائيل واعتداءاتها على المسجد الأقصى في القدس . ووصفت كتائب القسام حينها الهجوم بأنه "بداية مرحلة جديدة من مقاومة الاحتلال" .

ولا يمكن الإشارة في هذا السياق إلا إلى أن المقاومة في الضفة الغربية غدت واضحة ومؤثرة بشكل متزايد، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحالف كتائب القسام، وتبني تكتيكات فريدة وتفعيل سري للخلايا العسكرية . وفي بعض الحالات، تمتنع الحركة عن إعلان مسؤوليتها لأسباب أمنية؛ وذلك لضمان استمرار قدرتها على تنفيذ هذه العمليات وهو ما يعني وجود موجة تسلح في الضفة الغربية لتنفيذ هذه العمليات وهو ما يتضح فيما يلي .

رابعاً | تداعيات خطيرة

بقراءة المشهد في الضفة الغربية، تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات:

1. خلال فترة ما قبل 7 أكتوبر، كانت كل المؤشرات تتجه نحو التأكيد على أن المشهد اندلاع انتفاضة شعبية فلسطينية ما هي إلا مسألة وقت، لكن في ظل الأجواء الحالية، من المرجح أن تندلع تلك الانتفاضة في أقرب وقت ممكن، ويرجح أن تكون امتداداً للحرب في قطاع غزة، وستكون الأكثر عنفاً على مدار

عقود؛ فكلما أصبحت تصرفات المستوطنين أكثر فظاعة، زاد احتمال اندلاع العنف في انتفاضة كاملة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

2. هناك ضرورة لإدراك مدى الخطر الذي يحمله التوسع في التسليح المستوطنين من دون معايير، لأنه قد يؤدي إلى تحويلهم إلى قتلة منفلتين خاصة لكونهم داخل المناطق التي يعيش فيها الفلسطينيون ولا يمكن فصل الاحتكاك بينهم. ومن جانب آخر، فخلال الأحداث الأخيرة مُنح هؤلاء الضوء الأخضر من قبل الحكومة الإسرائيلية لاستخدام شتى وسائل العنف دون محاسبة. من جانب آخر، فإنهم يحملون المزيد من مشاعر الكره والغضب على إثر هجمات 7 أكتوبر؛ ولديهم الدافع والفرصة لصب غضبهم على الفلسطينيين.

3. على الرغم من إبداء "تتياهو" مخاوفه من انفجار الضفة الغربية، فإن الواقع يؤكد أنه يقف حاليًا على أرضية سياسية هشة، خاصة مع تزايد غضب الجمهور الإسرائيلي من إخفاقه في مواجهة هجمات 7 أكتوبر وفشله في إدارة الحرب؛ لكنه لا يزال في منصبه بفضل أحزاب المستوطنين اليمينية المتطرفة التي تهتم في المقام الأول بالاستيلاء على أراضي الضفة الغربية، ولا يستطيع إصدار أمر بشن حملة على عنف المستوطنين أو وقفهم، لأن ذلك قد يعرضه إلى الدخول في خلاف مع أعضاء الائتلاف اليميني المتطرف وهو ما يعرض مصيره للخطر حال تفكك هذا الائتلاف.

4. يبقى التخوف من تآكل الردع الإسرائيلي في الضفة الغربية بعد قطاع غزة عاملاً مهماً بالنسبة لإسرائيل، حيث يخشى من فتح الجبهات الأخرى؛ لذلك تسعى إسرائيل إلى إظهار سيطرتها على الوضع في الضفة تحسباً لذلك.

5. تسليح المستوطنين في الضفة الغربية، ردًا على عملية السابع من أكتوبر، تعهد وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير بتسليح فرق الأمن المدنية، وخاصة حول البلدات القريبة من حدود إسرائيل، وفي المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، وفي المدن التي يقطنها سكان فلسطينيون ويهود. وتم حتى الآن

توزيع نحو 150 ألف قطعة سلاح ناري على المستوطنين، بحسب لجنة أمنية في البرلمان الإسرائيلي. وقد أثار طلب الحكومة الإسرائيلية الحصول على 24 ألف بندقية هجومية من الولايات المتحدة، تدقيقًا من المشرعين الأمريكيين وبعض مسؤولي وزارة الخارجية الذين يخشون أن الأسلحة قد تصل في نهاية المطاف إلى أيدي المستوطنين والميليشيات المدنية التي تحاول إجبار الفلسطينيين على مغادرة أراضيهم في الضفة الغربية. وتبلغ قيمة الشراخ الثلاث المقترحة من البنادق نصف الآلية والآلية 34 مليون دولار، ويتم طلبها مباشرة من صانعي الأسلحة الأمريكيين، لكنها تتطلب موافقة وزارة الخارجية وإخطار الكونجرس. وتقول إسرائيل إن البنادق ستستخدم من قبل قوة الشرطة الوطنية، لكنها أشارت أيضًا إلى أنه يمكن إعطاؤها للمدنيين، حسبما قال أشخاص مطلعون على أوامر الأسلحة لصحيفة نيويورك تايمز.

وهذه الإجراءات ستؤدي إلى إنشاء ميليشيات مدنية تستهدف الفلسطينيين في الضفة، وفي السياق، أفاد تقرير نشرته صحيفة هآرتس أن 86 من بين 100 بلدة نسبة حاملي السلاح فيها مرتفعة، هي مستوطنات في الضفة الغربية. وأضافت الصحيفة أن هناك مستوطنات يبلغ عدد قطع السلاح المرخص فيها ثلث عدد السكان، غالبيتها مستوطنات في الضفة الغربية، وبناء على ذلك يكون ربع عدد المستوطنين في الضفة الغربية، أي نحو 100 ألف شخص، يحملون سلاحًا مرخصًا، وهذا رقم كبير للغاية.

ختامًا،،

لا توجد مبالغة فيما أشارت إليه تقارير الشباك حول تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي من أن الأمور في الضفة الغربية قد وصلت إلى نقطة الغليان، ويعزى ذلك إلى أن هناك مجموعة من السياقات قد تدفع بالأمور إلى الانفلات وعلى رأسها ارتفاع أعداد الضحايا في الضفة منذ الشهر الماضي، فضلًا عن محاولات التهجير القسري للفلسطينيين وترويعهم من قبل استيطان مختل،

خصوصاً أن هناك قسمًا كبيراً من الفلسطينيين قد فقدوا الأمل في حل سياسي بعد مرور 75 عاماً على قضيتهم الأكثر عدلاً من أية قضية أخرى، وبالنسبة لهم فإن الحياة في ظل احتلال عسكري لا هوادة فيه لا تؤدي إلا إلى تأجيل المزيد من اليأس والتطرف.

وعلى الجانب الإسرائيلي، تبدو واشنطن الأكثر عقلانية وقد أعربت عن استنعارها للمشكلات التي تلوح في الأفق، حيث حثت إدارة بايدن إسرائيل على كبح جماح مستوطنيتها المتطرفين. وقال الرئيس بايدن إن تصرفاتهم وتحريضهم "يصب البنزين" في وضع مضطرب بالفعل. وفي أحسن السيناريوهات للكيان المحتل فإنه حتى لو نجح في ترويض غزة من خلال إسكات بنادق وصواريخ حماس وهو أمر مستبعد مفاهيمياً فليس هناك ما يجعلنا نعتقد بأن تل أبيب ستكون قادرة على اللحاق بضبط الأوضاع في الضفة قبل الانفجار.

المحور السابع

البعد الاقتصادي في حرب غزة (الدوافع والآثار الاقتصادية)

المشاركون:

الأستاذ / عبد الفتاح الجبالي

دكتور / أحمد سلطان

أحمد بيومي

آية حمدي - محمد صبري

أسماء فهمي

على الرغم من أن العالم والاقتصاد الدولي ليس في حاجة إلى مزيد من الصدمات والكوارث والتحديات المتعددة الأنماط، السياسية والبيئية والصحية والاقتصادية، لكن افرزت التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط حزمة من الكوارث والأزمات، التي لم يسلم العالم واقتصاده من تداعياتها الكارثية، التي تتمثل في انطلاق عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، والتي جاء الرد الإسرائيلي عليها باطلاق عملية السيوف الحديدية بمراحلها الثلاث حتى الآن، والتي لم يكن من المتوقع أن يتسع صداها في المجتمع الدولي، وتهدد الاقتصاد العالمي كما هي الآن خلال الأيام الأولى من الحرب والتصعيد.

وفي حقيقة الأمر، إن ما يعمق من خطورة الحرب في غزة، ويفاقم من تداعياتها الأمنية والاقتصادية، إنها تأتي في خضم محيط إقليمي مضطرب أمنياً بالفعل، وباندلاع الحرب اشتغلت الأوضاع في إقليم الشرق الأوسط، واتسعت دائرة التصعيد منطقياً لتتجاوز حدود قطاع غزة لتضم جنوب لبنان واليمن وسوريا والعراق، وكذلك ممر البحر الأحمر، كما تفاقمت تداعياتها الاقتصادية إقليمياً وعالمياً، حتى باتت اقتصادات الكبرى في مرمى الركود والاضطراب على إثر الحرب، مع العلم أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف حتى الآن من تداعيات كوفيد-19، والحرب الأوكرانية.

انطلاقاً مما سبق، يهدف هذا المحور لإلقاء نظرة دقيقة حول التداعيات الاقتصادية لطوفان الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي، مع إلقاء الضوء على

وضع الاقتصاد الإسرائيلي قبل الحرب على غزة، يليه مناقشة ما أُثير من آراء حول تأثير الخسائر الاقتصادية على قرار وقف الحرب، ثم تناول تداعيات الحرب على اقتصاد غزة، ثم الانتقال لمناقشة تأثيرات طوفان الأقصى على دول الاتحاد الأوروبي في ضوء علاقاتها مع إسرائيل. يُضاف إلى ذلك، تناول ما أفرزته الحرب من تداعيات على قطاع الطاقة وإمدادات الغاز عالمياً وإقليمياً، انتهاءً بإعادة النظر مرة أخرى - في ضوء ما تم تناوله من تداعيات اقتصادية متعددة الأبعاد - لتناول مدى استفادة إسرائيل من اندلاع الحرب.

أولاً | وضع الاقتصاد الإسرائيلي قبل إطلاق طوفان الأقصى

يُعتبر الاقتصاد الإسرائيلي قوياً ومتقدماً على مستوى العالم في العديد من الجوانب. وأهمها أنها تُعتبر مركزاً عالمياً للابتكار والتكنولوجيا. وتشجيع تكوين الشركات الناشئة والاستثمار في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، كما يُعتبر قطاع التكنولوجيا عالية التقنية أهم أعمدة الاقتصاد الإسرائيلي وتوجد العديد من الشركات الناشئة والشركات الكبيرة في مجالات التكنولوجيا الحيوية، والبرمجيات، والاتصالات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي كما تلعب هذه الشركات دوراً مهماً في تعزيز الابتكار وتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة التصديرات وأنفقت عليه لما يصل إلى 6% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو السبب الأساسي وراء هذا النمو السريع؛ ووفقاً لبيانات 2022، يشكل قطاع التكنولوجيا الفائقة 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 50% من إجمالي الصادرات.

كما لا يقل الماس أهمية عن قطاع التكنولوجيا الفائقة؛ إذ إن دولة الاحتلال أصبحت مركزاً عالمياً لتجارة وتصنيع الماس، وتعد بورصة الماس بها واحدة من بين المراكز الأربعة لتجارة الماس عالمياً فهي تضم أكثر من 3200 عضو. ثم يأتي قطاع الكيماويات كقطاع بارز آخر في اقتصاد دولة الاحتلال، جنباً إلى

جنب مع قطاع الصناعات الدوائية والذي أسهمت المنح والحوافز الضريبية الحكومية والتمويل منخفض التكلفة على تحقيق طفرات به.

علاوة على ذلك، تتمتع إسرائيل بمكانة إقليمية في قطاع الغاز، لاسيما منذ العام 2010، في خضم وقوع هذا القطاع في القلب من توترات جيوسياسية، رغم أن حجم إنتاجها وصادراتها - بالمعايير الدولية - ليس بالمعدلات الضخمة وذلك بالنظر إلى حجم الإنتاج العالمي. تشمل التأثيرات المحتمل تصاعدها، وفق ما تفرضه ظروف وتطورات العمليات الحالية في قطاع غزة، كلاً من إسرائيل وعدد من دول المنطقة، لاسيما مصر والأردن، وتمتد بنسب متفاوتة إلى أوروبا المستفيدة من واردات الغاز من مصر، كمركز إقليمي لنقل الغاز الوارد من إسرائيل، وحيث تجري عمليات الإسالة. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل أنتجت ما يقرب من حوالي 22 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي من حقلي ليفيathan و تمار العملاقين، ولذلك أصبحت إسرائيل منتجاً هاماً للغاز ومصدراً إقليمياً للغاز، كما هو موضح في الشكل التالي.



وعليه يمكن القول، إن اكتشافات إسرائيل الأخيرة للغاز الطبيعي في مياهاها الإقليمية غيرت من مشهد الطاقة في المنطقة، واجتذبت استثمارات أجنبية بمليارات الدولارات، لكن القتال العنيف بين إسرائيل وغزة قد يؤدي إلى إبطاء وتيرة الاستثمار في حقول الغاز في القطاع وعرقلة جهود إسرائيل لجذب المزيد من شركات الطاقة العالمية. وجاء أحد أهم الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي في عام 2020 عندما استحوذت شركة شيفرون الأمريكية على حصص في حقلين كبيرين للغاز البحري الإسرائيلي بشرائها شركة نوبل إنيرجي مقابل نحو أربع مليارات دولار. وتعد إسرائيل ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في شرق المتوسط بعد مصر، حيث تنتج في المتوسط 276 مليار قدم مكعب سنوياً، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وعليه، تعتقد جهات كثيرة في إسرائيل أن الغاز الإسرائيلي سيشكل منفذاً مهماً للدولة على المستوى الإقليمي، ولذلك منحت الحكومة حوالي عدد 12 رخصة استكشاف جديدة لمشغلين جدد خلال الفترة الماضية، بما في ذلك شركة إيني الإيطالية وشركة بريتيش بتروليوم. وذلك بسبب الطموح الإسرائيلي المتمثل في زيادة معدلات الإنتاج من الغاز الطبيعي بمقدار حوالي 15 مليار متر مكعب بحلول عام 2025، عن طريق تكثيف وتطوير حقول الغاز الحالية، بالإضافة إلى زيادة وتسريع عمليات الاستكشاف الجديدة، مثل تلك المتوخاة في التراخيص الممنوحة أخيراً، وإضافة احتياطيّات جديدة.

في هذا الإطار، يجتذب الاقتصاد الإسرائيلي كميات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بفضل بيئة الأعمال المواتية والفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى استثمار الشركات العالمية في قطاعات مختلفة في إسرائيل، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحسين البنية التحتية وخلق فرص عمل جديدة وبحسب وكالة "بلومبيرج" فبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر 29.32 مليار دولار عام 2022، 72% منها من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويشهد الاقتصاد الإسرائيلي نموًا قويًا على مدى السنوات العديدة الماضية وحققت إسرائيل نموًا اقتصاديًا بلغ نحو 8.6% عام 2021 و6.5% عام 2022 وهي معدلات مرتفعة مقارنة بأي اقتصاد آخر في هذه الفترة. وقبل اشتعال الوضع في غزة كانت تبلغ الميزانية العامة لعام 2023 قرابة 484 مليار شيكل (119 مليار دولار)، وفي عام 2024 ستكون 514 مليار شيكل (126 مليار دولار)، وهي الأكبر من نوعها في تاريخ إسرائيل، فكان من المتوقع أن تزيد عن نصف تريليون شيكل لأول مرة في العام المقبل. علاوة على ذلك أن بنك إسرائيل قدر في فبراير الماضي أن عجز الميزانية سيقرب من 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2023 و2024. ولكن بحسب بيانات وزارة المالية الصادرة في 12 أكتوبر بلغ العجز 1.5% في سبتمبر على أساس سنوي.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية الإسرائيلية في إطار علاقاتها الاقتصادية الممتدة، فتُمثل التجارة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية 33%؛ حيث كانت دولة الاحتلال هي الأولى التي توقع معها الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تجارة حرة (FTA)، وقد بلغ حجم التجارة في عام 2022 حوالي 50.6 مليار دولار. في حين تُمثل التجارة مع الاتحاد الأوروبي حوالي 33% كذلك بحوالي 46.8 مليار يورو، ويتم تنظيم تلك التجارة من خلال عدد من الاتفاقيات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في عدد من القطاعات منها الزراعية (عام 2010)، وقطاع الأدوية (اتفاقية عام 2012)، والطيران (اتفاقية عام 2018).

كما تتمتع تل أبيب بشبكة تجارية واسعة النطاق وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول، كما تتميز الصادرات الإسرائيلية بتنوعها وجودة المنتجات، وتشمل الصادرات الزراعية والتكنولوجية والمعدات الصناعية والماش التي أصبحت مركزًا عالميًا للتجارة والتصنيع فيه والمجوهرات والأدوات الطبية. وبلغ حجم الصادرات 166 مليار دولار، ويعتبر حجمًا قياسيًا حيث ارتفعت الصادرات الإسرائيلية بنسبة 15% في العام 2022، وهذه كانت السنة الثانية التي يتجاوز فيها تصدير البضائع ويبلغ 52%.

أ- بداية هبوط الاقتصاد الاسرائيلي

دخل اقتصاد دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2023 بفائض في الحساب الجاري بحوالي 5 مليارات دولار، ونسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 61%، وبلغ احتياطي النقد الأجنبي حوالي 200.9 مليار دولار. وعلى الرغم من استمرار ازدهار النشاط الاقتصادي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بفعل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والإضرابات داخلياً ضد خطة الإصلاح القضائي كان لها تأثير على الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

فوفقاً لتقرير صادر عن (Start-Up Nation Policy Institute)، انخفضت الاستثمارات التي جذبتها الشركات الناشئة الإسرائيلية خلال عام 2022 بنسبة 68% عن النتائج التاريخية التي تحققت في عام 2021 والتي بلغت 27 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الانخفاض في قطاع التكنولوجيا الفائقة يعود جزئياً إلى التراجع الكبير في الاتجاه العالمي فإن حرب غزة سيكون لها أثر كبير على تعميق تلك الانخفاضات.

ولقد شكل يوم 7 أكتوبر 2023 نقطة تحول في اقتصاد إسرائيل بعد أن بدأت عدوانها على قطاع غزة ضمن عملية "السيوف الحديدية"، والتي استهدفت على إثرها نحو 360 ألف جندي من قوات الاحتياط. وبالطبع فإن لتلك التعبئة آثار سلبية كبيرة على حجم القوة العاملة، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في النقص في العمال بقطاع الزراعة، والأضرار التي ضربت قطاع السياحة بإقدام العديد من شركات السياحة والطيران على إلغاء معظم رحلاتها لإسرائيل، وخلت المتاجر من العملاء، وتم تطبيق وقف جزئي للإمدادات الواردة من حقول غاز الطبيعى.

وكنتيجة حتمية لتلك التعبئة، فقد خفض البنك المركزي الإسرائيلي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3% مقابل النسبة التي كان قد سبق توقعها سابقاً بحوالي 3.0%. لكن خبراء اقتصاديين آخرين أشاروا إلى أن توقعات المركزي

الإسرائيلي متفائلة للغاية، مشيرين إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بنسبة 15% مقارنة بانخفاض بحوالي 0.4% فقط خلال الحرب السابقة على غزة عام 2014، وحوالي 0.5% خلال الحرب مع لبنان في عام 2006.

ثانيًا | انعكاسات طوفان الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي

خلال الأسابيع الأولى من الحرب، واجه الاقتصاد الإسرائيلي تحديات كبيرة بسبب التوترات السياسية والأمنية في المنطقة، كشفت عما يُمكن وصفه بالتداعيات المباشرة بالمعنى الدقيق، والتداعيات غير المباشرة للحرب، كالتالي:

أ- التداعيات الاقتصادية المباشرة على إسرائيل

1. **التكلفة اليومية للحرب:** اتسمت التوقعات الاقتصادية لاقتصاد إسرائيل بالتشاؤم على خلفية التعبئة العامة لإسرائيل والتي ترتب عليها اختلال بسلاسل الإمداد بأسواق المواد الغذائية، وتراجع المعاملات النقدية بكروت الائتمان بنحو 12% على أساس سنوي خلال الأسبوع في أغلب القطاعات. ولقد كشفت وزارة المالية الإسرائيلية عن التكلفة الأولية للحرب التي تخوضها إسرائيل أمام المقاومة في قطاع غزة التي قد تبلغ إلى ما يصل إلى 200 مليار شيكل (51 مليار دولار). ووفقًا لوزير المالية الإسرائيلي فإن نفقات القتال في اليوم الواحد تُكلف أكثر من مليار شيكل (نحو 250 مليون دولار) أي نحو 1.75 مليار دولار أسبوعيًا، ونحو 7.5 مليار دولار شهريًا، ويزداد الإنفاق الإجمالي مع استمرار القتال؛ حيث قدرت وزارة المالية الإسرائيلية أن الخسارة الشهرية الناجمة عن الحرب على قطاع غزة تبلغ نحو 2.4 مليار دولار وفق وسائل إعلام محلية، وتوجهات لتسريح آلاف من جنود الاحتياط للتخفيف من الخسائر المالية. وعليه، أكد وزير المالية الإسرائيلي "سموتريتش" إن ميزانية عام 2023-2024، لم تعد مناسبة "لذا فمن المقرر أن يُجري تعديلها".

2. انخفاض النمو الاقتصادي: استحوذ قطاع التكنولوجيا على نصيب الأسد من الأضرار؛ إذ توجد نحو 500 شركة من الشركات متعددة الجنسيات تسهم بنحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل وحوالي نصف الصادرات. ومن بين تلك الشركات شركة "إنتل" الأمريكية التي اتخذت من إسرائيل مقرًا لها منذ عام 1974 في مدن: حيفا، وبّتاج تكفا، والقدس المحتلة، باستثمارات قدرها 25 مليار دولار، حيث باتت تلك الشركة في مرمى نيران الفصائل الفلسطينية، وهو الأمر الذي يؤثر على حوالي 12.8 ألف عامل، وصادرات بحوالي 3.6 مليارات دولار. بل وتسهم منتجات تلك الشركة بشكل كبير في كل ما يخص تصنيع السيارات ذاتية القيادة والذكاء الاصطناعي ونظام القبة الحديدية الإسرائيلي. ومن ضمن الشركات العالمية الأخرى المتأثرة من الحرب شركتا "إنفيديا" و"تاور" لتصنيع الرقائق الإلكترونية.

ومن جهة أخرى، فقد أدت الصواريخ التي تطلقها الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة إلى وقف قطاع التشييد والبناء عن العمل، واتباع إجراءات أمن وسلامة أكثر احترازية تتكلف ما يصل إلى نحو 37 مليون دولار يوميًا.

من جانب آخر، أشارت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني إلى أن ديون إسرائيل أصبحت قيد المراجعة في ضوء الخسائر التي بدأت تضرب الاقتصاد الإسرائيلي. فيما اتخذت وكالة "فيتش" قرارًا بمراجعة النظرة المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي إلى سلبية. وبينما أشار وزير المالية الإسرائيلي "بتسليل سموتريتش" إلى أن تكلفة الحرب المباشرة بإسرائيل تقدر بحوالي 250 مليون دولار يوميًا، فإن التقدير أن التكلفة (مباشرة وغير مباشرة) تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي يوميًا على أقل تقدير. وعليه، فإن موازنة العام المالي 2023/2024 أضحت غير مناسبة لتحمل فاتورة الحرب المباشرة (تكاليف العملية العسكرية) وغير المباشرة (التكاليف المرتبطة بالتعويضات)، ودفعت تلك الأوضاع الاقتصادية بالسوق الحكومة الإسرائيلية إلى تخصيص حزمة

بنحو 25 مليون دولار (نحو 100 مليون شيكل) لتقديم العون لشركات التكنولوجيا الناشئة المتأثرة بالتداعيات.

وبناء عليه، أعلنت مؤسسة "أكسفورد إيكونوميكس" تخفيض توقعات نمو الاقتصاد الإسرائيلي إلى 1.9% خلال 2023 مقابل 2.9% سابقاً، كما خفّضت من توقعات النمو للعام المقبل إلى 2.2% مقابل 3.1% سابقاً. كما بلغت خسارة الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي للعام الجاري 1.4%، بحسب صحيفة "ذا ماركر" الاقتصادية وذلك يعني أن كل شهر في حالة حرب قد يؤدي إلى خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 9 مليارات شيكل (2.4 مليار دولار)، وبالتالي سيؤدي إلى ركود في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما توقع بنك "جي بي مورغان" أن ينكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 11% على أساس سنوي، في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الجاري، متأثراً بالحرب الجارية على قطاع غزة.

علاوة على ذلك، أعلن البنك المركزي الإسرائيلي أن النمو الاقتصادي سوف يتقلص من 3% إلى 2.3%، وأنه اضطر إلى بيع 30 مليار دولار للدفاع عن الشيكل الإسرائيلي. ناهيك عن توقف العديد من المصانع والمنشآت نتيجة لاستدعاء نحو 360 ألف جندي من قواتها الاحتياطية، وبالتالي زيادة معدل البطالة وارتفاع التضخم، مع تعطيل سلاسل التوريد من الموانئ البحرية وما ترتب عليها من نقص حاد في الواردات الغذائية. يضاف إلى ذلك إغلاق حقول الغاز الطبيعي تمار البحري واحتمال إغلاق الحقول الشمالية.

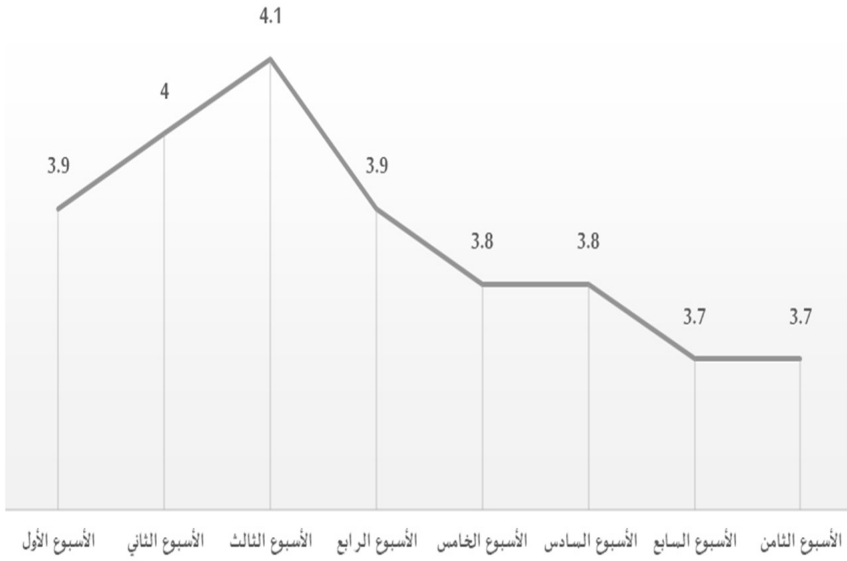
3. نقص العمالة: تخسر إسرائيل أسبوعياً 600 مليون دولار بسبب نقص العمالة؛ منها نزوح 144 ألف إسرائيلي وتغيب 310 ألف عامل، وقلة إنتاجية 210 ألف عامل، كما تم استدعاء أكثر من 300 ألف من جنود الاحتياط وهذا يعني إعادة تخصيص للموارد البشرية من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية، ما ينعكس بالسلب على القطاعات المدنية التي فقدت جزءاً من قدراتها الاقتصادية لصالح قطاع الصناعات العسكرية.

وشملت عمليات الاستدعاء ما يقرب من 10-15% من القوة العاملة بقطاع التكنولوجيا فهو القطاع الأسرع نموًا منذ سنوات، مع وجود 500 شركة متعددة الجنسيات فيها، ويسهم بنحو 18% من إجمالي الناتج المحلي ونحو نصف الصادرات مما أثر بالسلب على أدائه، كما أعلنت السلطات عن تخصيص حزمة بـ 25 مليون دولار (نحو 100 مليون شيكل) لإعانة الشركات التكنولوجية الناشئة المتأثرة بالتداعيات، فضلاً عن نحو ألفي مزارع انضموا للجيش الإسرائيلي، وهذا يعني أن 70% من قدرات القطاع الزراعي تضررت بفعل الحرب.

4. هبوط الشيكل إلى أدنى مستوياته أمام الدولار: منذ اليوم الأول لبداية تلك الحرب، انخفضت العملة الإسرائيلية بنحو 5%، وهو ما دفع البنك المركزي الإسرائيلي إلى اتخاذ تدابير نقدية عاجلة وإعلانه عن ضخ مبلغ 30 مليار دولار من احتياطياته للسوق بهدف عودة الأوضاع الاقتصادية للتوازن مرة أخرى، إضافة إلى توفير ما يصل إلى 15 مليار دولار من خلال المقايضات ومع ذلك انخفض الشيكل أمام الدولار إلى أدنى مستوى له منذ عام 2012، إذ وصل إلى مستوى 3.72 شيكل لكل دولار، في السابع والعشرين من نوفمبر 2023، وهو ما جعل العملة الإسرائيلية في حالة انهيار، كما خسرت بورصة تل أبيب يوم 8 أكتوبر ما يقرب من 6.5% من رأس مالها السوقي، واستمر التراجع لتصل خسائرها إلى نحو 40 مليار دولار.

بناء على ذلك، أعلن البنك المركزي الإسرائيلي عن بيع 15% من احتياطي الدولار؛ لوقف انهيار الشيكل، الأمر الذي ترتب عليه هروب المستثمرين من إسرائيل، ويأتي تراجع الشيكل رغم بدء "بنك إسرائيل" ضخ ما يصل إلى 45 مليار دولار بالسوق المحلية، سعياً للحفاظ على سعر صرف الشيكل من التقلبات التي سببتها الحرب، وحذرت وكالة بلومبرج من أن تراجع قيمة الشيكل قد يستمر طويلاً، إذ باتت العملة الإسرائيلية من أسوأ العملات أداءً

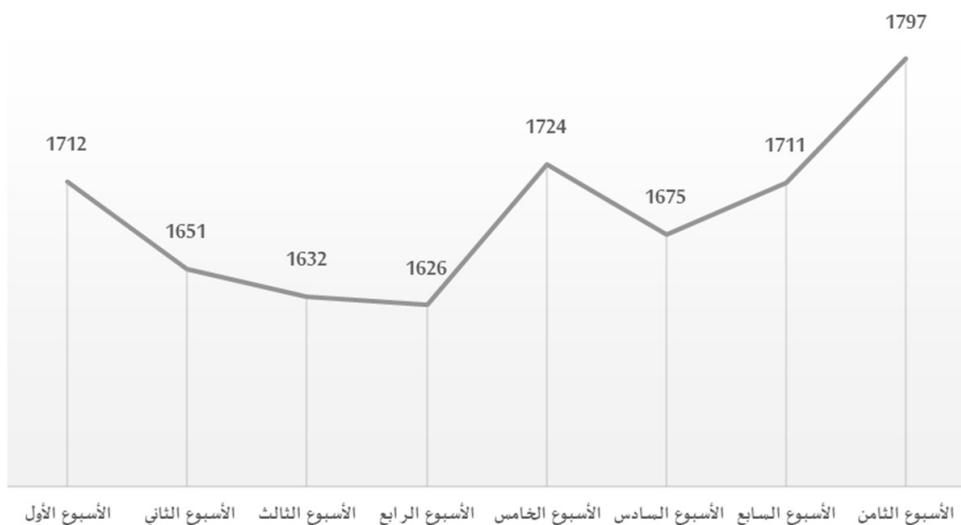
هذا العام في ظل مخاوف من استمرار الصراع، ومغادرة المستثمرين إسرائيل، لينعكس ذلك على الاحتياطات النقدية الأجنبية.



Source: Bank of Israel, Exchange rates- US Dollar.

5. خفض التصنيف الائتماني: لم يسبق من قبل خفض تصنيف إسرائيل من قبل أي وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية وهي ستاندرد أند بورز غلوبال وموديز وفيتش. ولكن أعلنت موديز وفيتش أنهما وضعتا تصنيف الديون السيادية الإسرائيلية الطويلة الأجل المصنفة حالياً في مستوى "A1" قيد المراجعة، وذلك تمهيداً لاحتمال خفضه بسبب الحرب في حين أعلنت وكالة «ستاندرد أند بورز» تغيير توقعاتها لتصنيف إسرائيل من حالة «مستقرة» إلى «سلبية». ولا تمثل هذه المراجعات سوى تصنيف أولي لأثر الصدمة على الاقتصاد الإسرائيلي، لذلك من الممكن أن تعقبها تقييمات سلبية أكثر حدة.

6. خسائر الأسهم الإسرائيلية: خسر مؤشر الأسهم الرئيس في تل أبيب أكثر من 25 مليار دولار من قيمته منذ 7 أكتوبر إذ فقدت سوق الأسهم نحو 9 % من قيمتها الاسمية خلال الأسبوع الأول فقط من الحرب، وهي أكبر خسارة أسبوعية شهدتها على مدار السنوات العشر الماضية إذ تراجعت أسعار أسهم أكبر خمسة بنوك بنسبة 20 %، وهي أكبر نسبة تراجع منذ جائحة كورونا. كان مؤشر "TA-35" مستقرًا عند مستوى (1830) نقطة في بورصة "تل أبيب" في 5 أكتوبر الماضي، وتراجع بعنف ليصل إلى (1651) نقطة في 15 أكتوبر ويشهد تحسنًا في الوقت الحالي حيث وصل إلى 1797 نقطة في 23 نوفمبر.



Source: Market Watch, Tel Aviv 35 Index

7. شلل القطاع السياحي: قامت العديد من شركات الطيران الأجنبية بإلغاء رحلاتها الجوية من وإلى الأراضي المحتلة، وهو ما ترتب عليه انخفاض عدد السياح الوافدين إلى إسرائيل بشكل كبير، حيث تخلو الفنادق الإسرائيلية من السياح تقريبًا لأن نصفها أصبح يقطنه اللاجئون القادمون من الجانب الآخر

من المدينة، وذلك أثر سلبيًا على قطاع السياحة الإسرائيلي الذي أسهمت إيراداته السياحية بنحو 5.5 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 15.3 مليون دولار يوميًا خلال العام الماضي، ولكن تراجع حركة السياحة في أكتوبر الماضي بنسبة 76% على أساس سنوي بحسب التقرير الشهري الصادر عن مكتب الإحصاء الإسرائيلي، كما تراجع الرحلات في مطار بن جوريون بنسبة 80%، وفقًا لتقرير لموقع "Secret Flights" الذي يتعقب حركة الملاحة الجوية الدولية وقدمت الحكومة في 12 أكتوبر الماضي، خطة لتقديم ضمان حكومي يغطي التأمين ضد مخاطر الحرب لشركات الطيران الإسرائيلية بقيمة 6 مليارات دولار.

8. انخفاض عائدات تصدير الغاز الإسرائيلي: تُعد إسرائيل ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في شرق المتوسط بعد مصر، حيث تنتج في المتوسط 276 مليار قدم مكعبة سنويًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ولكن مع بداية الحرب أمرت إسرائيل شركة شيفرون الأمريكية بوقف الإنتاج في حقل تمار للغاز الذي يُساهم بنسبة حوالي 40% من إجمالي الإنتاج المحلي في الدولة، وهو ما يكبد إسرائيل نحو 200 مليون دولار شهريًا أي ما يمثل حوالي 6.7 ملايين دولار يوميًا من الإيرادات المفقودة؛ إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية من الغاز 9.21 مليار متر مكعب إلى مصر والأردن في 2022.

في حين يتم استخراج الغاز الإسرائيلي من 6 آبار، يتراوح إنتاج كل واحد منها ما بين حوالي (7.1) و(8.5) مليون متر مكعب يوميًا، وفقًا للبيانات المعلنة. ومع إعلان وزارة الطاقة الإسرائيلية تعليق الإنتاج بشكل مؤقت في حقل غاز في 9 أكتوبر الماضي، ستبحث تل أبيب عن مصادر وقود بديلة لتلبية احتياجاتها مثل الفحم وزيت الوقود لتوليد الكهرباء، وذلك في أعقاب الهجوم العسكري الذي شنته حماس على إسرائيل، في حين أنها تستخدم الغاز الطبيعي المسال لتوليد 70% من الكهرباء في إسرائيل، وإذا استمر إغلاق حقل غاز تمار لفترة

أطول، فستستخدم إسرائيل أنواع وقود أخرى، وستضطر إلى استخدام الغاز من حقل ليفيathan لتلبية احتياجاتها الخاصة بدلاً من بيعه إلى دول مجاورة.



ولكن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها إغلاق منشآت الغاز بسبب الحرب في غزة، فأنشاء الاشتباكات عام 2021 على وقع أحداث حي الشيخ جراح، أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات لشركة شيفرون بإغلاق منصة تمار مؤقتًا. وفي حين أن المنشأة تقع على بعد نحو 24 كم قبالة ساحل عسقلان فإنها لا تزال عرضة للهجمات القادمة من غزة.

تضرر بعض مواقع الطاقة الإسرائيلية

خط انابيب غاز شرق المتوسط



- إيقاف صادرات الغاز عبر الخط في 10 أكتوبر
- طوله 90 كيلومترا
- يمتد من مدينة عسقلان بجنوب إسرائيل إلى العريش في مصر

حقل غاز تمار



- تم تعليق العمل به في 9 أكتوبر
- يقع على بُعد 25 كيلومترا قبالة أسدود
- 10.25 مليار متر مكعب - إجمالي إنتاجه في 2022

ميناء عسقلان



- أغلق في 9 أكتوبر
- يقع الميناء على بُعد 10 كيلومترات من قطاع غزة



المصدر:

الباحث / بيانات مهلنة

ثمة خطط ومشاريع من شأنها أن تواجه شبح التأجيل على وقع التوترات الراهنة، من بينها الخطة المرتبطة بإنتاج 6.5 مليارات متر مكعب من حقل كاريش، علاوة على خطط توسعة حقل تمار بنسبة 65% التي قد تتأخر عن الموعد المحدد في 2025.

بالإضافة إلى أن الاشتباكات وفي ظل زيادة وتيرة الصراع من الممكن أن تؤثر بشكل كبير على قدرة إسرائيل على تصدير الغاز لدول الجوار من حيث إنقطاع إمدادات الطاقة أو انخفاض ثقة المستثمرين. وذلك لأنه في حالة تعرض البنية التحتية للغاز، أو إذا كانت هناك مخاوف أمنية تؤثر على سلامة العاملين في مجال الغاز، فهذا يؤدي إلى انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي بشكل عام. وقد يؤدي اتساع رقعة الصراع إلى صعوبة قيام إسرائيل بجذب شركات الطاقة الدولية الأخرى للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي لديها، وبالتالي فإن تباطؤ الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي سيكون بمثابة ضربة للطموحات الإسرائيلية في أن تصبح مركزاً لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا وأماكن أخرى.

لن تُحدث صادرات الغاز الطبيعي المسال الإسرائيلي farkاً يُذكر في سوق غاز شمال غرب أوروبا أو سوق غاز البحر الأبيض المتوسط. وبصرف النظر عن

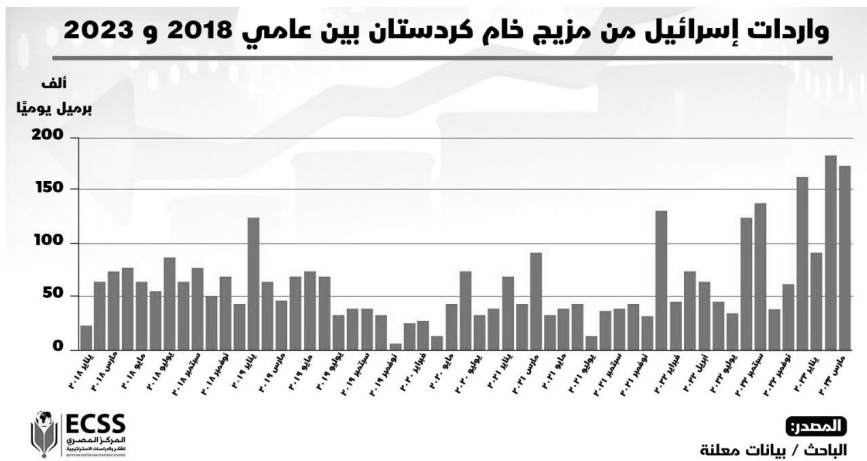
الكميات الصغيرة نسبياً التي يتم نقلها عبر الأنابيب إلى الأردن المجاور وإلى مصر، فإن سوق التصدير الحالي الوحيد لإسرائيل من حقول الغاز البحرية هو مصر (كنقطة عبور للغاز الإسرائيلي)، حيث لا تمتلك إسرائيل حالياً مرافق لتسييل وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وجدير بالذكر أن مصر تمتلك محطتي إسالة، واللتين باتتا توديان دوراً مهماً في تصدير عدة شحنات من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الأوروبية، وقد شكلت تلك المحطات في دمياط والبحيرة نقطة تحول رئيسة في تحول قطاع الغاز الطبيعي المصري إلى قوة إقليمية وعالمية في المنطقة، وبمشاركة نقطتي ارتكاز وسبق قويتين في مشروع تحويل مصر لمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة، مما فتح آفاقاً جديدة نحو تعظيم دور مصر في تجارة وتخزين وتداول الغاز الطبيعي، وتحقيق عائدات لصالح الاقتصاد المصري، وتأمين إمدادات الطاقة للسوق المحلية ومشروعات التنمية. والشكل التالي يوضح أهمية محطات الإسالة المصرية في صناعة الغاز الطبيعي.



واستكمالاً لما سبق، في شهر يونيو من عام 2022، وقعت المفوضية الأوروبية ومصر وإسرائيل مذكرة تفاهم ثلاثية في شأن توريد الغاز الإسرائيلي عبر البنية

التحتية لتصدير الغاز الطبيعي المسال المصري إلى الاتحاد الأوروبي، حيث ستقوم إسرائيل ومصر وقبرص ببناء خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر اليونان. وتبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 6,5 مليارات دولار. إلا أن الاضطرابات في المنطقة يمكن أن تعطل المشروع، ويرتقب للمشروع أن يكون مربحاً نظراً إلى وفرة إمدادات الغاز الطبيعي، وإمكان رفع طاقته الإنتاجية من 10 إلى 20 مليار متر مكعب سنوياً.

9. الأثر على قطاع النفط: تضررت البنية التحتية لقطاع الطاقة كثيراً في إسرائيل، حيث إن ميناء عسقلان الإسرائيلي أصبح مغلقاً أمام السفن، منذ 9 أكتوبر 2023، بينما كانت هناك حركة شحن في أشدود وحيفا، تشمل ناقلات النفط وناقلات البضائع السائبة وسفن الحاويات والبضائع العامة، غير أن الوضع مختلف في عسقلان، بالقرب من قطاع غزة على بعد نحو 10 كم. إسرائيل استوردت حوالي 179 ألف برميل يومياً من النفط الخام عبر عسقلان، في شهر سبتمبر الماضي، من إجمالي الواردات البالغة حوالي 205 آلاف برميل يومياً، ووصلت باقي الشحنات عبر ميناء حيفا. ومنذ إغلاق عسقلان، استوردت إسرائيل شحنة خام واحدة على الأقل عبر ميناء إيلات على البحر الأحمر، كما هو موضح في الشكل التالي:



10. الشركات الإسرائيلية المهددة: أظهر مسح إسرائيلي تراجعًا حادًا في عائدات نحو نصف الشركات الإسرائيلية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة. فقد أوقف عدد من الشركات العالمية عملياتها بإسرائيل أو طلبت موظفيها العمل من المنازل، ومن بين تلك السلاسل المشهورة شركة "نستله" السويسرية التي أغلقت أحد مصانع الإنتاج الخاصة بها في إسرائيل كإجراء احترازي، وأغلقت مجموعه شركات "انديتكس" الإسبانية مؤقتًا 84 مركزًا تابعًا لها في إسرائيل، وأغلقت شركة "اتش اند ام" السويدية التي تمتلك 20 متجرًا في إسرائيل متاجرها جراء الأوضاع الأمنية بها، ونوهت عن تأخيرات محتملة في مواعيد التسليم لعملائها جراء الحرب. كما ألغت شركة "إنفيديا" إحدى أكبر الشركات إنتاجًا لمعالجات الرسومات وبطاقات العرض المرئي مؤتمراً حول الذكاء الاصطناعي الذي كان مقرراً عقده في 15 أكتوبر في تل أبيب، كما قال متحدث باسم شركة إنتل لصناعة الرقائق، وهي أكبر شركة خاصة ومصدرة في إسرائيل، "إن الشركة تراقب الوضع في إسرائيل عن كثب وتتخذ خطوات لحماية ودعم عمالنا". وتتمثل أهمية استثمارات هذه الشركة للاقتصاد الإسرائيلي، في أنه يعمل بها نحو 12800 عامل في المراكز الإسرائيلية مع صادرات تبلغ حوالي أكثر من 3.6 مليارات دولار.

ب- التداعيات غير المباشرة.. المعنى الأوسع لتداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي

على الرغم من تداعيات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي السالف الإشارة إليها، إلا أن هناك اتفاق مع ما ذهب إليه المفكر الاقتصادي الراحل د. محمود عبدالفضيل، من أن القضية ليست حساباً للمكاسب والأعباء بالمعنى الاقتصادي الضيق والمجرد، فإسرائيل ليست مجرد دولة أجنبية تقوم بتصدير سلعها إلى بقية البلدان، وأنها تقوم باستثمارات شأنها شأن الدول الأخرى، بل هي دولة ذات مشروع قائم على الأيديولوجية الصهيونية التي تعنى استمرار

استيعاب المهاجرين الجدد وتوطينهم في فلسطين المحتلة، في ظل قانوني الجنسية والعودة

ويعطي القانونين لأي يهودي في العالم حق الحصول على الجنسية والإقامة، مما يعنى استمرار الضغط في اتجاه التوسع لتأمين الموارد الطبيعية والجغرافية اللازمة لاستيعاب حركة متواصلة للاستيطان الصهيوني، يدفع باتجاه الزحف المستمر لتوسيع الهامش الاقتصادي الحيوى لاقتصادها. إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية دراسة النتائج المترتبة على هذه العملية، وتبرز أهميتها في ضوء الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي، القائم أساساً على الحرب كأبرز سماته وأن التفاعل بين الحرب والاقتصاد يؤثر في النهاية على جوهر وجودها، ذلك لأنها تؤدي للتخلص من مشكلاتها المزمنة وتمكنها من تحقيق مزايا عديدة مثل التوسع الإقليمي وتوفير مصادر طبيعية... إلخ.

ويحتاج فهم الطبيعة الخاصة للاقتصاد الإسرائيلي، إلى دراسة مدى تفاعل ثلاثة عوامل أثرت فيه تماماً، أولها؛ الاعتماد على دولة عظمى لتبنى المشروع في الاستراتيجية الدولية (بريطانيا في المرحلة الأولى، والولايات المتحدة منذ الحرب الباردة). بينما يتمثل العام الثاني في الدور الخاص والمحوري للدولة في الاقتصاد، حيث تقوم بالإشراف والتخطيط المركزي الذي يشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة. أما بالنسبة للعامل الثالث فيتمثل في تدفق رأس المال من الخارج بصورة مكنته من توفير التراكمات الرأسمالية الضرورية لبناء القطاعات الإنتاجية.

وقد مر الاقتصاد الإسرائيلي بعدة مراحل مختلفة تناسب كل مرحلة مع مجموعة من الأهداف المرجوة منها، وتمكنت من بناء أرضية اقتصادية متينة في جميع المجالات، فتم تحديث وميكنة الزراعة وتكثيف رأس المال الموظف بها لدرجة تجاوزت قدرة الزراعة الإسرائيلية على استيعابها وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة، وبالتالي استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة. واعتمدت في نموها الاقتصادي على ظاهرة عسكرية الاقتصاد وفقاً للكينزية العسكرية

التي تعنى تدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى، عن طريق الإنفاق العسكرى المتزايد ولذلك ظل الإنفاق العسكرى إحدى الآليات المهمة لنمو الاقتصاد، بل إن جزءاً مهماً من التقدم التكنولوجى الذى تفاخر به حالياً يعود إلى نفقات السلاح والجهد المبذول فى هذه الصناعة، وما ترتب عليه من تقدم هائل فى بعض الصناعات العلمية الكثيفة المهارة مثل صناعة الإلكترونيات والحاسبات الآلية والطائرات ... الخ.

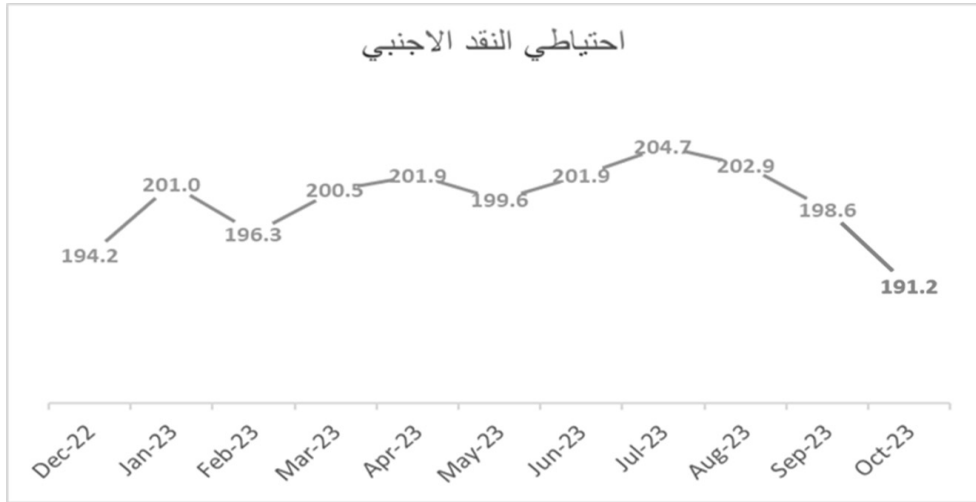
ومن الملاحظ أن معظم الصادرات الصناعية يتركز أساساً فى المعدات العسكرية، بل وتعد إسرائيل ضمن أكبر البلدان المصدرة للسلاح فى العالم. ويرجع التركيز على التصدير التكنولوجى نتيجة لافتقاره للموارد الطبيعية، حيث لا يستطيع أن ينتج أو يصدر إلا ثمرة المورد الوحيد المتاح له، والذى لا يرتبط بالأرض، ونقص به تحديدًا ثمرة الدماغ البشرى، أى المنتجات التكنولوجية، وقد استطاعت توظيف علاقاتها الخارجية لخدمة هذا الهدف، حيث نجحت فى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال قناتين أساسيتين أولاهما اقتناؤها بالمجان أو بالمقابل الرمزى لمجموعة واسعة من المعلومات التقنية التى توفر لها التكاليف الضخمة فى ميدان الأبحاث والتطوير والتصنيع، وثانيهما التنقل للعلميين والتقنيين بين المنشآت والمختبرات الأوروبية وإسرائيل، هذا فضلاً عن إقامة العديد من المشاريع المشتركة وفتح عدة أفرع لشركات أوروبية، الأمر الذى أتاح للشركات الإسرائيلية الاستفادة من طاقتها وخبراتها.

ثالثاً | تباين الآراء حول تأثير الخسائر الاقتصادية على وقف الحرب

اختلفت الآراء حول الاقتصاد الإسرائيلى وحول قدرته على استكمال الحرب، خاصةً مع التداعيات الاقتصادية التى تعصف بأطراف الحرب، ومن عادة العلوم الاجتماعية والتي منها علم الاقتصاد وحسب تصريحات بعض

المسؤولين الإسرائيليين، أن الحرب ستتأرجح من شهرين إلى سنة، وكما ذكرنا مسبقاً أن الاقتصاد الإسرائيلي يفقد 600 مليون دولار أسبوعياً بسبب نقص العملة، مما يعني أن التكلفة المتوقعة تتأرجح من 2.4 مليار دولار إلى حوالي 30 مليار دولار، بالإضافة إلى 18.6 مليار دولار خسائر البورصة حتى الآن، بالإضافة إلى تكلفة إعادة الإعمار التي يصعب تحديدها الآن، وهنا يأتي السؤال الأهم هل الخسائر الاقتصادية لإسرائيل توقف حربها على غزة؟.

الرأي الأول، يرى البعض أن الاقتصاد الإسرائيلي هو أحد أقوى الاقتصادات العالمية مما يجعله قادراً على تحمل تداعيات الحرب، وبالرغم من الخسائر الاقتصادية المتلاحقة على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه مازال يحافظ على قوته من خلال عاملين مهمين، العامل الأول: احتياطي النقد الأجنبي، على الرغم من خسارة 7 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي الإسرائيلي إلا أنه مازال يحافظ على قوته حيث بلغ الاحتياطي 191.2 مليار دولار في أكتوبر 2023، على الرغم من حربها على غزة، كما يوضح الشكل التالي حجم الاحتياطي الأجنبي الإسرائيلي:



المصدر: البنك المركزي الإسرائيلي

العامل الثاني: المساعدات الأمريكية، يُعتبر الاقتصاد الأمريكي (الاقتصاد الأقوى عالميًا) أهم مساند وداعم للكيان الصهيوني في وقت الحروب أو في السلم حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل حليفها الاستراتيجي طويل الأمد في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تصل إلى حوالي 50 مليار دولار سنويًا من السلع والخدمات، وهناك العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي ترسخ العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، وبذلك تصبح الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري ودبلوماسي وعسكري لإسرائيل.

وخلال العدوان الحالي أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات تُقدر بنحو 14.3 مليار دولار لإسرائيل مقسمة إلى 10.6 مليار دولار مساعدة من خلال وزارة الدفاع، بما في ذلك دعم الدفاع الجوي والصاروخي واستثمارات القواعد الصناعية وتجديد المخزون الأمريكي الذي يتم سحبه لدعم إسرائيل، و3.7 مليار دولار لوزارة الخارجية لتعزيز الجيش الإسرائيلي وتعزيز أمن السفارة الأمريكية، وتُعد إسرائيل من أكبر المستفيدين من المساعدات الأمريكية خلال الـ 72 عامًا الماضية حيث تلقت نحو 253.8 مليار دولار، ويوضح الشكل التالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل:



Source: foreign assistance.gov

فوفقاً لما سبق، اتجهت بعض الآراء إلى أن اضطراب الاقتصاد الإسرائيلي من الصعب أن يكون عائقاً أمام استكمال عدوانها على غزة، حيث أن كل من احتياطي النقد الأجنبي ومساعدات الولايات المتحدة الأمريكية تجعل الاقتصاد الإسرائيلي يتماسك أمام تداعيات الحرب.

وعلى الصعيد الآخر، يري البعض أن تلك الخسائر الاقتصادية ستؤثر على استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، وأنه ما يحدث حالياً في الاقتصاد الإسرائيلي يعد نكبة قوية تضرب الاقتصاد الإسرائيلي يجعل إسرائيل تفكر مراراً وتكراراً للاستمرار في تلك الحرب وأن تلك التداعيات تجعل الاقتصاد الإسرائيلي يعاني على المدى القريب والبعيد، وبالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي تم ذكرها مسبقاً، هناك احتمالات من الممكن أن تُصعب الوضع الاقتصادي:

1. التبادل التجاري: من الممكن أن يخلق الاستيلاء على سفينة مملوكة لإسرائيليين في البحر الأحمر من قبل الحوثيين، مخاوف من أن الحرب الإسرائيلية على غزة قد تؤدي إلى تعطل حركة الشحن في المنطقة، مما يعني أيضاً من تعطل أي عملية تجارية بين إسرائيل وأي دولة أخرى، مما يؤثر بذلك على الاقتصاد الإسرائيلي.

2. تقليل المساعدات الأمريكية: يتزايد الضغط الآن على الاقتصاد الأقوى عالمياً، فحدث انقسام داخل الكونجرس الأمريكي بين مؤيد لاستمرار إرسال المساعدات وبين معارض، خاصة بعد إعلان بايدن رئيس الولايات المتحدة عن حزمة الأمن القومي التي بلغت 105 مليار دولار مقسمة إلى 61.4 مليار دولار مساعدات لأوكرانيا، 14.3 مليار دولار مساعدات لإسرائيل، 10 مليارات دولار للمساعدات الإنسانية، 7.4 مليار دولار لتايوان ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وأخيراً، 13.6 مليار دولار لمعالجة الأمن على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

وذلك سيؤدي إلى زيادة الضغط على الاقتصاد الأمريكي الذي وصل أسعار الفائدة فيه إلى أعلى مستوياتها من أجل خفض معدلات التضخم، مما جعل الآراء تتزايد حول انسحاب أو خفض الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المساعدات، بالتالي تقليل الولايات المتحدة الأمريكية حجم المساعدات التي تقدمها لدعم إسرائيل سيزعزع قواها وخاصة قوتها الاقتصادية التي تعتمد بصفة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي.

استخلاصًا لما سبق، من المؤكد أن الخسائر الاقتصادية ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على قرارات وقف الحرب في غزة أو في أي نزاع آخر. فقرارات وقف الحرب تتأثر بعوامل متعددة ومعقدة، بما في ذلك العوامل السياسية والإنسانية والأمنية والدبلوماسية والقانونية وما نراه في حرب إسرائيل على غزة أن العوامل الأخرى مهيمنة لذلك لم يتم وقف الحرب على غزة إلى الآن أكثر من العوامل الاقتصادية فالخسائر هي خسائر مؤقتة لأن الفاتورة دفعتها وستدفعها بالفعل الإدارة الأمريكية، ومن الممكن أن الهدنة الحالية تخفف من الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها إسرائيل يوميًا ويدفعها ذلك للاستمرار في حربها على غزة.

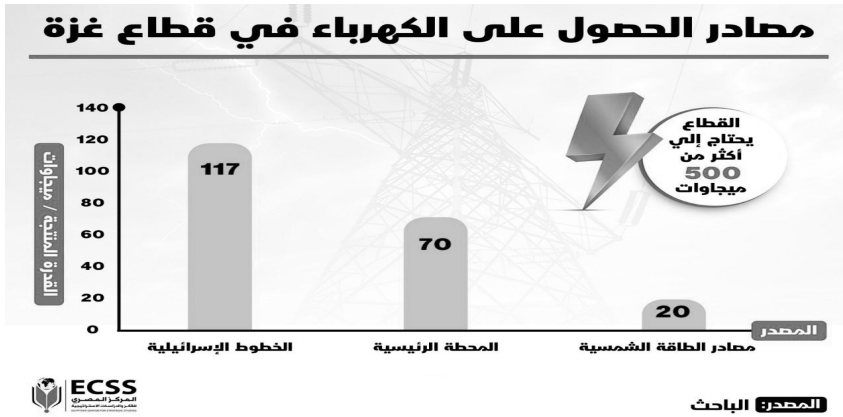
رابعاً | تداعيات طوفان الاقصى على اقتصاد غزة

عانى قطاع غزة البالغ مساحته حوالي 365 كم مربعًا من أزمة خانقة في ملف الكهرباء، منذ الاستهداف الإسرائيلي لمحطة التوليد الوحيدة في يونيو من عام 2006. حيث لا يزيد إجمالي عدد ساعات وصل وفصل التيار الكهربائي على 8 ساعات يوميًا في أفضل أحوال التوزيع، غير أن جذور الأزمة تمتد منذ نشأة المحطة في عام 1999، فهي لا تستطيع إنتاج أكثر من 120 ميجاوات.

وعليه يمكن القول، إن قطاع غزة عانى من نقص حاد في مصادر الطاقة، يتجلى أثر ذلك بانقطاع التيار الكهربائي أكثر من 13 ساعة يوميًا نتيجة توافر أقل من

45% فقط من احتياج المواطنين للكهرباء (وذلك قبل الحرب الحالية)، كما أن معظم مناطق الضفة الغربية تحصل على الكهرباء عن طريق شرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية، مما يجعل المواطنين الفلسطينيين عرضة لابتزاز الشركة الإسرائيلية، حيث يبلغ متوسط استهلاك فلسطين من الطاقة الكهربائية سنوياً نحو 1.8 ألف ميجاوات، منها قرابة 600 ميجاوات لقطاع غزة. ولذلك يواجه قطاع غزة عجزاً شديداً في الكهرباء إذ لا يزيد إجمالي الطاقة المتوفرة حالياً على 220 ميجاوات، بحسب بيانات شركة توزيع كهرباء في غزة، من مصدرين رئيسيين، هما (محطة توليد الكهرباء الوحيدة، والخطوط الإسرائيلية).

وتعتمد فلسطين على إسرائيل حالياً للحصول على نحو 95% من الطاقة الكهربائية، والنسبة المتبقية من الأردن ومصادر الطاقة الشمسية، كما هو موضح في الشكل التالي.

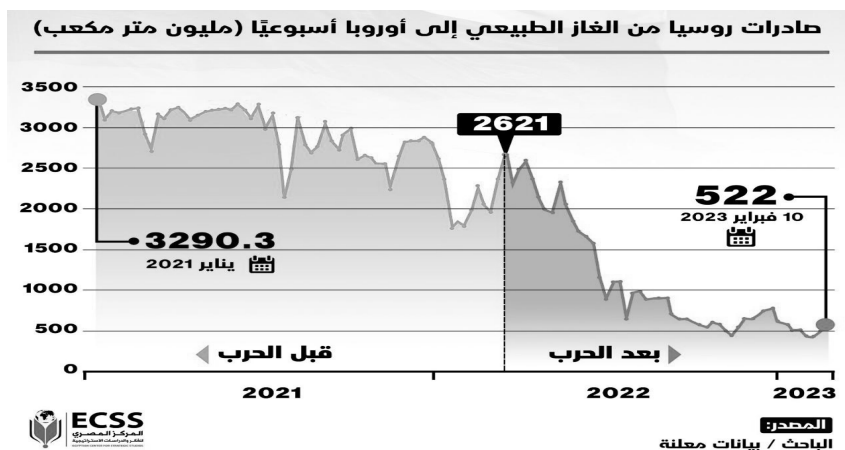


واستكمالاً لما سبق، ستؤدي الأزمة الراهنة إلى وقف المحاولات والجهود الراهنة لحل أزمة حقول غزة للغاز والتي كانت من أهم محاور حل أزمة الكهرباء للشعب الفلسطيني.

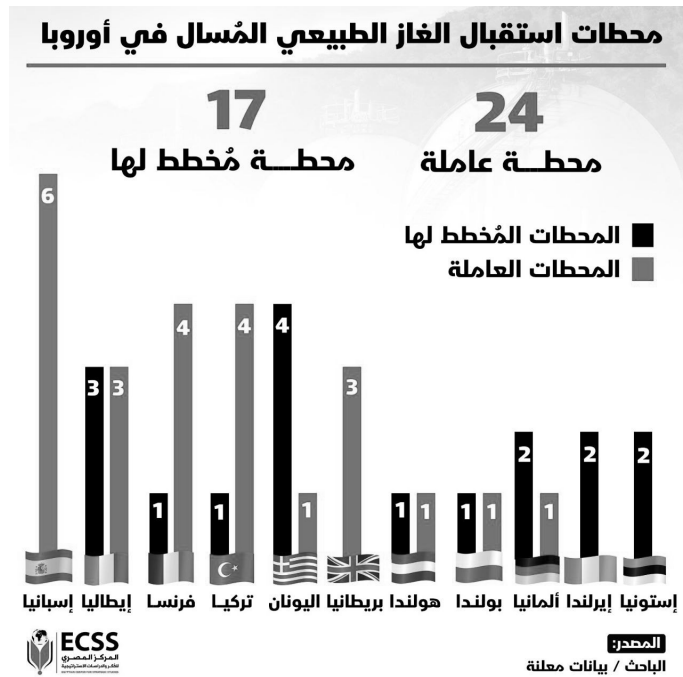
خامساً | تأثيرات متوقعة لطوفان الأقصى على دول الاتحاد الأوروبي

تحت وطأة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتوقف الإمدادات الروسية من الغاز الطبيعي، فضلاً عن العقوبات المفروضة على موسكو وأثارها على دول القارة الأوروبية نفسها، والتي عانت خلال العام الماضي من أزمة طاقة مستعرة، فيما تتسبب التوترات الحالية بالمنطقة في تصاعد مخاوف مماثلة، ولا سيما في ظل السيناريوهات المحتملة للتوترات الحالية، بما في ذلك السيناريو الأسوأ المرتبط بتوسع دائرة الصراع ودخول أطراف جديدة، بما يهدد بتداعيات شديدة على الأسواق، بما في ذلك أسواق الطاقة، الأمر الذي يهدد بمعااناة متجددة للقارة العجوز التي بالكاد تسعى للعبور من ارتدادات الحرب في أوكرانيا.

ومن الجدير بالذكر أن موسكو قلصت التدفقات عبر خط الأنابيب نورد ستريم الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا إلى حوالي 40% في يونيو من العام الماضي وحوالي 20% في يوليو، بالإضافة إلى قطع الإمدادات عن عدة دول أوروبية مثل بلغاريا والدنمارك وفنلندا وهولندا وبولندا، وخفضت التدفقات عبر خطوط أنابيب أخرى منذ بدء حربيها على أوكرانيا، كما هو موضح في الشكل التالي.

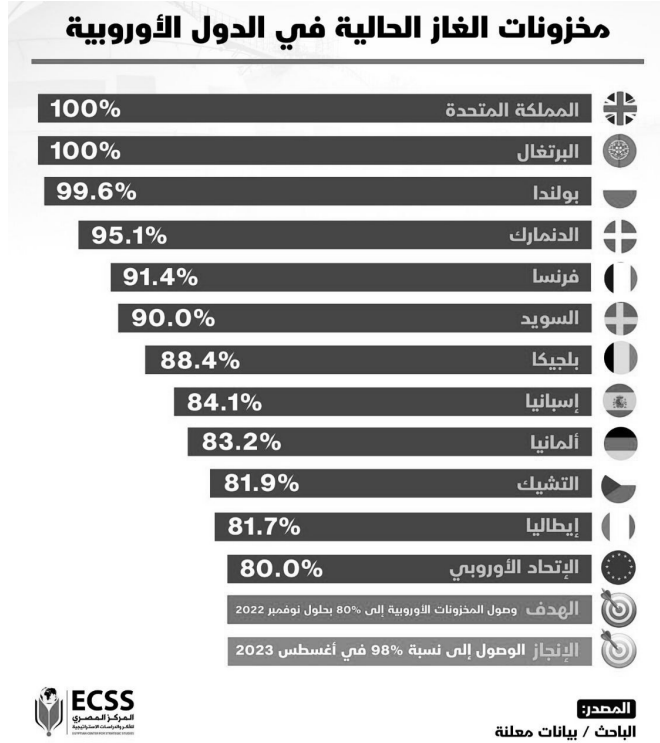


وعليه يمكن القول، إنه بالنسبة لأوروبا لا تزال تواجه مخاطر متعددة محتملة ولكنها من الممكن أن تكون محدودة التأثير، فيما يخص إمدادات الغاز خلال فصل الشتاء الحالي، ولكن هناك مخاطر على القدرة على تحمل التكاليف وأمن الإمدادات وذلك مع استمرار المخاوف بشأن القدرة على تحمل تكاليف الغاز. بشكل عام، الوضع في صناعة الغاز الأوروبية لا يزال هشاً ومتهاكاً (مع ضعف البنية التحتية)، مع وجود مخاطر محتملة متعددة على الإمدادات بما في ذلك الصراع الحالي في الشرق الأوسط، حيث تعاني القارة من ضعف كبير وعدم توافر محطات إسالة كثيرة، كما هو موضح في الشكل التالي.



ولذلك لا يزال التأثير محدوداً للعديد من الأسباب التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

امتلاء المخزون الاستراتيجي من الغاز بالنسبة لدول القارة الأوروبية بمستويات مرتفعة وبشكل مبكر خلال العام الحالي (قد تصل إلى حوالي 98% وبحوالي زيادة قدرها 8% عن الهدف الأساسي)، وساهم في ذلك انخفاض الطلب بشكل عام على الغاز وذلك بنسبة تتخطى 10%، كما هو موضح في الشكل التالي.



الشتاء الماضي لم يكن باردًا بشكل كبير وبالرغم من الصعوبات التي واجهت القارة خلال العام الماضي إلا أن الأمور كانت محدودة نسبيًا، وبالتالي بقي جزء كبير من المخزون السابق يمكن الاستفادة منه خلال الشتاء الحالي، ومع إضافة إنه حتى اليوم لا تزال هناك درجات حرارة مرتفعة بشكل ملحوظ.

الغاز الإسرائيلي يتم تصديره للقارة الأوروبية ولكن بمستويات ضئيلة نسبيًا، وسريعًا ما يمكن أن تتم الاستعاضة عنه من سوق الغاز المسال العالمية

المتوفرة (الولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، أو من الجزائر)، وبالتالي التأثير قد يظل محدودًا (وفقًا للسيناريو الحالي).

على الرغم من أن ارتفاع الأسعار من 30 يورو إلى حوالي 55 يورو (زيادة قد تبدو محدودة)، وهو الارتفاع الذي من شأنه نوعًا ما أن يؤدي في سوق ما للضغط على مستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج، لكن لا تزال الأمور محدودة نسبيًا، كما أن أغلب الشركات الأوروبية تستطيع اليوم تحمل التكاليف المؤقتة، على اعتبار أن أغلب العقود طويلة الأجل، بينما هذه التقلبات قصيرة الأجل لن تؤثر بشكل كبير.

استهلاك الغاز الطبيعي في دول الاتحاد الأوروبي لم يكن كبيرًا، وبالتالي انخفض الطلب بشكل عام على المنتج، وفي المقابل كان هناك عرض لا بأس به في السوق المحلية، كما أن المخزونات الاستراتيجية قد تكفي لسد الحاجة.

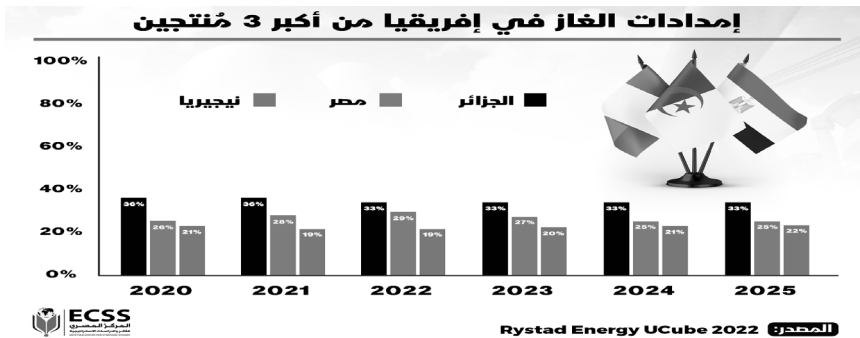
واستكمالًا لما سبق، بكل تأكيد هناك مخاطر جيوسياسية معروفة وعديدة، بعد أن برزت إلى السطح التوترات الحالية بين إسرائيل وفلسطين، وبالتالي احتمالات تأثر الغاز القادم من إسرائيل نحو أوروبا أو الغاز الوارد من مصر قائمة، ولكن لا تزال التأثيرات محدودة، وذلك وفقًا لسيناريو الأحداث الحالية في غزة.

وفي سياق الأسواق التي تعتمد عليها القارة العجوز لتأمين إمدادات الغاز من كل من النرويج والجزائر بشكل أساسي خلال الفترة المقبلة، حيث تُعد النرويج ثاني أكبر مورد للغاز في أوروبا بعد روسيا، على زيادة الإنتاج لمساعدة الاتحاد الأوروبي في تحقيق هدفه المتمثل في إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027، وتمكنت النرويج من سحب البساط من روسيا، وأصبحت أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، ويُصدر الغاز النرويجي عبر خطوط الأنابيب إلى بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا، وتمكنت النرويج من تجاوز روسيا بصفقتها

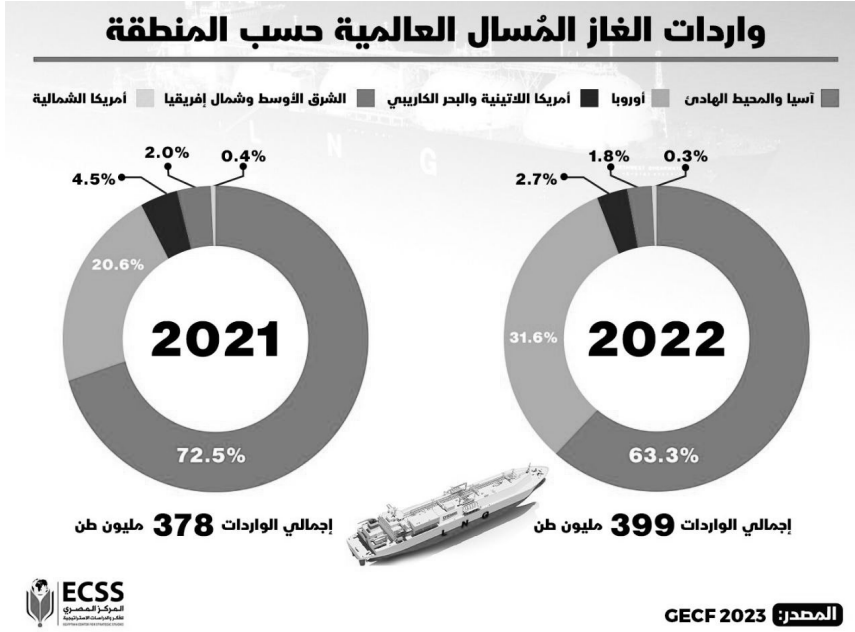
المورد الرئيس للغاز إلى أوروبا حتى قبل قطع الإمدادات الروسية، كما هو موضح في الشكل التالي.



وتعتبر الجزائر عاشر أكبر منتج للغاز في العالم، وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن شحنات الغاز الطبيعي المسال المصدرة من هناك في عام 2021 وجهت بشكل كبير إلى الأسواق الأوروبية. وهذا يضع الجزائر في المرتبة الرابعة بين مصدري الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، والتي تعتبر ألمانيا واحدة من أكبر أسواقها. وتُشكل الجزائر مع مصر ونيجيريا قوة أفريقية هائلة في صناعة الغاز الطبيعي عالمياً، كما هو موضح في الشكل التالي.



وتتشكل خريطة الغاز جغرافياً من حيث الإمدادات، كما هو موضح في الشكل التالي.



ومن ثم، سيعتمد تأثير الحرب على غزة على توازن أسواق الغاز إقليمياً وعالمياً، وعلى مدى تفاقمها على المديين القصير والمتوسط، وعلى الأثر الأوسع نطاقاً الذي يمكن أن يحدثه الضغط على إنتاج الغاز الإسرائيلي، وكذلك التأثير على مستقبل استثمارات مشاريع الغاز الطبيعي على المدى الطويل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بحركة الشحنات وسفن الغاز في منطقة الشرق الأوسط. ومن شأن توسع رقعة الصراع أن يزيد من الضغوط على أمن البنية التحتية ومنشآت الطاقة بشكل عام، التي تربط موردي الغاز في شمال أفريقيا وأوروبا، مما يزيد حالة عدم اليقين والتقلبات في أسواق الغاز العالمية.

سادساً | تداعيات الحرب على غزة على قطاع الطاقة وإمدادات الغاز عالمياً وإقليمياً

إن استمرار الحرب في غزة سيؤثر بشكل رئيسي على الأسواق العالمية للنفط والغاز الطبيعي، وإن شهدت أسعارها زيادات معتدلة منذ بداية الحرب وحتى نوفمبر 2023، وهو الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وبالتبعية ارتفاع معدلات التضخم العالمية، كما قد يؤدي التصعيد الإقليمي إلى تعطيل حركة التجارة العالمية مع الاضطرار إلى إغلاق الموانئ والمعابر الحدودية.

ولا يقل الغاز في كونه سلاحاً جيوسياسياً واستراتيجياً وحيوياً في أهميته عن السلاح النووي أو غيره من الأسلحة. وخلال السنوات الماضية عارضت واشنطن ألمانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي في صفقة الغاز الشهيرة مع موسكو، والآن وبعد الأحداث الراهنة (تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وبعدها الحرب على غزة)، سيظل الغاز الطبيعي مصدراً للطاقة على مدى أكثر من 30 سنة مقبلة، لكنه لم يعد مادة اقتصادية خاماً فحسب، بل أصبح مادة قابلة للتوظيف والاستغلال السياسي، مثله مثل النفط، وبالتالي سيكون محكوماً بذات المنطق والآليات التي تحكمت فيما مضى بمصادر الطاقة والثروات الطبيعية.

أ- وضع أسواق الطاقة العالمية

مما لا شك فيه أن للحرب في غزة والاشتباكات مع حزب الله في الشمال تأثيراً حتمياً على أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية، وتسببت في حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق في المرحلة القادمة وفيما يتعلق بأسواق النفط، فبالرغم من الارتفاع الطفيف في الأسبوع الأول من الحرب في أسواق النفط العالمية مع ارتفاع العقود الآجلة للنفط العالمي بنسبة 4%، إلا أنه إذا اتسع نطاق القتال ليشمل

دولاً أخرى فإنه قد يكون له أثر صادم على أسواق الطاقة العالمية ويعطل خطوط الإمداد الرئيسية ويرفع أسعار الطاقة العالمية.

وتشير التوقعات الواردة في التقرير الصادر في نوفمبر 2023 عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بارتفاع الإنتاج العالمي من الوقود السائل بمقدار مليون برميل يومياً في عام 2024 ليصل إلى 4.3 مليون برميل يومياً، وستؤدي تخفيضات إنتاج أوبك بلس المستمرة إلى تعويض نمو الإنتاج من الدول غير الأعضاء في أوبك؛ مما سيساعد في الحفاظ على سوق نفط عالمي متوازن نسبياً في العام المقبل، وعلى الرغم من أن الحرب في غزة لم تؤثر على إمدادات النفط الفعلية في هذه المرحلة، فإن الشكوك المحيطة بالصراع وظروف إمدادات النفط العالمية الأخرى يمكن أن تضع ضغوطاً تصاعدية على أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة، وتشير التوقعات إلى ارتفاع سعر خام برنت من متوسط 90 دولاراً للبرميل في الربع الرابع من عام 2023 إلى متوسط 93 دولاراً للبرميل في عام 2024.

أما أسواق الغاز الطبيعي العالمية، فثمة مخاطر عديدة تهدد أسواق الطاقة العالمية وبالأخص سوق الغاز وتعمق من حالة عدم اليقين للاقتصاد العالمي، عقب اندلاع عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، فكان الحدث بمثابة لحظة فارقة جديدة في سياق التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية.

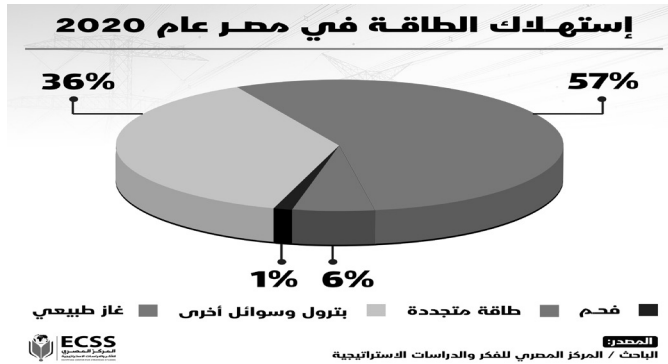
حيث تسعى العديد من دول العالم وبالأخص دول القارة الأوروبية بكل ما أوتيت من قوة إلى إنقاذ سوق الطاقة من الوقوع في براثن أزمة إمدادات كبيرة تهدد شعوبها بالموت برداً، وشتاء قد يكون قاتلاً، بعدما حُوصرت بعوامل إضافية خلال الفترة الماضية مما أصابها بالإنهاك. حيث شهد الشهر الماضي أحداثاً عدة قد تغير من معادلة الطاقة في العالم ومن خريطة الغاز العالمية، وتزامناً مع زيادة معدل الطلب على الكهرباء والتدفئة، ولكن سيظل السؤال: ما هي البدائل المتاحة أمام العالم إذا انقطعت إمدادات غاز شرق المتوسط بشكل نهائي؟

فخلال الأسبوع الأول من الحرب ارتفعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 14%، وبالرغم من أن أسعار الغاز الطبيعي لم ترتفع إلا بشكل هامشي إلا أنه لم يتم إبرام أي صفقات كبرى جديدة وذلك في ظل انتظار وترقب سوق الطاقة العالمية، ويرجع ذلك أساسًا إلى استمرار وجود كميات كبيرة من الغاز المتوفر في السوق العالمي، إذ تمكنت الدول الأوروبية من إيجاد البدائل من وارداتها من الغاز الروسي بالاستعانة بمصادر أخرى من الغاز المسال من الولايات المتحدة ومصر وقطر وأماكن أخرى، كما تمكنت أوروبا من ملء مخازنها من الغاز الطبيعي بالكامل.

ب- الحرب وسوق الطاقة في الشرق الأوسط

1- سوق الطاقة في مصر: تعد مصر أكبر سوق للغاز في المنطقة حتى الآن بحجم طلب محلي على الغاز الطبيعي بكمية تبلغ حوالي 61 مليار متر مكعب، وفي ظل تذبذب الإنتاج المحلي والاحتياطي تتعرض مصر في كثير من الأحيان للتقلب ما بين الفائض أحيانًا والعجز تارة أخرى، وبالتوازي اتسمت صادرات مصر من الغاز الطبيعي مع العالم الخارجي بالتذبذب.

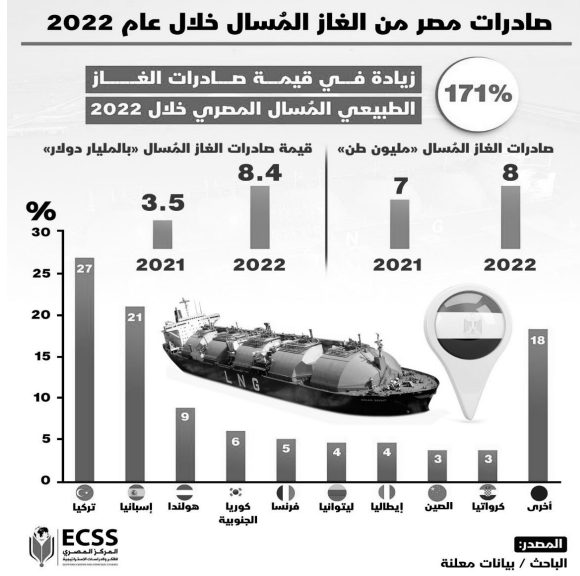
وطبقًا للتقرير الصادر في إبريل من عام 2022 من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يُعد الغاز الطبيعي الوقود الأكثر استهلاكًا في مصر، يليه البترول والسوائل الأخرى وذلك في عام 2020، حيث شكلت الطاقة المتجددة والفحم حوالي 6% و1% على التوالي من إجمالي استهلاك الدولة كما هو موضح في الشكل التالي.



بشكل عام، تفوقت صادرات مصر من الغاز المسال في العام الماضي على قطر والجزائر وسلطنة عمان وذلك من حيث نسبة النمو في إجمالي الصادرات مقارنة بعام 2021، حيث سجلت في الربع الأخير من العام الماضي نسبة نمو حوالي 13% على أساس سنوي (تقرير أوابك لعام 2023)، حيث سجلت صادرات مصر من الغاز المسال في إجمالي عام 2022 النسبة الأعلى على مستوى الدول العربية، إذ تفوقت على سلطنة عمان التي ارتفعت صادراتها بنسبة حوالي 6.6%، وقطر حوالي 2% فقط.

بالإضافة إلى أن قيمة إيرادات صادرات مصر من الغاز بلغت حوالي 8.4 مليارات دولار العام الماضي وذلك مقارنة بـ 3.5 مليارات دولار خلال عام 2021، أي بنسبة زيادة حوالي 170%، وذلك بسبب زيادة أسعار تصدير الغاز المسال عالميًا؛ حيث تمتلك مصر مصنعين لإسالة الغاز الطبيعي أحدهما بإدكو بسعة 7.2 مليون طن سنويًا (تديره شركة شل)، والآخر بدمياط بقدرة إنتاجية تبلغ 5 مليون طن سنويًا (تشغله شركة إيني).

وسجلت صادرات مصر من الغاز المسال خلال 2022 حوالي 7.4 ملايين طن، قامت القاهرة بتوجيه 70% منها إلى أوروبا وتركيا، لترتفع إمدادات الغاز الطبيعي المسال من مصر إلى الاتحاد الأوروبي من 1.1 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 4.2 مليارات متر مكعب في عام 2022، بحسب التقرير الصادر في أكتوبر عن المفوضية الأوروبية بينما سجلت صادرات مصر من الغاز المسال خلال العام 2021 حوالي 6.6 ملايين طن في عام 2021. وقد حققت مصر رقمًا قياسيًا في صادرات الغاز لتصل إلى 8 ملايين طن -تشمل صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب- في العام 2022، مقارنة بنحو حوالي 7 ملايين طن في عام 2021. وقد حققت المركز الثاني عربيًا والخامس عالميًا في التصدير للدول الأوروبية كما هو موضح في الشكل التالي.



وكانت التوقعات بأن تستمر صادرات مصر من الغاز الطبيعي خلال عام 2023 عند الكمية نفسها، إلا أن درجات الحرارة العالية ساهمت في ارتفاع الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي، وخلال النصف الأول من عام 2023 تراجعت كميات الغاز الطبيعي المصدرة لسد الطلب المحلي من الغاز الطبيعي، وبالتالي تشير التوقعات إلى تراجع نسبة صادرات مصر من الغاز الطبيعي عام 2023 إلى ما دون صادرات عام 2022. ومع بدء الحرب على غزة أعلنت وزارة الطاقة الإسرائيلية بوقف إنتاج الغاز مؤقتاً في حقل تمار والذي يعد ثاني أكبر حقل غاز لدى إسرائيل وإن عادت صادراتها لمصر لاحقاً، لتعلن شركة شيفرون المشغلة للحقل بعد ذلك من تعويض النقص في الغاز الموجه لمصر من حقل تمار بحقول أخرى، إلا أنه قد تؤدي استمرار الحرب إلى صعوبة الأوضاع مع توسع ساحات الصراع الإضافية.

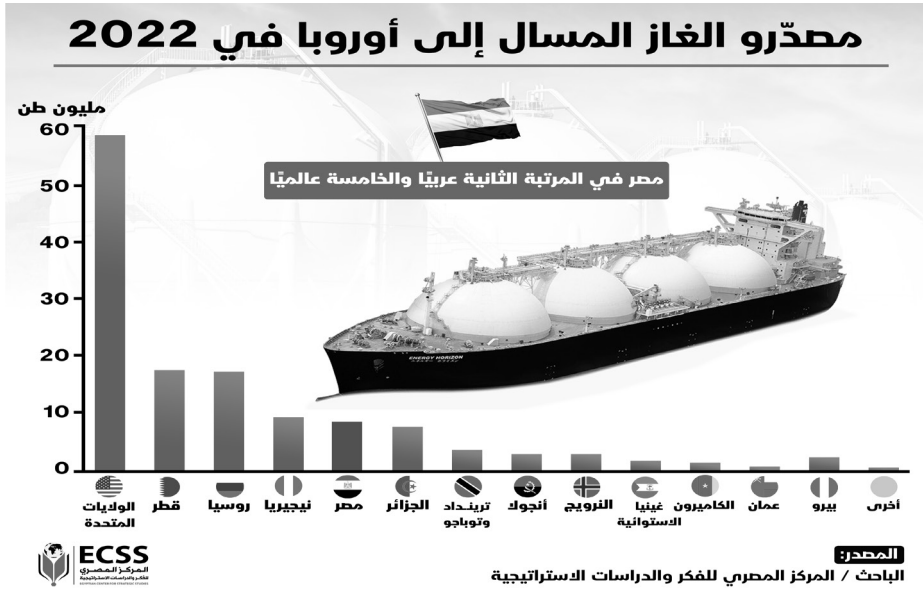
ووفقاً للبيانات المعلنة، تصدرت تركيا قائمة الوجهات المستقبلية لصادرات وشحنات الغاز المسال المصري من محطة دمياط بحصة حوالي 27%، ثم جاءت إسبانيا بحصة حوالي 21%، وهولندا بحوالي 9%، وكوريا الجنوبية بحوالي

6%، وفرنسا بحوالي 8%، وتوزعت الحصة المتبقية على عدة أسواق أخرى، واستحوذت الأسواق الأوروبية مجتمعة بما فيها المملكة المتحدة وتركيا على نحو حوالى أكثر من 82% من إجمالي صادرات محطة دمياط للإسالة خلال العام الماضي، كما هو موضح في الشكل التالي.



وفي السياق ذاته، شكلت مصر نقطة عبور للغاز الإسرائيلي (بسبب ضعف البنية التحتية للجانب الإسرائيلي) حيث بلغت الصادرات الإجمالية لمصر من الغاز الطبيعي المسال نحو سبعة ملايين طن في عام 2022، منها خمسة ملايين طن ذهبت إلى الاتحاد الأوروبي، مقارنة بواردات إجمالية للاتحاد الأوروبي تبلغ 96 مليون طن، ومقارنة بالتجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال التي تزيد على 400 مليون طن سنوياً. على الرغم من ذلك، في ظل محدودية سوق الغاز الطبيعي المسال العالمية، فإن احتمال فقدان تلك الإمدادات نسبياً في بداية الشتاء قد تسبب بضغوط تصاعدية على أسعار الغاز في كل أنحاء أوروبا وآسيا.

وفقاً لما سبق، فإن مصر تستورد الغاز من إسرائيل وتقوم بتسييله في محطات الإسالة المحلية، ثم إعادة تصديره إلى أوروبا، وبالتالي فهو أمر مفيد للجانبين (المصري والإسرائيلي) بينما حالة الحرب القائمة الآن ستؤثر على ذلك. وخلال الصيف يكون هناك موسم في الطلب المحلي، فتكون الأولوية للسوق المحلية، وخلال الشتاء ينخفض الطلب المحلي ومن ثم تستطيع مصر التصدير للقارة الأوروبية، ومن مصلحة الجانب الإسرائيلي العمل على إعادة ضخ الغاز لأنه بكل تأكيد أمر مفيد للاقتصاد، كما هو موضح في الشكل التالي وجود مصر ضمن الدول المصدرة للغاز لدول أوروبا



2- أسواق الشرق الأوسط الأخرى: أغلقت إسرائيل محطة النفط الإسرائيلية في عسقلان، ومع اتساع الصراع ليشمل حزب الله فإنه سيؤدي إلى تفاقم أزمة الطاقة الحادة بالفعل في لبنان، إذ تواجه الحكومة صعوبات في شراء شحنات المنتجات النفطية لتزويد أربع محطات كهرباء ساحلية بالوقود، ووسط النقص

الحاد في الطاقة، قام مستورد النفط من القطاع الخاص في لبنان بزيادة وارداتهم من الديزل لاستخدامه بشكل أساسي لتشغيل مولدات الطاقة الخاصة، وإذا تفاقم التوترات بين إسرائيل وحزب الله فلن تتمتع حكومة تصريف الأعمال في لبنان بالقدرة على معالجة حالات الطوارئ الجديدة؛ حيث إن الصراع الأخير بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006، شهد قصف إسرائيل لصهاريج تخزين النفط في محطة الجية الساحلية لتوليد الكهرباء في جنوب لبنان، مما تسبب في كارثة كبيرة وذلك إثر تسرب كبير لزيوت الوقود الثقيل إلى البحر المتوسط. وبالتالي، فإن توسع نطاق الصراع بين حزب الله وإسرائيل أن يؤثر أيضاً على حركة الشحن إلى لبنان مما يزيد الضغط على اقتصاده المتعثر.

كما بات مستقبل اكتشافات النفط والغاز في لبنان أصبح على المحك، وذلك بعد النتائج المخيبة للآمال التي أسفرت عنها عمليات الحفر في حقل قانا للغاز بالقرب من الحدود الإسرائيلية مؤخراً مما يهدد فرص توفير بدائل قوية لقطاع الطاقة المحلي.

أما الأردن التي تتلقى من إسرائيل 37% من صادراتها من الغاز الطبيعي فبالرغم من صغر حجم تلك الصادرات مقارنة بحجم صادرات الغاز الطبيعي الإسرائيلي لمصر، إلا أن الدولة ستتأثر بشكل كبير مع توسع الصراع في غزة، وهو الأمر الذي ستقاومه الحكومة الأردنية وذلك في ظل إنتاج محلي ضعيف من الغاز الطبيعي، بجانب توجهها لتلبية الطلب نحو واردات الغاز الطبيعي المسال الباهظ الثمن، الأمر الذي سيتسبب في معاناة اقتصادية للمواطنين وتآكل احتياطات النقد الأجنبي في وقت تواجه فيه عمان بالفعل مشاكل اقتصادية كبيرة.

ومن هنا نجد أنه مع استمرار الحرب ستظل حالة عدم اليقين بشأن مستقبل أسواق الطاقة في الشرق الأوسط والأسواق العالمية، ولن يؤدي تصعيد الأوضاع إلا إلى مزيد من تذبذب أسواق الطاقة في المنطقة، وما قد يلحق بالبنية التحتية لقطاع الطاقة من أضرار جسيمة، والتداعيات

الاقتصادية التي ستنعكس على وضع قطاع النفط والغاز في المنطقة، كما ستؤجل الحكومات الإقليمية أي خطط لمشاريع توسعية في قطاع الطاقة قامت بوضعها في السابق لسنوات قادمة.

ج- مستقبل أسعار الطاقة العالمية مع تطورات الحرب على غزة: تُشير مصفوفة التقديرات لتطورات الحرب في غزة وأثرها على السوق العالمية إلى وجود احتمالين رئيسيين، وهو بقاء العمليات البرية بشكل محدود في غزة وهو احتمال قائم بنسبة 60 - 70% تقريباً، وهو الأمر الذي يحد من الآثار السلبية لتلك الحرب على المنطقة، ويضع حدوداً سعرية لسعر برميل البترول بين 80 - 95 دولار أمريكي للبرميل.

لكن الاحتمال الآخر وهو التوسع الإسرائيلي للعمليات البرية في غزة باحتمال بين 30 - 40% وهو ما يفتح الصراع لعدد آخر من الجبهات، ويضع سيناريويهن لذلك التطور: الأول هو التمكن من إبقاء المواجهات محدودة بين حزب الله وإسرائيل وحماس (احتمال بنسبة 25% تقريباً) وهو ما يدفع أسعار البترول إلى مستويات 100 - 115 دولاراً أمريكياً، أما السيناريو الثاني وهو الأكثر تشاؤماً هو الانزلاق إلى حرب متعددة الجبهات ودخول الولايات المتحدة كطرف في الصراع (احتمال بنسبة 10%) ويضع سعر برميل البترول عند مستوى بين 135 - 150 دولاراً أمريكياً، ويوجد احتمال بنسبة 5% أن ينجرّف ذلك الصراع إلى مواجهات مباشرة مع إيران وهو ما يرفع أسعار البترول إلى مستوى 150 - 200 دولار أمريكي.

ووفقاً للتحليل السابق، فإن دخول أي أطراف تمثل إيران في الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر هو أمر من شأنه أن يهدد سوق الطاقة العالمية ويدفع الاقتصاد العالمي إلى الانكماش؛ فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن كل 10 دولارات أمريكية ارتفاع في أسعار الطاقة تخفض نمو الاقتصاد العالمي

بنسبة 0.15% في المتوسط، ويرتفع تأثير ذلك الانكماش بشكل أكبر للدول المستوردة للطاقة وينخفض بالنسبة للدول التي لديها اكتفاء ذاتي من الطاقة.

كما تتأثر أسعار الفائدة هي الأخرى باحتمال الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران (احتمال بنسبة 5%)؛ إذ إن دخول إيران كطرف مباشر في الصراع يعني إقدام الفيدرالي الأمريكي على رفع آخر لسعر الفائدة، وهبوطًا بسوق الأوراق المالية الأمريكية بنسب تتراوح بين 30 - 50%، وارتفاعًا في سعر الذهب إلى مستويات بين 2100 - 2300 للأونصة، وانكماش نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بنسبة 0.5%.

تستحوذ السيناريوهات الأخرى على احتمالات أكبر وتشكل أضرارًا أقل للاقتصاد العالمي، لكن دخول القوات الأمريكية في الصراع بشكل مباشر هو أمر من شأنه أن يكبد الاقتصاد العالمي والإسرائيلي خسائر فادحة، وسيدفع بأسعار الفائدة والطاقة والذهب للارتفاع بشكل كبير؛ الأمر الذي سيضر الاقتصاد العالمي إجمالاً وقارة أوروبا بشكل خاص.

سابعاً | الاستفادة الإسرائيلية من الحرب على غزة

إن الأهداف التوسعية لإسرائيل وتحقيق الدولة الإسرائيلية، يستند بالأساس على مبدئين رئيسيين، أولهما؛ أن تكون الموارد من الكثرة والتنوع بحيث يمكنها من استقبال أعداد أكبر من السكان وتوفير مستوى معيشي مرتفع لهم وتأمين الحاجات الضرورية لإقامة الدولة الحديثة، وثانيهما أن تكون الموارد الحيوية لهذه الدولة كالماء والنفط وغيرهما من الثروات الطبيعية، تحت سيطرتها، أي واقعة ضمن أراضيها، ومن هنا يتضح لنا أن الهدف يكمن أساساً في إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتمكينه من تنفيذ المرحلة التالية في الاستراتيجية العامة للدولة، وتحويلها من مجرد دولة صغيرة وضعيفة، من ناحية الكم، إلى قوة إقليمية ودولية وهي إسرائيل الكبرى وفقاً للمفهوم التوراتي.

ومع تسليمنا من حجم المنافع التي سيجنيها الاقتصاد الإسرائيلي جراء اجتياح غزة، فإننا نؤكد أن هذه المكاسب يمكن أن تصل إلى حدها الأدنى إذا ما أدرك العالم العربي طبيعة المخاطر المترتبة عليها، وهو ما لن يتأتى إلا عبر الانتقال من دائرة النيات والأقوال إلى دائرة الأفعال الجادة.

نهاية القول، إن ما تم طرحه من مناقشات تفصيلية بشأن التداعيات الاقتصادية من الحرب على غزة، والتي تفوق في تأثيرها حدود إقليم الشرق الأوسط، لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، لاسيما في قطاع الطاقة، يؤكد على حقيقة رئيسية هو أن المرحلة الحالية من التداعيات الاقتصادية المترامية التأثير، لا بد أن تفرض على دول العالم لاسيما الاقتصادات الكبرى المنخرطة بشكل أو آخر في الحرب، والتي يأتي على رأسها الولايات المتحدة، إعادة النظر في موقفها الداعم لتل أبيب، ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية لكون واشنطن الحليف الاستراتيجي لتل أبيب كما هو منعكس بشكل قوى خلال الأيام الأولى من الحرب، ولكن لاعتبارات اقتصادية القت بظلالها على الاقتصاد العالمي، وبات الاقتصاد الأمريكي واقتصادات حلفاءها الدوليين والإقليميين في مرماها.



المحور الثامن

أدوار متنوعة للقوى الإقليمية:
شريك ووسيط ومستهدف

المشاركون:

اللواء / محمد إبراهيم

هدير أبو زيد

ماري ماهر

رحاب الزيايدي

محمد منصور

أدوار متنوعة للقوى الإقليمية: شريك ووسيط ومستهدف

من المؤكد أن مواقف الأطراف الإقليمية مهمة جداً في معادلة أحداث طوفان الأقصى، وما ستسفر عنه من تداعيات سواء حول مستقبل الحرب بين حماس وإسرائيل أو مدى استقرار منطقة الشرق الأوسط ككل. وهناك موقف متقارب بين القوى الإقليمية المختلفة تجاه الحرب في غزة ورفض إمعان إسرائيل في استخدام القوة العسكرية تجاه الفلسطينيين، لكن يختلف انخراط القوى الإقليمية في التطورات الجارية في غزة فهناك دول تعد طرفاً مباشراً في الأزمة، مثل مصر التي تتضرر بشكل مباشر من هذه الحرب وتداعياتها سواء للحدود المشتركة مع غزة أو دفع الفلسطينيين قسرياً في اتجاه الحدود المصرية ومؤخراً تأثر حركة المرور في قناة السويس من جراء تهديد جماعة الحوثي للسفن المارة في باب المندب لإعلانها الحرب على إسرائيل؛ ونتيجة للانخراط القوي لمصر فإن دورها يتنوع ما بين الدور الدبلوماسي والاقتصادي ولا تتوانى مصر في تأكيد ثوابتها تجاه القضية الفلسطينية. وبدرجة أقل تظهر الأردن كدولة منخرطة بشكل كبير؛ نظراً للأوضاع في الضفة الغربية وتساعد الأحداث فيها على نحو موازٍ للتصعيد في غزة. أما الدول الخليجية فتتبنى مواقف دبلوماسية تدين استمرار إطلاق النار على الفلسطينيين، وتعزيز المساعدات المتجهة للفلسطينيين، لكن تعد قطر هي الدولة الخليجية الأكثر انخراطاً في الأزمة من خلال الجهود الدبلوماسية للوساطة في الهدنة الإنسانية أو تبادل الأسرى.

ومن بين القوى الإقليمية غير العربية تظهر إيران وتركيا كدول لها أدوار واضحة تجاه الحرب، فإيران تنخرط بمستوى فعلي من خلال دعمها لحركة حماس ثم تدخل بعض من وكلائها في الحرب (جماعة الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان)، ويتصاعد دورها مع تدخل الولايات المتحدة في المشهد الإقليمي خاصة مع توجيهها لضربات جوية للحوثيين، واحتمالات استمرار هذا المشهد لفترة غير محددة. وعلى مستوى آخر تتبنى تركيا موقفاً واضحاً من الحرب وتستثمره داخلياً وإقليمياً بدرجة كبيرة، وربما يزداد الدور التركي في مرحلة ما بعد الحرب بدرجة أوضح.

ووفقاً لهذا المشهد الإقليمي يتم التركيز على الأدوار الإقليمية الأهم في حرب غزة، والمقصود هنا الدور المصري والإيراني والتركي، بينما سيتم استعراض بقية الجهود في المحور الخاص بالجهود الدبلوماسية.

ملامح الدور المصري

من المؤكد أن أي تحرك مصرى تجاه الأوضاع الحالية في قطاع غزة يعتمد بصورة رئيسية ليس فقط على إرث تاريخى مشرف، ولكنه يستند أيضاً إلى حاضر مميز وواقع يقرأ الأحداث بكل موضوعية ويتعامل معها بالقدر الذي يحقق مصالح الشعب الفلسطيني، وهذا هو الإطار الذي يحكم موقف القيادة السياسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية على مدى عقودها الماضية وخلال مراحلها المقبلة.

وفي هذا السياق فإن التحرك المصرى منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية تجاه غزة والتي بدأت يوم 7 أكتوبر 2023 عقب عمليتي طوفان الأقصى والسيوف الحديدية قد اتسم بثبات المحددات والمبادئ المصرية التي لم ولن تتغير ومن أهمها الرفض المطلق لتصفية القضية الفلسطينية أو تهجير السكان إلى خارج أراضيهم، ولاسيما إلى سيناء ومعارضة سياسة العقاب الجماعى وعمليات

القتل والتدمير المنهج، الذى تنفذه إسرائيل في مواجهة المدنيين العزل طوال ثلاثة أشهر سابقة دون أى رادع. وقد تحركت مصر منذ اليوم الأول للعمليات الإسرائيلية وهى تعلم أنها تتحرك في حقل ألغام وأن الحرب الحالية تختلف تماماً عن الحروب الست السابقة التى شهدتها قطاع غزة منذ عام 2008، وبالرغم من العقوبات غير المسبوقة فإن الاهتمام المصرى ركز على كيفية التوصل إلى وقف إطلاق النار أو هدنة إنسانية طويلة نسبياً باعتبار أن هذا المسار يعد هدفاً تكتيكياً يهيئ المناخ لتحقيق بعض الخطوات الإيجابية، أهمها إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية وإنجاز صفقة تبادل أسرى ومن ثم يمكن الانتقال في مرحلة تالية للهدف الإستراتيجى بإحياء عملية السلام.

رؤية متكاملة: مؤتمر القاهرة للسلام

كانت مصر على مستوى المسئولية عندما طرحت مقترحات تضمنت عدة مراحل متتالية بهدف تغيير الوضع الراهن في غزة حتى ينتقل من حالة الحرب بكل مآسيها إلى حالة التهدئة حتى لو كانت مؤقتة، ومن الضرورى أن أشير هنا إلى نقطة شديدة الأهمية تحسب بكل فخر لمصلحة الدولة المصرية ومفادها أن مصر هى الدولة الوحيدة في العالم التى اجتهدت من أجل أن تطرح رؤية متكاملة للخروج من المستنقع الحالى في القطاع، وعلينا ألا ننسى أن الرئيس قد طرح في 21 أكتوبر 2023 خلال مؤتمر القاهرة للسلام مجموعة مبادئ رئيسية لحل أزمة غزة .

ومن الإنصاف أنؤكد أن قيمة المقترحات المصرية التى طرحت مؤخراً لاترتبط فقط بما تضمنته من مراحل ومتطلبات، وإنما القيمة الأكبر في رأيي تتمثل في أن مصر رفضت أن تكون مجرد رقم في مصاف الدول المراقبة ومن ثم قررت التحرك وسط النار والاشتباك بقوة في المعركة السياسية حفاظاً على أمنها القومى، الذى لن نسمح بالمساس به، من أجل البحث عن حلول نظراً لأن الخسائر التى تعرض لها القطاع حتى الآن فاقت الخسائر التى تعرضت لها القضية منذ 1948 .

ومن ناحية أخرى لا يمكن النظر إلى المقترحات المصرية على أنها مقدسة أو غير قابلة للتعديل، ولكن المؤكد أنها صالحة لتكون قاعدة للتفاوض بين جميع الأطراف المعنية، وبالتالي ليس من المنطق أو المتوقع أن يكون الرد عليها بالرفض التام أو القبول التام، ولا بد أن ينظر الجميع إليها على أنها شعاع ضوء في نفق مظلم للغاية، وعلى الأطراف كلها أن تتلقاها وتستثمرها وتبدأ بها مرحلة جديدة يمكن أن تؤدي إلى تغيير في مسار الحرب الحالية التي لا يعلم أحد متى وكيف ستنتهي. وبالتوازي مع هذه المقترحات، حرصت مصر على أن تتواصل مع كل الأطراف بما فيها حركتا حماس والجihad الإسلامي من أجل التوصل إلى تفاهات تصلح أن تكون أرضية يمكن البناء عليها مستقبلاً بهدف التوصل إلى التهدئة المطلوبة، وعلى أمل أن يتغير الوضع الحالي في غزة تدريجياً خاصة تخفيف الكارثة الإنسانية التي تفتك بالسكان الفلسطينيين في غزة.

وبالرغم من التحرك المصري الإيجابي الذي يسعى إلى إنضاج رؤية للتهدئة يتوافق عليها الجميع، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تحيط بهذا التحرك من جانبين رئيسيين، الأول أن المواقف الأمريكية لا تساعد في تهدئة الأوضاع في غزة، والجانب الثاني يتمثل في المواقف المتطرفة التي تعلن عنها إسرائيل من بينها رفض عودة النازحين إلى شمال غزة بل واعتزام احتلال الشريط الحدودي الفاصل بين القطاع ومصر والذي يطلق عليه اسم محور فيلادلفيا، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيدات الموقف وينبئ بأن مثل هذه الخطط الإسرائيلية من شأنها أن تفشل أي جهود للحل.

ولاشك في أن مثل هذه المواقف الإسرائيلية يجب أن نأخذها مأخذ الجد حيث إن إسرائيل على وشك الانتقال إلى المرحلة الثالثة من العملية البرية التي ستتركز في جنوب القطاع والتي سوف تغير فيها إسرائيل تكتيكاتها العسكرية التي انتهجتها خلال عملياتها في منطقتي الشمال والوسط، بحيث سيكون توغلها البري أقل وعمليات القصف والتدمير والاستهداف أكثر تحديداً مع تجنب قتل المدنيين

قدر المستطاع حتى لاتتعرض لمزيد من الانتقادات الإقليمية والدولية وتماشيا مع بعض المطالب الأمريكية .

وبالرغم من كل العقوبات المرتبطة بالوضع الحالي في غزة والتي تزداد تعقيداً فإن مصر لن تتوقف عن التحرك وستظل حريصة على التواصل مع جميع الأطراف حتى تصل إلى التهدئة المنشودة، سواء من خلال الطرح الذي قدمته أو أى مقترحات أخرى، وسوف تظل مصر منفتحة على التنسيق مع جميع القوى المعنية من أجل الوصول إلى وضع أفضل ينقل السكان الفلسطينيين في القطاع من الوضع الكارثي الذي يشاهده العالم بلا حراك إلى وضع إنساني يحصل فيه الفلسطينيون على أقل حقوقهم الإنسانية وسط عالم لا يعترف فيه إلا بحقوق الإنسان لمجتمعاتهم فقط .

ملامح الدور الإيراني

اتسم النهج الإيراني تجاه أحداث طوفان الأقصى على ذاته دون تغيير، أي نهج مد النفوذ عبر الميليشيات وأدوات أخرى، وهو ما تجلّى في أدوار حزب الله، والدعم الإيراني لحماس، فضلاً عن دور الحوثيين، وذلك على النحو التالي:

أ. مسارات الدعم الإيراني لحماس في مواجهة إسرائيل

تراوحت القراءات السياسية والاستراتيجية بعد اندلاع الصراع بين إسرائيل وحماس إثر هجوم الأخيرة في 7 أكتوبر 2023 بين الترجيح والنفي حول علاقة إيران بعملية "طوفان الأقصى". إلا أن طهران لم تُخفِ دعمها المطلق لعملية حماس ضد إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فإن طهران تصرّح في الوقت نفسه بضرورة وقف إطلاق النار في غزة، ملوحة بإمكانية اندلاع أزمة معقدة وخارجة عن السيطرة على المستوى الإقليمي. يثير ذلك تساؤلات حول أسباب الدعم الإيراني لعملية "طوفان الأقصى"، ومستوياته، ومساراته.

• دوافع متعددة

ثمة أسباب دفعت إيران لدعم حركة حماس في هجومها الأخير على إسرائيل، من أبرزها:

- وقف التطبيع السعودي - الإسرائيلي: تدرك إيران أن تحقيق مسار التطبيع الإبراهيمي بين السعودية وإسرائيل قد يخلق مستويين من التهديد الاستراتيجي لها. المستوى الأول، خلل في الميزان الاستراتيجي للشرق الأوسط. وبالفعل، أدت الحرب الإسرائيلية على غزة إلى تجميد مباحثات التطبيع بين السعودية وإسرائيل، وذلك يعد نجاحًا للهدف الإيراني. المستوى الثاني، مزيد من الاندماج الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة على حساب إيران ووكلائها في المنطقة، مما يسمح بفقدان الردع الإيراني أو على الأقل فقد رصيد كبير من نفوذ طهران الإقليمي في المنطقة، في مقابل انتشار السلاح الإسرائيلي على طول سواحل الخليج العربي المقابل لإيران، وهو ما يفسر تركيز التصريحات الإيرانية على عدم قيمة الأسلحة الإسرائيلية أمام عملية حماس.

- تقليل الجدوى الأمنية لمشروعات الشرق الأوسط الجديدة: تواجه إيران مؤخرًا مجموعة من التحركات الجيوستراتيجية تقودها الولايات المتحدة مع إسرائيل ودول الخليج بهدف تشكيل تكتلات اقتصادية وأمنية يمكن أن تعمل على تطويق إيران في المنطقة، على غرار مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الذي تم الإعلان عنه على هامش قمة مجموعة العشرين الأخيرة في نيودلهي.

وتتسبب عملية "طوفان الأقصى" في إيصال رسالة مؤداها أن استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يقوض الجدوى الأمنية لأي مشروع جيوستراتيجي في المنطقة. وهو ما حرك إيران بدعمها العملية التي قد تتسبب في إعادة النظر في تلك المشروعات قبل التأكد من الجدوى الأمنية، أو تضمين إيران في تلك المشروعات وعدم إقصائها.

- تحقيق الردع الإقليمي: يرجع أحد عوامل تأسيس شبكة مليشيات مسلحة في الشرق الأوسط تكون تابعة لإيران وبالتحديد الحرس الثوري إلى تطبيق سياسة "تطويق إسرائيل" في المنطقة، عبر خلق عدة جبهات تقيد السلوك العسكري الإسرائيلي مما يحقق نظرية الردع الإقليمي التي تخدم المصالح الإيرانية. تعتقد طهران أن تأييدها عملية حماس ضد إسرائيل قد يمنحها هامش مناورة حقيقياً ضد دول المنطقة والمصالح الأمريكية في المنطقة. ونجحت إيران في ذلك المبتغى بعد إجراء الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أول مكالمة هاتفية مباشرة بينهما منذ توقيع اتفاق التطبيع بين البلدين، في محاولة واضحة لوقف التصعيد وتوضيح مخاطره. كما صرّحت محذرة إسرائيل من تدخل أطراف أخرى في الإقليم حال استمر الصراع.

- التماسك المؤسسي داخل إيران: حاول الحرس الثوري الإيراني الاحتفاظ بدوره المحوري في ترتيب العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، خاصة بعد نجاح الرئيس الإيراني في الوصول إلى اتفاق تطبيع بين الرياض وطهران بوساطة صينية في مارس الماضي، لكن ما لبث أن خلق توتراً مع السعودية والكويت حول أحقية إيران في حقل درة بالخليج العربي. ويدرك صانع القرار الإيراني أن عدم دعمه عملية حماس قد يضطره لخلق أزمة داخل إيران بين المؤسسات الأمنية مثل الحرس الثوري ومؤسسات أخرى، مما يخلق انطباعاً سلبياً حول مدى التماسك المؤسسي داخل إيران.

- الترويج لفكرة "مساندة الوكيل": تُعد حماس "شريكاً" مهماً لإيران في المنطقة، ومسئولة عن بنية تحتية عسكرية قوية على نحو كبير استفادت منها إيران في تحقيق تطويقها لإسرائيل من خلال ما يعرف بـ "وحدة الساحات"، كما نجحت حماس في تنويع جغرافيتها في المنطقة عبر الانتشار في الضفة الغربية، وفي جنوب لبنان، وفي جنوب سوريا عبر بعض فصائل المقاومة التابعة لكثائب القسام. وكان الرئيس الإيراني قد صرح، في 29 أكتوبر 2023: "من واجب إيران دعم حماس وحزب الله في مواجهة إسرائيل التي تجاوزت الخطوط الحمراء".

• تكتيكات الرد

تُشير سلسلة من التحذيرات الإيرانية إلى تزايد خطر توسيع الحرب بين إسرائيل وحماس إلى ما هو أبعد من نطاقها الجغرافي الحالي، مع قدرة طهران على استخدام آليات متعددة لمهاجمة إسرائيل والغرب إذا اختارت ذلك. لذلك فإن الدعم الإيراني لحماس في مواجهة إسرائيل يأخذ المستويين التاليين:

- "التلويح" بالرد: على المستويات الرسمية يمكن الإشارة إلى أن إيران لم تعلن استهدافها إسرائيل أو الانخراط بشكل عسكري في دعم حماس في عملياتها "طوفان الأقصى"، وإنما الاكتفاء بالتلويح بالتهديد حال استمرت الحرب، وبالتحديد الغزو البري لغزة بالرد على الأرض ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية في المنطقة. ويمكن تفسير هذا التكتيك بسببين: الأول، أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تتهما إيران رسميًا بالتورط أو بالتخطيط في عملية "طوفان الأقصى" وأنه مجرد دعم سياسي لأحد وكلائها في المنطقة. والسبب الثاني، أنه لم يطل تهديد مباشر على الأراضي الإيرانية أو برنامجها النووي العسكري.

تستفيد إيران من ذلك التكتيك بأنه يقدم رسالة ردع إلى دول المنطقة بمحورية الموقف الإيراني في التقدير الأمني للإقليم، دون التهور في جر المنطقة إلى حرب إقليمية قد تضطر السعودية بعدها إلى تعطيل التطبيع مع طهران، واستئناف المباحثات مع إسرائيل حول التطبيع.

- هجمات محدودة: لم تكتفِ طهران بالتلويح باحتمالية الرد العسكري على أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، بل كانت هناك مؤشرات تتجه إلى أن الميليشيات العراقية، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن؛ تذهب إلى شن هجمات "محدودة" على إسرائيل والولايات المتحدة في سوريا والعراق، بهدف التذكير برقعة الصراع الإقليمية المحتمل تفجرها في أية لحظة حال استمرت إسرائيل في غزوها البري الشامل لقطاع غزة.

وتستفيد إيران من ذلك التكتيك بإيفاد رسالة مؤداها أنها تستطيع ضبط إيقاع الأمن الإقليمي دون التورط في اندلاع أزمة إقليمية حقيقية، كما أنها تستهدف حصر رقعة التهديدات في المنطقة العربية حيث سوريا والعراق ولبنان واليمن والبحر الأحمر، دون أن تدخل الأراضي الإيرانية أو برنامجها النووي ضمن حدود هذه الرقعة. أضف لذلك، الحفاظ على سياسة "وحدة الساحات" الإيرانية في المنطقة.

• مسارات محتملة

في ضوء ما سبق، فإلى أي مدى يمكن أن تعلن إيران رسمياً دخولها الحرب مع حماس، وتفعيل سياسة "وحدة الساحات"؟ يمكن هنا تقدير عدة مسارات، على النحو التالي:

- أرسلت إيران رسالة عبر قناة خلفية إلى الأمم المتحدة قائلة إنها لا تسعى إلى التصعيد في الحرب الحالية بين إسرائيل وحماس (حسبما ذكرته صحيفة أكسيوس)، لكنها ستضطر إلى التدخل إذا تحركت إسرائيل للمضي قدماً في اجتياحها البري المتوقع لقطاع غزة. ولا تريد طهران التصريح علانية أن خطها الأحمر هو إسقاط حماس في غزة، إدراكاً منها أن إسرائيل ترغب في جري إيران والتورط في حرب إقليمية لتبرير التحرك الأمريكي العسكري ضدها.

- يُشير الخطاب التصعيدي الإيراني إلى التهديد المتزايد المتمثل في تورط طهران بشكل أكبر في الصراع، مما يهدد بانتشاره إلى دول أخرى في المنطقة وربما إلى خارجها. وحتى الآن، اقتصر الصراع -إلى حد كبير- على مسرح الصراع بين إسرائيل وغزة، حيث سعت القوى الإقليمية والولايات المتحدة إلى الحد من خطر التصعيد. وهو ما يفسر الضغط الأمريكي على إسرائيل بعدم توسيع العملية البرية وقصرها على عملية محدودة مع وضع أهداف منطقية (في إشارة إلى عدم منطقية الهدف الإسرائيلي المتمثل في إسقاط حماس).

- إذا تورطت إيران، فستكون لديها وسائل متعددة لشن هجمات مباشرة ومن خلال وكلاء في البلدان المجاورة والفضاء الإلكتروني، مما يهدد بفتح جبهات جديدة في الحرب و/أو تعطيل أسواق الطاقة العالمية.

- إن السبل الأكثر إلحاحًا أمام إيران للمشاركة بشكل أكبر ستكون من خلال استخدام مجموعات إقليمية بالوكالة في لبنان أو سوريا المجاورتين، أو في أماكن أبعد في العراق واليمن. وبالإضافة إلى القوات الإيرانية على الأرض في البلدين السابقين على الأقل، تمتلك طهران شبكة من الميليشيات المتحالفة في البلدان الأربعة التي يمكن أن تستخدمها لضرب أهداف إسرائيلية أو أمريكية أو غربية أخرى عبر هجمات صاروخية أو طائرات بدون طيار أكثر هجومية. ومن المحتمل أن ترقى هذه المشاركة إلى توغلات برية من لبنان أو سوريا مباشرة إلى الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في أكثر التقديرات تشاؤمًا، مما يجبر الجنود الإسرائيليين على القتال على جبهات متعددة.

- يمكن لإيران استخدام ميليشياتها في العراق (التي تعهدت بالفعل باستهداف المصالح الأمريكية المحلية إذا قدمت واشنطن المزيد من الدعم لإسرائيل) لمهاجمة القوات الأمريكية، أو شركات النفط والغاز الغربية أو غيرها من العمليات التجارية الأجنبية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يستأنف الحوثيون المدعومون بالفعل الهجمات التي تقوض وقف إطلاق النار الهش مع السعودية.

- نظرًا لدرجة معينة من التقارب الإيراني السعودي، فإن أي هجمات ستكون أكثر احتمالًا إذا أصبحت الولايات المتحدة أكثر انخراطًا عسكريًا في الصراع، حيث قد تقوم إيران والحوثيون بشن هجمات تستهدف السعودية، مثل: البنية التحتية للنفط والغاز، والشحن الإقليمي، أو ربما أهداف أبعد في دول الخليج كبدل لتوجهاتها المؤيدة للغرب واستضافة القوات الأمريكية في أماكن مثل البحرين.

في الختام، يمكن الإشارة إلى أن الاجتياح البري الإسرائيلي لا يزال "محدودًا"، يرافقه ضغط غربي على إسرائيل بعدم توسيع العملية، كما من المرجح أن يشمل هذا الضغط عدم طرح فكرة إسقاط حماس إلا بعد أن تتوافر إرادة عربية وإقليمية شاملة على نجاعة الفكرة للاستعداد إلى مآلاتها وتبعاتها السلبية. كما أنه رغم تراكم مؤشرات كثيرة بشأن حدوث توترات إقليمية في سوريا والعراق ولبنان واليمن، إلا أنها لا ترقى بعد إلى صراع إقليمي يمكن أن يهدد بتفجير حرب إقليمية مباشرة. أخيرًا، يمكن تحديد الموقف العسكري للولايات المتحدة كمؤشر حاكم يمكن القياس به لتحديد مسارات التدخل الإيراني العسكري، أي بتقييد الانخراط الإيراني بحجم الانخراط الأمريكي العسكري في المنطقة.

ب. حسابات حزب الله

منذ اندلاع أحداث طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، أثارت تساؤلات عن موقف حزب الله ودوره في ظل التصعيد الذي تقوم به إسرائيل تجاه قطاع غزة، إذ لم ينخرط الحزب بالصورة المتوقعة منه كونه عنصرًا أساسيًا لدى محور المقاومة أو الممانعة، وأثيرت الشكوك نحو إيران ووقوفها وراء العملية التي قامت بها حماس خاصة أنها تدعم ماليًا كلاً من حماس وحركة الجهاد الإسلامي بنحو مائة مليون دولار سنوياً، ويقوم حزب الله بتقديم التدريب لحركة حماس، وبالرغم من ذلك نفت إيران وحزب الله أي صلة وراء حث الحركة على القيام بهذه العملية، لكن مع تطور الهجمات الإسرائيلية، بدأ الحزب ينخرط بشكل محسوب، لكن لم يرقى إلى مستوى حرب لبنان في عام 2006، واقتصرت الهجمات على مزارع شبعا وتلال كفر شوبا في المنطقة الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل، إذ أطلق الحزب في 8 أكتوبر صواريخ على قاعدة عسكرية إسرائيلية في مزارع شبعا، وفي 9 أكتوبر كانت بعض محاولات التسلل من قبل جماعات فلسطينية بإطلاق النار على المناطق المجاورة على الجانب اللبناني من الحدود، ونتيجة لهذه الغارات قُتل اثنان من حزب الله، وكان القتال مقتصرًا على جانبي الحدود بعمق حوالى 5 كيلومترات، وهو النطاق

المحدد للذخيرة الموجهة المضادة للدبابات التي يستخدمها الحزب، وردًا على ذلك قصفت إسرائيل برج مراقبة لحزب الله، أي اتسم الاشتباك بين الطرفين بالردع المتبادل.

كذلك، انخرط وكلاء إيران بالعراق باستهداف قواعد أمريكية في قاعدة عين الأسد، وقاعدة حرير في أربيل بهجمات بطائرات بدون طيار، بالإضافة إلى استهداف القوات الأمريكية في قاعدة التنف في سوريا، ونتج عن هذه الهجمات إصابة بعض الجنود الأمريكيين، وتعهدت (عصائب أهل الحق، وحركة النجباء، وكتائب حزب الله، ومنظمة بدر) بضرب القواعد الأمريكية في المنطقة إذا تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في الحرب. كما أطلق الحوثيون صواريخ وطائرات مسيرة باتجاه إسرائيل أسقطتها السفينة البحرية الأمريكية "يو إس إس كارني"، وردًا على ذلك قامت الولايات المتحدة بإرسال قوات بحرية إلى شرق البحر المتوسط ووصول حاملتي الطائرات "جيرالد فورد"، "يو إس إس أيزنهاور" لردع حلفاء إيران عن فتح جبهات جديدة مع إسرائيل أو تهديد مصالحها في المنطقة.

انطلاقاً من هذا، يمكن توضيح بعض الاعتبارات الحاكمة لحسابات حزب الله اللبناني على النحو الآتي:

- الرؤية الإيرانية: ترغب إيران في الحفاظ على دور الحزب كإحدى أهم أدوات الردع ضد أي ضربات إسرائيلية، والاحتفاظ بها كورقة ضغط وتوظيفها في الوقت المناسب، وبحسب خطاب نصرالله في 3 نوفمبر تبين أن التصعيد إلى مستوى الحرب الإقليمية مرهون بقيام إسرائيل بالتهجير القسري لسكان غزة وتوسيع عملياتها لتدمير حماس، بما يمثل ذلك اختباراً لموقف الحزب ولإيران خلال الفترة القادمة، ومن ناحية ثانية تظل الحسابات الإيرانية تراقب الجهود الإقليمية والدولية لوقف التصعيد الإسرائيلي، في ظل حرص بعدم توسيع نطاق الحرب إلا في حال تصاعد الاستفزازات الإسرائيلية. وربط الحزب أمر

التصعيد بوقف الدعم الأمريكي لإسرائيل التي تمثل أدواتها في المنطقة، وأن جميع الخيارات مطروحة وكل الاحتمالات واردة، لكن ربما يفضل الحزب في الوقت الحالي خيار تدريب حماس وتوجيه ضربات تضامنية وضد أهداف صغيرة، للحفاظ على مقاتلي حزب الله وناخبيه وتجنب تدمير أكثر للبنان في ظل ظروف متدهورة بالفعل.

- **الأزمات اللبنانية:** تأتي الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان ضمن اعتبارات الحزب إزاء موقفه من التصعيد، حيث تعاني لبنان من أزمات داخلية وشغور في منصب رئيس الجمهورية وحكومة مؤقتة لتصريف الأعمال، ومن ثم فإن الأوضاع غير ملائمة نحو التصعيد من جبهة لبنان، بالإضافة إلى الحرص على عدم تراجع قوته الشعبية في لبنان، ومن ثم يأخذ حزب الله في حسبانته انهيار مؤسسات الدولة، وضعف الاقتصاد في ضوء تراجع قيمة العملة اللبنانية، وارتفاع التضخم، إضافة إلى عدم توفر الدعم المادي لإعمار البنية التحتية في حال تصعيد الحرب على الجبهة اللبنانية. من ناحية ثانية فإن الحزب منخرط كقوة سياسية في الحكومة والبرلمان، ومن ثم لديه حرص بالحفاظ على قوته السياسية التي قد تهددها، أي خطوات بعيدة لتصعيد الحرب، خاصة أن هناك تهديدات إسرائيلية من قبل رئيس المجلس القومي الإسرائيلي بأن الرد في حال توسيع الحرب بإعادة لبنان إلى العصر الحجري.

- **صراعات سياسية:** يعاني الحزب من صراعات داخلية وتفكك في تحالفاته وعدم وجود تأييد سياسي كما كان الحال في حرب 2006، إذ كان حليفه آنذاك رئيس التيار الوطني الحر "ميشال عون"، بينما يرأسه اليوم "جبران باسيل" وبينهما توترات سياسية على مرشح منصب رئيس الجمهورية اللبناني، من ناحية ثانية هناك توترات سياسية بين حزب الله وحزب القوات اللبنانية، ويرفض رئيسه "سمير جعجع" انخراط لبنان في الحرب بما يسبب في تدمير أكثر للدولة، إذ إن الأوضاع الحالية تختلف عن حرب 2006 حيث فتحت منازل اللبنانيين لاستقبال الأفراد الذين نزحوا من الجنوب بسبب القصف

الإسرائيلي لمدنهم وقراهم، أما الوضع الحالي في حال اشتعال الحرب على جبهة لبنان، وفي ظل أزمة اقتصادية لن يكون مُرحبًا بنازحين آخرين.

- **خسارة النفوذ:** تمثل الخسائر التي تعرض لها الحزب في حروبه السابقة سواء بمشاركته في سوريا وخسارة نحو 2000 مقاتل، وفقدان 1000 لبناني وتشريد نحو مليون فرد في حرب 2006، عاملاً مؤثراً قد يوجب الشارع ضده، إذ يقع مقر الحزب وسط المدنيين في حي الضاحية في بيروت، ويتركز الشيعة في ضواحي بيروت الجنوبية وأجزاء من وادي البقاع، وهي المناطق التي ركزت إسرائيل على قصفها في حرب 2006، بما يعني أن أي هجمات على مواقع الحزب ستطال المدنيين في لبنان. وخلال الأحداث الجارية في غزة، تم اختراق الأراضي اللبنانية بالطيران والقصف الإسرائيلي، وسقط قتلى من الصحفيين والمدنيين، بالإضافة إلى وقف العمل في حفر البلوك رقم 9 في حقل الغاز البحري، وهي خسائر قد تتفاقم في حال توسيع الحرب على هذه الجبهة.

ختامًا، يظل الحذر تجاه فتح جبهة جنوب لبنان والانخراط في مواجهة شاملة مرهونًا بالاعتبارات السابقة، وبحسابات التكلفة البشرية والمادية، وتجنب ضغوط أخرى على إيران، في ظل ملفات عالقة ببرنامجها النووي ودعمها لروسيا بأسلحة في أوكرانيا، وأزماتها الداخلية، بالإضافة إلى العقوبات الدولية المفروضة عليها.

ج. الحوثيون وحرب الناقلات

ارتبطت التفاعلات الحالية في قطاع غزة بانخراط متزايد لحركة أنصار الله -الحوثيين- في اليمن في هذه التفاعلات، سواء عبر تنفيذ عدة محاولات لاستهداف مدينة إيلات جنوبي إسرائيل، أو عبر ممارسة ضغط "تدريجي" على عمليات الملاحة المدنية والعسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن؛ فحتى الآن أُبلغ عن عدد كبير من الحوادث المرتبطة بالملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي منذ 19 أكتوبر 2023 وحتى الآن، وهو ما يعيدنا إلى مشاهد

سابقة كانت فيها الملاحه المدنية في هذا النطاق عرضة لتهديدات جدية، تبدو تأثيراتها في الوقت الحالي -وبالنظر للوضع الاقتصادي الدولي- أكثر خطورة.

هذا النطاق البحري المهم -الذي يشهد الحركة التجارية الأكبر عالميًا- شهد سابقًا أولى جولات (حرب الناقلات)، التي استمرت ما بين عامي 1984 و1987، والتي شهدت استخدامًا مكثفًا من جانب إيران للألغام البحرية، وتسببت هذه الألغام في خسائر مهمة في القطع البحرية الأمريكية التي اضطرت لتنفيذ دوريات داخل الخليج العربي لمرافقة ناقلات البترول وحمايتها، فأصيبت في أبريل 1988 الفرقاطة الأميركية "صامويل روبرتس" بلغم بحري أثناء تحركها في منطقة الخليج، تسبب بأضرار متوسطة في بدنها. وهو هجوم دفع الولايات المتحدة بعد أيام إلى إطلاق عملية هجومية دمرت خلالها منصتين نفطيتين إيرانيتين، إلى جانب عدد من القطع البحرية الإيرانية.

لاحقًا، تعرضت قطع بحرية أمريكية أخرى لأضرار جراء استخدام الألغام البحرية، لكن هذه المرة كانت ألغامًا عراقية، حيث أصيبت كل من فرقاطة الصواريخ الموجهة "يوايس إس برينستون" وسفينة الهجوم البرمائي "يو إس تريبولي" خلال العمليات البحرية المساندة لعملية تحرير الكويت في العام 1991.

• معارك غزة ومرحلة جديدة من "حرب الناقلات"

بعد أشهر طويلة من توقف حالة "التراشق" الناري الذي استهدف الناقلات وسفن الشحن في هذا النطاق البحري، دخلت جماعة أنصار الله "الحوثيين" في المعادلة الميدانية المرتبطة بقطاع غزة، حين استهدفت عدة مرات النطاق الجنوبي في فلسطين المحتلة بعدد من الصواريخ الجوالة والطائرات المسييرة. وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المعادلة -ولكن في الجانب الإسرائيلي- في 19 أكتوبر، حين أعلنت البحرية الأمريكية أن مدمرة الصواريخ

الموجهة من الفئة "أرلي بيرك"، "يوايس إس كارني"، قد أسقطت عدة صواريخ وطائرات مسيرة أطلقت من اليمن في اتجاه مدينة إيلات.

وقد بدأ أن البحرية الأمريكية قد بدأت جديدًا في استشعار التهديدات التي قد تمثلها الصواريخ المعلقة من اليمن، سواء في اتجاه أراضي فلسطين المحتلة، أو في اتجاه الملاحة الأمريكية والإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج عدن. لذا حركت في 4 نوفمبر 2023 المجموعة القتالية التابعة لحاملة الطائرات من فئة "نيميتز"، "يوايس إس دوايت دي أيزنهاور"، والتي تضم بجانب هذه الحاملة، كلاً من طراد الصواريخ الموجهة من فئة "تيكونديروجا"، "يوايس إس فيليبين سي"، ومدمرتين للصواريخ الموجهة من الفئة "أرلي بيرك"، "يوايس إس ماسون" و "يوايس إس جرافلي"، إلى شمال البحر الأحمر قادمة من البحر المتوسط، وانضمت إليها في 6 نوفمبر غواصة الصواريخ الموجهة من الفئة "أوهايو"، "يوايس إس فلوريدا".

وقد انتقلت هذه المجموعة في 10 نوفمبر إلى خليج عدن، وأصبحت على بعد نحو 400 كيلومتر من السواحل الإيرانية، وباتت تتمركز هناك، وتنفذ عمليات مراقبة في نطاق الخليج العربي وخليج عدن والبحر الأحمر، بالتعاون مع مجموعة بحرية أمريكية أخرى كانت تتمركز منذ فترة شمال البحر الأحمر، وتتألف من سفينة الإنزال البرمائية "يوايس إس باتان" من الفئة "واسب"، وسفينة الإنزال البرمائي "كارتر هول" من الفئة "هاريز فيري"، ومدمرتي الصواريخ الموجهة من الفئة "أرلي بيرك"، "يوايس إس كارني"، و "توماس جي كيللي".

رغم هذا الزخم البحري، فإن حجم الهجمات والتحركات البحرية لجماعة الحوثي في هذا النطاق البحري بدأ في التصاعد بشكل حاد في 19 نوفمبر، عبر اختطاف سفينة شحن سيارات تحمل علم جزر الباهاما، تسمى "جالاكسي ليدر"، خلال تحركها في البحر الأحمر، وقد جاء هذا بعد إصدار الجماعة تحذيراً لكافة السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي أو تؤجرها شركات إسرائيلية أو تمتلكها شركات إسرائيلية.

طاقم السفينة المذكورة، والتي تم اقتيادها إلى الساحل اليمني، وتملكها شركة بريطانية يرأسها رجل الأعمال رامي أونجر، يتكون من 52 شخصًا، وتمت العملية عن طريق عملية إبرار جوي بمروحية قامت بإنزال مجموعة الهجوم على متن السفينة، وتتمركز هذه السفينة حاليًا قبالة ساحل ميناء الحديدة اليمني.

في 23 نوفمبر 2023، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية أن المدمرة الأمريكية "يو إس إس توماس هودن" قد أسقطت عدة طائرات بدون طيار فوق البحر الأحمر كانت في طريقها من الأراضي اليمنية نحو مدينة إيلات، وهي الحادثة الثانية من نوعها منذ بدء العمليات العسكرية في غزة. وفي 25 نوفمبر، تواردت أنباء لم يتم تأكيدها حتى الآن عن تعرض سفينة شحن إسرائيلية وهي "CMA CGM SYMI" لهجوم بطائرة بدون طيار في المحيط الهندي. وفي نفس اليوم، أعلنت قيادة الأمن التجاري البحري البريطانية أن مجموعة عرفت نفسها بأنها "السلطات اليمنية" أبلغت سفينة بريطانية بضرورة تغيير مسارها أثناء اقترابها من مضيق باب المندب.

التطور الأهم في هذه التفاعلات تم يومي 26 و 27 نوفمبر 2023؛ فقد أصدرت قيادة الأمن التجاري البحري البريطانية في 26 نوفمبر تحذيرًا للبحارة من أن "مركبتين باللونين الأسود والأبيض تحملان ثمانية أشخاص يرتدون ملابس عسكرية" قد شوهدتا في المنطقة على بعد نحو 60 كيلومترًا جنوب ساحل اليمن، ونحو 80 كيلومترًا شرق جيبوتي، وحوالي 110 كيلومترات شمال شرق الصومال في خليج عدن، وهو طريق شحن رئيس.

لاحقًا في نفس اليوم، أشارت القيادة إلى أن مجهولين قد صعدوا على متن الناقلة "سنترال بارك"، وهي ترفع علم ليبيريا، أثناء تحركها قبالة خليج عدن، حاملة شحنة من حمض الفوسفوريك. هذه الناقلة تملكها شركة "Clumvez Shipping Inc" البريطانية، والتي ترتبط بشركة "Zodiac Maritime" البريطانية، وهي إحدى شركات مجموعة "Zodiac" المملوكة لرجل الأعمال

الإسرائيلي إيل عوفر، وتحمل طاقمًا مكونًا من 22 شخصًا من بلغاريا وجورجيا والهند والفلبين وروسيا وتركيا وفيتنام، وكانت قادمة من المغرب، وعبرت قناة السويس في 22 نوفمبر.

مساء نفس اليوم، استجابت إحدى الوحدات البحرية التابعة للمجموعة القتالية الخاصة بحاملة الطائرات الأمريكية "إيزنهاور"، وهي مدمرة الصواريخ الموجهة من الفئة "أرلي بيرك"، "يو إس إس ماسون"، لنداء الاستغاثة الصادر من الناقلة "سنتال بارك"، وتحركت بالتعاون مع فرقة العمل الدولية لمكافحة القرصنة البحرية "TF-151"، وانتقلت نحو مكان وجود الناقلة. وحسب بيان القيادة المركزية الأمريكية، فإن المجموعة الخاطفة للناقلة، وعددها خمسة مسلحين، حاولت الهروب من الناقلة عقب وصول المدمرة الأمريكية، عبر قارب صغير، لكن في النهاية تم اعتقالهم.

في فجر اليوم التالي 27 نوفمبر، رصدت المدمرة الأمريكية إطلاق صاروخين باليستيين من اليمن نحو الموقع الذي توجد فيه المدمرة الأمريكية والناقلة التي تم تحريرها من المختطفين، وتتبع المدمرة الأمريكية هذين الصاروخين، وفي النهاية سقطا على بعد نحو 19 كيلو مترًا من موقع وجود المدمرة.

جدير بالذكر هنا أن سفينة تابعة لشركة "Zodiac Maritime" قد تعرضت سابقًا لهجوم بطائرات بدون طيار قادمة من اليمن في يوليو 2021، حين تم استهداف ناقلة النفط "ميرسرستريت" التابعة لنفس الشركة قبالة ساحل عمان بطائرة بدون طيار، ما أسفر عن مقتل فردين من أفراد طاقمها. وكذلك الحادثة التي تمت في نوفمبر 2022، وتم خلالها استهداف ناقلة النفط "باسيفيك زيرون" بطائرة بدون طيار، في خليج عدن، وهي ناقلة تتبع لشركة ملاحية مرتبطة بمالك شركة "Zodiac".

لم تحدد القيادة المركزية الأمريكية في بيانها ما إذا كان الصاروخان الباليستيان يستهدفان المدمرة الأمريكية بشكل محدد أم الناقلة المختطفة، إلا أن المدمرة

الأمريكية "يو إس إس ماسون" التي نفذت عملية إنقاذ الناقلة لها خبرة في التعامل مع الصواريخ اليمنية؛ إذ تعرضت عام 2016 لثلاث محاولات للاستهداف من جانب الحوثيين: الأولى كانت في 9 أكتوبر 2016 حين تم استهدافها بصاروخين وقامت المدمرة باعترضهما، والمرة الثانية في 12 أكتوبر من نفس العام عبر صاروخين مماثلين، وقد استهدفت البحرية الأمريكية في اليوم التالي، هجوماً بالصواريخ الجوالة على ثلاثة مواقع رادار يمنية؛ الهجوم الثالث تم في 15 أكتوبر 2016، واستهدف المدمرة الأمريكية بخمسة صواريخ جوالة مضادة للسفن، تم اعتراض أربعة منها، وسقط الخامس في نطاق بعيد.

وعلى الرغم من أنه لم تتضح بشكل واضح -بالنظر إلى اختلاف طريقة محاولة السيطرة على الناقلة "سنترال بارك"، عن عملية سيطرة الحوثيين على سفينة الشحن "جالاكسي ليدر" - ماهية من حاول اختطاف الناقلة "سنترال بارك"، في ظل وجود احتمالية لضلوع قراصنة صوماليين في هذه المحاولة؛ فإنه بشكل عام يمكن النظر إلى التطورات الأخيرة على المسرح البحري في البحر الأحمر وخليج عدن من زاوية التصاعد الواضح في المخاطر التي تتعرض لها الملاحة المدنية هناك.

بالنسبة للأنشطة الأخيرة لجماعة أنصار الله في اليمن فتبدو أنها مواكبة من الجماعة للهجمات المتزايدة للمجموعات المسلحة الموالية لإيران ضد القواعد الأمريكية في العراق وسوريا. وتستهدف الجماعة كذلك توسيع هامش المناورة العسكرية فيما يتعلق بأزمة غزة؛ نظراً لأنه -كما يبدو من أسلوب وحجم ونوعية الهجمات التي حاولت تنفيذها على جنوب فلسطين المحتلة مقارنة بما تمتلكه الجماعة من قدرات باليستية ومسيرة- لا يظهر أن الجماعة قد اتخذت قراراً بتنفيذ ضربات "نوعية" على المدن الإسرائيلية، وبالتالي وضعت النطاق البحري السالف ذكره كهدف يمكن من خلاله تقديم "الدعم" لقطاع غزة، وتوجيه رسائل غير مباشرة لإسرائيل.

من جانب آخر، سلطت هذه التفاعلات الأخيرة الضوء على حجم التهديد الذي بات مسلطًا على الملاحة الدولية في هذا النطاق البحري الحيوي، والذي فاقمه عدم التوصل إلى حل سياسي نهائي للأزمة اليمنية، وهي الأزمة التي استمرت المحادثات حولها رغم الأحداث الجارية حاليًا في غزة، حيث التقى في 18 أكتوبر 2023 وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان مع مجلس القيادة الرئاسي اليمني؛ لمناقشة تطورات المحادثات حول حل الأزمة اليمنية، علمًا أنه ليس من المرجح أن تؤدي العمليات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن إلى التأثير بشكل جذري على هذه المباحثات، رغم أنه من الجائز اعتبارها "وسيلة لتقوية موقف جماعة أنصار الله في هذه المباحثات".

وأخيرًا، يمكن القول إن حالة من "التوازن" تسيطر على المشهد البحري في البحر الأحمر وخليج عدن وما يرتبط به من عمليات صاروخية؛ فالحوثيون من جانبهم لا يبدون -على الأقل في الوقت الحالي- راغبين في استهداف موسع -يمتلكون قدراته- للمدن الإسرائيلية، أو في مواجهة مباشرة مع القطع البحرية الأمريكية. أما الجانب الأمريكي فلم يبادر -كما حدث عام 2016- بقصف الأراضي اليمنية، وتركزت جهوده على التصدي لأي محاولات لاستهداف جنوب إسرائيل من اليمن، وبات في الوقت الحال يضع حماية الملاحة المدنية كأولوية لوحده البحرية في منطقة الخليج والبحر الأحمر.

بالنظر إلى ما تقدم، نصل إلى خلاصة مفادها أن التهديدات التي تتعرض لها الملاحة التجارية في الوقت الحالي -وإن كانت ليست جديدة بالمعنى الحرفي للكلمة، ومستقاة من تجارب تاريخية سابقة- تفرض، بحكم الأهمية المتزايدة للنفط على المستوى العالمي، تحديات جديدة على أي قوة بحرية إقليمية أو دولية، خاصة أن هذه التهديدات تترافق مع نشوء تكتيكات وأساليب غير مسبوقة لتهديد السفن والقطع البحرية.

هذا الوضع قد يفرض على مخططي الاستراتيجيات البحرية المستقبلية وضع هذا التهديد غير المتماثل في الاعتبار عند التجهيز لأي عملية عسكرية محدودة أو واسعة النطاق، وكذا قد يفرض أيضاً عودة لأسلوب (القوافل) التي بموجبها تقوم القطع البحرية بتأمين السفن المدنية والمضائق البحرية الأساسية. وقد نرى مستقبلاً تعديلات جذرية على شكل ناقلات النفط، بحيث قد يتم تزويدها بآليات للدفاع عن نفسها ضد الهجمات الخارجية، أو ربما تقنيات حديثة للتغلب على هذه التهديدات الجديدة التي تتهدد أيضاً القطع البحرية العسكرية التي أثبتت التجربة أنها ليست منيعة بشكل كامل أمام هذه التهديدات، ولنا في معارك اليمن مثال واضح على ذلك.

أبعاد الدور التركي

جاء الموقف التركي حيال عملية طوفان الأقصى معاكساً لما كان عليه في أوقات سابقة، لأنه لم يكن ثابتاً بل مرّ بمراحل عدة منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة، بداية من الحياد والحذر، مروراً بالتصعيد والانخراط المحسوب، نظراً لحساسية القضية الفلسطينية بالنسبة للرأي العام التركي ومكونات الطيف السياسي مما ينعكس بالتبعية على السياسات الحكومية، تزامناً مع حرص تركيا على إتمام عملية التطبيع مع إسرائيل والحفاظ على منسوب العلاقات الاقتصادية معها.

أولاً: الدبلوماسية الحذرة

اتسمت ردود الفعل الأولية الصادرة من أنقرة، عقب بدء عملية "طوفان الأقصى" بالحياد والتوازن الحذر، بسبب رغبتها في عدم تعريض التقدم بعلاقتها مع تل أبيب للخطر، وفي نفس الوقت الحفاظ على الدعم للقضية الفلسطينية، وهو ما تجلّى في عدد من المؤشرات على النحو التالي:

1. خطاب متوازن

حافظت أنقرة على مناصرتها للقضية الفلسطينية مع تبريد العلاقات مع حماس والسعي لتجنب تداعيات جديدة مع إسرائيل، ففي الوقت الذي أدانت فيه الخارجية التركية سقوط ضحايا مدنيين في مستوطنات غلاف غزة، أكد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" معارضة بلاده الأعمال العشوائية ضد السكان المدنيين الإسرائيليين، كما تركزت تصريحاته على إدانة ما تصفه تركيا باستهداف المدنيين من كلا الطرفين والدعوة إلى الاعتدال وضبط النفس ووقف إطلاق النار.

2. رؤية الحل السياسي

دعت أنقرة إلى تبني موقف داعم للسلام قائم على حل الدولتين، على اعتبار أن الهجوم تم نتيجة الانسداد السياسي لعملية السلام بين الجانبين، مع تحميل إسرائيل المسؤولية السياسية عن الوصول إلى هذه الحالة بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين، والتأكيد على معارضة الاجتياح البري لقطاع غزة خوفاً من تصاعد الأوضاع. بموازاة ذلك، سعت تركيا لطرح مبادرة للوساطة بين طرفي المواجهات، حيث أكد الرئيس أردوغان، في 7 أكتوبر الماضي، استعداد بلاده للقيام بجهود وساطة وخطوات لمنع زيادة التوتر الناجم عن الصراع الدائر، كما جدد عرضه للوساطة في 10 أكتوبر.

3. السماح بالتظاهرات الداعمة للفلسطينيين

سمحت أنقرة بالمظاهرات الداعمة للفلسطينيين في العديد من المناطق التركية، حيث نظمت جمعيات تركية فعاليات في إسطنبول أمام القنصلية الإسرائيلية، كما نظم حزب "الهدى بار"، وهو حزب إسلامي كردي قريب من السلطة، فعاليات ضخمة في جنوب شرق تركيا، بالإضافة إلى التظاهرات التي شهدتها المحافظات التركية على الحدود السورية.

4. فتور في العلاقة مع حماس

سعت أنقرة إلى تبريد علاقاتها مع حماس رغم استمرار الاتصالات، حيث صرح مصدر فلسطيني في أنقرة لموقع "المونيتور" "إن الجماعات الفلسطينية بما في ذلك حماس، غير راضية عن الموقف التركي وتعتبر تصريحات أنقرة غير كافية حتى أنهم لم يستدعوا السفير الإسرائيلي لدى وزارة الخارجية".

علاوة على ذلك، أشار مصدران مختلفان "للمونيتور" أن أنقرة طلبت بأدب من هنية والوفد المرافق له مغادرة تركيا، لأنها غير راغبة في الظهور وكأنها تحمي حماس، وذلك بعد انتشار لقطات على وسائل التواصل الاجتماعي تظهره وأعضاء آخرين في حماس يسجدون شكراً أثناء مشاهدة أخبار التوغل على التلفزيون. مضيفين بأن أنقرة انزعجت أيضاً من التصريحات التي أدلى بها "صالح العاروري" بأسر حماس عدداً من الجنود الإسرائيليين لإجبار تل أبيب على إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين في سجونها وأنها ستواصل القتال. وبناءً عليه، لم يكن الموقف التركي في تلك المرحلة محل ترحيب من حماس، وهو ما جعل حماس في توجهاتها لمعالجة الأزمة أكثر انفتاحاً على القاهرة والدوحة وطهران.

انطلاقاً من هذا، تطرح دبلوماسية الحياد عدد من التساؤلات أهمها الدوافع التركية وراء ذلك، ويمكن بيانها على النحو التالي:

1. ترسيخ التقارب مع إسرائيل

جاءت عملية طوفان الأقصى في وقت يسعى فيه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى التطبيع مع القوى الإقليمية بما في ذلك إسرائيل، فبعد سنوات من الخلافات الثنائية، التقى أردوغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" في سبتمبر الماضي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ودعا لزيارة أنقرة، وسبق اللقاء عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة

بين الطرفين وتبادل السفراء بعد سنوات من القطيعة، لاسيما بعد زيارة الرئيس الإسرائيلي "إسحاق هرتسوغ" في مارس 2022 لتركيا وهو ما أسفر عن إعلان وزارة النقل الإسرائيلية في نهاية عام 2022 عن أنها ستوسع خطوط وحركة الطيران مع تركيا، وذلك بموجب اتفاق طيران جديد هو الأول بينهما منذ عام 1951. لهذا السبب، سعت تركيا لتبني موقف حيادي حذر لضمان استمرار العلاقات مع إسرائيل، وترسيخ التقارب معها.

2. تردى الوضع الاقتصادى لتركيا

جاءت الحرب أيضاً في ظل انشغال تركيا بالتعامل مع أزمة اقتصادية غير مسبوقة لحزب العدالة والتنمية الحاكم طيلة فترة حكمه للبلاد منذ 2002، في ظل حاجتها لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع المحيط بما في ذلك إسرائيل، وهذا يوجب عليها تخفيف حدة التصعيد والتوترات والحفاظ على علاقات مستقرة، لاسيما وأنها تتطلع إلى تطوير مشاريع نقل الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى أوروبا.

لهذا السبب، رأى أردوغان أن أي موقف تضامني مع فلسطين اليوم قد يفجر هذه الخطط على صعيد الطاقة ويحرم تركيا من فرصة الاضطلاع بدور مهم في سياسات الطاقة العالمية ولا سيما بعد استبعادها من خطة "الممر الهندي". ضف على ذلك، رغبة أردوغان في الحفاظ على منسوب العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، لاسيما وأن حجم التبادل الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل يقارب التسعة مليارات دولار؛ خمسة مليارات ونصف المليار دولار منها صادرات تركية إلى إسرائيل، ما يعزز الوضع الاقتصادي في الداخل التركي.

3. تعزيز موقع أنقرة لدى واشنطن

يمكن فهم الموقف التركي أيضاً في إطار محاولات أنقرة توظيف إسرائيل كورقة رابحة في حل قضاياها العالقة مع واشنطن، من خلال الضغط على واشنطن للموافقة على استمرار حيالة أنقرة منظومة S400 الروسية، وكذلك وقف

الإدارة الأمريكية دعمها لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي ترى تركيا أنها تهدد أمنها القومي. ضف على ذلك، أن الحفاظ على العلاقات الجديدة المميزة مع إسرائيل يدخل في إطار تعزيز التدخل التركي في سوريا واحتلاله لأراضيها ومواصلة أنقرة خططها المعادية لدمشق بالتكافل والتنسيق الكامل مع تل أبيب التي تسهم بضرب سوريا ومطاراتها بإضعاف القدرة السورية لمواجهة مخططات تركيا في سوريا.

وذلك بالتزامن مع عدم التجاوب الروسي مع أردوغان لتجديد اتفاقية الحبوب واعتبار موسكو أن أردوغان لم يعد شخصاً موثقاً فيه، والذي أضعف آمال أردوغان في إبقاء روسيا ورقة بيده لمقاومة الضغوط الأميركية عند الضرورة، وبالتالي فهو لا يريد أن يخسر أيضاً الورقة الإسرائيلية.

ثانياً: التصعيد المحسوب

دفع تصاعد القصف الإسرائيلي أنقرة لتغيير خطابها وتبني لغة أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، وهو ما تجلّى في عدد من المؤشرات، على النحو التالي:

1. اتهامات صريحة

ارتفع سقف الخطاب والموقف التركي الرسمي ضد إسرائيل، عبر اتهام الأخيرة بارتكاب جرائم حرب وإبادة ضد الفلسطينيين، ووصفها بالدولة الإرهابية، بموازاة انتقاد دائم لرئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، وتحميله المسؤولية المباشرة، واعتباره منتهياً سياسياً، وطي صفحة التعاطي معه نهائياً، حسب تعبير الرئيس أردوغان حريفاً، والذي أعلن أيضاً في أكتوبر الماضي، إلغاء زيارته التي كان مُخططاً لها إلى إسرائيل، مؤكداً أن بلاده ترفض ما وصفها بـ"الفضائع التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين في غزة".

كما أشار وزير الخارجية التركي، "هاكان فيدان"، خلال كلمته في "مؤتمر القاهرة للسلام"، أن ما تفعله "إسرائيل" في قطاع غزة "جريمة بحق الإنسانية من دون اختلاق أعذار، داعياً إياها بالتوقف عن ذلك.

أخيراً، وجهت تركيا انتقادات حادة للغرب؛ أميركا والاتحاد الأوروبي، لنفاقه وتجييشه وحشده العسكري، كما حملته المسؤولية المباشرة عن الممارسات والجرائم الإسرائيلية، كونه قادراً على إيقافها، مع التركيز على ازدواجية موقفه تجاه أوكرانيا وغزة، مقارنةً مع تركيا المنسجمة دائماً مع نفسها وقناعاتها أخلاقياً وسياسياً هنا وهناك.

2. تعليق التعاون في مجال الطاقة

أفادت وسائل إعلام تركية بتعليق أنقرة جميع اتفاقات الطاقة وجميع خطط التعاون في مجال الطاقة مع إسرائيل، بما فيها مشروع أكبر حقل بحري للغاز في إسرائيل، وبدا ذلك جلياً في إلغاء وزير الطاقة التركي "ألب أرسلان بيرقدار" زيارة كانت مقررة خلال الأيام المقبلة إلى تل أبيب، وكان من المفترض أن يتفاوض الطرفان خلالها حول شراء الغاز وعبوره إلى أوروبا خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على إمدادات الطاقة من المنطقة.

الأمر الذي ترى فيه بعض التقديرات أنه سيعود بالضرر على إسرائيل لكون الخيار التركي هو الأنسب والأقل تكلفة، بعد أن طلبت تل أبيب الاستعانة بأنقرة، كشريك ثانٍ، بعد القاهرة، لنقل الغاز إلى أوروبا، عبر أنابيب تمر في تركيا، وكذلك استخدام هذا الغاز لتلبية الاحتياجات المحلية لتركيا.

3. تعليق العلاقات الدبلوماسية

أعلنت تركيا في نوفمبر الماضي، استدعاء سفيرها في إسرائيل للتشاور على خلفية رفض إسرائيل الموافقة على وقف لإطلاق النار في غزة، بعدما أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي "إيلي كوهين"، إن حكومة بلاده أمرت بعودة الممثلين

الدبلوماسيين من تركيا، وذلك رداً على التصريحات اللاذعة التي وجهها أردوغان إلى تل أبيب على خلفية الأحداث في غزة، والتي أعلن خلالها بأنه سيقطع اتصالاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

صحيح أن هذا الاستدعاء لا يمثل قطعاً للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لكنه يُنظر إليه على أنه تخفيض لمستوى التعاون، وتعبير عن الفتور الذي حلّ في العلاقة بينهما، والتي تمت استعادتها بالكامل عام 2022، بعد انقطاع دام أكثر من عقد من الزمن.

4. عدم تصنيف حماس كجماعة إرهابية

رفض الرئيس التركي وصف حماس بـ "منظمة إرهابية"، وأصر على نعتها بـ "حركة تحرير تخوض معركة لحماية أرضها"، مضيفاً بأن سيناريو القضاء على حماس ليس واقعياً، كما دعا إلى ممارسة ضغط عالمي على حكومة نتنياهو. ما أثار ردود فعل دولية منددة أبرزها موقف إيطاليا التي وصفت تصريحاته بالمشيرة للاشمئزاز، كما أعلنت إسرائيل رفضها القاطع لتصريحاته ووصفتها بـ "القاسية والتحريضية".

في هكذا سياق، أعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أن محامين أتراكاً سيقدمون نحو 3 آلاف شكوى للمحكمة الجنائية الدولية، متهمين إسرائيل بارتكاب جرائم في غزة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية لا تستطيع رفع شكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية بشكل مباشر لأنها لم توقع على نظام روما الأساسي للمحكمة.

5. جهود إغاثية متواصلة

بجانب الجهود الدبلوماسية والإعلامية، باشرت تركيا بوتيرة متسارعة أنشطتها الإغاثية تجاه غزة، حيث دشنت وزارة الدفاع التركية جسراً جويّاً لنقل المساعدات الإنسانية إلى مصر من أجل إيصالها إلى سكان قطاع غزة، كما

أرسلت سفينة كبيرة تحمل 50 حاوية مملوءة بمستشفيات ميدانية وإمدادات طبية ومساعدات أخرى إلى مصر استعدادًا لنقلها إلى غزة.

وفي المؤتمر الذي عقده مع نظيره البوسني بالعاصمة أنقرة، أشار وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" إلى استمرار بذل المساعي لنقل كل المرضى من مستشفيات غزة، ولفت إلى نقل 27 مريضًا من غزة مع 13 مرافقًا لهم إلى العاصمة أنقرة، مضيفًا أن بلاده تواصل مساعيها من أجل إنشاء مستشفى ميداني في غزة.

أخيرًا، زار وزير الصحة التركي "فخر الدين قوجة" المصابين الفلسطينيين ممن عبروا الحدود إلى مصر، خلال جولة تفقدية قام بها في المستشفيات المصرية، كما حرص قوجة على استقبال مصابي مرضى السرطان بنفسه، ممن تكفلت الدولة التركية بعلاجهم في مستشفياتها، وقد تم نقلهم عبر طائرتين إحداهما رئاسية والأخرى تابعة للجيش التركي.

في هذا السياق، ثمة عوامل أسهمت في أن يتبلور الموقف التركي إزاء الأحداث في غزة على النحو الأخير، ويمكن استعراض أبرز تلك الأسباب على النحو التالي:

1. الضغوط الداخلية الشعبية والرسمية

يمكن القول بسهولة إن التحول في المقاربة التركية كان نابغًا من الضغوط الداخلية المتصاعدة التي فرضتها وحشية الهجمات الإسرائيلية على غزة. فمع تصاعد أعداد ضحايا العمليات العسكرية وانتشار مشاهد الدمار تشكلت شريحة تركية واسعة عابرة للمعسكرات السياسية تعارض هذه الهجمات مع مطالبات ملحوظة بموقف تركي أقوى تجاهها.

من أبرز هذه الضغوط الداخلية كان تصعيد حليف أردوغان الأهم، زعيم حزب الحركة القومية، "دولت بهتشلي"، الذي تبني تملل الشارع في ملف غزة بأعلى صوت مقدمًا خطابًا صداميًا جدًّا إلى حد حديثه عن مهلة تركية

لـ«إسرائيل» لمدة 24 ساعة لأجل وقف الهجمات على غزة، التي وصفها بأنها «ميراث الأجداد»، وإلا فإن تركيا يجب أن تتدخل بحكم مسؤوليتها الإنسانية والتاريخية والدينية، ما فسر البعض على أنه دعوة للتدخل العسكري المباشر. كما، انتقد رئيس حزب «المستقبل»، رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، «تقاعس حكومة بلاده عن دعم الفلسطينيين كما يجب».

على الجانب الآخر، أظهرت جميع الأحزاب السياسية المكونة للبرلمان التركي موقفًا وحدويًا نادرًا عندما أصدرت بيانًا مشتركًا يدين بشدة «الجريمة ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل»، وكان لافتًا أن الأحزاب المشكلة لتحالف الشعب الحاكم اتخذت مواقف متشددة تجاه التصعيد الإسرائيلي في غزة، حيث نظم حزب «الهدى بار» الإسلامي مسيرة مؤيدة لحماس خارج القنصلية الإسرائيلية في إسطنبول.

ضف على ذلك، تصاعد الغضب في الشارع التركي، وقيام التظاهرات في العديد من المدن الرئيسية، حيث تم استهداف السفارة بالمفرقات النارية مع عدم السماح للمواطنين الأتراك من الاقتراب منها، حتى ارتفع التهديد الأمني على دبلوماسي إسرائيل لدرجة اتخاذ الأخير قرار إخراجهم.

أشارت كل هذه الأمور إلى أن شريحة شعبية واسعة، لا سيما داخل تحالف الشعب الحاكم، أصبحت ترى أن الموقف التركي غير الصدامي نسبيًا ليس كافيًا أمام تطورات الأحداث في غزة، الأمر الذي حاولت أحزاب محافظة وقومية مختلفة توظيفه للحشد لصالحها والتأثير على قواعد العدالة والتنمية نفسه عبر تصدير مواقف صدامية وأحيانًا المزايدة على الحكومة بما زاد الضغط على الحزب الحاكم.

2. قُرب موعد الانتخابات البلدية

لا يمكن فصل أجندة الانتخابات المحلية في مارس المقبل عن التحول في الموقف التركي، خاصة وأن حالة التضامن التركية في وجه الجرائم الإسرائيلية

وضغوط قواعد وحلفاء أردوغان جعلت من المقاربة الصدامية أداة تحشيد سياسي مهمة في الفترة القادمة، لأنها تخدم هدف الحفاظ على تماسك كتلة تحالف الشعب وتوحيدها حول مركز قضية معينة، بل وربما جذب شرائح أخرى لا سيما من المترددين.

باختصار، قد تسهم هذه المقاربة التركية الجديدة في تعزيز شرعية أردوغان في الداخل التركي، خاصة وأن النتائج الأخيرة للانتخابات الرئاسية، توضح بلا شك، أن شعبية أردوغان وحزبه في تراجع مُستمر، إذ لم يحصد أردوغان سوى 52% من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في مايو 2023، وكذلك حزبه الذي حصل على نتائج هي الأقل في تاريخه في الانتخابات البرلمانية.

تزامناً مع سعى المعارضة التركية إلى توظيف أزمة غزة لتطویر صورتها الذهنية في الشارع التركي، والخصم من رصيد السلطة الحاكمة، وظهر ذلك في محاولة بعض أطراف المعارضة الانتقاص من جهود حكومة أردوغان حيال الأوضاع في غزة، ففي الوقت الذي دعا فيه زعيم حزب الحركة القومية إلى ضرورة تدخل بلاده لفرض وقف العدوان على غزة، وهي الدعوة التي لاقت معارضة العديد من قوى المعارضة، مثل حزب المستقبل، وحزب الرفاه من جديد الذي دعا بدوره إلى إغلاق القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية؛ فإن "علي بابا جان" رئيس "حزب الديمقراطية والتقدم"، أكد من جهته أن دور بلاده كان من الممكن أن يكون أكثر فاعلية وسط هذه الفاجعة الإنسانية. وأشار في تصريحات له إلى أن كلمة تركيا لم تعد قوية كما كانت في الماضي. أما زعيمة "حزب الخير"، فقد سعت إلى استثمار أزمة غزة، للتخلص من اللاجئين السوريين، عندما طالبتهم بالذهاب إلى غزة للدفاع عنها، وطالبت الحكومة بتسهيل وصولهم إلى فلسطين.

وبناءً عليه، سوف تسهم مقاربة أردوغان هذه في قطع الطريق على أحزاب المعارضة التي سعت إلى المزايدة على جهود حكومة العدالة والتنمية في أزمة غزة، أملاً في توظيفها خلال الاستحقاق المحلي المقبل.

3. تأكيد الزعامة السياسية

اتصالاً بالنقطة السابقة، فإن الاصطفاف الداخلي التركي العابر للأيديولوجيات بشأن دعم الحقوق الفلسطينية من قبل جميع عناصر الطيف السياسي، بما في ذلك العلمانيون والإسلاميون والأحزاب الكردية والقوميون الأتراك والوسطيون والراдикаليون والجماعات اليسارية المتطرفة واليمين المتطرف، إضافة إلى مركزية القضية الفلسطينية في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، يجعلها عنصراً مثالياً للخطاب السياسي والرسائل الإعلامية للرئيس التركي بغرض ترسيخ صورته باعتباره زعيماً سياسياً إقليمياً يستمد مكانته من الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، ويتلاءم هذا الخطاب أيضاً مع تفضيله الخطاب الشعبوي لتعزيز نفوذه في العالمين العربي والإسلامي، وترسيخ صورته محلياً كقائد كاريزمي وخارجياً كزعيم إقليمي.

4. مواجهة الضغوط الأمريكية

سعت أنقرة إلى توظيف الأزمة من خلال إيصال رسالة مفادها أن أنقرة قادرة على إزعاج وتعطيل السياسات الغربية في المنطقة. ولعل هذا ما دفع واشنطن والقوى الغربية إلى التأكيد على أهمية التنسيق مع تركيا للإفراج عن الإسرائيليين والأجانب الذين أسرتهم حماس عشية عملية "طوفان الأقصى".

ويرجع ذلك إلى دعم واشنطن للإدارة الذاتية الكردية التي تصنفها تركيا إرهابية، فضلاً عن إجرائها مناورات مشتركة مع مقاتلين من حزب العمال الكردستاني في الفترة الماضية. ناهيك عن الضغوط الأمريكية على تركيا لتقليص مستوى التعاون العسكري مع روسيا، بالإضافة إلى معارضة الكونجرس منح تركيا الموافقة للحصول على الطراز المتقدم من طائرات "إف 16"، تزامناً مع الرغبة الأمريكية في تكثيف الضغوط على أنقرة لتمرير عضوية السويد بالنااتو.

5. الحيلولة دون التغلغل الإيراني بالإقليم

يمكن تفسير هذا التصعيد أيضاً برغبة تركيا في الحيلولة دون أي تغلغل من قبل طهران في الإقليم من خلال توظيف القضية الفلسطينية وإضعاف أي احتمال لاستثمار إيران في الظروف المستجدة في المنطقة بعد طوفان الأقصى، خاصة بعد تصاعد الحديث عن دور إيراني في دعم المقاومة الفلسطينية، وهو الأمر الذي ساهم في تطوير الصورة الذهنية لطهران في الوعي الجمعي الإسلامي والعربي. باختصار، ثمة مخاوف تركية من إمكانية أن تعتمد طهران لاستغلال تطورات الأوضاع في غزة لتعزيز مصالحها في الإقليم، وبخاصة في مناطق التنافس بين البلدين. وقد تجلّى التباين التركي - الإيراني من الحرب على غزة في تأجيل زيارة كان مقرراً أن يقوم بها الرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي" إلى أنقرة يوم 28 نوفمبر الماضي.

ثالثاً: دوافع راسخة

ثمة العديد من اعتبارات المصلحة الثابتة التي تقف وراء سعي تركيا للاهتمام بالأوضاع في قطاع غزة بشكل عام، سواء في مرحلة التوازن الحذر أو مرحلة التصعيد المحسوب، والتي ستحكم أيضاً تحركات أنقرة خلال الفترة المقبلة، ويمكن بيانها على النحو التالي:

1. تعزيز النفوذ الإقليمي لتركيا

سعت أنقرة لتحقيق عدة أهداف رئيسية، منها التسليم بأن تركيا دولة إقليمية كبرى، وأنها يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في حل الأزمات، فضلاً عن ترسيخ دورها في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي بات يحظى بأولوية إقليمية ودولية، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وأوروبا، بالتزامن مع رغبتها في تعزيز مساحات التنسيق والتفاهم مع القوى الإقليمية وبخاصة العربية المنخرطة في القضية الفلسطينية.

كذلك، يبدو أن أنقرة باتت تشعر بالقلق مع تهميش دورها في الأزمة الراهنة لصالح القاهرة والدوحة، وهو ما يعني من وجهة نظر تركيا تراجع مركزية دورها في استراتيجية القوى الغربية المنخرطة في صراعات إقليم الشرق الأوسط. لذلك، ربما استهدفت تركيا من وراء تدخلها في حرب في غزة وحديثها عن الترتيبات الأمنية هناك، توجيه رسالة إلى واشنطن والعواصم الأوروبية بأن دور بلادهم خلال المرحلة المقبلة لا غنى عنه.

2. تكريس مكانة تركيا كوسيط للسلام

يرتبط التدخل التركي في الأوضاع بقطاع غزة، برغبتها في تعزيز دورها الجديد كوسيط للسلام أو ضامن محايد في الصراعات الإقليمية القادرة على قيادة مبادرات تهدئة وتسوية لإرساء السلام الإقليمي، بهدف تعزيز المكانة الإقليمية ورفع أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لحلفائها الغربيين، وهو الدور الذي اكتسبته خلال الفترة الماضية، وحققت فيه نجاحات لافتة، كان أبرزها في قبرص عندما اضطلعت بدور الضامن، وفي صراع ناغورنو كارباخ حيث لعبت دوراً في تسوية الأزمة بين باكو ويريغان، بالإضافة إلى الوساطة في مبادرة الحبوب الأوكرانية.

لذلك طرحت أنقرة نفسها كوسيط محتمل للتفاوض بشأن تحرير الرهائن، كما اقترح أردوغان "صيغة ضامنة" تعمل بموجبها تركيا كدولة ضامنة لدولة فلسطينية مستقلة تنشأ بموجب تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، استناداً إلى امتلاكها علاقات إيجابية أو على الأقل مصلحة مع طرفي الصراع، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف لتجديد التأثير التركي في المعادلات الإقليمية.

3. خدمة الرؤية التركية لضرورة إصلاح مجلس الأمن وتعديل النظام الدولي

وجد أردوغان في فشل منظومة الأمم المتحدة بشأن إصدار قرار دولي بوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة، الفرصة لإعادة توجيه الانتقادات للنظام العالمي والمجتمع الدولي، خاصة هيكل مجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة، إذ اعتبر أن الفشل في معالجة محنة المدنيين بغزة يقوض مصداقية النظام العالمي وسلطته الأخلاقية، وقال إنه "حزين لعدم قدرة الأمم المتحدة على الاتفاق على قرار بشأن القصف الإسرائيلي"، مؤكداً "أن مجلس الأمن يحتاج إلى إصلاح ليكون أكثر شمولاً"، الأمر الذي يتفق والنقاشات المتكررة التي تعالت داخل دوائر النخبة التركية بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن تحت شعار "العالم أكبر من خمسة". وفي السياق ذاته، حمل المسؤولون الأتراك الولايات المتحدة مسؤولية استمرار الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة بحق الفلسطينيين نظراً لعدم ممارستها ضغوطاً كافية على إسرائيل لوقف إطلاق النار، لتأكيد السردية التركية القائلة بأن هيكل النظام العالمي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة في ظل الأحادية القطبية يبتعد بشكل كبير عن التوازن، ولا يستطيع أن يحقق السلام والاستقرار والعدالة لجزء كبير من العالم

رابعاً: تداعيات محتملة

قد يسفر الموقف التركي تجاه حرب غزة في الفترة المقبلة عن بعض التداعيات، وذلك على النحو التالي:-

1. التطبيع التركي - الإسرائيلي

قد يلقي موقف تركيا إزاء إسرائيل، بتداعياته على مستقبل عملية تطبيع العلاقات بين البلدين، والتي قد تتخذ أحد السيناريوهات التالية:

أ. جمود مرحلي مؤقت

تشير أغلب التحليلات بأن مسار التطبيع بين البلدين سيتأثر "مرحلياً" نتيجة التصاعد في الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، لكنه لن ينتهي على الإطلاق، بل سيأخذ مدى زمني أكبر مما كان عليه قبل اندلاع الصراع. وعليه، يُرجح أن تشهد العلاقات خلال المرحلة المقبلة مستوى من التراجع والتدهور يتجلى في التوتر اللفظي وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية،

بما يُفضي إلى "جمود مرحلي" أو "فتور مؤقت" في جهود توسيع وتطوير العلاقات، ويبقى مداه محكوماً بالتطورات المستقبلية للحرب.

فصحيح أن خطاب تركيا المتصاعد في شدته إزاء إسرائيل، سيلقي بتداعياته وتأثيره على موقف العلاقات بين البلدين، من خلال تأخير تنفيذ بعض مشروعات الطاقة وعلى مستوى التنسيق السياسي والأمني، لكن في النهاية هناك حرص مشترك بين تركيا وإسرائيل على ألا تعود العلاقة لما كانت عليه قبل 2010، وبناءً عليه لن تصل العلاقات بينهما إلى حد القطيعة.

يستند هذا الرأي إلى الرغبة التركية في الحفاظ على المصالح مع الجانب الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية، ويستشهد هذا السيناريو بأن تركيا لم تتخذ حتى الآن أي خطوات عملية ملموسة بشكل رسمي ضد إسرائيل، فلا توجد أي إشارات بأن الحكومة التركية قد تتجه نحو فرض أي نوع من العقوبات سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، أو استغلال وجودها بحلف الناتو والضغط على واشنطن واللاعب الغربيين بكل ما لديها من وسائل، وهو ما ينم عن رغبتها في عدم تعكير صفو العلاقات مع إسرائيل، على اعتبار أن العدالة والتنمية لطالما فصل بين السياسة والاقتصاد، الأمر الذي يظهر بوضوح في استمرار العلاقات الاقتصادية حتى في أسوأ فترات العلاقات مع محيطه بما في ذلك إسرائيل.

على الجانب الآخر، لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية حتى الآن أي خطوات دبلوماسية صدامية من حيث طرد السفير التركي أو تخفيض العلاقات الدبلوماسية ما يعني وجود حرص مُشترك من جانب كلا البلدين على الحفاظ على المصالح المتبادلة بينهما. إذ من المرجح أن تمثل تلك اللهجة العنيفة، مجرد مساحة من حرية الحركة لدى كل طرف لإظهار

استقلالية أو موقف حاد أمام الرأي العام الداخلي، ولكن دون التأثير الكبير في مستقبل العلاقات بينهما.

أخيراً، أشار مؤيدى هذا السيناريو بأن العلاقات بين تركيا وإسرائيل أكبر من أي تصريحات، لأنها ولدت برعاية أميركية ولن تسمح واشنطن بتدهورها أو انهيارها. فعلى الرغم من التناحر الإعلامي الراهن بين أنقرة وتل أبيب، فإن العلاقات الاستخباراتية والعسكرية والاقتصادية تسير بشكل منتظم، بالنظر إلى خصوصية العلاقات التركية الإسرائيلية والتي تفصل بين التصريحات الإعلامية ومسار العلاقات الفعلي.

ب. قطيعة تامة

قد يدفع استمرار التوتر بين الجانبين ولو على مستوى التصريحات فقط في لحظة ما إلى تعميق الأزمة بما يعيدهما إلى مربع ما قبل التطبيع الأخير خاصة في ظل استمرار العدوان على غزة، وهو ما تجلّى في مطالبة بعض النخب السياسية في إسرائيل بضرورة مراجعة العلاقة مع أنقرة، بالإضافة إلى مغادرة البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية أنقرة، كما سبق هذه الخطوة رفض إسرائيل طلب تركيا للوساطة في أزمة غزة.

علاوة على ذلك، أثارت التهديدات الإسرائيلية باغتيال قادة حركة حماس في الخارج، ردوداً منددة في تركيا، حيث توعدت برد حازم على أي انتهاك إسرائيلي لسيادتها، ما يعكس وفق مراقبين هشاشة السلام بين تركيا وإسرائيل.

انطلاقاً من هذا، يرجح هذا السيناريو انتهاء التقارب التركي مع إسرائيل لاسيما مع استمرار الانتقادات التركية لموقف إسرائيل تجاه الحرب على قطاع غزة، الأمر الذي وصل بتوجيه وزارة العدل التركية بفتح قضية جنائية ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بتهمة ارتكاب أعمال "الإبادة الجماعية" في القطاع. أخيراً، يُرجح أن تُسهم الضغوط الشعبية المتزايدة في تعزيز القطيعة وتجميد العلاقات بين البلدين.

2. توسيع المسافة بين واشنطن وأنقرة

شكلت الحرب عاملاً إضافياً لعوامل توتر العلاقات التركية-الأمريكية إذ تزامنت مع تصاعد الخلافات بين البلدين ولا سيما بشأن دعم الولايات المتحدة لحلفائها من قوات سوريا الديمقراطية بشمال سوريا، حيث وصلت ذروة التوتر إلى إسقاط طائرة مقاتلة أمريكية من طراز إف-16 طائرة تركية بدون طيار كانت على بعد بضع مئات الياردات من القوات الأمريكية في شمال سوريا. ويُرجح أن يُعقد الخطاب الهجومي لأردوغان ضد تل أبيب وواشنطن مساعي الحصول على طائرات إف-16، وربما يدفع البرلمان التركي -بإيعاز أردوغان- إلى تأخير التصديق على بروتوكولات انضمام السويد للناتو. وقد تجلت بوادر التوتر المرتبط بحرب غزة في العقوبات الأمريكية على كيانات تركية ترتبط بحماس، حيث فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ضد ثلاثة مساهمين رئيسيين في صندوق الاستثمار العقاري التركي "Trend GYO"، والجمعية الخيرية التركية، ومؤسسة حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية (IHH) وكان لافتاً أن توتر العلاقات الثنائية انتقل إلى الشارع التركي عندما استهدفت المظاهرات منشآت أمريكية وأهمها قاعدة رادار كوريسيك في ملاطية.

3. تحديات اقتصادية

تتزايد التكهّنات بين المحللين بأن تطرف الخطاب التركي تجاه إسرائيل سوف يفرض تحديات جمة على الاقتصاد التركي المتدهور أصلاً، وهو ما تجلّى في عدد من المظاهر أبرزها توقف عمل بورصة إسطنبول لبعض الوقت - على خلفية خطاب أردوغان ضد إسرائيل - بسبب تفعيل نظام إغلاق التداول التلقائي، لاسيما بعد انخفاض مؤشر البورصة الرئيسة بنسبة 5% وهو الانهيار الأكثر وضوحاً منذ فبراير الماضي للاقتصاد التركي. كما أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" بأن إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، هددت شركات وأفراداً أتراكاً بفرض عقوبات رداً على دعم حركة "حماس".

في هذا السياق، أبدى العديد من المعارضين غضبهم من أن أردوغان يعود إلى أسلوبه السابق، الأمر الذي سيجر البلاد إلى أزمت جديدة ما قد يعطل مهمة الفريق الاقتصادي ويتسبب بإقلاق الأسواق والمستثمرين من جديد وبالتالي تعمق الأزمة الاقتصادية الحالية أكثر، خاصة في ظل الرهان الكبير على الاستثمارات الخارجية. وهنا، ورغم أن المقاربة التركية لا تزال في سياق الصدامية المحسوبة، ودون تأثير على العلاقات الاقتصادية ودون تفجير العلاقات السياسية كما تجارب سابقة إلا أن ذلك قد لا يمنع تأثر صورة التطبيع التركي سلباً بما قد يعوق الخطوات الاقتصادية الحكومية.

انطلاقاً مما سبق، تشير كافة المعطيات الراهنة بأن تركيا ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى الحفاظ على مستوى من التوازن الدقيق بين دعم القضية الفلسطينية والاستجابة لضغوط القاعدة الجماهيرية، ومنع انزلاق العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى مرحلة خطيرة تهدد المصالح الاقتصادية التركية وتضر بشكل بالغ بعلاقاتها بالأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالصراع.

ناهيك عن أن تركيا لا تريد لهذه الحرب أن تتسع إقليمياً، لأنها تشكك في أن الغرب لديه أجندة أكبر من مجرد قضية قطاع غزة، وهي إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بعد الحرب بشكل يضمن السماح بإقامة دولة كردية في شمال سوريا.

أخيراً، تستهدف أنقرة لأن تكون لاعباً أساسياً في الترتيبات الأمنية وعملية إعادة الإعمار في غزة بعد انتهاء الحرب، مما يسهم - في نهاية المطاف - في تعزيز الصورة الذهنية لأردوغان ولحزب العدالة والتنمية في الوعي الجمعي العربي والإسلامي، ومن ثم تدعيم فرصهم في الانتخابات المقبلة.



المحور التاسع

حرب غزة في مسرح عمليات التنافس الدولي

المشاركون:

د. خالد عكاشة

د. عبد المنعم سعيد

د. احمد سيد أحمد

د. مها علام

شادي محسن

آية عبد العزيز

تكشف معطيات المشهد الجاري على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية وما خلفته عملية "طوفان الأقصى" من ارتدادات وتداعيات عن أنها لا تنفك عن التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية للسياق الإقليمي والدولي، وما يرتبط به من احتدام التنافس الدولي بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة مقابل قوى المراجعة ممثلة في الصين وروسيا). فالتحركات الأمريكية المكثفة لتحجيم الدور والنفوذ الصيني في منطقة المحيطين (الهندي-الهادئ)، وأيضاً محاصرة الدور والنفوذ الروسي في مناطق البلقان وآسيا الوسطى، يجعل من منطقة الشرق الأوسط أحد ساحات توازن القوى التي يوظفها هذين الخصمين لمواجهة واشنطن، وربما مساومتها أو مقايضتها مقابل ساحات أخرى ترتبط بالمصالح الصينية والروسية.

بعبارة أخرى، ففي ضوء العدوان الإسرائيلي واسع النطاق الذي تشهده غزة منذ عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر، يتضح أن هناك انخياز كامل من العالم الغربي لإسرائيل يصاحبه توفير دعم "لا محدود" لها في حربها الدموية ضد القطاع، في مقابل مواقف قوى أخرى، مثل روسيا والصين والهند، التي تراوحت بين التوازن والترقب والحذر، استناداً إلى إدراك تلك القوى بأن تداعيات تلك الحرب ستطال مصالحهم في الشرق الأوسط، ناهيك عن تأثيرها المحتمل في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب. وهو المشهد الذي بات يثير تساؤلات متعددة بشأن تأثير الحرب الدائرة في غزة على حالة التنافس على الساحة الدولية.

التحيز والدعم الغربي لإسرائيل

جاء تعامل الولايات المتحدة مع التصعيد الجاري على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية ليعيد التأكيد على الثوابت الأمريكية المتعلقة بالالتزام الأمريكي الراسخ الذي يهدف للحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي وتعزيز قدرتها في الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد. وهو ما انعكس في التصريح الذي أطلقه الرئيس "جو بايدن" ردًا على اشتباكات 7 أكتوبر، الذي أكد خلاله على أن واشنطن على استعداد تام "لتقديم جميع وسائل الدعم المناسبة لحكومة وشعب إسرائيل". كما انعكس أيضًا في التصريح الذي أطلقه المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي "جون كيري"، تعليقًا على هجوم إسرائيل الدامي على غزة في 27 أكتوبر، والذي أكد فيه أن واشنطن "لا ترسم خطوط حمراء" لإسرائيل.

بعبارة أخرى، جاءت الاستجابة السريعة لواشنطن عبر تقديم تأكيد جديد على دعم إسرائيل من خلال التخطيط لتوفير مساعدات عسكرية تعزز قوتها في وجه حماس. وهو ما عكس تجاوزًا لكافة مؤشرات الخلاف التي اتضحت بين البلدين خلال الشهور التي سبقت التصعيد، ومن بينها: قيام "بايدن"، في مارس 2023، ببحث رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" على التراجع عن المساعي التشريعية الخاصة بالنظام القضائي، معبرًا عن قلقه الشديد بشأن "صحة الديمقراطية الإسرائيلية". بالإضافة إلى إجابته القاطعة بالنفي حينما سُئل عن دعوة "نتنياهو" إلى البيت الأبيض. ناهيك عن ظهور دعوات تطالب بوقف المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ليس فقط من قبل بعض الديمقراطيين؛ ولكن من قبل الجمهوريين أيضًا، في إطار رؤيتهم المتعلقة بإمكانية توظيف المساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل كورقة ضغط لردعها عن التقارب مع الصين.

كما جاء الموقف الأوروبي الرسمي داعماً لإسرائيل وحققها في الدفاع عن النفس، بجانب إدانة الهجمات التي نفذتها حماس تحت مسمى "طوفان الأقصى"، داعين إلى إطلاق سراح المحتجزين، وحماية المدنيين، واحترام قواعد القانون الدولي، وإيصال المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، فضلاً عن العمل على عدم إدانة إسرائيل في الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة. وكان الاتحاد الأوروبي قد كلف "جوزيف بوريل"، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بصياغة مواقف مشتركة بين الدول الأعضاء، لكن الاتحاد وجد صعوبة في اتخاذ موقف موحد، باستثناء إدانة عملية "طوفان الأقصى".

استناداً إلى ذلك، يمكن تفسير التحيز والدعم الغربي لإسرائيل وفق عدد من الاعتبارات:

- الالتزام بأمن إسرائيل: يتضح أن هناك ثمة التزام غربي بحماية أمن إسرائيل، إذ يعتبر التوجه الأمريكي بحماية إسرائيل ودعم أمنها في المنطقة هدف محوري لواشنطن على اختلاف الإدارات المتعاقبة، وتعتبره واشنطن ضمن التزاماتها الاستراتيجية ذات الأهمية الحيوية للأمن القومي الأمريكي. كما يستند الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل إلى علاقات الصداقة التاريخية بين الجانبين، وتقاسمهم قيم الديمقراطية، واحترام سيادة القانون، وتنامي علاقات الاعتماد المتبادل، والتعاون الاقتصادي.

- عدم تكرار الخبرة التاريخية السلبية: لا يزال الإرث التاريخي المرتبط بـ "الهولوكوست" موجود في الذاكرة الغربية، وهو الأمر الذي يعزز من تبني الرؤية المتعلقة بحماية إسرائيل كدولة آمنة لليهود في الشرق الأوسط، وهو ما يفسر الدعم المطلق من قبل برلين التي لا تزال تحمل العقدة النازية تجاه اليهود، الذي أوضحه المستشار الألماني أمام البوندستاغ قائلاً: "في هذه اللحظة، لا يوجد سوى مكان واحد لألمانيا. هو جانب إسرائيل"، مضيفاً أن "وهذا ما نعينه عندما نقول إن أمن إسرائيل كان وسيظل هو سبب وجود الدولة الألمانية".

- معركة سياسية داخلية: في خضم حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الساحة الأمريكية، يجري توجيه وتوظيف كل القضايا في الصراع بين المعسكرين، بما فيها التصعيد العنيف على الساحة الفلسطينية. فقد اتجه عدد من الجمهوريين، بمن فيهم الرئيس السابق "دونالد ترامب"، إلى توجيه اللوم والانتقاد لإدارة "بايدن"، معتبرين أن السبب الأساسي في الهجمات التي شنتها حماس هو سياسة الإدارة تجاه إيران وتوقيع صفقة إطلاق سراح الرهائن، وهو الأمر الذي قد يقدم تفسيرات واضحة لإصرار الإدارة الأمريكية على دعم الموقف الإسرائيلي دون الاهتمام بتهدئة المشهد. ومن جانبها، تدرك أوروبا ضرورة الاصطفاف مع الإدارة الأمريكية في موقفها الداعم لإسرائيل، كموقف مرادف للموقف الأمريكي الداعم لأوكرانيا وأمن أوروبا في وجه روسيا.

- المصالح الاقتصادية: تجمع إسرائيل بالغرب، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، علاقات ومصالح اقتصادية كبيرة، والتي يُتوقع أن تصبح أكثر محورية واتساعاً بعد إعلان الولايات المتحدة عن مقترح مشروع الممر "الهند-الشرق الأوسط-أوروبا"، الذي يربط القارة الأوروبية بمنطقة المحيطين "الهندي - الهادئ" عبر دول إسرائيل والامارات والسعودية والأردن، وفي حال اكتماله سيمثل تحدياً لمبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013 لتعزيز النفوذ العالمي للصين من شرق آسيا إلى أوروبا. علاوة على ذلك، باتت إسرائيل ضمن موردين الغاز إلى أوروبا وتقع في منطقة واعدة تواجه تهديدات أمنية من إيران ووكلائها في المنطقة.

- تعقد السياق الإقليمي: يجري التصعيد العسكري الحالي في سياق إقليمي مضطرب يعاني قدراً واضحاً من السيولة السياسية والأمنية. الأمر الذي يعني أن استمرار العنف والتصعيد قد يعزز - بصورة واضحة - من فرص اتساع جبهات القتال، بل وقد يدفع إلى التحول صوب حرب إقليمية. واتصالاً بذلك، تمثل إسرائيل وكيل الغرب في المنطقة، وبالأخص

الولايات المتحدة التي تعتبر إسرائيل الشريك الأهم في الشرق الأوسط، ومن ثم، وفي ضوء تزايد العنف من قبل وكلاء إيران في الجبهات المختلفة يدرك الغرب ضرورة التأكيد على رسالة مفادها أنه لن يسمح للمحور الإقليمي المناوئ للغرب بوجه عام، وإسرائيل على وجه الخصوص، بتحقيق أية انتصارات كبرى.

- ملف الأسرى والمحتجزين: يمثل ملف إطلاق المحتجزين لدى حماس أولوية ملحة لدى المعسكر الغربي، إذ يُقدر أن عشرة أمريكيين لا يزالون في عداد المحتجزين لدى حماس، وقد قُتل ما يقدر بـ 35 مواطنًا أمريكيًا منذ السابع من أكتوبر. أما عن القوى الأوروبية، فقد مثل هذا الملف محرك رئيسي في تعاطيهم مع المشهد، وفي مقدمتهم ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، بطريقة دفعتهم لتنسيق التعاون والشراكة مع إسرائيل من جانب، والقوى الإقليمية وعلى رأسها مصر من جانب آخر، في محاولة لتسوية هذا الملف بالتزامن مع استمرار التصعيد الراهن.

المعضلات التي تواجه الانحياز الغربي لإسرائيل

تاريخيًا، تصدرت واشنطن مشهد الصراع العربي الإسرائيلي بصفته راعيًا ووسيطًا، رغم كونها لم تتراجع أبدًا عن هدف حماية إسرائيل وضمان أمنها. كما دعمت القوى الأوروبية حل الصراع التاريخي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، الرامية إلى حل الدولتين. إلا أنه ردًا على هجوم "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر، جاء رد الفعل الغربي ليؤكد على الدعم الكامل والانحياز التام لإسرائيل، وغياب الحرص على القيام بأية جهود جدية من شأنها تهدئة واحتواء المشهد، أو حتى مجرد ثني إسرائيل عن ممارسة المزيد من العنف. وهو الأمر الذي فرض مجموعة من المعضلات على الموقف الغربي من المشهد الدموي في غزة، ومن أبرز هذه المعضلات ما يلي:

- القوة مقابل القيم: على الرغم من قدرة السياسات -في بعض الأوقات- على تحديد وتوجيه الأوضاع على الأرض، إلا أنه في أوقات أخرى تفرض الأوضاع على الأرض شكل السياسات وحدود التحركات. وبالنظر إلى المشهد الحالي، يتضح أنه يمثل جولة جديدة ومختلفة من التصعيد كونه عكس تواضعًا في الأداء الاستخباراتي الإسرائيلي، وشهد تزايدًا واضحًا في قدرات حماس، وهو ما يتطلب وفق الرؤية الإسرائيلية ضرورة القيام بأقوى وأعنف رد لتحسين صورة إسرائيل من جانب، وتحقيق الردع ضد حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى من جانب آخر.

واستنادًا إلى ذلك جاءت المواقف الغربية لتؤكد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وتجاوزت التصريحات الأمريكية ذلك لتشدد على عدم فرض "خطوط حمراء" على ما تقوم به إسرائيل. وهو المشهد الذي صاحبه ارتكاب العديد من المجازر التي أدت إلى وقوع آلاف الشهداء والمصابين من المدنيين في غزة أغلبهم من النساء والأطفال، ناهيك عن تدمير البنى التحتية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة وغيرها. بالإضافة إلى اتساع حدة ونطاق العنف في الضفة الغربية، سواء الذي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي، أو الذي تقوم به مجموعات من المستوطنين.

ما يعني أن العدوان الإسرائيلي على غزة بكل ما يحمله من تجاوزات لم يمثل فقط انتهاكًا للقوانين والأعراف الدولية، وإنما مثل أيضًا ارتدادًا على كافة القيم التي حاول الغرب تسويقها باعتبارها قيم غربية خالصة تمثل الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي، لا سيما الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو الأمر الذي أدى إلى وضع القيم الغربية موضع تساؤل، وأضر بصورة الغرب ومكانته في النظام الدولي. ومن ثم، يواجه الغرب معضلة تتعلق بالتوفيق بين علاقاته بجليته التقليدي (إسرائيل) وبين الدفاع عن "القيم الغربية"، وبالأخص في ظل الانتهاكات الدموية واسعة النطاق التي ترتكبها قوات الاحتلال في غزة.

• **المعارك السياسية الداخلية:** في خضم حالة الانقسام السياسي التي تشهدها الولايات المتحدة، يجري توجيه وتوظيف كل القضايا في الصراع بين المعسكرين، وهو ما طال أيضًا التطورات العنيفة في غزة. فقد اتجه عدد من الجمهوريين بمن فيهم الرئيس السابق "دونالد ترامب" وحاكم فلوريدا "رون ديسانتييس" إلى توجيه اللوم والانتقاد لإدارة "بايدن"، معتبرين أن السبب الأساسي خلف الهجمات التي شنتها حماس هي سياسة الإدارة تجاه إيران، وتوقيع صفقة إطلاق سراح الرهائن. وهو الأمر الذي مثل دافعًا قويًا لقيام إدارة "بايدن" بتقديم دعم هائل لإسرائيل.

وكنتيجة لحرص الإدارة الأمريكية على تقديم الدعم "اللا محدود" لإسرائيل، اتجه عدد من المسؤولين إلى تقديم استقالتهم، وفي مقدمتهم "جوش بول"، مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية، كما أفادت بعض الأنباء بقيام أكثر من 400 مسؤول بتوقيع رسالة تنتقد إدارة "بايدن" بسبب "إهمال دعم الفلسطينيين". وهو ما يمكن اعتباره أحد أسباب التأكيدات المتكررة التي قدمها "بايدن" مؤخرًا بشأن ضرورة حماية المدنيين في غزة وضرورة إيصال المساعدات الإنسانية. الأمر الذي يعني أن حالة الانقسام السياسي والمعركة الحزبية الدائرة تمثل إحدى أهم المعضلات التي تؤثر على تعامل واشنطن مع المشهد في غزة، لا سيما أنها على أعتاب سباق رئاسي جديد.

أما في أوروبا، فقد كانت التطورات العنيفة في غزة مجالاً للتجاذبات الجارية بين اليمين واليسار على الساحة السياسية. ففي بريطانيا - على سبيل المثال - أثار "كيرستارمر"، زعيم حزب العمال، الاستياء داخل الحزب بسبب قوله إن "إسرائيل الحق في قطع الكهرباء والمياه عن غزة"، كما أنه لم يدع إلى وقف إطلاق النار، بحجة أن ذلك سيشجع حماس. وكنتيجة لذلك، اتهمت شخصيات بارزة في الحزب "ستارمر" بتقديم "الدعم المفرط" لإسرائيل، وقد تبع ذلك استقالة العشرات من أعضاء الحزب. وفي إسبانيا، حاول رئيس الوزراء "بيدرو سانشيز" تخفيف المشهد في أعقاب تصريحات زعيمة حزب "بوديموس"

اليساري، التي وصفت فيها العدوان الإسرائيلي بـ"الإبادة الجماعية"، واعتبرت أنه يجب محاكمة "بنيامين نتنياهو" بتهمة ارتكاب جرائم حرب، ودعت بلادها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية عليها.

- انقسام الشارع الغربي: حتى وقت قريب كانت بعض التحليلات تتعامل مع تعاطف الشارع الغربي بوجه عام، والشارع الأمريكي على وجه الخصوص، مع إسرائيل بوصفه معطى رئيسيًا، إلا أنه خلال السنوات الأخيرة قد طرأت بعض التغييرات على هذا الأمر، لا سيما في ضوء اتجاه بعض الأمريكيين للربط بين موقفهم من إسرائيل وبين النضال الداخلي ضد العنصرية، فضلاً عن التحول الذي طرأ على مواقف بعض أحزاب اليسار في أوروبا والذي ربط إسرائيل بالاستعمار.

وفي هذا السياق، فقد شهدت الساحة الأمريكية عددًا من التظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة والداعمة للقضية الفلسطينية، منها: التظاهرات التي شهدتها واشنطن ونيويورك ونيوجيرسي، والتظاهرات والانقسامات التي شهدتها الجامعات، مثل: (هارفارد وإنديانا)، وأيضًا التظاهرات التي شهدتها المدارس كالمدراس الثانوية في مقاطعة فيرفاكس بولاية فيرجينيا. كما اتخذ بعض اليهود الأمريكيين موقفًا داعمًا للقضية الفلسطينية ورافضًا للانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال، وهو ما انعكس في المسيرة التي نظمتها اثنتان من كبرى المنظمات اليهودية (الصوت اليهودي من أجل السلام وإن لم يكن الآن)، وشارك فيها آلاف اليهود في الكابيتول هيل، واعتصم بعضهم داخل المبنى. أما أوروبا فقد شهدت صور مماثلة، إذ خرج الآلاف في مسيرات داعمة لفلسطين في مانشستر البريطانية، وأوترخت الهولندية، وميلانو الإيطالية، والعاصمة الفرنسية، والدنمارك، وغيرها.

وهو المشهد الذي يعكس معضلة واضحة أمام تعاطي الغرب مع العدوان الإسرائيلي على غزة انطلاقًا من الحاجة إلى المواءمة بين التيارات المحافظة

والإيفانجيليكية في الولايات المتحدة والتيارات اليمينية في أوروبا التي تدعم إسرائيل بلا حدود أوقيود من جانب، وبين التيارات الأخرى، سواء التقدمية في الولايات المتحدة أو اليسارية في أوروبا، التي ترفض الدعم الأعمى لإسرائيل، بل وتدعم حقوق الشعب الفلسطيني من جانب آخر.

- **تباين المواقف الأوروبية:** عكس العدوان الإسرائيلي على غزة تباين في المواقف الأوروبية بشأن عدد من الأمور، وفي مقدمتها: تعليق المساعدات التنموية للفلسطينيين، ففي الوقت الذي أعلنت في المفوضية الأوروبية تعليق المساعدات ثم رجعت عنه، رفضت كل من أيرلندا، وفرنسا، وإسبانيا القرار، فيما أوقفت الدنمارك مساعداتها مؤقتًا، وعلقت ألمانيا مساعداتها لحين الانتهاء من مراجعتها، بينما أوضحت المملكة المتحدة أنها ستراجع مساعداتها التنموية للفلسطينيين.

بالإضافة إلى الانقسام بين من يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، مثل: النمسا، والمجر، وألمانيا، وبين الدول الداعمة لوقف إطلاق النار الإنساني لإدخال المساعدات، وفي مقدمتهم إسبانيا، وهو ما انعكس خلال قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت في السادس والعشرين من أكتوبر 2023.

تعمل الانقسامات الداخلية فيما يتصل بالحرب بين إسرائيل وحماس على تقويض محاولات الاتحاد الأوروبي تقديم نفسه باعتباره لاعبًا جيو-سياسيًا متمسكًا ذا توجه استراتيجي. فقد عجزت قمم الاتحاد الأوروبي في بروكسل عن تأطير صورة للوحدة داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالصراع بين إسرائيل وحماس. الأمر الذي يعني أن هناك معضلة أمام الغرب تتعلق بصعوبة تقديم موقف موحد عبر الأطلسي داعم بشكل صريح ومطلق لما تقوم به إسرائيل من تجاوزات.

- **أمن إسرائيل مقابل الأمن الإقليمي:** تبرز مسألة حماية وضمان أمن إسرائيل كالتزام غربي واضح في كل التطورات الجارية على ساحة الشرق

الأوسط، وهو ما ينعكس في التوجه الأمريكي الهادف إلى حماية إسرائيل ودعم أمنها في المنطقة بوصفه هدفًا محوريًا لواشنطن على اختلاف الإدارات المتعاقبة، بل تنظر إليه واشنطن باعتباره التزامًا أمريكيًا راسخًا يقوم على ضرورة الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري النوعي وتعزيز قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد.

ومن ناحية أخرى، تطل مسألة استقرار المنطقة كأحد أهم الأهداف الغربية في نظرتها إلى الشرق الأوسط، انطلاقًا من الحرص على عدم اضطراب مصادر الطاقة بالمنطقة، وكذا عدم اتساع دور القوى الممانعة فيها نظرًا لارتباطه بتزايد محتمل في دور خصوم الغرب في المنطقة. علاوة على ذلك، فهناك ثمة مخاوف واضحة لدى أوروبا من تبعات عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بالنظر إلى تداعياتها المرتبطة بتزايد موجات الهجرة واللجوء والأنشطة ذات الصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

واتصالاً بذلك، وفي خضم التجاوزات الدموية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة، يتضح أن ضمان أمن إسرائيل وفق رؤيتها الحالية اليمينية المتطرفة، لا تقف فقط عند حدود كونها لا تدعم أمن واستقرار المنطقة، بل تتجاوز ذلك إلى تحفيز اندلاع حرب إقليمية، وهو ما يمثل معضلة أمام تعاطي الغرب مع العدوان الإسرائيلي الجاري.

- مسار التصعيد مقابل مسار التطبيع: يجري التصعيد الحالي في سياق إقليمي مضطرب يعاني قدرًا من السيولة السياسية والأمنية. بما يعني أن الدعم الغربي لإسرائيل وتشجيع استمرارها في المسار الدموي وارتكاب المزيد من المجازر من أجل تأطير صورتها كدولة قوية بالمنطقة، يعني دفع المنطقة إلى حافة الهاوية وتزايد فرص تحول الوضع في غزة إلى حرب متعددة الجبهات، وربما حرب إقليمية.

وهي المسألة التي تتناقض - بشكل واضح - مع مسار الاستقرار الإقليمي القائم على التطبيع الذي أطلقته إدارة "ترامب" واستمرت فيه إدارة "بايدن"، بهدف تعزيز مكانة إسرائيل في المنطقة. بما يعني خسارة المكاسب التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة، والتي تبلورت آخر انعكاساتها في التطبيع السعودي الإسرائيلي، الذي يبدو أنه بات مرشحاً للتعطيل في ضوء صعوبة توقع استمرار السعودية في التقارب مع إسرائيل بالتزامن مع إسالة الدماء الفلسطينية. ومن ثم، يبدو أن واشنطن تواجه معضلة حقيقية تتعلق بصعوبة التوفيق بين دعم توجه إسرائيل في إعلاء لغة العنف والدمار، وبين مسار التطبيع الإقليمي الذي حرصت واشنطن على رعايته بالمنطقة.

- الدور الغربي مقابل دور الخصوم: في ضوء التوجه الغربي بحماية إسرائيل ودعم أمنها كهدف محوري في المنطقة، وهو ما انعكس - خلال التصعيد الحالي - في انحياز تام وواضح لإسرائيل وتحركاتها، بصرف النظر عن حجم التكلفة البشرية والإنسانية في غزة. فقد تسبب هذا المشهد في ظهور معضلة واضحة أمام الغرب تمثلت في تصاعد استغلال الخصوم (روسيا والصين) للانحياز الغربي لإسرائيل من أجل الترويج لدورهما على الساحتين الإقليمية والدولية كأدوار معتدلة تدعم الحقوق العربية والقضية الفلسطينية.

وعلى هذا النحو، تتعارض تصريحات وتحركات موسكو وبكين مع واشنطن والدول الأوروبية، إذ اتجهتا إلى انتقاد إسرائيل بطريقة ظهرت كاستعراض لجهود الدولتين لتعزيز دورهما وقيادتهما كبديل عن القيادة الأمريكية المنحازة. ومن ثم، فقد سعت الدولتان للعب دور دبلوماسي يهدف لخفض التصعيد الإسرائيلي في غزة، وهو ما تبلور - بشكل واضح - في قيامها بإسقاط القرار الأمريكي بمجلس الأمن الذي هدف إلى إدانة عملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حماس. وهو ما قد يعكس رغبة من قبل الخصوم لاستغلال

العدوان الإسرائيلي الحالي ضد غزة في إطار عملية التنافس الدولي الجارية بين المعسكرين - إن صح التعبير.

توازن دور المنافسين الدوليين

اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار أن التصعيد الجاري على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية قد أعاد التركيز وبلور الاهتمام مجدداً بمنطقة الشرق الأوسط، وهي المسألة التي تطل كمحفز إضافي لدى خصوم الغرب كروسيا والصين، أو القوى الصاعدة كالهند، لاستغلال المشهد بوصفه أحد ساحات الموازنة وربما المواجهة مع الغرب، وبالأخص مع النظر إلى إسرائيل كأهم شريك للغرب في المنطقة، ناهيك عن تزايد فرص استغلال الانحياز الغربي الواضح لإسرائيل رغم ما تقتربه من مجازر بحق المدنيين في غزة.

الصين.. موقف متوازن

علقت الصين على عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها حماس ضد إسرائيل بالتعبير عن أسفها لسقوط ضحايا من المدنيين، وأكدت على ضرورة حمايتهم من العنف، لكنها لم تُدين الهجوم. كما قامت بكين بدعم الفلسطينيين، إذ اعتبر "وانغ ي"، وزير الخارجية الصيني، القصف الإسرائيلي العنيف ضد غزة بأنه يتجاوز نطاق الدفاع عن النفس، كما رفض سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين التي تنتهجها إسرائيل. وأرجعت الصين، على لسان "تشاي جيون"، مبعوثها الخاص للشرق الأوسط، سبب الأزمة بين إسرائيل وغزة إلى عدم وجود ما يضمن حقوق الفلسطينيين.

في السياق ذاته، دانت الصين الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، ووصفتها بالعمل العسكري غير المتناسب، وطالبت إسرائيل بالوقف الفوري للعنف، وإخلاء جميع المدنيين والأماكن المدنية من الهجمات. بموازاة ذلك، دعت الطرفين للعودة إلى محادثات السلام بناءً على مبدأ "حل الدولتين" وقرارات

الشرعية الدولية، مؤكدة أنه لا حل إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة. كذلك، عرضت جهودها للوساطة لتخفيف التوتر والوصول لحل سلمي، ودعمت جهود الوساطة المصرية والأممية لوقف إطلاق النار، وأعلنت قيامها بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة لقطاع غزة.

وعلى هذا النحو، يُمكن القول إن الصين قد اتخذت موقفًا متوازنًا يدين العنف ويدعو لحل دبلوماسي، دون التحيز إلى أي طرف، خاصةً أن لديها حسابات معينة تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي تؤثر على موقعها في التنافس الدولي، فهي تحافظ على علاقات تجارية قوية مع كل من إسرائيل والدول العربية، ولا تريد أن تتخذ موقفًا قد يؤثر سلبًا على هذه العلاقات، وبالتالي على نفوذها الاقتصادي الدولي، كما لا تريد أيضًا أن تتخذ موقفًا قد يثير غضب أحد الأطراف ويضعف موقعها. علاوة على ذلك، تهتم الصين باستقرار المنطقة بما يخدم مصالحها الاقتصادية في المنطقة والعالم.

روسيا.. الطرف المراقب:

فضّلت روسيا اتخاذ موقف "الطرف المراقب" في العدوان الإسرائيلي ضد غزة بدلًا من الانحياز الكلي إلى جانب ضد الآخر. لذا، لم تُحمّل الخارجية الروسية إسرائيل أو حركة حماس مسؤولية تفجير مستشفى الأهلي المعمداني، إذ وصفت الحادث بأنه "جريمة" دون اتهام إسرائيل أو "حماس" بأي شيء. ومن جانب آخر، تعمل روسيا على ربط الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بأزماتها مع القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة وأوروبا. إذ اعتبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين نتيجة لـ "فشل السياسة الأمريكية في المنطقة"، وأن الحل الوحيد للخروج من تلك الأزمة يتمثل في العودة إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، ودعا طرفي النزاع إلى تقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن.

وترجع سياسة الترقب الروسي إلى احتفاظها بعلاقات تاريخية قوية مع إسرائيل، خاصة في ظل وجود يهود في روسيا وناطقين بالروسية في إسرائيل. على الجانب الآخر، تحافظ موسكو على علاقات دبلوماسية واقتصادية مع العديد من الدول العربية، لذا تسعى للعب دور الوسيط الفاعل في الشرق الأوسط من خلال الضغط لوقف إطلاق النار، وإيجاد حل سلمي للصراع يراعي مصالح الطرفين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. ولكن، ربما تستغل موسكو الأزمة الحالية من أجل زيادة نفوذها الإقليمي، مثل تسهيل صفقات أسلحة أو زيادة التعاون الاقتصادي، بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. كانت روسيا قد تقدمت بمشروع قرار في مجلس الأمن يدعو لوقف إطلاق النار بشكل فوري، ويدين كافة أشكال العنف والأعمال القتالية ضد المدنيين، لكن تم رفض مشروع القرار، حيث لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات لاعتماده، إذ أيده 5 أعضاء وعارضه 4 مع امتناع 6 عن التصويت.

وتُعد روسيا من أبرز المستفيدين من الصراع الدائر على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية لكونه يشتت انتباه القوى الغربية عن حرب أوكرانيا. إذ إن استمرار الدعم الأمريكي الأوروبي لإسرائيل عسكرياً ومادياً قد يؤدي بالضرورة -من وجهة نظر موسكو- إلى تقليص حجم المساعدات الغربية لأوكرانيا؛ مما يصب في مصلحة التقدم العسكري الروسي في حرب أوكرانيا.

الهند.. توازن المصالح:

تعتبر السياسة الهندية تجاه الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين عن "توازن المصالح"، فعقب اندلاع الأزمة أجرى رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" اتصالاً هاتفياً، في 10 أكتوبر 2023، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" أكد فيه على وقوف الشعب الهندي إلى جانب إسرائيل في هذا الوقت الصعب، معرباً عن قلقه بشأن "سلامة المواطنين الهنود وأمنهم في إسرائيل". مع ذلك، فإن نيودلهي قد حرصت على إرسال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما أجرى "مودي" اتصالاً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في 19

من أكتوبر 2023، لتقديم تعازيه في الضحايا المدنيين الذين استشهدوا بعد الهجوم الذي استهدف المستشفى الأهلي المعمداني في القطاع، مؤكداً على دعم نيودلهي الدائم.

يمكن تفسير هذا الموقف في ضوء سياسة الهند إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بوجه عام، وليست فقط التطورات الجارية منذ السابع من أكتوبر. فبرغم ارتباط نيودلهي بمصالح متنوعة واسعة النطاق مع إسرائيل، منها استيراد الهند الأسلحة الإسرائيلية، إلا أنها تحاول الحفاظ على اتزان سياساتها الخارجية إزاء القضية الفلسطينية. فلا ترغب الهند في الإضرار بمصالحها الاقتصادية في المنطقة حال الانحياز التام لإسرائيل على حساب الأطراف العربية. وتجلى ذلك التوازن الهندي في امتناع نيودلهي عن التصويت على مشروع قرار تقدم به الأردن للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 27 أكتوبر 2023، لوقف الحرب على قطاع غزة. وبالتالي، تحرص الهند في صياغة موقفها من حرب غزة على انتهاج سياسة حذرة، فلا تفضل طرفاً على آخر للحفاظ على دورها المتنامي على الساحة الدولية، وحماية مصالحها المتعددة في الشرق الأوسط.

حدود التنافس الدولي وتأثيراته في حرب غزة:

ساهم الانحياز الغربي الواضح والدعم الأمريكي "اللامحدود" لإسرائيل في تنامي بعض التيارات والتوجهات المناهضة للغرب، استناداً إلى ما فرضه العدوان الإسرائيلي على غزة من تساؤلات واضحة بشأن القيم الغربية والشرعية الدولية. فعلى حين، قدم الغرب كامل دعمه وجل تعاطفه للشعب الأوكراني ضد العدوان الروسي، لم ينال الشعب الفلسطيني إلا جانب محدود من التعاطف، في إطار تبرير الغرب لما تقوم به إسرائيل بوصفه "دفاع عن النفس".

ساعد اتساع حدة ونطاق التجاوزات الإسرائيلية، ليس فقط في قطاع غزة وإنما في الضفة الغربية أيضًا، في حدوث تحول - بقدر ما - في المواقف الغربية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة، لكن لم يتطور الأمر إلى استخدام الغرب لأدوات ضغط من أجل دفع إسرائيل لوقف التجاوزات التي تقتربها بحق الشعب الفلسطيني، ومن الأدلة الواضحة على ذلك تواضع الحديث الغربي بشأن وقف إطلاق النار.

يواجه الموقف الغربي المنحاز إلى الجانب الإسرائيلي في عدوانه على الشعب الفلسطيني مجموعة من المعضلات التي يمكن أن تساهم - بشكل أو بآخر - في إعادة ضبط بوصلته نحو مزيد من التوازن. ومن بين هذه المعضلات مسألة التنافس الدولي بين الغرب وقوى المراجعة، بما يحمله من فرص لاستغلال خصوم واشنطن، سيما روسيا والصين، لهذه الأزمة من أجل تشويه الغرب وإبراز عدم عدالة النظام الدولي القائم، في مقابل تعزيز صورتها الإيجابية، بما يدعم نفوذهما ومصالحهما إقليميًا ودوليًا.

بعبارة أوضح، على الرغم مما يبدو كرغبة لدى موسكو وبكين لتحقيق التوازن في موقفهما تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أنه لا تزال هناك فرص يمكن استغلالها من خلال شن حرب دعائية بهدف إبراز انحياز الغرب، وعدم صدق القيم التي يتبناها. ومن المؤشرات على ذلك، تأييد الصين للمشروع الروسي في مجلس الأمن، مقابل استخدام حق "الفيتو" ضد القرار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، فقد ناقش الرئيسين الروسي "فلاديمير بوتين" والرئيس الصيني "شي جين بينج"، خلال لقاءهما في بكين، الأوضاع في الشرق الأوسط، خاصة القضية الفلسطينية. وتبع ذلك لقاء بين مبعوثا الصين وروسيا إلى الشرق الأوسط لمناقشة العمل معًا للمساعدة في تهدئة الوضع، مؤكدين على تمسكهم بحل الدولتين.

واستناداً إلى ذلك، يبدو أن هناك رغبة روسية صينية لتعزيز أدوراهما ونفوذهما كقوى تتبنى مواقف أكثر توازناً، مقارنة بالغرب المنحاز، ومن ثم، يمكن فهم مواقفهما الأكثر توازن تجاه القضية الفلسطينية في طور كونها محاولة لكسب تأييد واحترام الدول العربية والإسلامية وشعوبهم، بما ينال من الهيمنة الغربية، ويعزز النموذج الذي تقدماه، وربما يسمح لهما بلعب دوراً أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، ويجعل منهما حليف أكثر موثوقية لدى دول المنطقة.

إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن الصين وروسيا لا يمتلكان - حتى الآن - المقومات التي تمكنهما من أن تحل محل الولايات المتحدة في المنطقة. فعلى الرغم من محاولات تشويه الغرب، وبلورة السقوط القيمي والأخلاقي للغرب في الأزمة الراهنة، لا يزال الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، طرف مهم ورئيسي في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إذ أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة لا يمثل شراً بالضرورة، ففي أوقات سابقة كان نفوذها وقدراتها تؤدي إلى نتائج إيجابية؛ فخلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 كان موقف إدارة الرئيس "أيزنهاور" إيجابياً وساهم في تحقيق الانسحاب الكامل لدول العدوان. ومرة أخرى، في أعقاب حرب أكتوبر 1973 في جانبها العسكري والنفطي، أدت واشنطن دوراً مهماً في عملية السلام المصرية والسورية - الإسرائيلية.

واتصالاً بذلك، فقد عقدت واشنطن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي مهد الطريق أمام اتفاق "أوسلو" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي أدى أولاً إلى تحقيق السلام الأردني - الإسرائيلي، وثانياً إلى قيام أول سلطة سياسية فلسطينية على الأرض الفلسطينية. الأمر الذي يعني أنه في كل هذه المناسبات كان الدور الأمريكي مؤثراً في التعامل مع أزمات كبرى وتحويلها إلى فرص يمكن استغلالها وتوظيفها. ما يعني أن الحضور الأمريكي مرة أخرى إلى المنطقة في أعقاب 7 أكتوبر يمكنه أن يشكل إضافة في موضوعي السلام العربي - الإسرائيلي من ناحية والأمن الإقليمي من ناحية أخرى. فالموقف الأمريكي الذي بدا في بداية الأزمة منحازاً - بشكل كامل - إلى إسرائيل، ثم حدث له

بعض التطورات الإيجابية التي تمثلت في رفض الغطرسة الوحشية الإسرائيلية، وعدم القبول بوضع إدارة القطاع في يد إسرائيل بعد وقف إطلاق النار، والدعوة إلى سلام شامل يقوم على حل الدولتين، هي نقاط يمكن البناء عليها لمعالجة المشهد الجاري.

وفي هذا السياق، يتضح أنه على الرغم مما بدا كرغبة صينية في تقديم مسار لتهدئة الساحة الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن المشهد العام يعكس عدم وجود طرح لدى خصوم واشنطن (روسيا والصين) أو القوى الصاعدة كـ(الهند) فيما يتعلق بمستقبل القطاع أو سيناريوهات "اليوم التالي" في غزة. في مقابل وجود تركيز غربي كبير على هذه الأطروحة حتى قبل شروع إسرائيل في عملياتها البرية الميدانية داخل غزة. الأمر الذي يعطي مؤشرات على تضاؤل فرص الانخراط الفعلي لكل من موسكو وبكين ونيودلهي في الأزمة الجارية في غزة، مقابل استمرار ومحورية الدور الغربي، وبالأخص الأمريكي، على الرغم من الانحياز السلبي والدعم "اللاأخلاقي" الذي أبدته إدارة "بايدن" لما تقتضيه إسرائيل من مجازر.



المحور العاشر

حرب دبلوماسية وإعلامية: أوجه أخرى للحرب في غزة

المشاركون:

د. جمال عبد الجواد

د. حسن أبو طالب

د. توفيق أكليمندوس

د. عزت إبراهيم

الشيمااء عرفات

آية عبد العزيز

منى قشطة

هايدي الشافعي

يتناول هذا المحور الأوجه الأخرى للحرب في غزة، من خلال جزئين أساسيين: الأول، يستعرض الاستجابات المختلفة التي قامت بها القوى الفاعلة في حرب غزة -على المستوى الدبلوماسي- والتي جاءت انطلاقاً من مواقفهم الثابتة والتاريخية تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، واستكمالاً لجهودهم السابقة الرامية لتسوية القضية بشكل عادل ودائم، في مقدمتهم الدولة المصرية، التي تفاعلت بشكل مباشر مع الأحداث، مُحذرةً من تبعات استمرار التصعيد على المنطقة، وقامت بتكثيف التعاون والتشاور مع جميع الأطراف المعنية بالحرب، لاحتواء الوضع المُتفاقم، فضلاً عن طرح مبادرة مُتكاملة للتسوية تتوافق مع ثوابت الدولة المصرية تجاه القضية، وتطورات الوضع الراهن سواء في القطاع أو الداخلي الإسرائيلي، كما تضمن استدامة إدخال المساعدات للفلسطينيين، ورفض تصفية القضية عبر التهجير القسري للفلسطينيين، كذلك رفض حل القضية على حساب الأمن القومي المصري، هذا بجانب تسوية ملف الأسرى.

كما سعت أيضاً العديد من القوى الدولية في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا إلى التواصل مع القوى الإقليمية الكبرى للحد من استمرار التصعيد العسكري، تخوفاً من أن تكون له تداعيات مُحتملة تضرب بمصالحهم في المنطقة في حالة اتساع نطاقه، أو يساهم في إحداث حالة من الانقسام السياسي والمجتمعي في بلادهم. بالرغم من ذلك كانت تحركاتهم الدبلوماسية تحمل في طياتها تقويض لمسار التسوية، نتيجة دعمهم

حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها دون إدانتها بشأن ما قامت به من انتهاكات واعتداءات في حق الشعب الفلسطيني، علاوة على أن تحركاتهم الدبلوماسية كانت مُتماشية مع عمق علاقاتهم بإسرائيل أكثر من كونها تصب في مصلحة القضية في حد ذاتها.

وذلك في سياق التطورات المُتلاحقة التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية خلال العقد الماضي وتزايدت حدتها في أعقاب جائحة "كوفيد-19"، والحرب الروسية-الأوكرانية، والتي فرضت المزيد من التحديات على مواقف الدول المختلفة، وعززت من حالة التنافس الدولي، الأمر الذي انعكس صداها بشكل جلي في عملية التصويت داخل مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالحرب في غزة.

أما الجزء الثاني؛ فيتطرق إلى توظيف الآلة الإعلامية من قبل حركة "حماس" وإسرائيل والقوى الداعمة لها، وانعكاس ذلك على الرأي العام الدولي والإقليمي، ففي حين روجت حركة "حماس" إلى أن عملية "طوفان الأقصى" جاءت "كرد فعل" على الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والمقدسات الدينية، دافعت وسائل الإعلام الغربي عن إسرائيل باعتبارها "ضحية" في انحياز لها دون النظر إلى جذور الصراع وأسباب تجده، ومدى صدق الرواية الإسرائيلية.

هذا بجانب تقديم تفسيرات حول أداء الإعلام الغربي في تناوله للحرب الراهنة، في محاولة للتعرف على أسباب تحيزه لإسرائيل بالرغم ما تقوم به من انتهاكات في حق الفلسطينيين. وأخيراً الإشارة إلى التحولات التدريجية التي تشهدها التغطية الغربية للحرب؛ حيث حاولت بعض وسائل الإعلام تبني سياسة "الحياد الشكلي" في تعاطيها مع الأحداث، لتعزيز مصداقيتها.

أولاً | الجهود الدبلوماسية تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

مثّلت حرب غزة نقطة تحول نوعية في مسار الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وذلك نتيجة تبني طرفي الصراع نهجاً غير تقليدي من حيث التخطيط،

والتنفيذ، ونطاق العمليات، الأمر الذي ساهم في ارتفاع عدد الخسائر في الأرواح والأسرى، وتدهور الوضع الإنساني، واستمرار أمد الحرب لأكثر من ثلاث شهور دون التوصل إلى تسوية بشأن وقف إطلاق النار، كما فرض على من القوى الإقليمية والدولية تكثيف التعاون والتنسيق لوقف الحرب، بل وأيضاً لتسوية الصراع تجنباً لتجدده مرة أخرى. وخاصة أن الحرب الأخيرة جاءت في سياق دولي مُضطرب انعكست تبعاته بالفعل على الجهود الدبلوماسية الرامية لخفض التصعيد، كما إنها حالت دون إدانة الانتهاكات الإسرائيلية القائمة ضد الفلسطينيين التي وصلت إلى حد "الإبادة الجماعية".

اتصالاً بذلك؛ سيتم التطرق إلى أبرز التحركات الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي والدولي، استجابةً للحرب على غزة، بعضها جاء مُتسقاً مع عمق الارتباط بالقضية الفلسطينية، واستكمالاً للجهود المبذولة سابقاً، والبعض الآخر كان بمثابة رد فعل لمسار تطور الأحداث، وهو ما يمكن استعراضه على النحو التالي:

1. الجهود الإقليمية

جاءت استجابة بعض القوى الإقليمية من الحرب الإسرائيلية على غزة مُركزة على الموقف التاريخي من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وأن كان هناك اختلاف في الآليات والإجراءات إلا أن مواقفهم كانت مُتوافقة بشأن أن التصعيد الأخير هو نتاج لعقود من الانتهاكات والاعتداءات الممنهجة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، مع التأكيد على أهمية خفض التصعيد الراهن، ورفض تصفية القضية الفلسطينية، وبحث سبل التوصل إلى تسوية سياسية وسلمية نهائية للصراع مُركزة على مبدأ حل الدولتين، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية.

كانت الدولة المصرية في مقدمة القوى الإقليمية الكبرى التي تحركت بشكل سريع منذ اليوم الأول للحرب من خلال متابعة تطورات الأوضاع في غزة، للحد من تداعياتها، وللحيلولة دون تفاقم الوضع الإنساني، واتساع نطاق التصعيد

بما يهدد الأمن والسلم الإقليميين، وقد تجلّى ذلك في الاتصالات المتبادلة بين القاهرة والقوى الدولية والإقليمية سواء على المستوى الرئاسي أو الوزاري، وكذلك استقبال عدد من قادة ورؤساء الحكومات لبحث تطورات الأوضاع الراهنة، مثل: ملك الأردن، والرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء البريطاني، والمستشار الألماني، ووزير الخارجية الأمريكي، ووزيرة الخارجية الألمانية، والفرنسية في سياق جولاتهم للمنطقة لبحث آخر مستجدات التصعيد ومآلاته على القطاع والمنطقة. فضلاً عن التأكيد على أهمية عدم إغلاق معبر رفح البري، ورفض تصفية القضية، وحلها على حساب الدولة المصرية، وكذلك بذل المزيد من الجهود الرامية لإدخال المساعدات للأهالي القطاع للتخفيف من حدة الحصار المفروض عليهم، بالإضافة إلى تبني جهود الوساطة بشأن ملف تبادل الأسرى.

لذا فقد شكّلت دعوة القيادة المصرية لعقد قمة القاهرة للسلام في أكتوبر 2023، بمشاركة نحو أكثر من ثلاثين دولة، وثلاث منظمات دولية، ترجمة عملية للجهود المصرية الرامية إلى تسوية الأزمة بشكل عاجل، إذ لم يكن الهدف من القمة وقف الحرب فحسب، بل السعي لإجراء توافق دولي بشأن خارطة طريق تستهدف إحياء عملية السلام في المنطقة، وتتضمن: "استدامة إدخال المساعدات الإنسانية للقطاع، ثم الانتقال إلى التفاوض بشأن التهدئة ووقف إطلاق النار، تمهيداً للبدء في مفاوضات لإحياء عملية السلام، صولاً لإعمال حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي تعيش جنباً إلى جنب، مع إسرائيل، على أساس مقررات الشرعية الدولية.. مع العمل بجدية على تدعيم السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية، للاضطلاع بمهامها، بشكل كامل، في الأراضي الفلسطينية".

ويأتي ذلك في سياق مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر قيادية، وحكومية، وشعبية، واستكمالاً للجهود المصرية الداعمة لحل القضية الفلسطينية، وفقاً لمبدأ حل الدولتين، القائم على إقامة دولة فلسطينية

على حدود يونيو 1967، عاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى إصرار الدولة المصرية على رفض تصفية القضية الفلسطينية من خلال التهجير القسري للفلسطينيين خارج أراضيهم.

والجدير بالذكر، إن قمة القاهرة للسلام تُعد أول تحرك دولي بشأن الحرب في غزة، بعد أن تم إلغاء القمة الرباعية التي كان من المقرر عقدها في الأردن، بحضور الرئيس الأمريكي وقادة كل من مصر والأردن وفلسطين، وذلك على خلفية قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى المعمداني في القطاع، الذي أسفر عن سقوط مئات الضحايا من الفلسطينيين.

وكنتيجة لاستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتفاقم الوضع الإنساني، وتعتد دولة الاحتلال بشأن إدخال المساعدات، بعد نحو شهر من الحصار المفروض على أهالي القطاع، دعت المملكة العربية السعودية إلى عقد قمة عربية إسلامية استثنائية، في الثاني عشر من نوفمبر 2023 لتوحيد الجهود العربية والإسلامية بشأن أهمية ما تشهده الأراضي الفلسطينية من تطورات غير مسبوقة، بمشاركة أكثر من خمسين دولة عربية وإسلامية، في مقدمتهم مصر؛ حيث أكد السيد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" خلال مشاركته في القمة على "إدانة مصر استهداف وقتل وترويع جميع المدنيين من الجانبين.. وجميع الأعمال المنافية للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، مع التشديد في الوقت ذاته.. على أن سياسات العقاب الجماعي لأهالي غزة، من قتل وحصار وتهجير قسري.. غير مقبولة ولا يمكن تبريرها بالدفاع عن النفس.. ولا بأية دعاوى أخرى.. وينبغي وقفها على الفور، كما إن المجتمع الدولي: لاسيما مجلس الأمن يتحمل مسؤولية مباشرة".

وكنتيجة للدور القاهرة، أكد البيان الختامي للقمة على دعم كافة الجهود المصرية الرامية لمواجهة تبعات الحرب الراهنة، بجانب "تكليف وزراء خارجية -السعودية بصفتها رئيسة القمة الإسلامية والعربية، وكل من الأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا وفلسطين وأي دول أخرى مهتمة، والأمينين

العامين للمنظمتين - ببدء تحريكٍ دولي فوري باسم جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية لوقف الحرب على غزة، والضغط من أجل إطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل وفق المرجعيات الدولية المعتمدة". هذا بالإضافة إلى "إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والمطالبة بضرورة وقف العدوان فوراً". وذلك وفقاً للبيان الختامي.

وعليه؛ فقد مثلت قرارات قمة الرياض العربية الإسلامية بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لحظة استثنائية، ويرجع ذلك لجُملة من العوامل تتمثل فيما يلي:

- تتعلق أولها بالدول المشاركة؛ إذ تُعد المرة الأولى التي يجتمع فيها قادة 57 دولة عربية وإسلامية، يتدارسون ويتفقون على رؤية واحدة تجاه إحدى أهم القضايا التي تُشغل الرأي العام العربي والإسلامي، كما تُشغل قطاعات كبيرة وشريفة المقصد في العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بالرغم من مواقف حكومات تلك الدول المنحازة للبطش والداعمة له.
- وتنصرف ثانيها إلى القمة وقراراتها لكونها تجسد الأبعاد المُتداخلة للقضية الفلسطينية، دينياً وقومياً وإنسانياً من جانب، وهو ما يشغل الحيز الأكبر من اهتمامات العالمين العربي والإسلامي. ومن جانب آخر، ما يشكله العدوان الإسرائيلي الهمجي على الأبرياء صغاراً وكباراً في قطاع غزة والضفة الغربية المُحتلة من تهديد خطير للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ككل والعالم من خلفه. بعبارة أخرى فالقمة ليست معنية بهمّ عربي إسلامي وحسب، بل بجُملة من المبادئ والقناعات السامية والمصالح العليا التي تهم وتصلح العالم بأسره، وترفع من معدلات أمنه واستقراره.

- تعبر القرارات عن رؤية جماعية مرتبطة بعدد من التحركات على الأرض سياسية، وإنسانية، وإعلامية، تتحدى كل ما تصبو إليه نخبة الحرب الإسرائيلية وداعموها الدوليون، من فرض أمر واقع ينهي القضية الفلسطينية ويهجر أهلها قسرًا، ويقتل أجيالها الشابة عمدًا، ويُعيد الاحتلال الإسرائيلي بشكل سافر إلى قطاع غزة بذرائع أمنية واهية.

- وفي هذا السياق؛ يُمثل قرار بناء منصة رقمية توثق الانتهاكات الإسرائيلية، تشرف عليها الأمانتان العامتان للجامعة العربية والتعاون الإسلامي، وبمشاركة كل الجهات الفاعلة إنسانيًا الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية، نقلة في الأداء العربي الإسلامي لمواجهة الصلف الإسرائيلي، وفضحه على أكبر مستوى ممكن عبر العالم. فصورة إسرائيل كدولة مظلومة مُحاطة بالأعداء من كل مكان لم تُعد صورة مقبولة عالميًا.

- فضلًا عن أن توطيد وترسيخ صورة الدولة المعتدية لدى الرأي العام ولدى الأجيال الشابة في الغرب وفي غيره من المجتمعات التي تنال معلوماتها وإدراكاتها من وسائل التواصل الاجتماعي، سيُمثل نقلة كبرى لدعم الحقوق الفلسطينية المشروعة، فالصور الموثقة من غزة ومن الضفة الغربية أبلغ رد على ادعاءات المظلومية، بالإضافة إلى ذلك فإن إن تعديل مثل هذه التصورات الإسرائيلية الخاطئة السائدة في المجتمع الإسرائيلي، والمستندة إلى انجراف شديد نحو التطرف والعنف غير المسبوق ضد الفلسطينيين، يُعد أمرًا مهمًا، ويتطلب أسلوبًا خاصًا للمواجهة، ويراعي التأثير القوي للفضاء المعلوماتي.

- تتصل ثالثها بمخرجات القمة ودلالاتها؛ حيث إن رسالة القمة العربية الإسلامية، وتأكيداتها على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي وتصفية تداعياته اللإنسانية فورًا، والبدء مباشرة في مسار سياسي يُفضي إلى دولتين تتعايشان وفق القواعد الدولية المعمول بها بين الدول، كما يحددها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل عام، من شأنها أن تضبط

إيقاع التحرك المستقبلي عربيًا وإسلاميًا من دون أي مزايدات من أحد، فالإجماع تحقق حول مركزية القضية الفلسطينية ولا تنازل عنها، وتوافق حول مسار سياسي برعاية دولية، يُنشئ دولة فلسطينية وفق القرارات الدولية والمبادرة العربية، وتحقيق مبدأ الأمن المتكافئ، فلا أمن لإسرائيل من دون أمن الشعب الفلسطيني وسيادته على أرضه المحررة، الأمر الذي يُشكل بيئة إقليمية بامتداد العالمين العربي والإسلامي ضاغطة على الدول الكبرى، وفي المقدمة الولايات المتحدة والرئيس "جوبايدين" تحديداً، لكي تتخذ القرارات الصعبة، التي تحول ما يدعيه البيت الأبيض من قبول وتمسك بمبدأ حل الدولتين إلى عملية سياسية موثوقة قابلة للتحويل إلى واقع عملي، تحقق مصالح متوازنة لكل الأطراف، ويضع الإقليم ككل أمام مرحلة تنافسية سلمية، وليست صراعية انتقامية همجية تعادي كل التراث الإنساني، كالذي تستهدفها إسرائيل وتُصر عليها ولا تنكرها، بل تعدّها المصير الوحيد لبقائها ووجودها.

تتمثل رابعها في تحديد الأطراف المسئولة عن الوضع الراهن؛ إذ تتجلى الاستثنائية ليس فقط في التوصيف الصريح لما تقوم به إسرائيل كسلطة احتلال انتهكت كل القوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحرب وحقوق الإنسان، ومارست جرائم حرب تستحق العقاب، بل أيضًا في تحديد المسؤولية المشتركة لهذه الجرائم مع الداعمين لها، الذين قدموا وما زالوا يقدمون السلاح للجيش الإسرائيلي، مما يجعلهم شركاء في الفعل وفي الجريمة. هذا الوضوح في التوصيف قد يدفع هؤلاء الداعمين لنوع من المراجعة، وإعادة تقييم ما أقدموا عليه، والتوقف عنه، والتجاوب مع الأصوات التي بدأت ترتفع بقوة وصخب غير معتاد في داخل مجتمعاتهم، تدين تلك المواقف اللاإنسانية.

- ولا يقف الأمر عند حد التوصيف، بل امتد إلى فعل وتحرك، عبر تحميل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتقديم سبل الإغاثة

للمُعتدى عليهم، مسؤولياتهم ولا يتغاضون عن الأفعال الرهيبة للاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط بالإدانة، وهي مهمة لا شك، بل في ممارسة أقوى الضغوط الممكنة لوقف العدوان ومحاسبة فاعليه، والتخلي عن اعتبارات المجاملة والخضوع للابتزاز الإسرائيلي الصهيوني.

- كما يمتد تحميل المسؤولية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، للبدء بتحقيق فوري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

2. الجهود الدولية

بالرغم من الجهود الإقليمية المتوافقة بشأن أهمية وقف الحرب على غزة، وإدانة العدوان الإسرائيلي، جاءت المواقف الغربية بشكل عام والأوروبية تحديدًا موحدة بشأن إدانة الهجوم الذي قامت به حركة "حماس"، ومُتباينة بشأن الدعوة لـ "وقف إطلاق النار" وهو ما تجلّى خلال قمة الاتحاد الأوروبي التي عقدت خلال يومي 26-27 أكتوبر 2023، التي كانت أول قمة تُعقد منذ أحداث السابع من أكتوبر، وخلصت إلى أهمية الدعوة لـ "وجود ممرات وهدنات إنسانية" لإدخال المساعدات للفلسطينيين، وذلك تحوُّفًا من تدهور الوضع الإنساني، ومُؤكدين على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وفقًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وداعين "حماس" للإفراج الفوري عن جميع الرهائن "دون أي شروط مسبقة".

وقد جاء هذا التوافق الأوروبي حول هذه القرارات بعد خلاف بين الدول الأعضاء بشأن كيفية التعاطي مع الحرب الراهنة والصيغة المناسبة بشأن الدعوة إلى "هدن إنسانية" أم "هدنة إنسانية"، وقد كشفت هذه المواقف عن مدى الدعم الذي تحظى به إسرائيل من قبل بعض دول التكتل، ففي حين دعمت ألمانيا، والنمسا، والتشيك حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، كما عرقلوا المقترح

الإسباني الخاص بـ "وقف إطلاق نار إنساني"، تمكنت إسبانيا -التي كانت تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي في حينها- من إقناع دول التكتل بعقد مؤتمر دولي للسلام حول "حل الدولتين"، وتم تضمين هذا المقترح في بيان الرسمي للقمة.

والجدير بالذكر؛ إن هذا التباين لم يكن جديداً، فقد سبق وأن انقسمت القوى الأوروبية بشأن مسألة المساعدات التنموية للفلسطينيين، إذ أعلنت المفوضية الأوروبية -بعد يومين من أحداث السابع من أكتوبر- عن تعليق المساعدات، ثم تراجعت عن هذا القرار مُوضحة إنه سيتم مراجعتها، في المقابل عارضت إسبانيا، وأيرلندا، ولوكسمبورج هذا القرار، فيما علقت كل من النمسا وألمانيا المساعدات المُوجهة للفلسطينيين، لضمان عدم وصولها إلى "الطرف الخطأ".

يرجع هذا الانقسام لعدة أسباب منها: أن الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل بشكل عام يتشكل وفقاً لمجموعة من الاعتبارات منها: العلاقات التاريخية بين الجانبين، واشتراكهم في تبني قيم الديمقراطية، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية المتنامية مع الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بموقفهم من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، تُدعم القوى الأوروبية تسوية الصراع وفقاً لمبدأ "حل الدولتين". ومع ذلك تلعب بعض العوامل الأخرى في التأثير أيضاً على مواقفهم مثل: ألمانيا حيث تعد الذاكرة التاريخية المرتبطة بـ "الهولوكوست" محركاً رئيسياً لدعمها المطلق لإسرائيل خلال المشهد الراهن. كما تساهم أيضاً السياسة الداخلية في التأثير على مواقف الدول مثل إسبانيا، على سبيل المثال، إذ لا يمكن فصل موقفها الداعم لوقف إطلاق النار الإنساني، عن الجهود الذي يبذلها رئيس الوزراء "بيدروس سانشيز" لتشكيل حكومة ائتلافية مع قوى اليسار في البلاد.

هذا بجانب محاولة البعض انتهاج سياسة مُتوازنة في بعض الأحيان خاصة في ضوء تدهور الوضع الإنساني، وزيادة عدد القتلى المدنيين، فضلاً عن التأثير التدريجي للرأي العام الأوروبي، وهو ما تمثل فيما قام به الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، على سبيل المثال، خلال جولته الخارجية للمنطقة، والتي

تضمنت إسرائيل، ومدينة رام الله بالضفة الغربية، والأردن، ومصر، لمناقشة تطورات التصعيد بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، وإجراء مشاورات مع قادة دول المنطقة الفاعلين في الأزمة الحالية للحد من تفاقم الوضع الإنساني في القطاع، فضلاً عن تفادي اتساع نطاق الصراع إلى جبهات أخرى، وهو ما تم التطرق إليه خلال زيارته للقاهرة على النحو التالي:

- **إحياء العملية السياسية:** صرح الرئيس الفرنسي بأن الجانب السياسي هو الأصعب في الصراع، ولكنه السبب الرئيسي وراء تغذية الصراع، مُشيراً إلى ضرورة بذل كافة الجهود للوصول لحل الدولتين، مؤكداً على عمل بلاده على الدفع بهذا المسار مرة أخرى للواجهة، مع كافة شركائها بالمنطقة.
- **ملف الرهائن لدى حماس:** كان هذا الملف على رأس أولويات الحكومة الفرنسية شأنها شأن كافة الحكومات الأجنبية، لما يمثله من تهديد لمصالحها المباشرة المتعلقة بضمان سلامة مواطنيها. وهو ما أكدّه الرئيس الفرنسي خلال لقائه بالسيد الرئيس المصري مُوضحاً أن عدد الرهائن يصل لما يقرب من 200 رهينة منهم 9 فرنسيين، ومُثمنّاً الجهود المصرية والقطرية في هذا الصدد.
- **السعي لاحتواء الصراع وعدم تمدده إقليمياً:** تتخوف فرنسا من اتساع نطاق التصعيد الراهن في منطقة الشرق الأوسط، منذ اندلاع الحرب في غزة، الأمر الذي دفعها للعمل والتنسيق مع الفاعلين الدوليين لخفض التصعيد، بجانب تحذير إيران بشكل مستمر من الانخراط في هذه الحرب عبر وكلائها، أو بشكل مباشر في الصراع الحالي، وهو ما تمثل في الخامس عشر من أكتوبر مع إعلان الإليزيه أن الرئيس "ماكرون": "حذر نظيره الإيراني إبراهيم رئيسي في اتصال هاتفي من أي تصعيد أو توسيع للنزاع بين إسرائيل وحماس، خاصة في لبنان". وأعاد الرئيس الفرنسي هذا التحذير خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، مُحذراً إيران وحلفاءها من حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، من المجازفة بفتح جبهات

جديدة وتوسيع الصراع الدائر. وهو ما توافق أيضًا مع الموقف المصري؛ حيث أكد الرئيس "السيسي" أن الأزمة الحالية لا تتحمل أن تتسع لتشمل أطرافًا أخرى، وأن ما يجب القيام به هو تكثيف الجهود بشكل مشترك لاحتواء الأزمة وعدم تصعيدها.

- المساعدات الإنسانية ورفض مخططات التهجير: أكد الرئيس الفرنسي على ضرورة تدفق المساعدات للفلسطينيين، شاكرًا جهود مصري في هذا الملف، وبجانب حماية الفرنسيين الموجودين بغزة، والذين يصلون لـ 54 مواطنًا، بالإضافة لـ 170 فرنسيًا عاملين في المؤسسات المختلفة وأسرههم هناك، وداعيًا لإخراجهم. وأوضح أن هناك طائرتين فرنسيتين ستصلان مصر محملتين بالمساعدات، علاوة على عزمه إرسال سفينة تابعة للبحرية الفرنسية لدعم مستشفيات غزة.

وهنا يمكن توضيح دوافع الموقف الفرنسي حول تعاطيه مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، في سياق عدد من المحددات على النحو التالي:

- الموقف التاريخي من طرفي الصراع: بالرغم من أن فرنسا كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل، وأقامت معها علاقات دبلوماسية منذ عام 1949، واستمرت في الدفاع عن حقها في الوجود والعيش بأمان، إلا إنها أيضًا دعمت إنشاء دولة فلسطينية تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها إلى جانب إسرائيل، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين. كما صوتت لصالح الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في الأمم المتحدة في نوفمبر 1974، فيما عبر الرئيس "فرانسوا ميتران" عن إنشاء دولة فلسطينية أمام الكنيست في عام 1982، كأول رئيس فرنسي يُصرح بذلك. هذا بجانب تصويت باريس لصالح فلسطين باعتبارها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، في نوفمبر 2012. واتصالًا بذلك؛ جاء الموقف الفرنسي من الأوضاع الراهنة مُتوافقًا مع موقفها التاريخي، ففي حين أكد الرئيس الفرنسي على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وشدد على

أهمية إعادة إحياء العملية السياسية بين الفلسطينيين على نحو حاسم، وهو ما صرح به إبان زيارته لإسرائيل قائلاً: "يجب الاستماع إلى القضية الفلسطينية بتعقل (...). سأكون غداً مع العديد من قادة المنطقة للمضي قدماً بشكل ملموس في جدول الأعمال الذي وضعناه".

- **تسوية القضية وفقاً للقانون الدولي:** تدعم فرنسا حل الصراع التاريخي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، سيما حل الدولتين بموجب القرار رقم (181)، علاوة على تسوية ملف اللاجئين بشكل عادل بموجب قرار رقم (194) الصادرين من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والامتنثال للقرار رقم (242) الصادر من مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بجانب الحفاظ على وضع القدس وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (476) و(478). وبناءً على ذلك "يدعو طرفا القضية إلى إعادة تأكيد التزامهما بالتسوية التفاوضية وحل الدولتين، والامتناع عن أي عمل أحادي من شأنه تقويض شروط تحقيق ذلك"، كما تدعو إسرائيل إلى الامتنثال الكامل للقانون الإنساني الدولي المطبق في الأراضي الفلسطينية. علاوة على إدانة سياسة الاستيطان المتنامية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة في إسرائيل. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الرئيس "ماكرون" أكد على هذا النهج في سياق الحرب الأخيرة على غزة، مُشدداً على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني، في إطار أي مواجهة أو تحرك إسرائيلي في غزة، علاوة على إدخال المساعدات الإنسانية، وعدم إغلاق معبر رفح أمام تلك المساعدات.

- **تفاهم الوضع الإنساني:** تسعى فرنسا لاحتواء التصعيد الراهن تمهيداً لوقف إطلاق النار، بما يضمن تقديم المساعدات بشكل مستدام، وهو ما تمثل في مطالبة رئيسة الحكومة الفرنسية بـ "هدنة إنسانية يمكن أن تفضي إلى وقف لإطلاق النار"، خلال كلمتها أمام الجمعية الوطنية، كما ربطت ما بين تصويت فرنسا على المشروع البرازيلي في مجلس الأمن

الدولي وهذا الهدف، لكونه تَضْمَن في أحد بنوده مسألة الهدنة الإنسانية لإيصال المساعدات. وبالتوازي مع جولة الرئيس للمنطقة أكدت وزيرة الخارجية الفرنسية في الرابع والعشرين من أكتوبر 2023 في مجلس الأمن على هذا التوجه قائلةً: "إن فرنسا مثل الاتحاد الأوروبي زادت من قيمة مساعداتها لسكان القطاع بنحو 20 مليون يورو، وتم توجيهها إلى الأونروا ومنظمة الأغذية العالمية، وبرنامج (WFP) واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية". كما استأجرت رحلة خاصة مُحملة بالمساعدات الإنسانية الطارئة للفلسطينيين، لمساعدة جهود مصر، مُضيفاً أن إجمالي المساعدات التي تقدمها بلادها للفلسطينيين ستصل إلى 100 مليون يورو في عام 2023.

- ضمان الإفراج عن الرهائن: يُمثل ملف الأسرى لدى "حماس" أحد أهم الدوافع التي ساهمت في سعي الرئيس الفرنسي لتعزيز التعاون والتنسيق مع القوى الفاعلة في الحرب لتسويته، باعتباره أولوية مُتقدمة لفرنسا، وهو ما أشار إليه أيضاً خلال اجتماعه مع نظيره الإسرائيلي "إسحاق هرتسوغ"، قائلاً: "إن فرنسا تقف كتفًا بكتف مع إسرائيل، وإن الهدف الأول يجب أن يكون تحرير الرهائن في غزة". وفي سياق دعمه لتسوية هذا الملف، التقى "ماكرون" عقب وصوله تل أبيب بأسر القتلى الفرنسيين، وأسرى الفرنسيين الإسرائيليين الذين قتلوا أو تم أخذهم رهائن عقب وصوله إلى تل أبيب، والبالغ عددهم ما يقرب من 30 فرنسيًا على الأقل، وهو ما يُمثل رقمًا كبيرًا بالنسبة لفرنسا منذ هجوم "نيس" في يوليو 2016 وأسفر عنه نحو 86 ضحية.

- التخوف من الهجمات الإرهابية: جاءت تصريحات الرئيس الفرنسي بشأن مكافحة الإرهاب خلال جولته للمنطقة، مُدفوعة بتخوف فرنسا من احتمالية أن تشهد موجة جديدة من الهجمات الإرهابية على خلفية ما حدث خلال عام 2015، سيما تعرض أحد مواطنيها لحادث

طعن في مدينة "أراس" في شمال البلاد، والذي أعلنت على إثره حالة تأهب قصوى لمكافحة الإرهاب، وذلك عقب اندلاع الحرب في غزة. وفي هذا السياق قال وزير الداخلية "جيرالد دارمانين": إنه "لا يوجد شك في وجود صلة بين هجوم أراس والصراع بين إسرائيل وحماس". ويُذكر؛ "أن الهجوم قد جاء بعد ما يقرب من ثلاثة أيام من الذكرى الثالثة لحادث قطع رأس مدرس في المنطقة الباريسية في 2020 لعرضه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد على تلاميذه خلال حصة دراسية".

- الحد من الاستقطاب السياسي: قد يكون لدى الحكومة الفرنسية تخوف من احتمالية أن تساهم تبعات الحرب في غزة إلى إحداث المزيد من التباين، وعدم الاصطفاف السياسي في فرنسا، نتيجة المواقف المختلفة من التصعيد الراهن، ففي الوقت الذي أدانت فيه الحكومة الفرنسية هجوم "حماس"، ودعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، امتنع الحزب اليساري المتشدد "فرنسا الأبية" عن وصف الهجوم بأنه "إرهابي"، كما اتهم رئيسه "جان لوك ميلانشون" رئيسة الجمعية الوطنية "يائيل برون بيفيه" بأنها: "تدعم المجازر الإسرائيلية في قطاع غزة"، على خلفية قيامها بزيارة إسرائيل في الثاني والعشرين من أكتوبر 2023. في المقابل أدان حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف الهجوم؛ حيث تسعى الأحزاب لتوظيف التصعيد الراهن بما يتوافق مع مصالحهم، وتمهيداً لتوسيع قاعدة ناخبهم.

- تجنب انقسام المجتمع: قد يكون لتطورات الوضع الراهن في المنطقة تداعيات مُحتملة على المجتمع الفرنسي، الذي يضم أكبر جالية يهودية على المستوى الأوروبي، وهي ثالث أكبر جالية عالمياً بعد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، بالتوازي مع وجود أكبر جالية مسلمة في أوروبا بفرنسا. وهو ما قد يُبرر حظر وزير الداخلية الفرنسي "جيرالد دارمانين"، يوم الخميس الموافق الثاني عشر من أكتوبر 2023 كافة

المظاهرات الداعمة للفلسطينيين، وتفرقة المتظاهرين باستخدام الغاز المسيل للدموع والمياه. ولهذا وجّه الرئيس "ماكرون" دعوة إلى الفرنسيين خلال خطابه في الثاني عشر من أكتوبر 2023 إلى الاصطفاف والوحدة، قائلاً: "إن الذين يخلطون بين القضية الفلسطينية وتبرير الإرهاب يرتكبون خطأ ثلاثياً: أخلاقياً وسياسياً واستراتيجياً".

وعليه؛ جاءت الاستجابة الإقليمية والدولية للحرب في غزة مُتباينة نتيجة جُملة من الأسباب منها: علاقة هذه القوى بطرفي الصراع، وما يرتبط بذلك من مصالح قد تكون دافعاً لمواقفهم من الحرب، بالإضافة إلى أن التخوف من اتساع نطاق التصعيد الذي كان مُحفزاً أيضاً لاتخاذ إجراءات تدريجية بالتعاون مع الأطراف المعنية في محاولة لبلورة استجابة تقلل من حجم الخسائر الإنسانية والمادية المتنامية مع استمرار الحرب، هذا بجانب محاولة البعض توظيف هذه الحرب لإعادة التوضع في المنطقة، باعتبارهم قوى بديلة يمكن الاعتماد عليها في إطار عدم الرغبة الأمريكية في الانخراط بشكل مباشر في أزمت الإقليم التي أضحت أكثر تعقيداً.

ثانياً | اتجاهات التناول الإعلامي للحرب الإسرائيلية على غزة

حرصت كل من إسرائيل وحركة "حماس" على توظيف الآلة الإعلامية؛ حيث حاول كل طرف أن يحشد الرأي العام العربي والغربي لصالحه، وإقناعه وبروايته ودوافعه حول الحرب؛ إذ لم تكن مهمة وسائل الإعلام المتنوعة متابعة ونقل الحدث بل كانت جزءاً من أدوات الحرب التي لعبت دوراً محورياً في التأثير على مواقف الشعوب الأمر الذي انعكس صداه في خروج المظاهرات الحاشدة في العديد من العواصم العربية والغربية لوقف الحرب، كذلك أظهرت أيضاً مدى التحول النوعي في قدرات طرفي الحرب فيما يتعلق بآليات الرد والمواجهة العسكرية.

1. الخطاب الإعلامي لحركة "حماس"

منذ اندلاع عملية "طوفان الأقصى" لعبت الخطابات الإعلامية للجناحين العسكري والسياسي لحركة "حماس"، سواء التي جاءت على لسان قادة ومسؤولي المكتب السياسي أو المتحدث العسكري باسم كتائب عز الدين القسام "أبو عبيدة" دورًا في رسم ملامح المعركة وأهدافها وتطوراتها، انطلاقًا من إدراكها لأهمية الخطاب الإعلامي في تشكيل الوعي العام بحيث يُمثل عنصرًا مساندًا للآلة العسكرية، لذلك بدا وكأن "حماس" لديها استراتيجية إعلامية مُحددة منذ اندلاع العملية، ظهرت ملامحها في حرص القادة العسكريين والسياسيين للحركة على الظهور المستدام منذ السابع من أكتوبر إلى الحد الذي جعل من بعضهم -بالأخص أبو عبيدة- رمزًا للعملية العسكرية؛ حيث تحظى خطاباته بتفاعل واسع من الرأي العام العربي.

وقد وضعت "حماس" خطة إعلامية هدفّت من خلالها إلى توظيف السلاح الإعلامي في شن حرب نفسية ضد إسرائيل كعامل مُساعد يمكنه زيادة أوراقها المُربّحة في الحرب الدائرة، لا سيما أن الجانب الإسرائيلي لم يتوان عن استخدام السلاح ذاته للتعطية على ما أحدثته صدمة يوم السابع من أكتوبر من ناحية، وحشد التأييد الشعبي والرسمي العربي خلفه من ناحية أخرى، وهو ما يمكن توضيحه من خلال تحليل مضمون ما ورد في كلمات وتصريحات قادة ومسؤولي "حماس"، والبيانات العسكرية والصحفية الصادرة عنها، وكذا ما تعرضه الحركة من مواد ومقاطع مصورة عبر منصات الإعلام منذ السابع من أكتوبر وحتى الثاني من نوفمبر 2023، عبر تفنيد العناصر الأساسية التي وردت في هذا الخطاب بأبعاده السياسية، والميدانية، والإنسانية، واستعراض ما يمكن استنباطه من ملاحظات حولها يُمكن أن ترسم خطوطًا عريضة لما تفكر فيه الحركة، وما يمكن أن تتخذه من تحركات في الحرب الدائرة على الصعيدين السياسي والعسكري.

أ. البعد العملياتي:

حرصت خطابات "حماس" منذ اليوم الأول للحرب على إبراز ما تمتلكه الحركة من قدرات وإمكانات بغرض إظهار قدرتها على ضبط إيقاع المعركة حتى الآن، وتحقيق المُباغته والمفاجأة الاستراتيجية لإسرائيل؛ إذ لُوحظ ظهور "أبو عبيدة" الناطق باسم كتائب عز الدين القسام (الذراع العسكرية لحماس) بشكل شبه يومي منذ 7 أكتوبر، للإعلان عن الحثييات اليومية لعملية "طوفان الأقصى"، ويُحاول "أبو عبيدة" في خطاباته التركيز بنسبة كبيرة على المفاجآت الاستراتيجية التي تُحدثها الفصائل الفلسطينية على عدة مستويات:

- أولها: استراتيجي مُتعلق بنجاح "حماس" في التخطيط لإطلاق العملية بعيداً عن أعين الاستخبارات الإسرائيلية، التي فشلت في قراءة نوايا الحركة رغم أن التجهيز للمعركة ارتبط به آلاف العناصر، وهو ما كرر "أبو عبيدة" وصفه بالفشل المُدوي وغير المسبوق للمؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.
- وثانيها: تكتيكي فيما يخص استعراض استخدام كتائب القسام لأسلحة نوعية جديدة، منها: الطائرات الشراعية التي حملت مقاتليها إلى مسافة تُقدر بحوالي 25 كيلومتراً داخل البلدات الإسرائيلية، والطائرات المسيرة القاذفة والانتحارية، ومنظومة دفاع جوية محلية الصنع "مُتبر 1"، وصواريخ جديدة بعيدة المدى وقنابل حارقة، فضلاً عن استخدام "طورييد العاصف" محلي الصنع ضد الأهداف البحرية الإسرائيلية، وإدخال "عبوات" تُستخدم من المسافة صفر ضد الدبابات.
- وثالثها: عملياتي بمعنى توظيف الإمكانيات البشرية والتسليحية المحدودة -مقارنة بالجانب الإسرائيلي- لتحقيق اختراقات داخل العمق الإسرائيلي وإصابة أهداف "عالية القيمة" تُعزز من ميزان انتصاراتها الميدانية؛ حيث أشارت خطابات "أبو عبيدة" إلى النهج العملياتي الذي تبنته الفصائل

الفلسطينية في تعاطيها، مع توسيع القوات الإسرائيلية نطاق عملياتها العسكرية في قطاع غزة برًا وبحرًا وجوًا؛ إذ كثفت الفصائل عمليات الاشتباك المُباشِر مع الجنود الإسرائيليين واستهداف العمق الإسرائيلي على أكثر من جبهة مع محاولات لنقل المعركة لمستوطنات غلاف غزة، لإرباك وتشتيت القوات الإسرائيلية وردع محاولاتها لتوسيع التوغل.

كما ركزت خطابات "حماس" على إبراز الخسائر المادية والبشرية التي تلحقها الفصائل الفلسطينية بالقوات الإسرائيلية، لا سيما منذ بدء الأخيرة عمليات التوغل البري في قطاع غزة في 27 أكتوبر 2023. لكن في الجهة المُقابلة تتفاوت ما تعلنه الحركة حول حجم هذه الخسائر مع ما يُعلنه الجانب الإسرائيلي، وهو ما يحمل أحد تفسيرين، الأول: ربما ترغب إسرائيل في التعتيم على الرقم الحقيقي لما تتكبده من خسائر تجنبًا لزعزعة الروح المعنوية لجنودها، واستثارة الداخل الإسرائيلي ضد حكومة "نتنياهو". والثاني: ربما تعتمد المقاومة المبالغة في حجم الخسائر الإسرائيلية في إطار جهودها الدعائية واستراتيجيتها الإعلامية الرامية إلى شن حرب نفسية ضد إسرائيل.

واستنادًا إلى ما سبق، يُمكن القول إن الخطة الإعلامية لـ "حماس" نجحت -حتى الآن- في استعراض ما تحقّقه الحركة من مكاسب ميدانية، ووضعت علامات استفهام كثيرة أمام حجم الخسائر التي تُعلن عنها إسرائيل، لا سيما منذُ شُروعها في تنفيذ العملية البرية المحدودة في قطاع غزة في 27 أكتوبر 2023، ولعل هذا ما دفعها إلى البدء خلال الأيام القليلة الماضية في الإعلان عن خسائرها بشكل تدريجي، في خطوة بدت أنها محاولة لتهيئة الرأي العام الإسرائيلي لتقبل أرقام كبيرة في أعداد القتلى بصفوف مقاتلي جيش الاحتلال. وبعبارة أخرى، يبدو أن حرص حماس على إبراز ما تحقّقه من خسائر في صفوف القوات الإسرائيلية، وضع سرديات إسرائيل في موضع شك حول حقيقتها حتى من الداخل الإسرائيلي نفسه، وهو ما دفعها إلى دائرة المُضطّر إلى البدء في الإقرار بما تتكبده من خسائر.

ب. البعد السياسي:

انطوت خطابات حركة "حماس" في مضمونها على جملة من الأبعاد السياسية، يُمكن استعراض أبرزها فيما يلي:

- **التنديد بالانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين:** تبنت حماس منذ 7 أكتوبر وحتى الآن خطاباً مؤكداً على أن عملية "طوفان الأقصى" اندلعت "كرد فعل" على الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وما اتصل به من تفاقم للأزمات الإنسانية، فضلاً عما ترتكبه إسرائيل من اقتحامات متكررة للمسجد الأقصى، وكذا توسعها في سياساتها الاستيطانية وما يُصاحبها من ارتفاع وتيرة الانتهاكات والاستفزازات التي يرتكبها المستوطنون بحق السكان الفلسطينيين.

- **حشد الرأي العام العربي:** جاءت خطابات الحركة على لسان مسؤوليها "تعبوية بامتياز"؛ حيث حرصت على مخاطبة الوجدان العربي والإسلامي الذي تحتل القضية الفلسطينية مكانة رمزية ومركزية في تشكيل وعيه، ومن ثم استثارة مشاعره وحشده للتضامن مع الفلسطينيين الذين يتعرضون لكافة صنوف العنف والعقاب الجماعي غير الشرعي أو القانوني، والضغط باتجاه إدخال المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، ركزت الحركة على إطلاق دعوات للنفير العام، والمواجهة والاشتباك مع قوات الاحتلال في كل المواقع، وطرد السفراء الإسرائيليين من الدول العربية والإسلامية ووقف كافة أشكال التطبيع، وهو ما لاقى استجابة واسعة عكستها المظاهرات الواسعة التي انطلقت في الضفة الغربية والعديد من الدول العربية، وحتى الأوروبية، وتفعيل المقاطعة الشعبية في بعض الدول ومنها مصر لمنتجات وبضائع كافة الدول والشركات والمؤسسات، الداعمة للاحتلال ولعدوانه على الأطفال والنساء في قطاع غزة، فضلاً عن

إعلان بعض الدول ومنها: الأردن، وتشيلي، وكولومبيا، وبوليفيا، سحب سفرائهم من إسرائيل.

وعليه يمكن القول إن عملية "طوفان الأقصى" وما تبعها من عدوان إسرائيلي على غزة، أعاد الحياة للرأي العام العربي، بعد أن أجبرته النتائج الوخيمة للبيع المزعوم على الاختفاء. فقبل سنوات كانت حكومات الشرق الأوسط تضع الرأي العام العربي في حسابها وهي ترسم السياسات وتصنع القرارات. وبالرغم من ذلك تراجعت أهمية الرأي العربي خلال العقد الأخير، وكنتيجة لذلك فقد أسقطته حكومات من حسابها، وتصرفت متحررة من قيود رأى عام إقليمي عابر للحدود، ليجبرها الرأي العام العائد على إعادة النظر في بعض ما كاد يصبح مسلمات مستقرة.

- التأكيد على محورية الدور المصري في القضية الفلسطينية: جاءت الإشارات إلى مصر ودورها في التصعيد الراهن "إيجابية" ومُشيدة بالموقف المصري من مسألة تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، مع مُطالبات بضرورة فتح معبر رفح وتمكين الجرحى من السفر لتلقي العلاج.

- تنحية الخلافات مع السلطة الفلسطينية: على الرغم من ظهور بعض ملامح اللوم في خطابات "حماس" بشأن موقف السلطة الفلسطينية مما يجري في غزة؛ إلا أنه لوحظ عدم إثارة خطابات الحركة لمسألة الخلافات مع السلطة الفلسطينية بشكل لافت؛ إذ حرصت على تأطير عملية "طوفان الأقصى" ضمن الطابع الوطني والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، والابتعاد عن تسييسها وإخراجها تمامًا من دائرة كونها جزءًا من الانقسام السياسي، لا سيما أن بعض التحليلات تُرجع العملية في أحد أبعادها إلى مخاوف الحركة بشأن موقعها في مستقبل المعادلة السياسية الفلسطينية، ويمكن الاستدلال على ذلك من تصريحات نائب رئيس المكتب السياسي لحماس "صالح العاروري" الذي وصف "طوفان الأقصى" بأنها "معركة

مفتوحة لها هدف واحد هو حرية الشعب الفلسطيني وتحرير مقدساته،
وأنها لا تتعلق بغزة وحدها وإنما بالقدس وفلسطين والأمة كلها".

- **مُخاطبة الرأي العام الغربي:** كان لافتًا حدوث تحول نوعي في بُوصلة اتجاهات خطابات "حماس"، ففي حين كانت تركز في السابق على توجيه هذه الخطابات في المقام الأول إلى الشعوب العربية والإسلامية، بدأت الحركة خلال التصعيد الأخير تصب اهتمامها على مخاطبة الرأي العام الغربي أيضًا؛ وهو ما يعكس إدراكها بأهمية الضغط الذي يُمكن أن تمارسه الشعوب الغربية في التأثير على قرارات حكوماتهم التي هزلت منذ 7 أكتوبر إلى تقديم الدعم لإسرائيل. وعليه؛ تناولت خطابات "حماس" دعوة وسائل الإعلام الغربية إلى تحري الدقة والتحقق في المعلومات والمواد المغلوطة والمُزيفة التي تصل إليها من حكومة الاحتلال، كما حرصت الحركة على عقد بعض المؤتمرات الصحفية باللغة الإنجليزية، ونشر أسماء مُحدثين باسمها يتحدثون باللغة الإنجليزية، وكذا قامت بترجمة بياناتها الصحفية لعدة لغات كالإنجليزية والفرنسية للرد على المزاعم الإسرائيلية المُزيفة حول عملية "طوفان الأقصى". وقد أسهمت تلك الإجراءات في كسر حدة الموجة الغربية الداعمة لإسرائيل بشكل مُطلق، ويُسْتدل على ذلك من خروج بعض التظاهرات في مدن أمريكية وعواصم غربية تضامناً مع غزّة ورفضاً لعدوان الاحتلال.

- **توظيف ورقة الأسرى:** احتلت مسألة الأسرى والمُحتجزين مكانة مركزية في خطابات "حماس" خلال التصعيد الأخير؛ إذ لا يكاد تخلوا أي من هذه الخطابات من الحديث عن وضع الأسرى الإسرائيليين المُحتجزين لدى "حماس". وقد لُوْحظ أن الحركة تطورت موقفها من ملف الرهائن لخدمة التطورات الميدانية والضغط على الحكومة الإسرائيلية بتأليب الرأي العام المُشتعل بالفعل ضدها وتوظيف الموقف الغربي المطالب بخروج مواطنيه، وتحقيق إنجاز سياسي يُنسب إليها بإنهاء ملف الأسرى الفلسطينيين؛ حيث

تدرجت في شروطها من رفض التفاوض بشأنهم لحين انتهاء العملية العسكرية، إلى القبول بمساعي تبادل الأسرى وفق صيغة "الكل مقابل الكل"، بمعنى "تبييض" السجون الإسرائيلية من المعتقلين الفلسطينيين، وصولاً إلى ما يبدو أن الموقف أكثر مرونة يتم بمقتضاه تحرير بعض الرهائن لا سيما من ذوي الجنسيات الأجنبية، مع الاحتفاظ بالعسكريين للتفاوض عليهم بشأن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

كما وظّفت الحركة "ورقة الأسرى" في خطاباتهما لشن حرب نفسية ضد إسرائيل، وهو ما تبدى في تباهيها بنجاح عناصرها في إيقاع عدد كبير من الإسرائيليين في الأسر وقدرت أعدادهم بنحو (250 شخصاً) أو أكثر بقليل بحسب ما أعلن الناطق باسم القسم "أبو عبيدة"، كما قامت الحركة ببث مقاطع فيديو لبعض الرهائن تُظهر فيها تلقيهم معاملة إنسانية من قبل عناصر "حماس"، واتهامهم لحكومة "تتياهو" بالفشل السياسي والعسكري في الحفاظ على حياتهم، بغرض تأجيج الغضب في الداخل الإسرائيلي، ودحض وتفنيد السرديات الإسرائيلية والغربية التي حاولت وصم الفصائل الفلسطينية بالإرهاب. كما حاول "أبو عبيدة" الإلقاء بكرة هذا الملف في ملعب الحكومة الإسرائيلية عبر مجموعة من الرسائل التي تتعمد إظهارها في خطابه، ومنها على سبيل المثال: تأكيد أكثر من مرة على أن هؤلاء الأسرى مُعرضون للخطر نفسه الذي يتعرض له أهالي قطاع غزة، وأن عدداً منهم قتل بالفعل جرّاء القصف الإسرائيلي المُتواصل على القطاع، وكذا إشارته إلى أن إسرائيل هي التي تُماطل في ملف الأسرى رغم أن الاتصالات التي جرت بشأنهم كانت تحمل فرصة للوصول إلى صيغة اتفاق، فضلاً عن إعلانه عن رغبة "حماس" في إطلاق سراح مُحترزين أمريكيّتين بدون مُقابل لأسباب إنسانية قاهرة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت استلامهما، وهو ما كانت له أصداء واسعة في الداخل الإسرائيلي؛ حيث ازدادت الاتهامات -لا سيما تلك الموجهة من أسر الأسرى- للحكومة الإسرائيلية بالتعنت والفشل في هذا الملف.

ويتبين من العرض السابق، أن الأبعاد السياسية لخطابات حركة "حماس" نجحت في تحقيق جزء كبير من أهدافها، على صعيد حشد التأييد العربي لدعم القضية الفلسطينية والتنديد بما يحدث بحق الفلسطينيين، وهذا التأثير امتد أيضًا -بقدر ما- إلى الرأي العام الغربي والأوروبي بعدما وضعت الحركة ضمن بنك أهدافها. كما نجحت استراتيجية "حماس" الإعلامية بخصوص ملف الأسرى في إضفاء المزيد من الضغوط على الداخل الإسرائيلي وحكومة "نتنياهو" يومًا بعد يوم إلى الحد الذي يتبين فيما يتعرض له الأخير من اتهامات قاسية من أسر الأسرى، وبدا لافتًا هذا التحول من قبل الرأي العام الإسرائيلي عند الحديث في ملف الأسرى؛ فبعد أن كانت أسرهم ترفع شعاراتها المنددة بحركة حماس في بدء الحرب، بدأت الآن تضع "فشل نتنياهو" على رأس هذه الشعارات في المظاهرات التي تشهدها تل أبيب على خلفية التصعيد الراهن، وحتى في وسائل الإعلام الإسرائيلية بات التركيز بشكل كبير على فشل "نتنياهو" في ملف الأسرى على وجه التحديد.

ج. البعد الإنساني:

على الصعيد الإنساني، حرصت الحركة على إبراز الصورة الإنسانية المُعتمة في قطاع غزة، من خلال استعراض عدد الشهداء والجرحى جرّاء القصف الإسرائيلي المستمر على القطاع، والتنديد بما تقوم به إسرائيل من انتهاكات بحق الفلسطينيين، والإشارة إلى الازدواجية الغربية في التعامل مع الممارسات الإسرائيلية الاستفزازية بحق الشعب الفلسطيني، مع المطالبة بضرورة إدخال المُساعدات الإنسانية إلى القطاع والتوقف عن استهداف المدنيين.

ورغم أن خطابات "حماس" نجحت في تحقيق بعض أهدافها المُتعلقة بجذب الرأي العام العالمي تجاه ما تقوم به إسرائيل من مجازر تجاه الفلسطينيين، إلا أنها لم تخلوا من بعض الجوانب السلبية ومنها على سبيل المثال: إعلان كتائب القسام أن الاستهداف الإسرائيلي للمدنيين الفلسطينيين دون سابق إنذار، سيتم مُقابلته بإعدام أحد المدنيين المُحتجزين لديها، وستقوم ببث ذلك بالصوت

والصورة؛ حيث كان هذا التحذير أحد الخطابات التي استغلتها إسرائيل في محاولاتها لـ"شيطنة" الفصائل الفلسطينية" أمام الرأي العام العالمي، ورغم أن الحركة يبدو أنها تداركت هذا الخطأ على الفور وبدأت تلفت الأنظار في خطاباتاتها إلى أخلاقياتها في التعامل الإنساني مع الأسرى المدنيين، وتبث فيديوهات حول المعاملة الطيبة التي يتلقاها هؤلاء وأطفالهم من عناصر القسام، إلا أنه لا يمكن نفي أن هذا التحذير الذي جاء على لسان "أبو عبيدة" مضافاً إليه ما بثته الحركة من فيديوهات حول تسلل عناصرها للمستوطنات وإيقاعهم للعديد من الأسرى يوم 7 أكتوبر، ظلت عالقة بأذهان الكثيرين، ولا تزال ذريعة حتى الآن تستخدمها إسرائيل في سردياتها التي تبرهن بها ما تفعله في غزة، وتستخدمها أيضاً الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في تبرير دعمها الأعمى لما تصفه بـ "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

وعليه؛ فقد تمكنت حركة "حماس" خلال ما يقرب من الشهر على اندلاع الحرب الأخيرة في غزة من توظيف أدواتها في وضع خطة إعلامية نشطة ومرنة، هدفتم من خلالها إلى توظيف ما حققته من انتصارات ميدانية في عملية "طوفان الأقصى"، وما تمتلكه من أوراق ضاغطة -وفي مقدمتها ملف الأسرى- في شن حرب نفسية ضد إسرائيل، ودحض سردياتها المُريفة التي تحاول تسويقها إلى الرأي العام العالمي.

في المقابل؛ مثل عنصر المفاجأة الذي صاحب عملية "طوفان الأقصى" عاملاً حاسماً في ردود الفعل الإعلامية الدولية، وفي الداخل الإسرائيلي على المستويين السياسي والإعلامي، وهو ما تمثل في تغطية وسائل الإعلام الغربية للحرب؛ حيث كرست تغطياتها للحدث بما يخدم الرواية الإسرائيلية على المستوى الدولي.

2. المواقف المبدئية للصحف الغربية

سارعت القوى الغربية وأدواتها الإعلامية إلى إدانة هجوم "حماس" المباغت، وشوه الإعلام الغربي المعطيات المتعلقة بالأزمة، وانحاز بشكل واضح لوجهة

النظر الإسرائيلية في حق الدفاع عن نفسها بأي شكل وثمان. فوصفت الصحافة الغربية هجوم "حماس" بأنه "باهظ الثمن" لأنه الآن لا يضيف الشرعية على الاحتلال فحسب، بل يوفر ذريعة للجهات الفاعلة في إسرائيل للذهاب إلى أبعد الحدود في المذبحة التي تقوم بها حاليًا. ورغم وحدة المواقف الغربية، لكن هناك بعض التمايز على المستوى الرسمي الذي انعكس بدوره على التناول الإعلامي، ففي حين تنهمك واشنطن ولندن في إرسال المدد العسكري لإسرائيل، تبدو باريس حريصة على الدفع نحو ضرورة البحث في نهاية المطاف عن حل سياسي للقضية الفلسطينية، وفق حل الدولتين وبما يضمن الأمن والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين.

- تناول الإعلام الأمريكي: اعتادت معظم وسائل الإعلام الأمريكية على تأطير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره حربًا من جانب واحد، واستخدمت لغة متحيزة لإسرائيل. وأظهرت تغطيتها الأخيرة انشغالها البالغ بتجريم حركة "حماس"، وتجاهل الانتهاكات الإسرائيلية طيلة الأعوام السابقة، بحيث بدا الهجوم الفلسطيني وكأنه نوبة غير مبررة من العنف وكراهية اليهود. ففي المقابلة التي أجرتها قناة CNN "سي إن إن" مع "مصطفى البرغوثي" رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية، ركزت على تجريم المقاومة الفلسطينية وإبراز الاحتلال الإسرائيلي على أنه في وضع الضحية أو المعتدي عليه من قبل المقاومة الفلسطينية التي تمارس إرهابًا كلاسيكيًا ضد المدنيين الإسرائيليين والنساء والأطفال وكبار السن. وركزت الصحف على الادعاء بمقتل أطفال إسرائيليين على يد حركة "حماس"، أكثر مما ركزوا على تقرير وزارة الصحة الفلسطينية بأن إسرائيل قتلت 447 طفلًا في غزة.

ولم تتوقف التغطية الأمريكية عند هذا الحد، بل تجاوزتها بنشر شبكة من المراسلين في إسرائيل، دون وجود يُذكر لأي مراسل صحفي في غزة. ومنحت وسائل الإعلام الأمريكية وقتًا أكبر للأصوات الإسرائيلية مقارنة بالأصوات

الفلسطينية. وساهم العدد الكبير من المراسلين في إسرائيل، في إجراء تغطية صحفية مُنحازة ركزت على الضحايا الإسرائيليين، وتجاهل الفلسطينيين تقريبًا. فمثلًا، تمحورت تغطية قناتي "سي إن إن" و"MSNBC" "إم إس إن بي سي" حول الوضع والدمار في إسرائيل، وأجرت "أندريا ميتشل" مقابلة مع السفير الإسرائيلي السابق "مايكل أورين" على قناة "إم إس إن بي سي" بينما أجرى "بوريس سانشير" من شبكة "سي إن إن" مقابلة مع "مايكل ميلشتاين" وهو ضابط متقاعد برتبة كولونيل في الجيش الإسرائيلي، مؤكدًا خلال اللقاء أن الهجوم الإسرائيلي ليس "غشيمًا"، وأن إسرائيل "ليس لديها مصلحة في إيذاء المدنيين".

وأجرت شبكة "سي إن إن" لقاءً مع "جورج بيرنباوم" المساعد السابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي "بنيامين نتنياهو"، وشبهه هجمات حماس بالنازيين. في حين أجرت قناة CNBC "سي إن بي سي" مقابلة مع "نداف زفير" القائد السابق لوحدة التكنولوجيا العسكرية في إسرائيل، ودعا إلى تسوية غزة بالأرض. هذا وقد أجرت "دانا باش" من "إم إس إن بي سي" مقابلة مع السفير الإسرائيلي السابق "داني دانون"، وسمحت له بالادّعاء بأن إسرائيل لا تستهدف المدنيين، وأن إسرائيل ستضرب حماس بشدة.

وبالتالي، تعاملت التغطية الأمريكية المبدئية للحرب على أن الإسرائيليين بشر لهم كامل الحقوق، أما الفلسطينيون فهم أقل من أن ينالوا تعاطفًا إنسانيًا، وهو ما يعكس ازدواجية المعايير التي توضح قواعد اللعبة التي تمارسها وسائل الإعلام الأمريكية حول كيفية تشويه الأزمة، من خلال استخدام لغة أحادية الجانب وإطار متحيز، تشير فيه إلى الجنود الإسرائيليين باسم "قوات الدفاع الإسرائيلية"، في حين يُشار إلى المقاومة الفلسطينية باسم "الإرهابيين".

استخدمت وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية (AP News, CNN, NBC News, Washington Post) كلمة "رهائن" لوصف الإسرائيليين الذين أسرهم مقاتلو حماس. ومن الجدير بالذكر هنا أنه خلال الانتفاضة الأولى (1967-1993)

قامت إسرائيل بسجن حوالي 700 ألف رجل وصبي فلسطيني في الضفة الغربية، أي حوالي 40% من إجمالي السكان الذكور هناك. وإلى الآن، يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الفلسطينيين واحتجازهم لفترات طويلة دون أي محاكمة عادلة. ومع ذلك لا تصف وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة الفلسطينيين بالـ "رهائن".

ووصفت صحيفة "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" المقاتلين الفلسطينيين "بالمسلحين". أما مجلة "The Nation" الأسبوعية فوصفت ما قامت به حركة "حماس" بتوغل سافر يمكن مقارنته بالهجوم الإرهابي الذي شنه تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001، بل هجوم "حماس" ارتكب المزيد من جرائم الحرب باختطاف المدنيين. ومنحت المجلة الحق لـ "نتنياهو" في استخدام القوة الغاشمة ضد غزة مثلما فعل "جورج بوش الابن" في العراق.

وفي ظل تصعيد إسرائيل لقصف قطاع غزة، أخفى موقعا "إنستغرام" و"فيسبوك" (الملوكان لشركة ميتا)، الهاشتاجات المتعلقة بـ "حماس" و"طوفان الأقصى" من البحث. ولا تُعد هذه المرة الأولى التي تشهد فيها فترات من العنف بين إسرائيل والفلسطينيين قمعا للمستخدمين الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي. في عام 2021، على سبيل المثال، حجب "إنستغرام" المنشورات التي تذكر المسجد الأقصى في القدس. كما أن سياسات التضيق التي تطبقها شبكات التواصل الاجتماعي لا تستهدف بشكل متساو كلا الطرفين في الصراع. ففي حين يتم حظر أو حذف حسابات فلسطينية لأسباب غامضة، يظهر أن بعض الحسابات المؤيدة لإسرائيل تستخدم خطابا عداوياً ومحرصاً دون عقاب.

- تناول الإعلام البريطاني: يرى الإعلام البريطاني أن إسرائيل في حالة حرب مع "حماس"، الجماعة الفلسطينية المسلحة المدرجة كمنظمة إرهابية من قبل العديد من الدول الغربية، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات

المتحدة. واعتمد الإعلام البريطاني الرواية الإسرائيلية بأن هجوم "حماس" لا يقل عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونجم عنه خسائر كبيرة في أرواح اليهود لأول مرة منذ المحرقة. ويبرر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة للتأكيد على أن "حماس" لن تمارس انتهاكات مرة أخرى داخل إسرائيل.

استخدم الإعلام البريطاني لغة خطاب منحازة لإسرائيل. ففي أعقاب الهجوم نشرت صحيفة "الجارديان" في افتتاحيتها مقالاً عنوانه: "الهيّاج القاتل الذي قامت به حماس". وبالمثل، أشارت مجلة "إيكونوميست" إلى "الهجوم المتعطش للدماء من قبل حماس". وفي حين أن هذه اللغة قد تكون أو لا تكون مناسبة، إلا أن الحقيقة أنها لم تستخدم من قبل وسائل الإعلام البريطانية لوصف الجرائم الإسرائيلية ذات الحجم المماثل أو حتى الأسوأ. فلم تصف قتل إسرائيل لآلاف المدنيين في غزة بأنه "هيّاج إسرائيلي قاتل" أو "هجوم إسرائيلي متعطش للدماء".

كشف التناول المبدئي أيضاً عن انحياز الإعلام البريطاني للجانب الإسرائيلي، من خلال تناول أخبار القتلى والأسرى والقصص الإنسانية للإسرائيليين دون الفلسطينيين. واللافت هنا هو أن صحفاً بريطانية مثل: الصن، والتايمز، واندبندنت، وتليجراف، وميل، وميترو، واكسبريس وغيرها، نقلت الزعم الإسرائيلي بأن "حماس قتلت 40 طفلاً" ووضعت في عناوين رئيسية، دون أي دليل أو صورة أو مقطع فيديو أو حتى تأكيد رسمي من جانب جيش الاحتلال.

وادعت بعض وسائل الإعلام البريطانية بأن إسرائيل ليست المسؤولة عن تشريد وتجويع المدنيين في غزة نتيجة الحصار، وأن "حماس" هي المسؤولة عن ذلك. وليس على إسرائيل أي التزام بموجب القانون الدولي بتوفير الإمدادات لغزة لأنها ليست محتلة غزة. وهو ما أكدته تغطية "ديلي ميل" التي أبرزت في أحد عناوينها أن حرب غزة من أجل مستقبل إسرائيل. كما استخدمت صحيفة التايمز أعمدها لتصوير الفلسطينيين ومؤيديهم على أنهم "تجار كراهية".

وأظهرت BBC News انشغالها البالغ بتجريم حركة "حماس"، في لقاءها مع السفير الفلسطيني في لندن "حسام زملط"، الذي فضح مغالطات المذيع عند سؤاله: "هل تؤيد ما فعلته حماس صباح يوم السبت؟"، أكد "زملط" أن "هذا ليس السؤال الأهم". وأشار إلى أن "السؤال الأهم هو كيف يمكننا وقف المجازر الإسرائيلية التي ستحصل بحق المدنيين الفلسطينيين؟ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تساوي بين الاحتلال والشعب الواقع تحت الاحتلال، هذا لا يخدم العدالة ولن يخدم جمهورك في فهم الصورة الحقيقية".

- تناول الإعلام الفرنسي: لم يبتعد الإعلام الفرنسي كثيرًا عن التناول الأمريكي والبريطاني المتضامن مع إسرائيل، خاصة أن فرنسا تضم أكبر جالية يهودية في أوروبا. ولكنه كان محايدًا بعض الشيء في معظم تغطيته المعروفة بتمايز مواقفها السياسية ضمن الكتلة الغربية. لكن في المُجمل فإن ثمة تناغمًا واسعًا بين الإعلام الأمريكي والبريطاني والفرنسي حول ضرورة الوقوف مع إسرائيل، وهو ما جعل الصحافة الفرنسية تبرز المظاهرات الداعمة لإسرائيل، وتركز على أعداد القتلى والجرحى الإسرائيليين، وحجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين.

في بداية الأحداث، اتخذت مجلة "Le Point"، الجانب الإسرائيلي في تغطيتها، وأشارت إلى أن ثمانية فرنسيين قتلوا وأن عشرين في عداد المفقودين. وأشارت إلى أن الرد الإسرائيلي يجب أن يكون بمستوى هذه الجريمة. وأن العمل الشنيع الذي ارتكبته "حماس" لا يترك مجالًا لأي حذر عملياتي. وعلى إسرائيل أن تكون عدوانية جدًا. ومع تزايد وتيرة الأحداث، تطرقت إلى الوضع الكارثي في مستشفيات قطاع غزة.

في حين أبرزت صحيفة "Liberation"، تظاهرة في ليون دعمًا لإسرائيل، وأن ما فعلته "حماس" إرهاب يجب التعامل معه بشدة. أما "Le Monde" فقد وصفت الوضع بأنه أعنف أعمال الحرب ضد إسرائيل منذ ظهور الدولة اليهودية عام 1948. وأن "حماس" تمكنت من إخفاء استعداداتها، التي كانت بالضرورة

طويلة ومعقدة، عن المخابرات الإسرائيلية. وأبرزت تضامن فرنسا مع إسرائيل وحققها في الدفاع عن نفسها.

فيما تطرقت صحيفة "La Croix" إلى الوضع المأساوي في غزة، والقصف الإسرائيلي المتواصل، وحجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، وأماكن توزيعها، وأبرزت معارضة فرنسا تعليق المساعدات الأوروبية للفلسطينيين بعد أن أعلن الاتحاد "مراجعة" برنامجه، وأكدت الصحيفة أن أكثر من 80% من السكان يعتمدون على المساعدات بسبب الحصار والأعمال العدائية التي تقوض اقتصاد غزة.

3. أهم اتجاهات تغطية الإعلام الغربي

ظهرت اتجاهات أساسية لتغطية الصحف ووسائل الإعلام الغربية منذ بدء عملية "طوفان الأقصى" في صباح يوم 7 أكتوبر 2023 عكست بشكل واضح مدى الصدمة التي تعرضت لها إسرائيل ومن ورائها العالم الغربي جراء الهجوم، ومدى الاندفاع في تبني الرواية الإسرائيلية إزاء ما يحدث، وصولاً إلى محاولة تحليل ذلك الهجوم ومساراته المستقبلية. وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

- الحديث عن جرائم بحق المدنيين الإسرائيليين: كان الاتجاه الأهم الذي ركزت عليه وسائل الإعلام الدولية خلال الساعات الأولى من هجوم "حماس" هو الحديث عن أن جرائم قد ارتكبتها الحركة بحق المدنيين الإسرائيليين، وتصوير الأمر بأن الهدف الأساسي لها كان قتل الإسرائيليين المدنيين الآمنين في بيوتهم في وقت مبكر من يوم السبت اليهودي وعيد "فرحة التوراة"، وتبني رواية أنهم أعدموا المدنيين الإسرائيليين الأبرياء من النساء والأطفال والمعاقين بدم بارد في منازلهم، وأنهم ليسوا إلا مسلحين متعطشين للدماء حسبما وصفت صحيفة "إيكونوميست"، وجاء على سبيل المثال في تقرير لـ "بي بي سي" نقلاً عن مصادر إسرائيلية. هذا بجانب روايات مبهمة عن إطلاق نار عشوائي في حفل غنائي حسبما نقلت

صحيفة الجارديان، والترويج لتعمد قتل المدنيين الذين أخذوا كأسرى في الهجوم اعتمادًا على كلام مرسل وفيديوهات مجترأة مثلما فعلت قناة سي إن إن الأمريكية بشأن فتاة إسرائيلية من أصل ألماني تدعى "شاني لوك"، وتشبيه ممارسات "حماس" بـ "داعش" على غرار تحذير المدارس الأمريكية والإسرائيلية من أن "إرهابي حماس سيستخدمون التطبيقات الشائعة لنشر عمليات القتل البشعة للرهائن، وعلى الآباء جعل أطفالهم يحذفون وسائل التواصل الاجتماعي".

وكان لافتًا في هذا الإطار انتقال هذه الأوصاف من وسائل الإعلام الغربية الخبرية التقليدية إلى المجلات والدوريات المرموقة مثل مجلة "فورين أفيرز" التي قالت إن "بقية العالم أدرك أخيرًا أن حماس برمتها جماعة إرهابية، ولا بد من التعامل معها على هذا النحو". وكذلك المحللون ذوو الشأن مثل "توماس فريدمان" الذي قال في صحيفة "نيويورك تايمز": "في حين لا تساورني أي أوهام بشأن التزام حماس الراسخ بتدمير الدولة اليهودية، فإنني مع ذلك أسأل نفسي اليوم: من أين أتى هذا الدافع الشبيه بتنظيم داعش للقتل الجماعي كهدف أساسي؟ ليس الاستيلاء على الأراضي، بل القتل".

ذلك بالإضافة إلى الهجوم على المدونين العرب على وسائل التواصل الاجتماعي بأنهم "بينما كان الإسرائيليون ينعون موتاهم كانوا يدعمون علنًا هجوم حماس الوحشي" حسب صحيفة فايننشال تايمز، وأن هذه "المذبحة وقعت نتيجة للكراهية والتعصب السام في أنقى صوره، وتشويه حماس والمتآمريين معها في العالم الإسلامي لسمعة اليهود وبناءهم بنية كاملة من معاداة السامية وأيديولوجيا الكراهية" حسب مجلة التايم.

- الإخفاق الاستخباراتي والأمني الإسرائيلي: الاتجاه الثاني الأهم الذي سيطر على وسائل الإعلام الدولية على اختلافها هو الحديث عن أن هجوم "حماس" قد عكس إخفاقًا أمنيًا واستخباريًا إسرائيليًا كبيرًا، فقد أعرب عدد من الإسرائيليين عن صدمتهم من أن قوات الأمن الإسرائيلية لم

تحضر بسرعة أكبر لمساعدتهم، علاوة على أسروقتل الجنود الإسرائيليين في مواقعهم. بجانب أنه من المؤكد أن "حماس" قد خططت لهذا الهجوم على مدار أشهر دون أي علم لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، بما يجعله فشلاً ذريعاً للمؤسسات الدفاعية الإسرائيلية، وأمرًا شديد الشبه بأكبر فشل استخباراتي في تاريخ إسرائيل وهو حرب السادس من أكتوبر عام 1973، حسب توصيف معظم وسائل الإعلام الدولية. وحملت معظم وسائل الإعلام رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" مسؤولية هذا الإخفاق لأن حكومته فشلت في الاضطلاع بمسئوليتها الرئيسية وهي حماية حياة مواطنيها، وتركت "حماس" تصبح أكثر قوة، وانشغلت بمعارك داخلية أهمها الإصلاحات القضائية، في وقت كانت التحذيرات قائمة من احتمالات اندلاع انتفاضة ثالثة على وقع ممارسات الحكومة التي توهمت أنها نجحت في إدارة القضية الفلسطينية. وهو ما يجعل من الصعب على "نتنياهو" تجنب تحمل المسؤولية واللوم عن هذا الهجوم رغم مهارته في البقاء بالمشهد السياسي طيلة السنوات الماضية.

- **كيفية تنفيذ الهجوم:** ركزت وسائل الإعلام الغربية على معرفة كيف نفذت "حماس" هذا الهجوم المتقن والمفاجئ للأوساط الإسرائيلية كافة، وقد انقسم تناول هذا الأمر إلى جزأين أساسيين: الأول، تحدث عن تكتيكات التنفيذ من خلال رسم خرائط للهجوم والحديث عن كيفية تسلل مقاتلي "القسام" إلى مستوطنات غلاف غزة تحت حماية آلاف الصواريخ التي أطلقت على المدن الإسرائيلية. أما الثاني، فتمثل في الحديث عن مدى الدعم الذي قدمته إيران لحركة "حماس" لشن هذا الهجوم؛ إذ أكدت صحيفة "وول ستريت جورنال"، على سبيل المثال، أن مسئولين أمنيين إيرانيين قد ساعدوا في التخطيط لهذا الهجوم وأعطوا الضوء الأخضر له في اجتماع عُقد في بيروت يوم 2 أكتوبر، وأكدت "نيويورك تايمز" أن أشخاصًا مُطلعين على العملية أكدوا أن مسئولين من إيران وحزب الله ساعدوا في

التخطيط للهجوم، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يعثروا على أدلة تربط طهران بشكل مباشر.

- **دوافع الهجوم:** أشارت بعض وسائل الإعلام إلى أن هذا الهجوم ربما تولد نتيجة الغضب وتحديداً سلوك الائتلاف الحاكم برئاسة "نتنياهو" المستمر منذ أشهر بما في ذلك الاستفزازات في المسجد الأقصى، وربما كان نتيجة طبيعية لغياب الدولة الفلسطينية وتكريس واقع مريض في قطاع غزة وغيره، ومعاناة القطاع من حصار مستمر منذ 16 عاماً، والغضب الفلسطيني المتزايد إزاء الإذلال والتهميش الذي أدى بالفعل إلى تصاعد أعمال العنف في الضفة الغربية هذا العام. لكن غالبية وسائل الإعلام قد أشارت إلى دوافع أخرى وراء هذا الهجوم، من بينها تعطش "حماس" للدماء مثلما ورد سالماً وكونها جماعة إرهابية كل ما تفعله هو التفكير في طرق لقتل الأمريكيين وحلفائهم، أو أن الهجوم قد يكون بتشجيع من إيران كوسيلة لإحباط تحركات تحقيق تطبيع بين السعودية وإسرائيل، أو السعي إلى تحقيق مكاسب سياسية من القيام بذلك وكسب نقاط سياسية على حساب السلطة الفلسطينية.

- **تبرير الجرائم الإسرائيلية:** عكفت وسائل الإعلام الغربية من خلال تصويرها قالت إنه جرائم "حماس" بحق الإسرائيليين على تبرير أي رد فعل إسرائيلي وصفته بأنه انتقامي من الحركة حتى لو كان ذلك على حساب المدنيين في قطاع غزة، حيث من اللازم "إرغام حماس على دفع ثمن فظائعها"، و"سوف تنتقم إسرائيل بدرجة أكبر مما كانت عليه من قبل"، وأنه جاء "رداً على أن الاجتياح الذي شنه مقاتلو حماس هو الأكثر دموية منذ حرب أكتوبر، فأصابت الغارات الجوية الإسرائيلية مباني سكنية وأنفاق ومساجد ومنازل في غزة تنفيذاً لتعهد رئيس الوزراء نتنياهو بالانتقام الشديد". علاوة على القول إن قيام إسرائيل بقطع إمدادات الكهرباء والوقود والسلع عن قطاع غزة هو فقط "محاولة

أخرى لزيادة الضغط على حماس"، لأنها كان عليها أن تعلم أن إسرائيل سوف ترد على هجومها بشدة "وربما كان جزءاً من خطتها لجر إسرائيل إلى حرب شوارع في غزة".

4. آليات الانحياز لإسرائيل

استخدمت وسائل الإعلام الغربية مجموعة من الأدوات والوسائل التي قامت من خلالها بالانحياز الواضح لإسرائيل وروايتها للأحداث على حساب الرواية الفلسطينية أو الواقعية لما يجري في قطاع غزة من جرائم إسرائيلية. وتمثلت هذه الأدوات فيما يلي:

- **توظيف مصطلحات "الحرب على الإرهاب":** تحركت ببطء روايتان أساسيتان من جانب الإعلام الغربي بعد بدء الهجوم، تحاول الأولى تناول هذا الملف من زاوية "استهداف المدنيين"، وهي الزاوية التي تمحورت حولها معظم وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها. أما الزاوية الثانية فهي "وجود تشابهات عديدة بين "حماس" وتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، وهي زاوية تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية بالكامل، وتحاول تصوير الأمر على أنه هجوم شنته مجموعات إرهابية على مدن وقرى دولة ذات سيادة، وأنه لا يختلف كثيراً عن أي هجوم إرهابي تعرضت له دول الشرق الأوسط وأفريقيا خلال السنوات الأخيرة. واستندت الرواية الثانية في الأساس إلى حديث الرئيس الأمريكي "جوبايدين" حول "ذبح الفلسطينيين للأطفال" والمستقى بشكل أساسي مما يصدر عن الجانب الإسرائيلي من تحليلات وتصريحات، مثل تصريحات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، حول وجود دلائل على "ذبح أطفال" في مستوطنات غلاف غزة، أو تغريدة رئيس الوزراء الإسرائيلي التي تقول إن "حماس أسوأ من داعش"، أو حتى عثور القوات الإسرائيلية على راية لتنظيم "داعش"، خلال عمليات تطهير مستوطنة "صوفا" قرب قطاع غزة.

وهو ما يتوافق بشكل كبير مع المحاولات الإسرائيلية للربط بشكل أكبر بين "حماس" والتنظيمات الأصولية العاملة في المنطقة؛ فنشرت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية، على سبيل المثال، تقريراً تحت عنوان "بالتزامن مع العثور على رايات داعش التي تركها إرهابيو حماس في غلاف غزة، يقول الجيش الإسرائيلي إنه تم قطع رؤوس الأطفال، وأكد الطبيب الشرعي هذا"، عرضت فيه صوراً يظهر فيها "تأثر" الجنود الإسرائيليين من مشاهد الدماء والدمار التي طالت المستوطنات الإسرائيلية، وتؤكد داخل مضمون التقرير على رواية "قطع رؤوس الأطفال" التي روجت لها إسرائيل، وهذا يُضاف بالطبع إلى استخدام مصطلح "إرهابيين". كذلك اتبعت قناة "فوكس نيوز" الأمريكية، نفس النهج؛ حيث كانت من وسائل الإعلام الغربية القليلة، التي أشارت إلى رواية تنظيم "داعش"، التي عثر عليها الجنود الإسرائيليون في غلاف غزة، وربطت بين هذا الحدث وبين تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" حول "حماس" و"داعش".

ورغم تراجع قصة "ذبح الأطفال" لاحقاً، إلا أن المحور الرئيسي للتغطية الإعلامية الغربية لما يحدث في غزة هو "استهداف المدنيين"، وإن كان هذا لم يمنع وزيري الدفاع الأمريكي والإسرائيلي، في مؤتمرها الصحفي الأخير، من إعادة المقارنة بين "حماس" و"داعش"، من منطلق محاولة تصوير ما حدث في السابع من أكتوبر، على أنه مشابه لهجمات "داعش" السابقة.

- تزييف الحقائق وترويج الأكاذيب: تروج وسائل الإعلام الغربية للهجمات الإسرائيلية المروعة على قطاع غزة على أنها محاولات إسرائيلية للقضاء على "الإرهاب" بحد وصفها، وحفظ أمان الشعب الإسرائيلي. وتتبنى وسائل الإعلام هذه سياسة واضحة في صياغة الأخبار خاصتها لتضخيم حجم الخسائر الإسرائيلية الناجمة عن هجمات "حماس"، وفي نفس الوقت تخفيف حجم وأهمية الخسائر الفلسطينية الناجمة عن الهجمات الإسرائيلية.

فعلى سبيل المثال، في البرنامج الإخباري الصباحي في قناة "بي بي سي" البريطانية، بينما كانت المذبة تستعرض بعض الإحصائيات للخسائر من الطرفين، قالت: "212 شخصاً ومن بينهم 61 طفلاً قد ماتوا في غزة، و12 من بينهم طفلان قد قُتلوا في إسرائيل". ويظهر في هذه الصياغة أنه بالرغم من ارتفاع عدد الضحايا في غزة من المدنيين والأطفال بشكل كبير مقارنة بالضحايا من الجانب الإسرائيلي، إلا أن استخدام المذبة لكلمة "قُتلوا" مع الضحايا الإسرائيليين، مع تجنب استخدام نفس التعبير مع الضحايا الفلسطينيين واستخدام تعبير أخف (ماتوا) يساعد على الشعور بالتعاطف بشكل أكبر مع الضحايا الإسرائيلية، بالإضافة إلى عدم التأكيد على أسباب وفاة الضحايا الفلسطينية وعدم التركيز عليها.

ولم يتوقف الأمر عند التركيز الإعلامي على الخسائر الإسرائيلية وإهمال الخسائر الفلسطينية، وجرائم الحرب التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، ونشر المغالطات فقط، لكن وصل الأمر إلى نشر العديد من الأخبار الكاذبة وتزييف الحقائق. وفيما يلي عرض لبعض الحوادث الأخبار الكاذبة التي روجتها وسائل الإعلام الغربية:

- ذبح 40 طفلاً: انتشر خبر في الكثير من الصحف الغربية بذبح "حماس" لأكثر من 40 طفلاً رضيعاً، بعد تصريح زعيم المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية "ديفيد بن صهيون" بهذا على قناة "i24 News" الإسرائيلية التي ادعت مراسلتها خلال تغطيتها أنه تم العثور على هذه الجثث. وانتشر هذا الخبر بشكل واسع في معظم الصحف الغربية بدون تحري الدقة فيه، حتى وصل الأمر إلى تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" على الخبر وتصريح الرئيس "بايدن" بأنه رأى صوراً مروعة لهذه الواقعة. ولكن عاد ونفى البيت الأبيض هذا التصريح مُعللاً بأن الرئيس لم يكن يقصد هذا المعنى. وعادت مراسلة القناة لتوضح أنها لم تر الجثث أو صوراً لها كما وأنها فقط أخذت التصريح من المسؤولين

الإسرائيليين، ولم تظهر أي أدلة إلى الآن على هذه الواقعة، والتي نفتها "حماس". والمُلفت هنا أن التناول الإعلامي للحادثة، على الرغم من عدم صحتها، لم يكن منصفًا للجانب الفلسطيني الذي يواجه أحداثًا مماثلة باستمرار منذ عقود دون أن يكثر له المجتمع الدولي، وحتى في ظل الأحداث الحالية، ركزت وسائل الإعلام الدولي على الضحايا والخسائر الإسرائيلية مع تهميش للضحايا والخسائر من الجانب الفلسطيني.

- حرق طفل إسرائيلي: نشرت صفحة رئيس الوزراء الإسرائيلي على "فيسبوك" صورًا لجثة طفل إسرائيلي محروق نتيجة هجوم "حماس" على المواطنين الإسرائيليين، مشيرًا إلى أن تم عرض هذه الصور على وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن"، وهو ما نقلته وسائل إعلامية كثيرة. ولكن تم الكشف بعدها أن هذه الصور مزيفة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وأنها في الأصل صورة لكلب صغير يتلقى العلاج وتم تعديلها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

- تعرض مراسلة قناة "سي إن إن" للهجوم: نشرت القناة مقطعًا لمراسلتها، تظهر فيه مستلقية على الأرض خوفًا من هجمات وتفجيرات "حماس"، وتعتذر للمشاهدين على وضع التصوير غير المعتاد هذا، ولكنهم مرغمون عليه للحفاظ على وضعية آمنة لهم. انتشر بعدها تسريب لما قبل تصوير هذا المقطع؛ حيث تظهر فيه المراسلة مع اثنين من المصورين يختارون فيها البقعة المناسبة لاتخاذ هذا الوضع، ويُسمع صوت (في الغالب قادم من إعداد البرنامج) يخبرها بأن تحاول أن تظهر خائفة في المقطع وتلتقط أنفاسها من الركض والخوف لأن هذا الإحساس هو ما يرغبون في تصديره للمشاهدين.

- اغتصاب النساء: تضمنت أيضًا بعض الأكاذيب التي نشرتها الصحف ووسائل الإعلام الغربية المختلفة أخبار عن اغتصاب عناصر "حماس"

لنساء عند الهجوم على الإسرائيليين وأخذ الأسرى وأيضًا اغتصاب الفتيات اللاتي أُخذن كأسرى. ونشرت غرفة الحرب في إسرائيل على منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، تغريدة تُفيد بأنه تم تأكيد استخدام "حماس" للاغتصاب كسلاح حرب، وتناولت وسائل الإعلام الغربية وبعض الصحف الخبر على نطاق واسع، مع اصطحابه بعدد من الصور لنساء إسرائيليات وقعن في الأسر. وذلك رغم نفي العديد من الأسرى الذين أُطلق سراحهم هذه الأخبار، وأكدوا مرارًا على أنهم لم يتم انتهاك حقوقهم بأي شكل أو يعاملوا بأسلوب سيئ أو همجي.

- قتل 250 شخصًا في حفل موسيقي: انتشرت الكثير من مقاطع الفيديو لمدنيين يهربون تُزعم أنهم كانوا في حفل موسيقي هجمت عليه "حماس" وقتلوا فيه أكثر من 250 شخصًا، ولكن تم الكشف بعدها على أن مقاطع الهروب هذه في مكان مختلف تمامًا عن الحفل وغير واضح من ماذا يهربون. أيضًا في نفس الحادثة انتشر مقطع مروع آخر يدعي أنه لفتاة إسرائيلية تبلغ من العمر 14 عامًا كانت تحضر هذا الحفل ويتم حرقها من قبل عناصر "حماس"، وهو ما اتضح أنه مقطع يعود لعام 2015 لفتاة من جواتيما لا تبلغ من العمر 16 عامًا ولا يتعلق بالأزمة الأخيرة بين إسرائيل وفلسطين على الإطلاق.

- هجوم 4 مسلحين: نشر الجيش الإسرائيلي مقطعًا تداولته وسائل الإعلام الغربية يظهر فيه 4 مسلحين فلسطينيين تمت تصفيتهم بعد محاولتهم التسلل والهجوم على عناصر الجيش الإسرائيلي، في رسالة من الجيش الإسرائيلي بأن "هذا ما يحدث لمن يحاول التسلل على الجيش الإسرائيلي". ولكن تم الكشف بعدها أن هؤلاء الأفراد كانوا مدنيين عزل وعندما رأوا القوات الإسرائيلية خلعوا قمصانهم ملوحين بها في إشارة منهم للاستسلام، ثم جلسوا على الأرض استجابة لأمر القوات الإسرائيلية، من ثم ظهروا بعدها في المقطع بعد قتلهم وموضوع أمامهم

أسلحة ولكن تظهر وراءهم آثار جرح جثثهم ليصبحوا في الوضع الذي
ظهروا عليه في المقطع على أنهم مسلحون فلسطينيون تم تقييدهم.

ولا تعد هذه حالات التزييف الوحيدة التي يقوم بها الإعلام الغربي، فبالرغم من
كشف العديد من هذا التزييف ونشر المغالطات، إلا أن هذه الصحف ووسائل
الإعلام ما زالت مستمرة على نفس النهج، ولا تبذل مجهوداً حتى في إخفائه.
ويشير هذا الانحياز الواضح من وسائل الإعلام التي تدعي حريتها، والتي من
المفترض أنها على مستوى عالٍ من الاحترافية إلى موقف الدول الغربية التي
تطالب دائماً بتطبيق الديمقراطية ومنح الحريات والاهتمام بحقوق الإنسان،
واستعدادها للتخلي عن كل هذه المبادئ السياسية والإنسانية في سبيل
ضمان مصلحتها وتواجدها بالشرق الأوسط عن طريق توفير الحماية المطلقة
لإسرائيل مهما كانت الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها.

- **توظيف الصورة:** بعد بدء هجوم "حماس" انتشر عدد لا يحصى من
الصور المرتبطة به، بعضها مُضلّل عن أحداث أخرى أو تمت معالجته
على الإنترنت مثلما سبقت الإشارة، والبعض الآخر تم نزعُه عن سياقه
التاريخي في التناول الإعلامي للأحداث، مما ترك لدى الجمهور تصوراً
مشوهاً لما يحدث بالفعل في الشرق الأوسط، وفتح الباب أمام إسرائيل
للقيام بردود أكثر وحشية، ولكن هذه المرة بدعم دولي موسع، سواء على
مستوى الحكومات أو الشعوب.

وقد استحوذت الصور التي تحتوي على الدمار من الجانب الإسرائيلي على
الاهتمام الأكبر من التغطية الإعلامية الغربية للحدث، بما في ذلك: صور
قتلى، ومبانٍ متهدّمة ومحرّقة، وآثار دماء في أماكن متفرقة، سيما على كرسي
أطفال، خلال الساعات الأولى من الحدث. وحتى بعد أن ردت إسرائيل بقصف
أماكن متفرقة داخل قطاع غزة لم تنل الصور ذات الاهتمام. فعلى سبيل
المثال، نشرت صحيفة "ديلي ميل" تقريراً يرصد الأعمال الوحشية التي قامت

بها "حماس"، وضم في مقدمة التقرير عشرات من الصور للانتهاكات ضد الجانب الإسرائيلي.

وأكدت "ديلي ميل" خلال التقرير على ذبح 40 طفلاً إسرائيلياً على يد "حماس"، ثم ذُلت التقرير بعدد من الصور لبعض الجرحى الفلسطينيين وبينهم أطفال، فضلاً عن الدخان المتصاعد من القذائف، ليصور الأمر وكأنه رد من إسرائيل على ما فعلته "حماس"، وأنه لا يرقى إلى نفس الأهمية. فقد استطاعت إسرائيل أن توظف صور الحرب في وسائل الإعلام الغربية لتحقيق مصالحها، بغض النظر عن مدى مصداقية هذه الصور وسياقها، مما يعطي دليلاً جديداً على انحياز الإعلام الغربي وتناوله هو الآخر للأحداث وتوظيفه لها وفقاً لمصالحه بعيداً عن مبدأ البحث عن الحقائق.

- الحيادية الشكلية: على الرغم من محاولة وسائل الإعلام الغربية على اختلافها بشكل أو بآخر إدانة الفصائل الفلسطينية وتصويرها في خانة "الجاني"، فإنها قد حاولت في الوقت ذاته أن تظهر بمظهر الحياد في تناول الأحداث كجزء أساسي من أدوات محاولة إقناع الرأي العام بصدق ما تقوم بتمريره على الجهة الأخرى من أكاذيب أو روايات إسرائيلية محضه. ويظهر هذا الاتجاه من خلال بعض الأساليب، منها تفاذي بعض وسائل الإعلام وصف الفصائل الفلسطينية بأوصاف تشير إلى أنها مجموعات إرهابية مثل هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" التي قالت إن المبادئ التوجيهية لسياستها التحريرية تنص على أن استخدام مصطلح "إرهابي" يمكن أن يكون عائقاً للمتلقي عن الفهم الدقيق للخبر وتفاصيله، وأنه يجب ترك الجمهور كي يُشكل قناعاته الخاصة بشأن الأخبار والتغطيات، ولهذا يجب استخدام مصطلحات تصف مرتكبي الأفعال بشكل أكثر تحديداً، مثل "مُفجر"، و"مهاجم"، و"مُسلح"، و"خاطف"، و"مُتمرّد"، و"مُتشدد". هذا النهج وضع الهيئة تحت مرمى سهام الانتقاد الحكومية؛ حيث انتقدها بشكل واضح وزير الدفاع البريطاني "جرانت شابس" مُعتبراً هذا النهج

”مُشيئًا“، ورأى أنه بالنظر إلى أن الحكومة البريطانية تعتبر حركة حماس ”إرهابية“، فإنه يجب على هيئة الإذاعة البريطانية اتباع نفس هذا المسار في وصف مقاتلي الحركة.

يضاف إلى ذلك اتجاه بعض وسائل الإعلام بجانب ترويجها المكثف للرواية الإسرائيلية إلى عرض بعض وجهات النظر الفلسطينية مثل صحيفة ”نيويورك تايمز“ وافتتاحيتها المنشورة في التاسع من أكتوبر تحت عنوان: ”السياق العالمي للحرب بين حماس وإسرائيل“ والتي تضمنت صورتين: الأولى لصبي يركض على خلفية مبانٍ محترقة في مدينة عسقلان، أما الصورة الأخرى فتظهر فيها أم فلسطينية تبكي بجانب جثة ابنها، وتحدثت فيها عن أن ”تشجيع“ الرئيس الأمريكي السابق ”دونالد ترامب“ رئيس الوزراء الإسرائيلي على تجاهل المصالح الفلسطينية، والسعي بدلاً من ذلك لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإسرائيلية، وأن هذا الوضع، مضافاً إليه فشل ”نتنياهو“ في تحديد مستوى المخاطر التي كان يقود إسرائيل إليها بتشكيله الحكومة الحالية، هو ما ساهم في الوصول إلى المشهد الحالي“، وكذلك عرضت الصحيفة أصوات أمريكيين من أصل فلسطيني قالوا إن السياسيين ووسائل الإعلام الأمريكية تجاهلوا الأسباب الأساسية وانحازوا إلى جانب إسرائيل.

وتمثل استضافة أصوات فلسطينية خلال التغطيات أحد أشكال هذه الحيادية الشكلية، مثل مقابلة الصحفية في القناة الرابعة الإخبارية البريطانية ”كاثي نيومان“ مع السفير الفلسطيني لدى المملكة المتحدة ”حسام زملط“ مباشرة بعد أن أجرت مقابلة مع سياسي إسرائيلي من حزب الليكود. كان السؤال الأول الذي طرحته ”نيومان“ على السفير الفلسطيني، هو ما إذا كان سيدين أعمال ”حماس“. بطبيعة الحال رفض السفير الإجابة، مشيراً إلى نقطة مهمة، تتعلق بأن هذا هو السؤال الذي يُطرح غالباً على الفلسطينيين في وسائل الإعلام الغربية، بجانب تركيز وسائل الإعلام هذه في

تغطياتها على الصواريخ الفلسطينية وتأثيراتها على إسرائيل، دون تناول الغارات الإسرائيلية بنفس القدر.

وفي لقاء للسفير الفلسطيني في لندن "حسام زملط" في قناة "بي بي سي" سُئِل عما إذا كان يدعم أو يدين ما فعلته حركة "حماس" وهو ما رفض "زملط" الرد عليه، بسبب عدم فعل المثل مع المسؤولين الإسرائيليين وتصدير الإعلام الغربي لصورة استهداف الفلسطينيين للمدنيين بالرغم من أن هذا ما تفعله الحكومة الإسرائيلية ليس فقط في الأزمة الأخيرة ولكن على مدار 75 عامًا، وبالرغم من ذلك لم يطلب أحد من المسؤولين الإسرائيليين إدانة أي من الحوادث أو الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين والأراضي الفلسطينية.

ذلك بجانب إطلاقات الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية "مصطفى البرغوثي" الذي ظهر مرتين على قناة "سي إن إن"، ورد بشكل واضح على السؤال المتعلق بـ "استهداف المدنيين"، علمًا بأنه ظهر في البرنامج الذي تقدمه المذيع الشهيرة "كريستيان أمانبور" قبل يومين من إجراء رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "يهود باراك" مقابلة مع نفس المذيع، قارن خلالها بين حركة "حماس" وتنظيم "داعش".

5. تفسيرات عدّة بشأن التغطية الإعلامية الغربية

رأت بعض التحليلات أن هناك مجموعة من الملاحظات حول الأداء الإعلامي للقنوات الغربية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة، فمن ناحية كشف خطاب أغلب المشاركين في التغطية والتحليل -صحفيين ومقدمي برامج وخبراء- عن اعتقاد مفاده أن إسرائيل جزء من العائلة الغربية أو من العائلة الديمقراطية أو من النسيج الحضاري الغربي، في حين أن الطرف الآخر من الأغيار، هذا لا يعني أن إسرائيل فوق النقد أو معصومة من الخطأ، فهناك نقد لها بصفة عامة ونقد لحكومتها الحالية وللحكومات السابقة بصفة خاصة -ولكن هذا النقد مهما كان قاسيًا فهو نقد شقيق لشقيقه-، وغالبية

المشاركين في النقاش يتكلمون وكأن المعركة ضد "حماس" غزّة هي معركتهم ومعركة دولتهم، وأن أي نصر لإسرائيل هو نصر لهم. يمكن طبعًا البحث عن تفسيرات تعذر هذا الموقف غير الواعي بنفسه وبتوابعه، على سبيل المثال، يمكن القول إن شكل هجوم السابع من أكتوبر ذكّر عددًا من العواصم الغربية لا سيما باريس بالحوادث الإرهابية التي استهدفت أوروبا في هذه الألفية، فنتج تعاطف بين مجتمعات مرت بالتجربة نفسها، ومن ناحية أخرى يؤثر المشهد الداخلي على المدركات وعلى قراءة المشهد الخارجي، في الداخل الأوروبي يعيش المواطنون اليهود في حالة رعب لأن الإرهاب السلفي الجهادي استهدفهم في الماضي، ولأن عدد حوادث الاعتداءات ضدهم تضاعف مرات ومرات بعد ٧ أكتوبر (وعدد الاعتداءات ضد المسلمين زاد أيضًا ولكن بمعدلات أقل).

وباختصار يرى القطاع الغالب للرأي العام أن اليهود هم الضحية، ويتم الترويج بنجاح للرواية الإسرائيلية عن شعب مُتَحَضِر أعداده قليلة يعيش في دولة صغيرة مُحاطة بأعداء كثيرين وغير مُتَحَضِرِينَ، فهذه الرواية مُتَسَقّة مع ما يشاهده الأوروبي في بلده هو: أقلية صغيرة العدد تتعرض لاعتداءات من أقلية عدد أبنائها أكبر... ولكن الصورة بدأت تتغير مع استمرار الحرب في غزّة، يمكن ذكر هذه العوامل وغيرها ولكننا نعتقد أن الحقيقة البسيطة هي أن اليهود جزء من نسيج المجتمع الغربي وهم مكوّن لا يظهر رفضًا لمنظومة القيم والثقافة السائدة في هذا المجتمع، في حين أن الانطباع السائد عند أغلبية الجمهور أن قطاعات كبيرة من المسلمين في حالة رفض جذري لهذه المنظومة - لأسباب لا يتسع المجال لتقييمها ونكتفي بالقول إن بعضها وجيه وبعضها لا- وأن مقاربتهم صدامية وعدوانية وعنيفة، أحداث السنوات الماضية وهيمنة الإخوان والسلفيين والتبليغيين على مكونات كبيرة من الجاليات الإسلامية ساهمت في ترسيخ وتجذر هذا التصور الموجود أصلاً، أشار إليه الرئيس السابق "هولاند" في مناقشات مع صحفيين.

ولا يعني ما سبق أن الخطاب العربي أو المؤيد للفلسطينيين غائب؛ فالقنوات تدعو فلسطينيين، وخبراء في الشؤون العربية، ومسؤولين أمميين، وسفراء متعاطفين مع العرب، وكوادر منظمات إنسانية، إلى الاشتراك في حلقات نقاشية، وتفسح لهم المجال، ولكن وجودهم أقل بكثير من وجود المؤيدين لإسرائيل، ومهارات أغلبهم متوسطة أو متواضعة، وبعضهم يضر بالقضية الفلسطينية وهو متصور أنه يخدمها، وخطاب الكثيرين منهم يلقى رفضاً من الجمهور ومن المشتركين الآخرين في الحلقات، هناك استثناءات ولكن هذا هو المشهد، ويمكن القول إن أغلب أصحاب التأثير القوي على النخب وعلى الطبقات الوسطى مُنحازون لإسرائيل، مع اختلافات واسعة بينهم في مواقفهم من الحكومة الإسرائيلية الحالية ومن خطتها، ومن موقفها من حل الدولتين.

نكتفي هنا بالقول إن أغلب الحاضرين من المؤيدين لإسرائيل يتعاطفون مع روايات وخطاب اليسار الإسرائيلي؛ وليس مع خطاب "نتنياهو" وحكومته. ويلومونه بشدة لممارساته هو وحلفاءه من اليمين الديني في الضفة الغربية وإدارته الكارثية للملف الأمني، ولقيامه بقتل مسيرة السلام ولردود فعله ولخطابه. ونشير على سبيل المثال إلى مقال لصحيفة "نيويورك تايمز" تحلل فيه مفردات خطاب اليمين الإسرائيلي، وتنتقد عنفها، والدعوات الصريحة أو المبطنة لإبادة الفلسطينيين، أو لإنكار آدميتهم أو إلى تحليل الجريدة نفسها لدلالة بعض الصور الفاضحة لأكاذيب الحكومة أو الجيش الإسرائيلي (ولصور أخرى تكذب مزاعم حركة حماس)، وباختصار لا يعني ما سبق أن هناك تجاهلاً للمأساة التي يعيشها سكان غزة، وللتبعات المحتملة لهذه المأساة فيما يخص مستقبل المسألة العربية الإسرائيلية، ومع مرور الأيام خَفَّ الميل إلى التهوين منها، أو إلى تحميل "حماس" وحدها المسؤولية كما كان سائداً في الأول.

في المقابل رأت تحليلات أخرى أن أداء الإعلام الغربي كان مُتحيزاً لصالح إسرائيل، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب منها:

- عدم توازن القوة بين الجانبين: لإسرائيل دولة معترف بها وتتمتع بعلاقات تجارية وعسكرية ودبلوماسية قوية مع الغرب، على عكس فلسطين. كما يُنظر إلى إسرائيل على أنها دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، وتبذل قصارى جهدها للحد من الخسائر في صفوف المدنيين؛ حيث تستهدف القضاء على البنى التحتية والعسكرية لحماس والفصائل الفلسطينية مثل: منصات إطلاق الصواريخ ومستودعات الأسلحة. وتتبع تكتيك "طرق الأسطح" لتحذير المدنيين من خلال الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية لإخلاء مبنى قبل استهدافه للتدمير. بينما تعتمد "حماس" تعريض المدنيين الفلسطينيين للخطر، وتخزين الأسلحة في المناطق المدنية، حول المنازل والمدارس والمساجد والمستشفيات.

- العلاقات السياسية الوطيدة: حيث تُعد التحيزات المؤيدة لإسرائيل في وسائل الإعلام الغربية انعكاسًا للارتباط السياسي الأوسع بين إسرائيل والحكومات الغربية، والتي تساعد تل أبيب، عن عمد أو غير ذلك، على الإفلات من جرائمها التي لا يتم حتى الاعتراف بها كجرائم، في ظل الدعم الأمريكي والغربي والصمت الدولي. وبينما تقوم الولايات المتحدة بإرسال الأسلحة والذخيرة إلى إسرائيل، توقفت المساعدات الغربية عن التدفق إلى غزة حيث الأسر والأطفال في أمس الحاجة إليها. وخلق المزيد من عدم التوازن لن يؤدي إلا إلى التصعيد وخسارة الأرواح البشرية، كما أنه يؤخر أي إمكانية للتوصل إلى حل شامل.

- تجاهل سياق ودوافع الهجوم: جاءت المواقف المبدئية للإعلام الغربي، متجاهلة لتاريخ الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال يوميًا، والاعتداءات على المسجد الأقصى. كما تناسى أن هناك 16 عامًا من حصار غزة غير الإنساني وغير الشرعي. كما التزم الصمت لعقود بشأن الاحتلال العسكري الوحشي، والفصل العنصري

الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين . وبالتالي فإن التحيز المؤيد لإسرائيل يظل منهجاً، وهو سمة، وليس خطأ في وسائل الإعلام الغربية .

6. إشكاليات وجدليات

انطلاقاً من أن التغطية الإخبارية للقنوات التلفزيونية الغربية وتحديداً الفرنسية تتعامل مع إسرائيل على أنها جزء من العائلة الغربية، ومع العرب على أنهم أغيار، وأن هناك حرصاً على إتاحة قدر من المجال يختلف من قناة إلى أخرى ومن فريق إلى آخر لروايات وتحليلات مختلفة، مع تفضيل واضح لروايات وتحليلات اليسار الإسرائيلي ومن هو متعاطف معه . هذا بجانب أن هناك افتراضاً مستمراً يؤثر على التغطية، أن الجانب الغزوي كاذب ونظيره الإسرائيلي يقول الحقيقة . من ناحية فساد هذا الرأي واضح لأن الطرفين في حالة حرب، ولأن أول ضحية الحروب الحقيقة، فالكل فيها يغفل حقائق ويقول ما يروم له . ومن ناحية أخرى لا يتمادى الإعلام الغربي في الدفاع عن رواية إسرائيلية إن اتضح كذبها، ويسهل من هذا عدم ثقة الغربيين في الحكومة الإسرائيلية الحالية ورئيسها . ولكنه يبقى أن تصحيح الأخبار يتأخر، ولا يكفي لإصلاح الضرر الذي تسبب فيه الكذب . وعليه سيتم استعراض أبرز الإشكاليات التي تُثار في هذا الصدد على النحو التالي :

- **مواقف الدول العربية من الأزمة:** ما يهم هنا أولاً هو عدم الفهم أو التشويه المستمر والدائم، المتعمد أحياناً وغير المتعمد أحياناً أخرى، لمواقف الدول العربية من الأزمة؛ حيث تسود نغمة فاسدة مفادها أن الأنظمة العربية تتمنى نجاح إسرائيل في غزوها لغزة، وتؤيد أهدافها العسكرية والسياسية، ولكنها لا تجرؤ على البوح بهذا خوفاً من شارع عربي يصفه البعض بأنه متشنج وغبي . الدليل الرئيسي لهؤلاء الخبراء هو الذي يساق أن ثمة أزمت عميقة اعترت تاريخ العلاقات بين الأنظمة العربية والفصائل الفلسطينية الغزوية . لفهم فساد هذا الموقف قد يكون من

المفيد الإشارة إلى تاريخ علاقات الدول الغربية ولا سيما الأوروبية مع أوكرانيا، كانت دائمة الشكوى من فساد نظامها السياسي رافضة لدخولها الناتو وانضمامها للاتحاد الأوروبي.

هل يعني هذا التاريخ أن الدول الغربية تتمنى اليوم في قرارة نفسها احتلال أوكرانيا وذبح شعبها وسقوط نظامها السياسي؟ طبعًا لا، ويفترض هؤلاء الخبراء أن إقامة علاقات مع إسرائيل يعني التخلي التام عن القضية الفلسطينية، ولا يخطر على بالهم أن إقامة هذه العلاقات قد تكون تطويرًا - يمكن أن يناقش وينتقد طبعًا - لأساليب الدفاع عنها، تطويرًا يتيح وسائل للضغط على إسرائيل. وحجتهم الثالثة أن الدول العربية مستاءة من تحالف بعض الفصائل وإيران، ولكن الاستياء من تحالفات على فرض حقيقته لا يعني الموافقة أو حتى الرغبة في قتل شعب بالكامل، بل يعني الرغبة في إقناع هذه الفصائل بالتخلي عن هذا التحالف أو بعدم حصر أنفسها فيه.

- سيادة سرد اليسار الإسرائيلي -المنتمي إلى المشروع الصهيوني- ومؤيديه لتاريخ القضية وخلفيات الوضع، ومنهم الفيلسوف "آلان فنكلركوت" و"كارولين فورست" والمرتكزة على أن إسرائيل ظاهرة استعمارية في الأراضي التي احتلتها بعد 67 وظاهرة يتحمل مسؤولية جرائمها الحكومات اليمينية والسيد "نتنياهو" واليمين الديني المتطرف (اليسار ليس بريئًا ولكن هذا ليس هامًا في حديثنا)، ومقاومة الاستيطان مشروعة ومنصوص عليها في القانون الدولي لا سيما وأن المستوطنين مسلحين ويلجئون إلى العنف البالغ، وينددون باستغلال هذا الفريق (والحكومة الحالية) لأحداث غزة للتوحش ضد الفلسطينيين (في الضفة أساسًا، فيما يتعلق بغزة فهناك خلاف بينهم)، ولكن القول بأن إسرائيل مشروع استيطاني استعماري منذ بداية تنفيذ المشروع الصهيوني قول فاسد في رأي هذا اليسار، ووفقًا له من يقول بهذا -الشارع العربي واتجاهات غالبية في اليسار الراديكالي الغربي- يريد تدمير إسرائيل، ويبيد

شعبها، ويكره اليهود، ووجد ذرائع لمعاداة السامية ولإحياء مشروع هتلر. وتتمثل أبرز حجج هذا الفريق التي تبرر تحليله هذا، في:

- أن البعض يقول إن إسرائيل دولة معترف بها دوليًا وأنشأها قرار دولي وهي عضو في الأمم المتحدة، وانضمت إليها قبل الصين أو قبل إسبانيا. ويقول البعض الآخر إن فلسطين هي الوطن التاريخي لليهود منذ أيام الأنبياء، وإن العودة إلى هذا الوطن لا يمكن اعتبارها استعمارًا واستيطانًا. وفي الواقع، في جوانب كثيرة من هذا الكلام عوار منطقي، وعوار سياسي، وعوار أخلاقي، وعوار علمي.

- كما تتبنى هذه الحجج وجهة نظر مفادها "طالما هناك استعمار فمن حق ضحيته طرده بل قتل المستعمر وإبادته، وبما أن إسرائيل دولة معترف بها دوليًا فيعني هذا أن المجتمع الدولي أقر أنها ليست استعمارًا، ولكن احتلالها للضفة استعمار فهو غير معترف به دوليًا". ويعني هذا فيما يعني أن المجتمع الدولي من حقه أن يكتب التاريخ ويصف الواقع كما يشاء. وأن لفظي "الاستعمار" و"الاستيطان" لا يصفان وقائع محددة، وهذا المنطق أعوج.

ختامًا؛ ملاحظات حول سمات التحليلات العربية للتغطية الغربية:

- تشترك التحليلات العربية لتغطية الإعلام الغربي لحرب غزة في رواية وسرد مشتركين... مفادها أن الآلة الإعلامية الغربية استمرت في الكيل بمكيالين، وروجت بحسن أو سوء نية، خادعة أو مخدوعة أو الإثنين، للرواية الإسرائيلية، ويصفها البعض بالبكائية، وتقول هذه التحليلات العربية أن مجريات الأحداث وتكذيبها المستمر لهذه الرواية وضغوط جماهيرية ودبلوماسية بلغوا قدرًا من الجسامة، أجبروا هذه الآلة على تعديل هذه الرواية لتتكلم عن وحشية الممارسات الإسرائيلية، والكثير من الزملاء يركز على انتقاء غربي -إرادي أم غير إرادي - للمصطلحات والمفردات والموضوعات، وهو انتقاء يلعب دائمًا أو غالبًا ضد الأطراف العربية.

- وفيما يتعلق باتهام الكيل بمكيالين هو اتهام صحيح، ولكنه من ناحية نسبية، ومن ناحية أخرى وأهم يُعرض صاحبه لتذكيره أنه أيضًا يكيل بمكيالين. وتحديدًا نقول مقرين أن الضحية الفلسطينية لاتنال عناية واهتمام الضحية الإسرائيلية نفسها، لا شك في هذا، ولكنها تنال اهتمامًا أكبر بكثير من الضحايا من أصحاب البشرة السمراء (السودان / إثيوبيا / رواندا / الكونغو / مسلمي بعض الأطراف الآسيوية المهمة، ويمكن أن يضاف إليهم العراقيون والسوريون إلخ)، ذلك أن الفلسطيني يعاني في شق بالغ الأهمية من مركزية مظلومية اليهود ورحلة آلامهم في أوروبا في الخيال الغربي، ولكنه يستفيد منها أيضًا لأن الاهتمام بالقضايا اليهودية يولد حتمًا اهتمامًا بالقضايا الفلسطينية، والجلاد الإسرائيلي ينال قدحًا أكبر مما يناله غيره -والإسرائيليون واليهود دائموا الشكوى من هذا الوضع غير متبهرج لكونه "ضريبة" الاهتمام بالآلامهم وبمصيرهم ومسيرهم.

- نكتفي هنا ببعض الأمثلة والملاحظات -فيما يتعلق بالكيل بمكيالين-... انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقولة منسوبة لـ "إدوارد سعيد"... وهي قطعًا مُعبّرة عن حقيقة أخلاقية... "كونك ضحية لا يعطيك الحق في أن تفعل كل شيء وأي شيء"، وهذا مُؤكد، ولكن الكلام يمكن أن يُقال في نقد الفلسطينيين والعرب، كما يُقال في نقد الإسرائيليين. وقطعًا يتسبب انتماء أغلب جماعة السياسة الخارجية المصرية إلى مدرسة الواقعية في العلاقات الدولية إلى تقليل الاهتمام بممارسات بعض الأنظمة ضد شعوبها وضد غيرها.

- وهنا يمكن أن ننبه -دون رغبة في السجال- إلى أن الانتقاء العربي لبعض المصطلحات يخونه التوفيق، ويضرب بمصالحنا وبخطابنا الموجه إلى الغرب، منها الحديث عن "البكائية الإسرائيلية"، بمعنى أن هناك العديد من الأمثلة التي تثير الغيظ والاشمئزاز، على سبيل المثال، في الساعات الأولى للتغطية الفرنسية لاجتياح الجيش الإسرائيلي لغزة سمعنا على بعض القنوات كلامًا كثيرًا كله تعاطف مع معاناة الإسرائيليين الذين لم يناموا لقلقهم على ذويهم المشتركين

في العملية، ولم نسمع كلمة واحدة عن الضحايا الفلسطينية وعن التدمير في غزة! لذا فإن تسفيه كل الروايات الإسرائيلية واختزالها في "بكائية" أمر يعرض الطرف العربي لانتقادات تضر بأبلغ الضرر، منها أننا لا نهتم بالبعد البشري وبقيمة الحياة البشرية، وتتجاهل تبعات ما نفعل وما يفعله أهلنا وتتفادى توصيفه، وأن من لا يهتم بحياة "الغير" لا تجوز لها مطالبة الغير بالاهتمام بحياة ذويه... وهو ما يُشابه ما تردد على لسان بعض المُعلقين الفرنسيين من ذوي النفوذ الكبير مثل "كارولين فورست"؛ إذ قالت تحديداً إنها: "تسمع العربي الذي يُخاطب الضمير الإنساني ولكنه هو لا يتقيد به ومن حقي أن أطلبه بما يطالبه هو". لذا فإن الأخرى أن نذكر في عرض مآخذنا وانتقاداتنا والظلم الذي نتعرض له وقائع محددة -وتعد بالآلاف-، وأن نتجنب التعميم والاتهامات والكلام المُحَقَّر الذي يمكن أن يُستخدم ضدنا كبرهان أو قرينة على عدم إنسانيتنا.

مجمل القول، خلاص هذا المحور إلى أن الاستجابة المُتعددة لتبعات عملية "السيوف الحديدية" التي قامت بها إسرائيل ردًا على عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية في السابع من أكتوبر 2023، كشفت عن حربٍ مُوازية غير تقليدية تدور رحاها على المستويين الدبلوماسي والإعلامي سواء من قبل طرفي الحرب، أو من خلال القوى الدولية الفاعلة في هذا المشهد. ففي حين استهدفت التحركات الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي والدولي الحد من تنامي تبعات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، واحتواء الأزمة الإنسانية التي تفاقمت على خلفية الحصار المفروض على القطاع، بالإضافة إلى التعنت الإسرائيلي بشأن إدخال المساعدات إلى الفلسطينيين. كان هناك توظيف للآلة الإعلامية التي انعكس صداها على إعادة إحياء الرأي العام العربي والغربي، وإجبار العديد من الحكومات على إعادة النظر في إحياء عملية السلام في المنطقة، باعتبارها أولوية ملحة. كما كشفت التغطية الإعلامية الغربية للحرب عن جملة من التحديات والإشكاليات.

المحور الحادي عشر

المجتمع الدولي إزاء الانتهاكات الإسرائيلية الإنسانية في غزة:
لا يرى ولا يسمع ولا يتكلم

المشاركون:

محمود سلامة

د. ولاء جاد

سلمى عبد المنعم

شهد الفلسطينيون في قطاع غزة انتهاكات إنسانية جسيمة منذ السابع من أكتوبر 2023، حين اتخذت حكومة الاحتلال الإسرائيلي -بعد طوفان الأقصى- قراراً بقتل أكبر عدد ممكن منهم دون تمييز بين المدنيين العزل والمنتسبين لفصائل المقاومة، فُلجأت للقصف العنيف والمستمر جويًا وبحريًا الذي طال المدارس والمستشفيات ودور العبادة ومخيمات اللاجئين قبل الاجتياح البري للقطاع، فلم يعد في غزة مكان آمن؛ وامتدت الانتهاكات الإسرائيلية لتشمل استخدام سلاح التجويع بعد منع إدخال المساعدات، وسلاح العقاب الجماعي والتهجير القسري لسكان القطاع من شماله إلى جنوبه، ثم دفعهم نحو حدود دول الجوار؛ ليعيش الفلسطينيون بذلك فصلاً جديداً من فصول الحياة المستحيلة بسبب ممارسات الاحتلال طوال ما يقرب من 80 عامًا، في ظل صمت تام من المجتمع الدولي تجاه الانتهاكات الإنسانية هناك، بل وتبريرها في كثير من الأحيان.

وعلى النقيض من المواقف الغربية المتحيزة ضد الفلسطينيين تحت غطاء "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، كان موقف الدولة المصرية ثابتاً منذ اندلاع الأزمة وحتى الآن، حيث أكد الرئيس السيسي خلال كلمته أثناء حفل تخرج طلاب الكليات العسكرية في 12 أكتوبر 2023، أي بعد أقل من أسبوع على اشتعال الأوضاع في قطاع غزة، على أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل إلى داخل قطاع غزة، وتزامنت تلك الدعوة مع تردي الأوضاع الإنسانية في الأراضي المحتلة بعد ستة

أيام فقط من القصف المستمر، وفرض حالة حصار كاملة منذ اليوم الثالث للحرب على القطاع، بالإضافة إلى رفض سلطات الاحتلال فتح ممرات أمنية للمدنيين أو السماح بدخول القوافل الإغاثية بما يخالف القانون الإنساني الدولي؛ ولا تزال مؤسسات الدولة المصرية مستمرة في عملها لإدخال المساعدات والمساهمة في تجهيز مستشفيات ميدانية وأماكن مؤقتة للإقامة، فضلاً عن الجهود الدبلوماسية المتواصلة لحشد رأي عام دولي مضاد للممارسات والانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

أولاً | الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة: كارثة تتفاقم كلما طال أمد الحرب

أدت الغارات الجوية التي بدأت قوات الاحتلال في تنفيذها على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 ضمن عملية عسكرية موسعة عرفت باسم "السيف الحديدي"، وتضمنت قصفاً بحرياً وتوغلاً برياً داخل قطاع غزة، والتي لا تزال مستمرة حتى وقت كتابة هذه الأسطر، إلى مقتل أكثر من 23 ألف فلسطيني وفقاً لوزارة الصحة في غزة، كما تجاوز إجمالي عدد المصابين في القطاع 60 ألف مصاب وجريح معظمهم من الأطفال والنساء. وقد فاقمت هجمات الاحتلال على مدار أكثر من ثلاثة أشهر من الأزمات التي عانى منها الفلسطينيون لفترات زمنية طويلة، حيث إن 60% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر الوطني ويعتمدون على مساعدات الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي بسبب الفقر وارتفاع معدلات البطالة؛ فقطاع غزة هو واحد من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم ويعاني من أعلى معدلات البطالة، بالإضافة إلى افتقار أكثر من 95% من سكان القطاع للمياه النظيفة، وعوامل أخرى ناجمة إلى حد كبير عن الحصار المفروض على القطاع وفقاً للأمم المتحدة في عام 2022.

وكان من بين تلك الأزمات انعدام قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المواد الغذائية، حيث وصلت الأمور إلى اضطرار الأفراد في مخيمات الأونروا للانتظار في طوابير لمدة تتجاوز أربع ساعات للحصول على رغيف خبز، وقد ساءت الأمور تدريجياً وصولاً لحالة يستحيل فيها العيش في مناطق الشمال في ظل لجوء قوات الاحتلال لسلح التجويع، لنتحول إلى المستوى الثاني من الأزمة، وهو التهجير القسري نحو الجنوب، حيث سمحت قوات الاحتلال بدخول المساعدات إلى مناطق جنوب قطاع غزة، ودعت الفلسطينيين للتوجه جنوباً للحصول على تلك المساعدات؛ وهو الهدف الذي سعت قوات الاحتلال لتحقيقه منذ اليوم الأول للعدوان. ويمكن التذليل على هدف الاحتلال الرامي إلى تفرغ القطاع من سكانه وتهجيرهم قسرياً من منازلهم بالدعوة التي أطلقها أحد قادة جيش الاحتلال الفلسطينيين للتوجه إلى مصر لحماية أنفسهم، ودعوة المتحدث باسم جيش الاحتلال مرة أخرى في سابع أيام التصعيد سكان غزة للتوجه جنوباً وعدم الاقتراب من السياج الحدودي مع إسرائيل استعداداً لعمليات عسكرية موسعة داخل القطاع.

علاوةً على استخدام قوات الاحتلال سلاح التجويع لتحقيق أهدافها، فقد تضمنت الخطوات التصعيدية للاحتلال قطع كافة خدمات الاتصالات والكهرباء ومياه الشرب، بالإضافة إلى إعاقة وصول الإمدادات، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتحدي إسرائيل صارم للمجتمع الدولي بأكمله؛ فأزمة انقطاع الكهرباء ونفاد الوقود أدت بالتبعية إلى تردي الأوضاع الصحية داخل المستشفيات وإطالة أمد الأزمة المتمثلة في حصول المواطنين على المياه، وهو ما أكدته بيانات الأونروا التي أبرزت وجود أزمة مياه في مختلف قطاع غزة، بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ونقص الكهرباء اللازمة لتشغيل المضخات ومحطات تحلية المياه ومحدودية إمدادات المياه الحالية، فلا يمكن إعادة التزود بالمياه بسبب الحصار الكامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة،

فضلاً عن عجز المنظمة الأممية عن جلب الوقود أو توصيل المياه الإسرائيلية إلى داخل القطاع.

الأمر الآخر الذي يمكن الإشارة إليه للتدليل على حجم الأزمة الإنسانية التي يمر بها سكان قطاع غزة بالإضافة إلى قطع إمدادات المياه والكهرباء والوقود أيضاً هو استخدام قوات الاحتلال ما يزيد على 25 ألف طن من المتفجرات حتى أوائل نوفمبر الماضي، بمعدل 1086 طن من المتفجرات يومياً، الأمر الذي أدى إلى إظلام تام للقطاع الذي كان يتمتع بالكهرباء لمدة 3 أو 4 ساعات فقط يومياً، وخروج المنشآت الطبية والمستشفيات من الخدمة، بما أعجز الأطقم الطبية عن تقديم المساعدة لأكثر من 60 ألف مصاب.

بذلك، تكون قوات الاحتلال قد انتهكت المواثيق والقوانين الدولية التي تحرم العقاب الجماعي والتهجير القسري؛ فوفقاً للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين، لا يجوز معاقبة أي شخص على جريمة لم يرتكبها هو شخصياً، وتحظر العقوبات الجماعية وكذلك تدابير الإرهاب والترهيب، كما تحظر الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم؛ ولكن طوال فترة الحرب، انتهكت قوات الاحتلال كل ما جاء في هذه المادة، حيث قتلت ما يزيد على 23 ألف فلسطيني من سكان قطاع غزة، ودمرت البنية التحتية التي تعاني بالفعل نتيجة تكرار القصف الإسرائيلي منذ سنوات، وقامت بترهيب باقي سكان القطاع البالغ عددهم 2.3 مليون فلسطيني، لتجبر أكثر من 1.9 مليون شخص على النزوح القسري.

كما خالفت المواثيق الدولية الخاصة بالتزامات الدولة القائمة بالاحتلال تجاه سكان المناطق المحتلة؛ فبموجب القانون الدولي، لا يزال قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي بالرغم من الانسحاب أحادي الجانب من القطاع عام 2005، إذ احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية. وبالمثل، فهي تسيطر على السجل السكاني في غزة وشبكات

الاتصالات والعديد من الجوانب الأخرى للحياة اليومية والبنية التحتية. وقد فرضت الدولة القائمة بالاحتلال على السكان في قطاع غزة شكلاً غير مسبوق من أشكال العقاب الجماعي باستخدام أدوات متعددة، في انتهاك لا يحتمل التشكيك للقانون الدولي الإنساني.

ثانياً | أدوات الاحتلال الإسرائيلي المخالفة للقانون الدولي ضد الفلسطينيين

أكدت جلسات مجلس الأمن الخاصة بمناقشة الأوضاع الإنسانية في فلسطين، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك، ودعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية مؤخراً على مخالفة الأخيرة للقانون الدولي وارتكاب جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين؛ وقد تنوعت أدوات الاحتلال في انتهاكه للقانون الدولي بين القصف العشوائي دون تمييز بين المدنيين والمسلحين، واستخدام سلاح التجويع، وقصف الأماكن المحرم قصفها دولياً مثل المدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين، والتهجير القسري والعقاب الجماعي لتصفية القضية الفلسطينية بداعي إنهاء هيمنة حماس على القطاع والقضاء على قدراتها العسكرية؛ وفيما يلي توضيح لأبرز أدوات الاحتلال المخالفة للقانون الدولي في حربها على قطاع غزة.

1. التهجير القسري كأداة لتصفية القضية:

يُعرّف التهجير القسري بأنه "ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات إرهابية تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية، بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجموعات سكانية أخرى بدلاً عنها".

هذا ويختلف التهجير أو النقل القسري عن الإبعاد أو النزوح الاضطراري أو الإرادي، باعتبار أن التهجير يكون عادة داخل حدود الإقليم، بهدف تغيير التركيبة السكانية لإقليم أو مدينة معينة، وهذا بالطبع ما تقوم به سلطات

الاحتلال الإسرائيلي في غزة، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سينفذ عمليات عسكرية في مدينة غزة، حيث دعا الجيش الإسرائيلي في بيان له يوم 13 أكتوبر بأنه "على كافة سكان مدينة غزة إخلاء منازلهم والتوجه جنوباً، من أجل حمايتهم،" موضحاً أنه "لن يسمح بالعودة إلى مدينة غزة إلا بعد صدور بيان يسمح بذلك".

وبالتالي، اعتبر التهجير القسري أحد وسائل التطهير العرقي والإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي الإنساني، حيث عُدّ التهجير القسري جريمة دولية تمس بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، هذا إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 والذي يعد ملزماً للحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى المادة 49 من اتفاقية جنيف 1949 والتي تنص على "حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال، أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيًا كانت دواعيه". والتي تعتبر ملزمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بموجب قرار كل من مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومحكمة العدل الدولية، والأطراف العليا الموقعة على الاتفاقية، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية بشأن تجريم النقل القسري للمواطنين، وعليه فإن كل ما تفعله سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحض الفلسطينيين على النقل القسري بدفعهم نحو الجنوب يعد انتهاكاً للحقوق الإنسانية كافة، وتعدّياً فجاً على القوانين الدولية التي دائماً ما اعتبرت إسرائيل جزءاً منها.

ووفقاً لسلسلة معاهدات معاملة المدنيين والجنود وأسرى الحرب، أو ما يعرف إجمالاً باسم "قانون النزاعات المسلحة"، يتعين أن تكون الهجمات على الأهداف العسكرية متناسبة، مما يعني أنها يجب ألا تؤدي إلى خسائر فادحة في أرواح المدنيين، أو إلحاق أضرار بالمتلكات المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية

المباشرة المتوقعة. وبالتالي؛ فالاستهداف المتعمد من قبل القوات الإسرائيلية للمدنيين، والهجمات والعشوائية يرقى إلى جرائم حرب بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وبسبب القصف الجوي العشوائي الذي تنفذه إسرائيل، لم تعد المستشفيات ملاذات آمنة، بالإضافة إلى افتقارها إلى الأماكن الشاغرة، وعجزها عن معالجة المرضى، ونقص العديد من الأدوية فيها، حيث وثقت "منظمة الصحة العالمية" أكثر من 137 هجوماً على منشآت صحية في غزة منذ 7 أكتوبر وحتى 12 نوفمبر 2023. وينطبق الأمر نفسه على مخيمات اللاجئين، والمدارس، ومجمعات الأمم المتحدة، التي تعرضت جميعها للقصف طوال مدة الحرب.

إن القانون الدولي الإنساني ينص صراحة على حظر الترحيل، أو النقل القسري للأشخاص المحميين في الأرض المحتلة، والمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المحميين وقت الحرب للعام 1949، والتي تعتبر ملزمة لإسرائيل، وتنص على حظر النقل القسري أو الجماعي أو الفردي للمواطنين أيضاً كانت الدواعي، كما أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يجرم عمليات الترحيل أو النقل القسري، ويعتبرها جريمة ضد الإنسانية، وفي ظل كل هذه الاعتبارات أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سينفذ عمليات عسكرية في مدينة غزة خلال الأيام المقبلة، حيث دعا الجيش في بيان له "على كافة سكان مدينة غزة إخلاء منازلهم والتوجه جنوباً، من أجل حمايتهم"، موضحاً أنه "لن يسمح بالعودة إلى مدينة غزة إلا بعد صدور بيان يسمح بذلك". وبحسب وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)، فقد أدى ذلك إلى نزوح ما يقرب من 1.9 مليون شخص منذ بدء التصعيد، حيث يقيم أكثر من 1.3 مليون منهم في منشآت المنظمة غير المجهزة لاستقبال اللاجئين في وقت تعاني فيه غزة بالكامل من ندرة الموارد وانقطاع الخدمات وعرقلة الإمدادات؛ وبالتالي، فهذه الانتهاكات تفرض على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التحرك سريعاً من أجل حماية المدنيين، فطلب النزوح وتهجير السكان وما سيتبعه من ممارسات سيقوض أمن واستقرار المنطقة بالكامل، وهو ما سيؤثر بالطبع على الأمن والسلم الدوليين.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) تم تدمير أكثر من 118 ألف مبنى كلياً أو جزئياً بنسبة تتراوح بين 45 و56% من مباني القطاع؛ حيث تطورت الاستراتيجية القتالية للجيش الإسرائيلي فاستهدفوا مقرات الإغاثات الدولية في قطاع غزة، حيث صرحت وكالة إغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا) بأن مبنى يضم مقر رئاستها في مدينة غزة تعرض لأضرار جسيمة نتيجة الغارات الجوية، وحتى مطلع يناير 2024، تم قتل 142 من موظفي الأونروا الذين يقدمون الدعم والمساعدات للفلسطينيين، والذين من المفترض أن يكونوا محميين بموجب القانون الدولي الإنساني، فهذه الممارسات الإسرائيلية ما هي إلا انتهاك صريح للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛ حيث تقتضي المادة 71 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف بضرورة ضمان سلامة طواقم الإغاثة الدولية وحمايتهم أثناء قيامهم بمهامهم الإنسانية.

2. آلية العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين :

من خلال قراءة الأوضاع في غزة، يتضح أن الأزمة الإنسانية متفاقمة بصورة كبيرة في ظل استمرار العقاب الجماعي ضد المدنيين في غزة؛ فالقوات الإسرائيلية لا تركز فقط على قصف المدنيين العزل والأطفال والنساء، وإنما تطور الأمر إلى قصف عمال الإغاثة في مشهد سريالي يرقى إلى مشاهد المذابح التاريخية، التي حتى لم نقرأ عنها في التاريخ القديم، حيث تواجه جميع الوكالات الإنسانية وموظفيها قيوداً عسيرة في تقديم المساعدات الإنسانية بسبب الغارات الجوية التي تشنها إسرائيل على القطاع، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التنقل، ونقص الكهرباء، والوقود، والمياه، والأدوية، وغيرها من المواد الأساسية.

وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، تلتزم إسرائيل بضرورة تأمين كافة احتياجات السكان في الأراضي المحتلة دون تمييز من مأكل وملبس ودواء؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن المستشفيات والمدارس والمدنيين وعمال الإغاثة والطرق الآمنة لتقديم المساعدة الطارئة، يعدون من بين الأشخاص والأماكن التي يحميها القانون الإنساني الدولي بموجب اتفاقيات جنيف الأربعة 1949 وحتى البروتوكولين الإضافيين عام 1977، ولكن القوات الإسرائيلية لم تلق لها بالاً، ضاربةً بهذه القواعد والاتفاقيات كافة عرض الحائط دون أدنى تحرك من المجتمع الدولي.

ولعل حالة العجز التي أصابت المجتمع الدولي تجاه وحشية الاحتلال هي ما شجعت قواته على استمرار القتل دون تفرقة بين كهل أو امرأة أو حتى طفل؛ وكأنهم يتفردون في وحشيتهم وهمجيتهم يوماً بعد يوم. إن منع مرور المساعدات ومواد الإغاثة إلى غزة يعد برهاناً ودليلاً قاطعاً على مخطط العقاب الجماعي الذي تعتمد عليه إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية، فهي تقتل وتنكل وتذبح وتحرق وتهدم، وترفض أن تسمح للقتلى بالدفن وللمصابين بالعلاج والاستشفاء، فتشدد إسرائيل الحصار على قطاع غزة وتمنع وصول أية معونات أو مساعدات إغاثية، على الرغم من أن المادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة تلزم إسرائيل بالسماح بمرور الإمدادات الإنسانية دون تأخير أو عرقلة، بالإضافة إلى أن المساعدات الإنسانية يجب أن توزع بشكل متساوٍ دون أي تمييز بين المدنيين على أساس العرق أو الدين أو النطاق.

من خلال هاتين النقطتين، يتضح أن إسرائيل تتحدى البشرية جمعاء دون أي احترام لقواعد القانون الدولي الإنساني، والذي من المفترض أن يكون ملزماً لها، وعليه فلا بد أن يتحرك المجتمع الدولي لرفع الحصار عن غزة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، وضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها الدولية، فالصمت الحالي الذي يمارسه المجتمع الدولي هو ركيزة أساسية لتشجيع إسرائيل على هذه الممارسات الوحشية بحق الشعب الفلسطيني دون أي حساب.

ثالثاً | القوى الغربية وتبني موقف مضاد لحقوق الفلسطينيين

كشف العدوان الغاشم لقوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 8 أكتوبر 2023، على خلفية هجوم عناصر من فصائل المقاومة الفلسطينية مستوطنات وبلدات تابعة لإسرائيل في منطقة ما يعرف بغلاف غزة، عن ازدواجية فاضحة للحكومات الغربية والمنظمات الحقوقية الكبرى في تطبيق معايير حقوق الإنسان؛ فعلى الرغم من أن هذه الحكومات والمنظمات تسارع إلى تبني مواقف حقوقية بالغة الحدة وتقود حملات دعائية سلبية ضد الكثير من الدول العربية بدعوى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أن مواقفها المعلنة من الممارسات الإسرائيلية الأخيرة التي تتضمن جرائم حرب واضحة وانتهاكات أكثر قسوة لحقوق الإنسان والشعب الفلسطيني كانت مواقف متخاذلة، بل وداعمة أو مبررة للجرائم الإسرائيلية، وتخطت بعض الدول الأوروبية مربع تبرير ودعم الجرائم الإسرائيلية إلى مربع الاعتداء على حق مواطني هذه الدول والمقيمين على أرضها في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي بصورة شرعية.

وقد شهدت الأيام الأولى من الحرب تصاعداً كبيراً في ردود الفعل وإعلان المواقف السياسية من جانب الدول الغربية فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما سبقها من هجوم مسلحين فلسطينيين على مستوطنات إسرائيلية، وقد جاءت ردود الفعل السياسية في معظمها مناقضة لمعايير حقوق الإنسان ومبررة للعدوان الإسرائيلي ومشجعة لارتكاب مزيد من الانتهاكات. ويمكن رصد ذلك في النقاط التالية:

1. اجتزاء الحقائق والقفز على المقدمات لتبرير الانتهاكات الإسرائيلية:

اتسمت المواقف الحكومية المعلنة للدول الغربية وكذلك معالجة منظمات حقوقية كبرى مثل هيومان رايتس ووتش بقدر كبير من المغالطة والقفز على الحقائق وإغفال المقدمات والسياقات الأساسية التي قادت إلى الوضع الراهن

الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في غزة، ويمكن إبراز أهم ملامح هذه المعالجات وردود الفعل في النقاط التالية:

- التجاوز عن أصل الأزمة الحالية وجذورها التاريخية المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية وتقويضه المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- إغفال المعاناة التاريخية للشعب الفلسطيني المحاصر في غزة، والذي يعيش في أكبر سجن مفتوح في العالم منذ ما يقرب من 16 عامًا متصلة، حيث تحاصر إسرائيل قطاع غزة بكل الوسائل وتحد من حرية حركة مواطنيه، وتفرض معاناة يومية على دخول السلع والبضائع، مما يجعل أهالي غزة يعيشون في أزمة مستمرة في الإمداد بالخدمات والوصول لفرص العمل وتأمين احتياجاتهم المعيشية.
- عدم التطرق لاستمرار عدوان إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وبناء المستوطنات غير القانونية والمبالغة في استخدام وسائل الفصل العنصري.
- التغافل عن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المقدسات العربية في القدس الشرقية، والتي تبرز في شكل اقتحامات متكررة من قوات إسرائيلية مسلحة ومن شخصيات سياسية وحكومية للحرم القدسي الشريف.
- عدم انطلاق المعالجات -التي يفترض أنها تحترم الشرعة الدولية- من حقيقة انتهاك إسرائيل لمجموعة كبيرة من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن منذ عام 1948 حتى الآن، وأهمها قرارات مجلس الأمن أرقام: 194 لسنة 1948 المتعلق بحق عودة اللاجئين، وقرار 248 لسنة 1968 القاضي بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها بالقوة عام 1967، وقرار 271 لسنة 1969 القاضي بإلغاء أي إجراءات لتغيير وضع القدس، وقرار 2334

لعام 2016 الذي يحث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- عدم التعرض للمأساة المستمرة للأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون إسرائيل، والذين بلغ عددهم عام 2023 نحو 5200 أسير من بينهم نساء وأطفال ومحتجزون بقرارات اعتقال إداري دون الخضوع لأي محاكمة.

وبإسقاط الحكومات الغربية والمنظمات الحقوقية لهذه النقاط الجوهرية من معالجاتها، وردود أفعالها على الحرب الأخيرة، فإنها بالتبعية تفرغ هذه المعالجة من مصداقيتها، حيث إن التقييم الحقوقي والحكم على مدى التزام أطراف الحرب الأخيرة بالقيم الإنسانية والشرعية الدولية يتطلب بالأساس النظر إلى السياق التاريخي للقضية، ويستلزم توسيع دائرة الرؤية لترصد الصورة الكلية للمشهد، وليس تثبيت الكاميرا فقط عند لحظة واحدة يقوم فيها الطرف الفلسطيني المقهور، مهدر الحقوق، باستهداف سلطة الاحتلال التي تنتهك وتقوض حقوقه على مدار 75 عامًا متصلة.

2. قيام الحكومات الأوروبية بممارسة العقاب الجماعي على مواطني غزة:

حتى مع التسليم بأن بعض ما قام به مسلحون فلسطينيون بحق بعض المدنيين الإسرائيليين يُعد انتهاكاً لقوانين الحرب، فإن رد الفعل الإسرائيلي الذي تمثل في شن حرب شاملة أكثر ضحاياها حتى الآن من المدنيين والأطفال والأعيان المدنية، ومن بعده رد فعل عدد من الحكومات الغربية، كان تجسيداً لممارسة "العقاب الجماعي" على شعب بأكمله، وتتمثل أبرز الشواهد على تواطؤ الحكومات الغربية في ممارسة العقاب الجماعي لمواطني غزة فيما يلي:

- مسارعة الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك حاملة طائرات عملاقة لترسو بالقرب من السواحل الفلسطينية والإسرائيلية، في إشارة واضحة لدعم استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالكامل.

- الصمت الأوروبي والأمريكي التام على قيام إسرائيل بقصف وتدمير البنى التحتية وقطع كافة خطوط الإمداد بالخدمات الإغاثية واستهداف المنشآت الطبية ومرافق مياه الشرب وإحكام الحصار على قطاع غزة ورفض دخول أي مساعدات غذائية وطبية للقطاع.
- لم يتوقف الدعم الغربي عند التضامن وتقديم الدعم العسكري لقوات الاحتلال، ولكن أعلن الاتحاد الأوروبي عن تعليق المساعدات للفلسطينيين، قبل أن يتراجع عن هذا الإعلان بعد معارضة من أيرلندا وإسبانيا ولوكسمبرج؛ إلا أن هذا التراجع كان شكلياً، حيث أعلنت ألمانيا والنمسا والدنمارك والسويد تعليق مساعداتها للأراضي الفلسطينية. بذلك، تكون الدول الغربية -التي ضحّت أكثر من 160 مليار دولار لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا- قد وضعت الفلسطينيين بين شقي رخي، وساهمت بشكل مباشر في تفاقم الأوضاع الإنسانية في فلسطين، أو بمعنى آخر شاركت في جريمة الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين منذ بداية الحرب وحتى الآن.
- قيام دول أوروبية كبرى بتعليق برامج مساعداتها التنموية للسلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني وهيئات الأمم المتحدة الإغاثية الموجهة للأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، حيث علّقت كل من الدنمارك (13 مليون دولار)، والسويد (5 ملايين دولار)، وألمانيا (131 مليون دولار)، والنمسا (20 مليون دولار)، كما شرعت المملكة المتحدة في مراجعة برامجها التنموية دون تعليق مدفوعاتها، كما أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنّ مساعداته التنموية المستمرة ستخضع لمراجعة لتجنّب أي دعم حتى غير مباشر لحماس. وما يجب ذكره هنا أن كافة برامج المساعدات لا تمر عن طريق حماس التي ليست لها صفة قانونية في القطاع، ومن ثم فإن الخاسر الوحيد من هذه الإجراءات هو الشعب الفلسطيني في غزة.

- أعلنت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا تضامنهما ودعمها الثابت لإسرائيل، مؤكدين أنهم يعملون على ضمان أن تتمكن إسرائيل من الدفاع عن نفسها ومواطنيها، وقد وضعت ألمانيا طائرتين مسيرتين تحت تصرف قوات الاحتلال، بالإضافة إلى إمكانية تزويدهم بذخيرة للسفن، وأكدت الحكومة البريطانية أن دورياتها البحرية والجوية تبدأ من الجمعة 13 أكتوبر لرصد ما وصفوه بتهديدات للاستقرار الإقليمي.

3. تقويض حق التعبير عن الرأي والتجمع السلمي للمواطنين الأوروبيين والمقيمين:

من أكثر ردود الفعل الصادمة للحكومات الأوروبية خلال الحرب الأخيرة، قيامها بتقويض ومنع ممارسة مواطنيها والمقيمين بشكل شرعي على أراضيها من ممارسة حقهم القانوني في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي؛ فقد قامت وزارة الداخلية الفرنسية بحظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، واستخدمت القوة المفرطة في تفريق مظاهرات منددة بالجرائم الإسرائيلية. كما صرح رئيس وزراء المجر، فيكتور أوربان، بأن بلاده لن تسمح بأي مسيرات تؤيد ما أسماه بالمنظمات الإرهابية، وهو نفس التوجه الذي تبناه المستشار الألماني أولاف شولتس الذي أكد أنه سيتم حظر جماعة "صامدون" المؤيدة للفلسطينيين، كما وجهت وزيرة الداخلية البريطانية رسالة إلى كبار قادة الشرطة في إنجلترا وويلز، تحذره من أي مظاهر لدعم حركة "حماس" في الشوارع، وطالبت الشرطة باستخدام القوة الكاملة لمنع ظهور ما وصفته بـ "رموز أو شعارات معادية لإسرائيل في شوارع البلاد".

الملفت للنظر أن اتخاذ مواقف متشددة ضد حق التظاهر واستخدام القوة والاعتقال لمنع متظاهرين سلميين من التعبير عن رأيهم تصرف خارج سياق الصورة المترسخة عن الحكومات الأوروبية بوصفها حكومات متسامحة إلى درجة التطرف أحياناً في فتح المجال العام وإتاحة الحق في التعبير عن الرأي

وممارسة الاحتجاج، وليس موقف السويد الأخير التي سمحت لبعض متطرفيها بحرق نسخ من القرآن الكريم ببيعد.

رابعاً | المنظمات الحقوقية الكبرى: بين الانحياز لإسرائيل والمواقف الهلامية

يكشف تحليل خطاب المنظمات الحقوقية الكبرى التي تعمل على المستوى الدولي عن تباين في مواقفها ما بين ردود فعل منحازة لإسرائيل ومبررة لعدوانها، وفي أفضل المعالجات ردود فعل هلامية تساوي بين الضحية والجلاذ. وفيما يلي رصد لمواقف ثلاث منظمات حقوقية أوروبية وأمريكية شهيرة على مدار الأيام الخمسة الأولى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وهي منظمات هيومان رايتس ووتش، والعفو الدولية، والمؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمكن تلخيص مواقفها فيما يلي:

1. هيومان رايتس ووتش: أصدرت المنظمة 6 بيانات صحفية وتقارير خلال الفترة من 9 إلى 12 أكتوبر 2023 بشأن الأحداث في فلسطين، وقد اتسمت تغطية المنظمة في كافة بياناتها بإبراز قيام الجانب الفلسطيني بالاعتداء على مدنيين إسرائيليين في مستوطنات غلاف غزة، وأفردت مساحات كبيرة بكل بيان لمحاولة التدليل على ما وصفته " بانتهاكات لحقوق الإنسان"، وكانت المنظمة حريصة على الإيحاء بأن التحركات العسكرية الإسرائيلية جاءت "رداً" على ما قام به مسلحون فلسطينيون، وعلى الرغم من أن المنظمة أشارت في بعض بياناتها إلى انتهاكات كبيرة من الجانب الإسرائيلي كاستخدام الفوسفور الأبيض واستهداف المدنيين، إلا أن العبارات التي تم استخدامها لم تكن قوية أو بارزة بما يتوازي مع حجم وطبيعة الجرائم الإسرائيلية. وبشكل عام، فإن معالجات المنظمة خلال الأيام المنقضية من الحرب الغاشمة يمكن وصفها بالمعالجات "التبريرية" للعدوان الإسرائيلي، والإدانات الشديدة

للجانب الفلسطيني، في مقابل التعامل بدرجة من "النعمية" مع الممارسات الإسرائيلية الإجرامية.

2. العفو الدولية: كانت معالجات المنظمة أكثر مهنية من معالجات هيومان رايتس ووتش وإن كانت تشبهها في تبني "نمط تبريري نوعاً ما لجرائم إسرائيل"، حيث أصدرت بيانين خلال الفترة الماضية، الأول ركز على أن المدنيين في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يدفعون ثمن الحرب، والثاني ركز على مطالبة إسرائيل برفع حصارها عن قطاع غزة، كما تبنت المنظمة لغة أكثر حدة في مواجهة عمليات العقاب الجماعي التي تمارسها إسرائيل، حيث جاء على لسان أمينتها العامة أنياس كالامار: "يجب على السلطات الإسرائيلية أن تُعيد فوراً إمدادات الكهرباء في غزة، وأن تزيل القيود الإضافية المفروضة، وأن ترفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة منذ 16 عاماً؛ فالعقاب الجماعي للسكان المدنيين في غزة يرقى إلى مستوى جريمة حرب، وهو أمر قاسٍ وغير إنساني...".

3. المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان: اكتفت المنظمة خلال الفترة الأولى للحرب على غزة بإصدار بيان واحد باللغة الإنجليزية ولم يترجم إلى اللغة العربية، وركز على مطالبة الجانب الأوروبي بتبني نهج شامل للتعامل مع القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإزالة الأسباب الجذرية للصراع، إلا أن موقف المؤسسة لم يكن قوياً ولم يكن منصفاً أو أميناً في توصيف حجم وطبيعة الانتهاكات التي قام بها كل طرف.

خامساً | برامج تية الغرب تعرقل محاولات المنظمات

الأممية لإنقاذ الوضع في غزة

أوضح مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن فرض حصار يعرض حياة المدنيين للخطر من خلال حرمانهم من السلع الأساسية للبقاء على قيد الحياة

محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، كما وصفت منظمة هيومان رايتس ووتش تصريحات قادة جيش الاحتلال بأنها "دعوة لارتكاب جرائم حرب"، فحرمان السكان في أرض محتلة من الغذاء والكهرباء يمثل جريمة حرب، شأنه شأن استخدام سلاح التجويع.

ورغم تحذيرات المنظمات الأممية والدولية من ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين، إلا أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي اتخذت خطوات من شأنها أن تفاقم الكارثة الإنسانية في الأراضي المحتلة، فلم يتوقف الدعم الغربي للاحتلال عند إعلان التضامن مع ضحايا هجوم حماس في السابع من أكتوبر، بل اتسعت دائرته لتشمل دعمًا عسكريًا من الولايات المتحدة لإسرائيل قوامه "حاملة طائرات بطاقم مكون من 5 آلاف فرد، وتجهيز طائرات حربية لدعم القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وخلية من قوات العمليات الخاصة لتحرير الرهائن.

إن الدعم العسكري المبالغ فيه الذي قدمته الولايات المتحدة وغيرها من دول أوروبا يشير بوضوح إلى أن مخطط قوات الاحتلال لا يقتصر على استعادة الرهائن الذين تمكنت حماس من احتجازهم، أو تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، بل يمتد لعمل إجرامي واسع النطاق ضد الفلسطينيين لتصفية قضيتهم بما من شأنه أن يدفع بعض القوى الإقليمية للتدخل، وهو ما حدث بالفعل بدخول الحوثيين على خط الأزمة من خلال محاولة شن هجوم بالمسيرات أو الصواريخ الباليستية على إسرائيل.

كان الغرب (حكوماته وبرلماناته ومنظماته الحقوقية) دائمًا ما يتبنى خطابًا سلبيًا تجاه أوضاع حقوق الإنسان في عدد كبير من الدول العربية، وكان يستخدم ورقة المساعدات والتبادل التجاري والعسكري للضغط على بعض الدول من أجل المطالبة والدفع باتجاه اتخاذ مواقف يراها الغرب متوافقة مع معايير حقوق الإنسان، ووصلت هذه الضغوط والخطابات والقرارات الصادرة عن بعض الهيئات الغربية إلى مرحلة تجاوز الحد الفاصل بين الالتزام بمبدأ

عالمية حقوق الإنسان من جانب، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية من جانب آخر.

الطرف الغربي كان يستند في مواقفه إلى الصورة التي رسخها لنفسه -عبر عقود- كمجتمعات وحكومات تعلي من قيمة الحقوق والحريات العامة، لكن بالقطع فإن المواقف الغربية الأخيرة من العدوان الإسرائيلي على شعب غزة قد شوهت هذه الصورة، وأظهرت انحياز الطرف الأوروبي والأمريكي الأعمى لإسرائيل، وكشفت عن تناقض فج وفاضح بين خطابها المتعلق بإسرائيل وخطابها الموجه للدول العربية، ويمكن القول إن كثيراً من مبررات المصادقية الغربية قد سقطت ولن تعود كما كانت.

هذا التحليل يقودنا إلى الاستنتاج بأن الغرب لن يكون قادراً -على الأقل في المستقبل القريب- على لعب دور فاعل ومؤثر في دفع الدول العربية لإحداث إصلاحات في ملف الحقوق والحريات العامة، ولن يكون لمواقفه وبياناته وخطاباته ذات الصدى الذي اعتمدت عليه في تسويق هذه المواقف. وبشكل عام فَمَقَدَّ الغرب عمومًا، وأوروبا تحديدًا، جزءًا كبيرًا من مقومات قدرتها على التأثير في هذا الملف.

إن التعامل البراجماتي للغرب مع قضايا حقوق الإنسان أصبح مفضوحًا ومكشوفًا أكثر من أي وقت مضى، لذا فإن التعويل عليه سيكون نوعًا من العبث، وربما يكون ذلك فرصة سانحة للمنظومة الأمم المتحدة التي اتسمت بقدر أكبر من المصادقية في الأزمنة الأخيرة لتستعيد دورها وحيويتها، وتراهن على آلياتها في قيادة حركة إصلاح عالمية لأوضاع حقوق الإنسان قائمة على احترام سيادة الدول ومتجاوزة للضغوط السياسية غير المنزهة عن الهوى.

سادساً | موقف مصري ثابت في مواجهة الموقف الغربي

على النقيض من الموقف الغربي المنحاز للاحتلال الإسرائيلي، يظل الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية ثابتًا، حيث أكدت الدولة المصرية -ممثلة

في الرئيس السيسي ووزارة الخارجية - على حفظ حقوق الشعب الفلسطيني في البقاء على أرضه وعدم الرضوخ لمحاولات التهجير القسري الذي تمارسه قوات الاحتلال منذ أسبوع. ومنذ بداية التصعيد بين المقاومة وقوات الاحتلال، تسعى مصر للتهدة بين الجانبين وتقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين في معبر رفح الذي تعرض جانبه الفلسطيني للقصف أكثر من مرة، إلا أن قوات الاحتلال ترفض التهدة أو فتح ممرات إنسانية لدخول المساعدات الدولية إلا بعد تحرير جميع الرهائن من قبضة حماس.

تنطلق الرؤية المصرية لحل القضية الفلسطينية في أن السلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين، هو السبيل لتحقيق الأمن الحقيقي والمستدام للشعب الفلسطيني، وأن مصر لا تتخلى عن التزاماتها تجاه القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، هذا ولم تتوان مصر في إدانة مثل هذه الاستفزازات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، حيث اعتبرت مصر أن هذه الخطوة تمثل حلقة جديدة من سلسلة الإجراءات التصعيدية، والتي تحمل في طياتها مخاطر تأجيج العنف، والتوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما سيقوض أمن واستقرار المنطقة بالكامل.

وتركزت محاور الموقف المصري حول أهمية تنسيق جهود الأطراف الإقليمية والدولية لحل الأطراف على الوقف الفوري للتصعيد، باعتباره الأولوية في الوقت الراهن حقناً لدماء الشعب الفلسطيني والمدنيين من الجانبين، والنأي كذلك عن استهدافهم وتجنيبهم المزيد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن المواجهات المسلحة.

فبالإيمان مع استمرار القصف الإسرائيلي على غزة وقطع إمدادات المياه والكهرباء والغذاء للسكان هناك، وجه الرئيس السيسي بتجهيز قافلة مساعدات أعلن عنها التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي منذ الثلاثاء 10 أكتوبر، وتضمنت تلك القافلة كميات ضخمة من المساعدات الإنسانية

إلى الفلسطينيين في قطاع غزة، وفق ما أعلن التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي المصري، والتي تضم أطباء من جميع التخصصات وأدوية وأجهزة طبية لدعم الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى جهود كبيرة يقوم بها الهلال الأحمر المصري على الجانب المصري من معبر رفح لاستقبال المصابين وغيرهم ممن يحتاجون للمساعدة.

ولم تتوقف الجهود المصرية عند تجهيز قوافل الإغاثة المصرية وتوجيهها لمعبر رفح، بل تتضمن أيضًا تنسيق كافة الجهود الإغاثية الدولية من قبل الجهات الراغبة في إغاثة غزة واستقبال المساعدات الدولية في مطار العريش الدولي لتوجيهها إلى غزة من خلال معبر رفح البري عند فتح ممرات إنسانية. وقد أسفرت الجهود المصرية مع عدد من الدول الصديقة لفتح الممرات الإنسانية عن تدفق المساعدات بشكل شبه مستمر لسكان غزة؛ وقد وصلت بالفعل شاحنات وطائرات المساعدات الدولية إلى مطار العريش قادمة من مختلف دول العالم، وتم إدخال معظمها إلى جنوب القطاع.

شملت الجهود المصرية أيضًا التواصل مع كافة الأطراف الدوليين الفاعلين والتوافق مع الاتحاد الأوروبي على ضمان نفاذ المساعدات الإنسانية إلى داخل القطاع، كما تم التوافق مع رئيس الوزراء البريطاني وعدد من قادة دول العالم على أهمية تكثيف الجهود لخفض التوتر وحماية المدنيين من الجانبين ومنع تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية.

من كل ما سبق، يتضح أن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بلغت مستوى الكارثة في ظل استمرار ارتكاب قوات الاحتلال جرائم بحق المدنيين ترتقي إلى مستوى جرائم الحرب. إن ما تقوم به إسرائيل داخل قطاع غزة يعد انتهاكًا صارخًا لمبادئ القانون الإنساني الدولي، ويشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بموجب القانون الدولي، ولإسرائيل المسؤولية الكاملة عن تبعات هذا التصعيد الخطير، الذي يقوض كافة الجهود المبذولة للحفاظ على التهدة

الشاملة، ومنع تفاقم العنف الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين. ومع استمرار المساندة الغربية الكبيرة لإسرائيل في خطواتها، فإن بارقة الأمل لحفظ دماء الفلسطينيين تتمثل في الجهود المصرية الدؤوبة للتنسيق مع دول أوروبا والولايات المتحدة لوقف هجوم الاحتلال على غزة وفتح ممرات إنسانية من جانب، وحشد الجهود الإغاثية الدولية وتوصيلها للفلسطينيين من جانب آخر.

المحور الثاني عشر

الحرب في غزة: وماذا بعد؟

المشاركون:

اللواء / محمد إبراهيم الدويري

د. محمد كمال

د. جمال عبد الجواد

د. حسن أبو طالب

د. دلال محمود

شادي محسن

ستأتي ساعة ما تتوقف فيها النيران وتنتهي الحرب، ولن ينتهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولن تختفي حقيقة أن إسرائيل منذ الاعتراف الدولي بها عام 1948 وهي قائمة بالعدوان على أرض الفلسطينيين وحقوقهم! وسيظل هذا الواقع الصراعى قائماً يهدد الجميع ما بقيت القضية الفلسطينية دون حل، والمطلوب تسوية سياسية حقيقية قائمة على أسس السلام العادل والشامل ومقررات الشرعية الدولية.

فإذا كان وقف إطلاق النار هو الأولوية التي تشغل التحركات الدبلوماسية الراهنة، لأغراض مساعدة المدنيين ووقف نزيف دمائهم، والخشية من سيناريو الانفلات الإقليمي للحرب؛ فإن سؤال "وماذا بعد انتهاء الحرب؟" المتعلق بمصير قطاع غزة يورق الدوائر السياسية والفكرية في العالم، لأن الإجابة عليه ستحدد ما إذا كان الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سينفجر ثانية على غرار مرات سابقة، أم ستكون المواجهة الراهنة فرصة لوضع أسس جديدة يمكن عبرها ضمان سلام مستدام؟

وسارعت العديد من مراكز الفكر الغربية والشخصيات المهمة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى تقديم مقاربات وتصورات مختلفة لـ "اليوم التالي" بعد توقف إطلاق النار في غزة، مفترضة أن "فراغاً محتوماً" سينشأ في قطاع غزة يقتضي التعامل معه إذا حققت إسرائيل هدفها المعلن في القضاء على حركة "حماس"، وهو ما قد يخلق أوضاعاً جديدة، ويُنهي ما كان قائماً في القطاع قبل

السابع من أكتوبر. وبغض النظر عما إذا كانت تلك الفرضية واقعية، أم لا تزال قيد الديناميات العسكرية المشتعلة حاليًا في قطاع غزة، بخلاف أنها تعكس انحيازًا غربيًا جليًا للرؤية الإسرائيلية؛ فإن المقاربات الغربية المطروحة حول مستقبل القطاع تستدعي فحصًا لمدى واقعيته وقابليتها للتنفيذ في الواقع الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يطرح مجموعة من الخبراء والمتخصصين في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية مقارنة تفكير مغايرة؛ تستند إلى رؤية أشمل للحقوق الفلسطينية العادلة في مرحلة ما بعد الحرب، وعلى أساس أن حل "معضلة غزة" هو مسؤولية فلسطينية أولاً وأخيرًا.

وواقع الأمر إن الرؤى المختلفة التي تقدم حول غزة لها عدة مستويات، الأول: تصورات لكيفية إنهاء الحرب ذاتها والخروج من هذه الأزمة. الثاني: مستقبل القطاع ذاته من حيث ماهية السلطة التي تتحمل إدارة القطاع. الثالث: التداعيات المحتملة للحرب في غزة على الداخل الإسرائيلي والداخل الفلسطيني، وعلى المستوى الإقليمي أيضًا.

أولاً | تصورات مختلفة لكيفية إنهاء الحرب

يؤكد الواقع الراهن أن جميع الجهود المبذولة من القوى الإقليمية والداخلية لم تستطع حتى الآن أن تنهى الحرب الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة، رغم أن عمليات قتل السكان الفلسطينيين المدنيين العزل التي نشاهدها جميعاً كفيلة بأن يتحرك المجتمع الدولي بفاعلية لوقف هذه الحرب ولا يكتفي فقط بموقف المتفرج، وإن كنا قد لاحظنا مؤخراً أن هناك محاولات للتوصل إلى هدنة إنسانية مؤقتة، ورغم أهميتها فإنها لا توقف تماماً نزيف الدماء.

تتحرك إسرائيل طبقاً لأهداف حددتها منذ اليوم الأول للعمليات والمتمثلة في القضاء على سيطرة حماس على غزة وتدمير بنيتها العسكرية، ثم أضافت مؤخراً هدفاً جديداً وهو استمرار جيشها في القطاع لفترة من الوقت حتى تضمن

عدم تكرار أحداث السابع من أكتوبر الماضي، ولا شك في أن هذه الأهداف مجتمعة تشير إلى أن إسرائيل متمسكة بمسار الحرب مهما تكن الخسائر، سواء في صفوفها أو بين المدنيين الفلسطينيين التي تتصاعد كل يوم وبأرقام مخيفة، حيث تعدت خمسين ألف فلسطينياً بين قتيل ومصاب ومفقود.

وعقب مرور أكثر من مائة يوم على هذه الحرب الشرسة يمكن القول إن «نتانيا هو» خضع نسيباً للمرة الأولى - وقد تكون الأخيرة - للمطالب الداخلية وللضغط الأمريكي من أجل التوصل إلى هدنة مؤقتة ومشروطة من أجل تنفيذ صفقة تبادل أسرى يتم خلالها الإفراج عن أعداد محددة من المدنيين الإسرائيليين والأمريكيين، في مقابل الإفراج عن أعداد أكبر من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وفي هذا المجال لابد أن نثير التساؤل التالي، هل الهدنة الإنسانية سوف تؤدي إلى وقف تام لإطلاق النار؟ وهل يمكن البناء عليها مستقبلاً لإنهاء الحرب؟ يمكن القول إن إسرائيل التي تمتلك - وحدها - الإجابة عن هذا التساؤل تعترم الاستمرار في عملياتها عقب إتمام الصفقة ولن تتجه إلى إنهاء الحرب، حيث إن تحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها منذ البداية ومحاولة استعادة الهيبة وقوة الردع الإسرائيلية التي تدهورت بفعل عملية حماس سوف تفرض عليها مواصلة الحرب مهما تكن النتائج.

وفي هذا السياق يظهر موقف الولايات المتحدة كأحد الأطراف الرئيسية التي تعاملت مع هذه الحرب بأسلوب تعدى في سلبه جميع التوقعات، فمع التسليم بأن واشنطن تتبنى الموقف الإسرائيلي بشكل عام، فإن هذه الحرب أثبتت أن الدعم الأمريكي لتل أبيب سياسياً وعسكرياً واقتصادياً يكاد يعلو فوق أي مصالح أمريكية في المنطقة، كما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الولايات المتحدة تتبنى مبدأ المعايير المزدوجة التي تصب في صالح إسرائيل.

كما أن الإدارة الأمريكية ركزت بصورة واضحة على مسألة تبادل الأسرى بهدف الإفراج عن رعاياها الذين في حوزة حماس، وهو ما سوف يدعم موقف

«بايدن» في الانتخابات الرئاسية، أما دون ذلك فإن التحرك الأمريكي حرص على مطالبة إسرائيل بثلاثة مطالب رئيسية، الأول: تجنب قتل المدنيين الفلسطينيين، والثاني: رفض احتلال القطاع بعد انتهاء الحرب، وإن كانت تؤكد ضرورة ألا تعود حماس إلى السيطرة على غزة. أما المطلب الثالث: فهو عدم توسيع دائرة الصراع.

وبصفة عامة يمكن القول إن التصورات الغربية ”منحازة“؛ إذ تأسست تلك التصورات الغربية - في مجملها - على افتراض؛ إن إسرائيل ستنجح في تحقيق هدفها في القضاء على حماس، وتنشغل هذه التصورات بالأساس بالقضاء على حماس بأي شكل من الأشكال، وتعتبر أن العملية البرية الإسرائيلية قادرة على تحقيق هذا الهدف، وهو ما لا تعكسه تطورات الأوضاع الميدانية حاليًا في غزة بعد شهر كامل من العمل العسكري، في ضوء ارتفاع التكلفة الإنسانية والبشرية كنتيجة للعملية العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن إغفال احتمالية اتساع النطاق الجغرافي للصراع خارج حدود مسرح العمليات بقطاع غزة، بل وخارج حدود دولة إسرائيل. تتماهى هذه التصورات مع الموقف الإسرائيلي الذي يسوق فكرة أن ما يحدث في القطاع هو للقضاء على حماس وليس على الفلسطينيين، من خلال تبني سياسة العقاب والإنهاك الجماعي، ومنع المساعدات الإنسانية عن عموم السكان المدنيين في القطاع.

ولعل أحدث تصور تم تقديمه هو ما طرحه الاتحاد الأوروبي كروية أوروبية للتسوية في غزة خلال اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في يناير 2024، والتي تضمنت خطوات إجرائية وتحديد مدى زمني يمتد لعام تقريبا، ركزت بصورة أساسية على غزة ما بعد الحرب كأولوية، ثم تحقيق الأمن والاستقرار فيها كأولوية ثانية. وكما يتضح من مراجعة كافة التصورات الغربية يلاحظ أنها على الرغم مما أبدته من اهتمام بالجانب الإنساني، لم تقترب من فكرة الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، بما يعني أن الصيغ المطروحة تتجاهل الكثير

عن الواقع السياسي الحالي، الأمر الذي يخلق بيئة فلسطينية وعربية غاضبة ورافضة لهذه التصورات الغربية المتحيزة لإسرائيل بشكل شديد الوضوح.

على أساس تلك الإشكاليات والمعضلات، يمكن القول إن التصورات الغربية لليوم التالي في قطاع غزة، تستهدف بالأساس إخراج إسرائيل منتصرة تمامًا في تلك الحرب؛ إذ تعكس أغلبها رغبة إسرائيلية في التخلي عن مسؤولياتها كسلطة احتلال، كما تسعى لتحميل أطراف أخرى هذه المسؤولية، وتبقى هي بعيدة - بشكل أو بآخر - عن التعامل المباشر مع تشابكات الأوضاع في غزة، بما يضمن لها تحقيق مكاسب دون تكاليف.

التصور الفلسطيني:

فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني فليس من الإنصاف أن تتحمل السلطة الفلسطينية فوق طاقتها، حيث إن المشكلات التي تعانيها تعود إلى السياسة الإسرائيلية التي تعمدت إضعاف السلطة ومؤسساتها الأمنية والسياسية، حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي لا يكون هناك شريكاً فلسطينياً في عملية السلام، الأمر الذي يؤكد أن الانقسام الفلسطيني يعد مصلحة إستراتيجية لإسرائيل كانت حريصة على استمراره.

وبالنسبة لموقف المقاومة الفلسطينية فمن الواضح أنها تحاول مواجهة العمليات الإسرائيلية بالإمكانات التي تمتلكها، وتحرص على أن تناور بكارث المختطفين لديها من أجل تحقيق مكاسب على الأرض خاصة الوصول إلى هدنة إنسانية أو أكثر على أمل أن تكون فترات لالتقاط الأنفاس، وقد تؤدي إلى تغيير ولو نسبياً في مسار الحرب.

التصور المصري:

التصور المصري لليوم التالي للتصعيد الإسرائيلي - الفلسطيني الراهن يقوم بالأساس على ضرورة وقف إطلاق النار، وأن الحديث لا يجب أن يقتصر على

اليوم التالي في قطاع غزة، بل يجب أن يشمل القضية الفلسطينية، باعتبار أن الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وحدة سياسية واحدة تشكل معاً الدولة الفلسطينية، وأن مصر بذلت الكثير من الجهود من أجل إبقاء عملية السلام أو التسوية السياسية للصراع على قيد الحياة، رغم العقبات التي شهدتها من إسرائيل أولاً، ثم من جانب بعض الفصائل الفلسطينية.

طالبت مصر بوقف إطلاق النار على الشعب الفلسطيني المسالم في قطاع غزة، وأكدت أنها ترفض العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني الذي تقوم به إسرائيل. ومع انسداد الأفق السياسي نتيجة للانحياز الغربي غير المسبوق للجانب الإسرائيلي، تبنت القاهرة المسار الإنساني، وسعت لحشد المجتمع الدولي لتبني ذلك المسار، وهو ما نتج عنه الاتفاق الذي سمح بفتح معبر رفح من جانبه الفلسطيني لإدخال المساعدات الإنسانية العاجلة للفلسطينيين داخل القطاع.

في الوقت نفسه، واجهت مصر المخططات الإسرائيلية لتوظيف هجوم السابع من أكتوبر، إذ أدركت أن الهدف الإسرائيلي من التصعيد هو وضع مخطط "التهجير القسري" للفلسطينيين باتجاه سيناء لتصدير الأزمة لمصر موضع التنفيذ، من خلال أكبر عملية عسكرية من القصف الموسع على القطاع لتحويله إلى "قنبلة بشرية" قابلة للانفجار باتجاه مصر. إزاء ذلك المخطط، أعلنت مصر بشكل واضح أن التهجير القسري للفلسطينيين مرفوض، وأن محاولات تصفية القضية الفلسطينية مرفوضة، وأن تصدير الأزمة لمصر هو خط أحمر غير قابل للنقاش.

هناك خصوصية لمعبر رفح، ففي ظل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2008، بدت مصر اللاعب المحوري في تقديم العون للقطاع عبر معبر رفح، وهو الشريان الوحيد الذي يربط القطاع بالعالم. والتزمت مصر بأن يبقى المعبر مفتوحاً أمام الفلسطينيين رغم أن اتفاقية المعابر الموقعة في عام 2005 تنص على أن المعبر يعمل بوجود أطراف ثلاثة على الجانب الفلسطيني:

أولهم السلطة الوطنية الفلسطينية، وثانيهم إسرائيل، وثالثهم الاتحاد الأوروبي. ومع سيطرة حماس على قطاع غزة، انسحب موظفو السلطة الفلسطينية، ومعهم مسئولو الاتحاد الأوروبي، بما يعني طبقاً للاتفاقية أن يغلق المعبر، وهو الأمر الذي عملت مصر خلال سنوات عدة على تجنبه. ومع اشتعال المواجهة الإسرائيلية-الفلسطينية الجارية لم يعد المعبر مقتصرًا على خروج الأفراد، بل باتت الحاجة ملحة لاستخدامه في إدخال شاحنات المساعدات، وهو الأمر الذي نجحت فيه مصر أيضًا رغم كل العقوبات التي وضعتها إسرائيل.

ومع هذه الأهمية لمعبر رفح، فإنه يحتاج هو الآخر لطرح سيناريوهات بشأن اليوم التالي لوضعيته، ولكن في إطار مقارنة شاملة للقضية الفلسطينية. فالتصورات الغربية التي تحاول إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين، تعني بشكل أو بآخر إنهاء اتفاق المعابر 2005، وأن إسرائيل لن تبقى على صلة بعمل الملف، وأن المعبر سيصبح فلسطينيًا مصريًا خالصًا، بكل ما يعنيه ذلك من سيادة كاملة للفلسطينيين على الجزء الفلسطيني من المعبر، أيًا كان السيناريو المتوقع لليوم التالي في القطاع.

وبعبارة موجزة، يتحرك الموقف المصري بفاعلية أكثر من أي طرف آخر ويستخدم كل أدواته لإحداث أي تغيير إيجابي في الوضع الراهن في غزة، سواء من خلال إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية من معبر رفح، أو الضغط المتواصل للتوصل إلى هدنة إنسانية، أو إنجاز صفقة تبادل الأسرى، بالإضافة إلى المطالبة ببلورة تسوية سياسية في المستقبل لتنفيذ مبدأ حل الدولتين.

ويظل السؤال المشروع والمنطقي الذي يطرحه الجميع هو متى وكيف ستنتهي الحرب؟ وما هو الوضع المتوقع بعد انتهائها؟ وهنا نوضح أن الواقع يشير إلى ما يلي:

أن إسرائيل متمسكة بمواصلة عملياتها في غزة حتى تحقق أهدافها، وهو ما يعني أن الحرب سوف تأخذ وقتًا طويلاً. إن أكثر الأطراف التي تعاني من هذه الحرب

هم السكان الفلسطينيون الذين يعانون كل أنواع العقاب الجماعي، إن مصر لن تسمح بتهجير سكان غزة إلى سيناء وهذا خط أحمر بالنسبة لأمننا القومي. إن الضغوط الأمريكية والأوروبية والعربية لن تنجح وحدها في إنهاء الحرب التي تحتاج إلى ضغوط داخلية إسرائيلية قوية. إن المقاومة الفلسطينية ليس أمامها خيار سوى الاستمرار في مواجهة الجيش الإسرائيلي حتى تتضح الصورة النهائية للحرب. وقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إن القوات الإسرائيلية سوف تتبع نهجا أكثر استهدافا في شمال غزة حيث من المقرر أن تتضمن العمليات العسكرية مدهامات، وهدم أنفاق، وهجمات جوية وبرية. وفي جنوب القطاع، سيستمر الجيش الإسرائيلي في محاولات ضرب حماس وقياداتها وتحرير الرهائن الإسرائيليين.

وتشير أغلب التقديرات إلى أن الصراع في غزة سوف يستمر لعدة أشهر مقبلة، غير معلومة الزمن وغير محددة. هذه العبارة أكدها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان بعد زيارته تل أبيب ولقائه مع وزراء الحرب الإسرائيليين، مُرددا القول نفسه لوزير الدفاع الإسرائيلي "يوآف غالانت"، في مشهد يعكس التناغم الكامل بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وربما توحى بعض التفاصيل بوجود خلاف حول سير العدوان في المرحلة المقبلة، في حين يظل الجوهر واحدا، وهو دعم استمرار آلة القتل الإسرائيلية في عملها دون قيود، واستمرار الدعم الأمريكي بالسلاح والمواقف السياسية المناهضة للعالم كله، والداعية لوقف العدوان فورا، كما ظهر بوضوح فج في رفض إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار دون تأجيل.

استمرار العدوان لفترة أخرى ليست محددة مرهون من وجهة النظر الأمريكية والإسرائيلية بتحقيق أهدافها الأولى، والتي ترددت كثيرا على ألسنة المسؤولين من البلدين، وأبرزها القضاء على حماس، وتحرير الأسرى، وإقامة منطقة أمنية في القطاع لحماية إسرائيل، وضمان ألا تشكل غزة مستقبلا أي نوع من

التهديد لوجود الدولة الإسرائيلية. هذه الأهداف فضلا عن عدم واقعيتها وابتعادها عن منطق التاريخ المُنصف للشعوب ومقاومتها المشروعة ضد كل صنوف الاحتلال مهما تكن قوته ودمويته، فهي تعني عمليا الإصرار على المزيد من تدمير القطاع وقتل أبنائه من جانب، والمزيد من فقدان السمعة والهيبة والردع من جانب آخر. والعنصر الثاني يشترك فيه الطرفان الأمريكي والإسرائيلي معا، بصفتها الطرفين اللذين يديران الحرب فعليا ويتنسّق تام، ويضعان أهدافها، ويسعيان إلى توظيفها لتشكيل واقع جديد ليس فقط في قطاع غزة، بل في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن تأثير ذلك على تصفية القضية الفلسطينية من وجهة نظرهما على حساب أطراف أخرى عربية وغير عربية، بعد استبعاد القيام بأي عمل جاد يضمن تسوية تاريخية عبر مفاوضات سياسية تؤدي إلى حل الدولتين.

وفي ضوء خبرة الفترة الماضية من العدوان الإسرائيلي الهبّجي، والصمود الفلسطيني والمقاومة النشيطة والفعالة، رغم فارق القوة المادية عسكريا، يظهر الجانب الآخر من الصورة متمثلا في فشل تحقيق الأهداف الرئيسية المُعلن عنها سابقا، فلم يتحرر أي أسير عبر العملية البرية الهمجية، بل قُتل بعض الأسرى برصاص إسرائيلي، كما قتل العديد من الجنود والضباط في مواجهات مباشرة مع عناصر حماس، ولم تسقط الأخيرة والمقاومة الفلسطينية، ولم تطلب العفو والاستسلام كما توهم الكثير من مسؤولي وزارة الحرب والقتل الإسرائيلية، بل على العكس، أصيب الجيش الإسرائيلي في مقتل من عدة جوانب، أبرزها عنصر السمعة القتالية والأخلاقية والذي تبخر في الهواء ولم يعد له أثر، وتأكّد أنه جيش بلا أخلاق وفاقد للمهنية الاحترافية في القتال المباشر، ويعتمد على التدمير العشوائي لجلب الرعب في قلوب المقاومين، الأمر الذي لم يحدث، ويعترف به المحللون العسكريون الأمريكيون قبل غيرهم، بل بات الرعب يسكن قلوب ونفوس الجنود الإسرائيليين وقادتهم وعائلاتهم، وكل من يعاونهم من المرتزقة الأجانب مزدوجي الجنسية.

ويمتد الفشل إلى سمعة الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي كثيرا ما روجت للقدرات الهائلة وغير المسبوقة للدبابة ميركافا، باعتبارها الأكثر تدريعا والأكثر صلابة وحماية للجنود داخلها، والتي صارت كلعبة أطفال بين أيدي المقاومين، تحترق بسهولة من قذائف صنعتها عقول ذكية بأقل القدرات، وأثبتت فاعليتها بما لم يتصوره أحد، ناهيك عن تدمير مركبات الجنود المصنوعة في الولايات المتحدة والتي فقدت سمعتها بلا منازع، ما دفع كل الدول التي سبق وطلبت عدة عشرات من تلك الدبابات الإسرائيلية أن تتخلى عن طلباتها بعد أن رأت الفارق الكبير بين الدعاية الفارغة وبين القدرات الحقيقية في الميدان.

الفشل الإسرائيلي الأمريكي المزدوج، ليس ببعيد عن أعين المحللين الأمريكيين، ومن هنا يمكن تفهم تلك اللغة التي يتحدث بها الآن الرئيس بايدن والتي تتضمن بعض النقد المبطن والناعم لأداء وزارة الحرب الإسرائيلية، ودعوته لهم بأن يراعوا المدنيين في ضرباتهم العشوائية، في الآن ذاته يصصر على الدعم غير المشروط ويأمر البنتاجون الأمريكي بإبقاء حاملي الطائرات الأمريكيتين في البحر المتوسط بالقرب من السواحل الإسرائيلية، كما يأمر بإرسال قذائف من مخازن البنتاجون الخاصة للدبابات الإسرائيلية ميركافا، وبعيدا عن رقابة الكونجرس الأمريكي، وعلى وجه السرعة لدعم عمليات القتل والتدمير في غزة، كجزء من خطة مواصلة الحرب لأشهر عدة مقبلة.

العنوان الجديد الذي أبدعه الاستراتيجيون الأمريكيون للمرحلة المقبلة من الصراع هو قتل قادة حماس، وتحديد زعيم الحركة في غزة "يحيى السنوار"، وقائد الجناح العسكري "محمد الضيف"، ونائبه "مروان عيسى"، ومن يمكن الوصول إليه من رموز أخرى. الكلام هنا قاله بصراحة جيك سوليفان بعد محادثاته في إسرائيل، وفي مضمونه أن هدف القضاء على حماس كحركة لم يعد أولوية نظراً؛ لأنه هدف ثبتت استحالة، ومن ثم تم خفض الهدف المطلوب إلى مجرد قتل قادة الحركة ورموزها العسكريين الذين أذلوا العسكرية الاسرائيلية، رغم تواضع ما لديهم من إمكانيات مقارنة بالإمكانيات الأمريكية

والإسرائيلية الهائلة التي حُشدت للقضاء على الحركة، ما يثبت درس التاريخ الإنساني الأبدي، فالأمر ليس في الإمكانيات وعلو الصوت، بل في الإرادة والإيمان والدفاع عن قضية عادلة، والقدرة على تحمل الخسائر والصمود في وجه العدوان مهما تكن وحشيته وهمجيته.

ثانياً | تصورات مختلفة لمستقبل قطاع غزة

قبل أن يفصح المشهد في قطاع غزة، عن نتائج ميدانية على الأرض يمكن البناء عليها، ما اصطلح على تسميته "مستقبل قطاع غزة" وبشكل أكثر تحديداً، تصور طبيعة الحكم وإدارة القطاع ووضع سكانه من الفلسطينيين. وقد عبر الطرفين الرئيسيين عن تصوراتهم لسيناريوهات مستقبل غزة، وكذا الأطراف الأخرى المنخرطة في الأزمة، وهو ما يتم توضيحه فيما يلي:

التصور الفلسطيني لمستقبل قطاع غزة:

في ظل ملابسات التصعيد الإسرائيلي-الفلسطيني الراهن، والتصورات والسيناريوهات الغربية المنحازة لمستقبل قطاع غزة بعد الحرب، فإن طرح تصور أقرب للواقع وللحقوق الفلسطينية في حل قضيتهم بشكل شامل وعادل ينبني بالأساس على سيناريو "الحل الفلسطيني" الذي لا يعرض القطاع لتدخلات من أطراف إقليمية ودولية. هذا الحل المقترح له جسراً أو مدخل وحيد هو عودة السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة غزة، في محاولة لاستعادة "الوضع الطبيعي" لما قبل عام 2007، وهو المسار الآمن الوحيد المتاح لعلاج المسببات الحقيقية للانفجار الراهن في غزة وحل القضية الفلسطينية بشكل واقعي.

يقضي هذا السيناريو المطروح بأن تكون السلطة الفلسطينية موجودة وتدير قطاع غزة سياسياً ومجتمعياً، بينما تصبح حماس والجهاد فصيلين فلسطينيين مثلهما مثل كل الفصائل الفلسطينية، يجمع بينهم الاتفاق على

الحق الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية، وإن اختلفا سياسيًا في وسائل تحقيق ذلك. وهنا يكون العمل لاحقًا على انضمام حماس والجهاد لمنظمة التحرير الفلسطينية كفيلاً بإسباغ الشرعية على جميع مكونات الشعب الفلسطيني. إلا أن هذا السيناريو يحتاج إلى متطلبات أساسية، من أبرزها:

1. تهيئة الحاضنة الشعبية للسلطة الوطنية الفلسطينية في غزة، كي لا يؤدي عودتها إلى نزاع فلسطيني-فلسطيني لا يمكن التحكم في عواقبه. بعبارة أخرى، فإن اليوم التالي في غزة كلما كان فلسطينيًا خالصًا وتتولاه كيانات أو شخصيات لا توجد خلافات شعبية أو فصائلية بشأنها، كانت فرصه أكبر في النجاح.

2. ضرورة أن تُطرح عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة في إطار مقارنة شاملة للقضية الفلسطينية، برعاية أو ضمانات أو التزامات عربية ودولية تستهدف بالأساس إعادة مسار العملية السياسية في إطار حل الدولتين، بما من شأنه فتح الأفق السياسي ونافذة الأمل أمام الشعب الفلسطيني.

3. توفير الدعم الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية للتعامل مع الوضع الصعب الذي تسبب فيه القصف الإسرائيلي بتدميره للبنية التحتية والمساكن والمنشآت الاقتصادية والصحية وغيرها في القطاع، وسيساعد هذا الدعم في منح السلطة الوطنية شرعية شعبية جديدة للتواجد في القطاع، وتغيير خريطة التوازنات الفصائلية، وإعادة القرار الفلسطيني ليصبح فلسطينيًا وطنيًا متوافقًا عليه.

يساعد هذا السيناريو المتصور لعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، على عدم استدامة الانفصال الفلسطيني-الفلسطيني، وإبعاد القضية الفلسطينية عن التجاذبات الإقليمية والدولية، وضبط إدارة العلاقة مع إسرائيل، بما لا يجعلها قابلة للانفجار ونشوب مواجهات تؤدي إلى تدمير حياة السكان في القطاع. وأخيرًا، يمكن أن يمهد لإطلاق مسار التسوية والسلام في الشرق الأوسط.

على الجانب الآخر، يجنب هذا السيناريو الفلسطينيون العواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن التصورات التي تتعلق بتواجد إقليمي أو دولي أو أممي لإدارة قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، خاصة أن التفكير الغربي في هذا التواجد بذريعة المساعدة أو تهيئة الأجواء لعودة السلطة الفلسطينية، وتمكينها من إدارة القطاع، وإن كان يحمل بعض الوجاهة النظرية؛ إلا أنه يحمل بذور القضاء على الفكرة تمامًا، فلا السلطة الوطنية الفلسطينية ستقبل بأن تلتصق بها فكرة العودة المدعومة غريبًا إلى القطاع في مواجهة فصائل فلسطينية، ولا الفلسطينيون أنفسهم في القطاع أو الضفة الغربية سيرحبون بذلك.

كما أن التجربة الغربية لإعادة بعض الأطراف إلى مواقع السلطة بهذا الشكل كافية، على نحو ما حدث في العراق قبل نحو عشرين عامًا، لرفض تلك التجربة شعبياً. علاوة على ذلك، فإن طرح السيناريوهات الغربية فكرة الفترة الانتقالية كمدخل لتواجد دولي، تبقى هي الأخرى فكرة نظرية غير مرحب بها. خاصة في ضوء الخبرة السلبية أيضًا في المنطقة لتلك الفكرة، حيث لا توجد أية ضمانات تتعلق بضمان انتهاء المرحلة الانتقالية في موعدها المقرر، واستعادة الوضع الطبيعي الذي يخدم القضية الفلسطينية ومسار التسوية. بل إن احتمالات أو على الأقل التخوف من تحول المرحلة الانتقالية إلى وضع مستدام يصعب تعديله أو تغييره، تظل قائمة، وتمثل مبررًا كافيًا لرفض الفكرة من أساسها.

التصور الإسرائيلي لمستقبل قطاع غزة:

تقترح إسرائيل تنفيذ خطة تقوم على "أربعة أركان" للتعامل مع غزة بعد انتهاء الحرب، هم: عدم عودة حماس إلى حكم غزة بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية الكاملة على القطاع، بما في ذلك تفتيش البضائع التي تدخل إلى المنطقة وتخرج منها على ألا يقيم مديون إسرائيليون في المنطقة. وتتولى قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، تضم شركاء إقليميين وأوروبيين، مسؤولية إعادة إعمار قطاع غزة. كما تتضمن الخطة دوراً هاماً

لمصر، دون توضيح لتفاصيل هذا الدور. وأخيراً، بموجب هذه الخطة، يلعب الجانب الفلسطيني دوراً محدوداً، لكن "بشرط ألا تكون هناك أعمال عدائية أو تهديدات لإسرائيل".

وواقع الأمر أن أكثر ما عبر عن جوهر التصور الإسرائيلي لمستقبل غزة، هو ما ظهر في الدراسة التي قدمها معهد "مسخاف" للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، وهو مركز أبحاث شهير أسسه ويرأسه مسؤولون سابقون في مجالي الدفاع والأمن، حيث نشر تقدير موقف بتاريخ 17 أكتوبر 2023، جاء فيه حث مباشر للحكومة الإسرائيلية، للاستفادة مما أسماها "الفرصة الفريدة" والنادرة لإخلاء قطاع غزة بأكمله، و"إعادة توطين" الفلسطينيين في مصر. كما قدمت لها توصية بضرورة إنشاء "منطقة عازلة" على طول الحدود مع مصر، لضمان عدم عودتهم مرة أخرى إلى داخل القطاع. وهذه الخطط الإسرائيلية أشار لها المركز الأمريكي باعتبارها ليست جديدة تماماً، فقد كان لها إرهابات قديمة تدور في ذات الإطار بأشكال وأنماط مختلفة، وإن ظلت تستند إلى مفهوم واحد وهو "التطهير العرقي" لقطاع غزة، واستغلال الجوار الجغرافي لمصر فضلاً عن انخراطها بالجهد الأكبر في حمل عبء هذه القضية، كي تكون مستقراً للحل الذي يستعصي على الجانب الإسرائيلي الوصول إليه.

وفي ذات السياق، توضح النخب السياسية والعسكرية في إسرائيل أن القضاء على حماس في القطاع لا يضمن كلياً أمن إسرائيل، فإن قطاع غزة يمثل مشكلة في حد ذاته لإسرائيل وبالتحديد جنوب القطاع، والتي لا يزال يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يأخذها في الاعتبار. ولا توجد حتى الآن خطة متماسكة وواضحة لليوم التالي، لأن إسرائيل ترتجل رؤيتها اعتماداً على تقدم قواتها على الأرض.

وبحسب المؤشرات فإن تصور إسرائيل للحكم المحلي في غزة سيكون على أساس مسؤولين محليين وأفراد لا ينتمون إلى حماس. في الواقع، هناك هيئات حكم بأكملها في قطاع غزة لا تزال تتلقى رواتبها من السلطة الفلسطينية (114 مليون دولار سنوياً، حسب بيانات وزارة المالية الفلسطينية لعام 2023)، بعد

16 عاما من سيطرة حماس على القطاع. وبالتالي وفقا لهم يكون من المحتمل أن يقوم مستقبل غزة على الخطوط التالية:

- ضخ الدول العربية الأموال من أجل استقرار الوضع الإنساني، وفي المرحلة الأولى سيواصل الجيش الإسرائيلي والشاباك السيطرة على الأمن في قطاع غزة، لكن إسرائيل ليس لديها أي نية للسيطرة على القطاع، وطموحها هو الخروج من غزة في أسرع وقت ممكن، ولكن فقط بعد ضمان أمن سكان الجنوب ومنع إطلاق الصواريخ.
- وبحسب الفكرة الناشئة، بعد ذلك ستكون هناك مرحلة أو مرحلتين أخيرتين من التسوية الدائمة في قطاع غزة ستستمر لعدة أشهر؛ حيث سيكون للسلطة الفلسطينية سيطرة مدنية على قطاع غزة، لكن جهاز الشاباك والجيش الإسرائيلي سيكون لديهم حرية العمل الاستخباراتي وشن عمليات عسكرية نوعية ومحدودة، كما هو الحال في المنطقة (ب) في الضفة الغربية، ويرى بعض الخبراء أن اختيار نتانيا هو لجهاز الشاباك ليكون مسؤولاً عن العمليات العسكرية في شمال غزة؛ يعود لتهيئته لدور مستقبلي يشبه دوره في الضفة الغربية حالياً.
- تحديد آلية لتسهيل الحكم المؤقت من خلال تحالف دولي إلى أن يتم تشكيل حكومة فلسطينية مستقرة بالقدر الكافي، وسوف تتطلب مثل هذه الخطة الانتقالية قيادة سياسية، وجهوداً دبلوماسية، وقبول السلطة الفلسطينية، والتعاون مع الحكومات الأخرى في المنطقة.
- هناك مناطق عازلة أمنية على أطراف القطاع يمكن للفلسطينيين أن يتواجدوا فيها للعمل الزراعي، لكنهم لن يتمكنوا من البقاء هناك لفترة طويلة وبالتأكيد لن يتمكنوا من حمل السلاح أو إقامة نقاط مراقبة ضد إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون الشاباك مسؤولاً عن تلك المنطقة بجانب قوات إسرائيلية محدودة ومرنة في الحركة. سيكون للشاباك هدفين

رئيسيين، الأول: هو منع إلحاق الضرر بقوات الجيش الإسرائيلي التي تم نشرها في جميع أنحاء القطاع. الثاني: تحديد مواقع أعضاء حماس في المكتب السياسي الذين سيقون في المنطقة.

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل سيكون لها دوراً أمنياً في غزة "لفترة غير محددة" بمجرد انتهاء العمليات القتالية الكبرى، بمجرد انتهاء العمليات القتالية الكبرى في غزة، من المرجح أن تبقى إسرائيل قواتها في مواقع رئيسية في جميع أنحاء قطاع غزة لمنع حماس والمقاتلين المسلحين الآخرين الباقين على قيد الحياة من تنظيم واستعادة القطاع، بينما تسعى إسرائيل إلى حل حكم طويل الأمد في غزة.

ويتلخص الحل الأكثر ترجيحاً وجدارة بالثقة في تكرار الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي بموجبها تحتفظ إسرائيل بالإشراف العسكري (ومؤخراً، كميات متزايدة من الرقابة المدنية) على المستوطنات الإسرائيلية في حوالي ثلثي الضفة الغربية. وبموجب هذا الترتيب، لا يزال يتعين على القوات الإسرائيلية توسيع المسؤوليات الأمنية في غزة، الأمر الذي سيؤدي إلى هجمات على القوات الإسرائيلية ومقتل الفلسطينيين. وتعد قدرة إسرائيل على إدارة فراغ السلطة في مرحلة ما بعد الصراع أقل تأكيداً. إذ سحبت إسرائيل قواتها من غزة عام 2005 بعد 38 عاماً من الاحتلال ولا تريد تحمل مسؤولية حكم القطاع بعد سقوط حماس. ومع ذلك، بمجرد خروج حماس، فمن المرجح أن تظهر حركات للمقاومة أكثر راديكالية لإبقاء إسرائيل غارقة في مستنقعها.

التصور المصري لمستقبل قطاع غزة:

لم تستطع معظم التصورات الغربية المطروحة لليوم التالي في قطاع غزة، تجاوز الدور المصري وأهميته القصوى باعتباره "العامل المرجح" لأي من هذه السيناريوهات المستقبلية، التي يمكن أن تنتهي إليها الأوضاع في القطاع. ومع ذلك، فإن تلك التصورات لم تنبئ بالقدرة الكافية لمحددات ذلك الدور، ليس

فقط فيما يتعلق بالأزمة الحالية في غزة، ولكن بتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل عام. تستهدف مصر حلاً عادلاً وشاملاً يضمن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، من خلال إقامة دولة فلسطينية على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ولعلّ عدم الانتباه لمحددات الموقف المصري الثابت والمعلن من القضية الفلسطينية، يعد من أهم أسباب عدم قابلية السيناريوهات الغربية المطروحة لمستقبل غزة للتحقق على أرض الواقع.

وترتكز الرؤية المصرية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على الاعتقاد الجازم في أنه لا سبيل لحل القضية الفلسطينية سوى من خلال حل الدولتين، وأن تصورات البعض بشأن جدوى الحل أو الحسم العسكري لهذا الصراع هي خارج إطار الواقع، ولا يمكن القبول بها. وأن السياسة الإسرائيلية القائمة على إغلاق الأفق السياسي أمام الفلسطينيين ستكون عواقبها وخيمة، ومن ثم فلا بديل عن إحياء المسار السياسي.

ويظلّ إحياء المسار السياسي بنداً رئيساً على أجندة الدولة المصرية، حتى في ظلّ اشتعال المواجهات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولم تكن المواجهة الحالية استثناءً من ذلك التوجه. فمنذ اليوم الأول للمواجهات ومع محاولات التحذير والعمل على وقف أو خفض التصعيد، طرحت مصر ضرورة الانتباه للمسار السياسي. في هذا الإطار، جاءت دعوتها واستضافتها للمؤتمر الدولي بالقاهرة في الـ 21 أكتوبر 2023 الذي خصصته للمسار السياسي، فكان عنوان المؤتمر "مؤتمر القاهرة للسلام"، للتأكيد على ضرورة المقاربة الشاملة للتصعيد المستمر في الحرب.

التصور الغربي لمستقبل قطاع غزة:

منذ بدايات الحرب، والتوجه الغربي (الأمريكي والأوروبي) مهتم ببحث القضايا الاستراتيجية التي تهمه بالضرورة، مثل مستقبل الحكم في قطاع غزة، بالنظر إلى

أن الهدف الإسرائيلي المعلن من العملية العسكرية هو اقتلاع حركة حماس، ليس من التواجد بغزة فقط وإنما الأهم من وجهة النظر الإسرائيلية من مقعد إدارة شئون القطاع، على اعتبار أن امساك قبضتها بتلك الإدارة هي التي تمكنها من استعادة قدراتها العسكرية في كل مرة بعد جولات الصراع، التي كانت في كل مرة هدفها المعلن هو القضاء على البنية التحتية لفصائل المقاومة، وفي مقدمتها حماس فضلا عن قدرات الفصائل الأخرى.

وتنوعت المقترحات التي قدمتها الدول الغربية بخصوص بحث خيارات ما بعد الحرب، أول ما جاء فيها مقترح "تدويل" إدارة قطاع غزة بعد الحرب من خلال "تحالف دولي" يدير قطاع غزة بالتعاون مع الأمم المتحدة، أو من خلالها، على سبيل المثال: أعدت ألمانيا وثيقة وتداولتها مع أكثر من عاصمة لها عضوية وازنة داخل الاتحاد الأوروبي. وقد أوردت فيها ما يتعلق بالشق الأمني المتمثل في، تفكيك أنظمة الأنفاق وتهريب الأسلحة إلى غزة، باعتبار أن التحالف الدولي المقترح سيقوم بمهام التأمين الشامل لغزة بعد الحرب. جاءت تلك الإشارة رغم تحفظ الوثيقة، على القصف العشوائي والمفرط في استخدام القوة ضد قطاع غزة بشكل عام، حيث ترى استبدال هذا النمط بتكتيك العمليات الجراحية الدقيقة التي يمكن أن تسهم في استئصال قدرات حماس. وقد اسهبت الوثيقة في هذا الأمر؛ ووضعت قراءتها التي تؤكد عدم قدرة إسرائيل في القضاء على حماس بالوسائل العسكرية، كما نصت على ضرورة أن ينصب الجهد الإسرائيلي الأكبر على تجفيف منابع دعم حركة حماس ماليا وسياسيا.

وامتدت نقاشات زعماء الاتحاد الأوروبي لأيام طويلة من أجل التوصل إلى موقف موحد يدعو لفتح "ممرات إنسانية"، حتى دون التطرق إلى حد الدعوة إلى وقف إطلاق النار مؤقت أو دائم. فيما صوتت قبلا ثماني دول في الاتحاد الأوروبي، بينها بلجيكا وفرنسا وإسبانيا لصالح قرار غير ملزم يدعو إلى "هدنة إنسانية فورية"، في الوقت الذي صوتت النمسا والمجر من بين أربع دول أخرى أعضاء بالاتحاد ضد القرار، بينما امتنعت 15 دولة بينها ألمانيا وإيطاليا وهولندا عن

التصويت، وقد تلقى الاتحاد لوما وانتقاد أمريكي وإسرائيلي واسعاً، بسبب عدم ذكر القرار الأوروبي حركة حماس بما تستحقه من اتهامات!

لم يقف أمر التفكيك في مستقبل قطاع غزة عند الجانب الأوروبي بالطبع، فهناك من الكيانات الأمريكية غير الرسمية من بدأت هي الأخرى بطرح الأسئلة، التي تتعلق باليوم التالي للحرب وأهمها بالطبع، هو من سيحكم ويدير القطاع وصولاً إلى أين سيكون موقع السكان الجغرافي، بعد هذا التدمير الهائل لمقدرات الحياة داخل مدن القطاع. مركز "كارنيجي" الوثيق الصلة بصناعة القرار الأمريكي؛ نشر تقريراً بتاريخ 31 أكتوبر 2023 حول نية إسرائيل في دفع سكان القطاع جنوباً، باتجاه سيناء المصرية، جاء فيه عديد من الإشارات الدالة، أهمها: إن هدف إسرائيل المعلن هو القضاء على حماس، لكن من الواضح على نحو متزايد أن الحرب تسعى لتحقيق هدف ثان وهو الطرد الجماعي للفلسطينيين من قطاع غزة. وقد أورد التقرير إسمي كلا من عميد الجيش السابق أمير أفيفي والسفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة، باعتبارهما أصحاب اقتراح واحد ووجهه كلا منهما إلى الفلسطينيين، بالفرار من غزة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر والبحث عن ملجأ في شبه جزيرة سيناء. ويعتبران هذا المقترح مجرد إجراء إنساني لحماية المدنيين، بينما تقوم إسرائيل بعملياتها العسكرية، رغم أن تقرير كارنيجي يؤكد أن لديه تقارير أخرى تشير إلى أنه سيتم إعادة توطين الفلسطينيين بشكل دائم خارج غزة، في عملية تطهير عرقي كاملة.

وبصفة عامة تنوعت التصورات الفكرية الغربية حول مستقبل غزة، وملامح الأوضاع المتوقعة فيما بعد العملية العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتباينت تلك التصورات في الأفكار المطروحة بشأن الإدارة المقترحة خلال العملية الانتقالية، ومن أبرزها: تولي شخصيات تكنوقراط - غير سياسية - إدارة قطاع غزة، أو تولي الأمم المتحدة إدارة قطاع غزة مع تواجد قوات أممية، وأيضاً تولي قوات متعددة الجنسيات مسؤولية الحفاظ على الأمن في غزة، كما

قدم البعض تصوراً يقضي بتوحي مجموعة من الدول العربية مهمة الحفاظ على الأمن في غزة.

غير أن تقييم تلك التصورات الغربية يكشف عن إشكاليات ومعضلات عديدة من أبرزها:

1. تتجاهل معظم التصورات المطروحة مسألة ضرورة وقف إطلاق النار، خاصة أن هذه هي الخطوة الضرورية التي من دونها لا يمكن لتلك التصورات أن تكون قابلة للتنفيذ.

2. تشير التصورات الغربية لمستقبل غزة إلى انحياز واضح، ينسجم مع الانحياز السياسي الرسمي الغربي للجانب الإسرائيلي. فمعظم تلك التصورات تصب - حال تحقيقها - في اتجاه إعفاء إسرائيل من مسئوليتها كقوة احتلال، وتسعى لتحميل أطراف أخرى دولية وإقليمية تبعات كثيرة ومركبة لتخفيف العبء على إسرائيل.

3. التصورات المطروحة للأوضاع المستقبلية في غزة، فقط في ضوء ما يحدث منذ السابع من أكتوبر، وهو ما يمثل تماهياً مع الرؤية الإسرائيلية التي تسعى لفصل غزة عن مجمل القضية، أو مستقبل الدولة الفلسطينية. ومن ثم تقزم تلك التصورات القضية الفلسطينية وتحصرها في الحديث عن غزة، دون معالجة القضية من المنظور الأشمل المتعلق بالتسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في ضوء مقررات الشرعية الدولية.

ثالثاً | التداعيات المحتملة للحرب على أطرافها وعلى الإقليم

يكاد يتفق الجميع على أن حرب غزة 2023-2024 تمثل نقطة فارقة ليس في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل في المنطقة كلها، وأن تداعياتها المحتملة ستمتد على أكثر من مستوى، ويتم توضيح هذا فيما يلي:

التداعيات المحتملة لحرب غزة على مستقبل الأطراف المباشرة في الحرب:

مستقبل حماس:

مع مواصلة الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية، والإعلان عن المرحلة الثالثة من هذه العملية القائمة على العمليات النوعية خاصة لاغتيال قيادات المقاومة. وفي إطار التوقعات الواقعية، يتراجع تدريجياً الهدف الإسرائيلي في القضاء على حماس، وحتى لو تم القضاء عليهم فإن حماس لن تختفي؛ كون وجودها لا يقتصر فقط على قطاع غزة ولكن تنتشر في شمال الضفة الغربية، وفي جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، وفي جنوب سوريا. من المحتمل أن يكون انتشار حماس ضعيفا في تلك الأماكن مقارنة بقطاع غزة ولكن ما يميز هذه الأماكن أنها تحتاج إلى عمليات عسكرية خاصة للقضاء عليها تختلف عن تكتيك إسرائيل العسكري في غزة.

ومع تراجع هذا الهدف نسبيا والضغط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل بسبب الانتخابات الرئاسية الأمريكية ومتطلباتها، خاصة مع وجود بعض الفئات المؤثرة في الرأي العام الأمريكي التي ترفض الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل في حرب غير إنسانية، فمن المتوقع أن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للوصول إلى هدنة إنسانية أو وقف مؤقت لإطلاق النار. ولكن في هذه الحالة قد تتعرض إسرائيل لتحدي مؤداه تناقص فرص القضاء على حماس؛ لأن وقف النار يمكن أن يتسبب في نجاح حماس في إعادة تنظيم صفوفها فوق الأرض وتحت الأرض أي في الأنفاق، أو يوفر احتمالية لنجاح حماس في نقل الرهائن من مواقعهم تحت الأرض إلى أماكن أخرى.

مستقبل السلطة الفلسطينية:

هناك مطالبات إسرائيلية وأمريكية لضرورة إدخال بعض الإصلاحات في هيكل السلطة الفلسطينية لقبول عودتها لإدارة قطاع غزة. وعلى الرغم من أن هذه

المطالبات فيها إفراط في التدخل في الشأن الفلسطيني، فإن عودة السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع تظهر باعتبارها الوضع الأكثر قبولاً لمستقبل السلطة في غزة، على الرغم من وجود العديد من التحديات في هذا السياق، لكن تعد إدارة السلطة الفلسطينية هو الحل الأقرب للتنفيذ لما له من إيجابيات، منها على سبيل المثال، إنهاء الانقسام الفلسطيني، وإثبات قدرة السلطة على السيطرة في القطاع، استعادة شعبية السلطة الفلسطينية في قطاع غزة بما يوحد الفلسطينيين ويمهد لمفاوضات - طويلة الأمد - في عملية طويلة للتسوية الشاملة حول مستقبل دولة فلسطينية.

مستقبل الداخل الإسرائيلي:

هناك توافق داخل الرأي العام الإسرائيلي على بعض الأمور، أبرزها: قبول الحرب حتى إذا طالّت مدتها؛ ويعود هذا لزيادة تأثير التيار اليميني المتطرف الديني والقومي. كذلك الدفع لإخراج نتنياهو من المشهد السياسي، يعد موضع توافق بين التيارات الحزبية المختلفة بما فيها الليكود الذي اعتبره عبء على شعبيته، خاصة مع تكرار التوتر بين نتنياهو وإدارة الرئيس الأمريكي "جوبايدن". يظهر أيضاً التوافق على تحويل الوضع في غزة إلى ما يشبه الوضع في الضفة الغربية تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية وإدارة أخرى فلسطينية - بدون حماس - أو عربية أو دولية للشئون الإدارية والمدنية.

جبهة المدن اليهودية العربية في إسرائيل (الجبهة الداخلية): أظهر استطلاع أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي زيادة كبيرة في نسبة عرب إسرائيل الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من دولة إسرائيل ومشاكلها. في يونيو 2023 رأى 48% فقط من عرب إسرائيل أنفسهم جزءاً من هوية وتحديات إسرائيل، في حين أجري استطلاعاً هذا الشهر أجاب 70% بشكل إيجابي. ولكن من ناحية أخرى أظهر الاستطلاع انخفاضاً في تفاؤل العرب الإسرائيليين بشأن مستقبل البلاد - من 40% في يونيو 2023 إلى 27%. بالإضافة إلى ذلك، كان

هناك انخفاض طفيف في رغبة العرب الإسرائيليين بالبقاء في البلاد - من 62% في يونيو 2023 إلى 59%.

لذلك من المستبعد أن تنفجر هذه الجبهة في المستقبل القريب؛ ويعود ذلك إلى عدة عوامل قد تفسر موقف عرب إسرائيل المحايد والمائل نسبياً إلى الرواية الإسرائيلية، وهي:

1. التفسير الأول الإعلامي: الجمهور العربي في إسرائيل متصل بالإعلام العبري، ويشاهد البث التلفزيوني العبري، ويستمتع إلى الإذاعة الإسرائيلية، ويحظى الإعلام الإسرائيلي بشكل عام بثقة كبيرة بين العرب في إسرائيل.

2. التفسير الثاني الأخلاقي: لم يستحسن عرب إسرائيل الصور والمقاطع التي صورتها حماس وهي تقتحم بيوت المستوطنين العزل وترديهم قتلى؛ إذ وصلت هذه المشاهد سريعاً إلى عرب إسرائيل مصحوبة باستنكار إسرائيلي شعبي.

3. التفسير الثالث السياسي: خرجت لوائح اتهام ضد عشرات من عرب إسرائيل بسبب دعوتهم لتنظيم مظاهرات منددة لإسرائيل، ولكن لم تجد صدًى لدى المواطنين العرب بسبب القبضة القمعية للشرطة الإسرائيلية وللمجتمع الإسرائيلي نفسه. تم اعتقال "محمد بركة" رئيس لجنة المراقبة العليا لعرب إسرائيل وعضو الكنيست السابق بعد أن أعلن عن مظاهرة في الناصرة ضد الحرب.

4. التفسير الرابع القضائي: قررت المحكمة العليا رفض الالتماس وقضت بعدم تنظيم مظاهرات احتجاجية ضد الحرب: "في الظروف الخاصة يجب رفض الالتماس".

وواقع الأمر أنه في الداخل الإسرائيلي من المتوقع أن تشهد العلاقات المدنية - العسكرية تحولات واضحة، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية، وقد سبق تناول هذه الأبعاد في المحاور السابقة.

التداعيات المحتملة لحرب غزة على المستوى الإقليمي:

- من المحتمل أن يتسع نطاق الصراع ويتم تصعيده، مع استمرار الحرب لفترة تجاوزت الثلاث شهور ظهرت تغيرات قد تؤدي لتوسع نطاق الصراع والعمليات العسكرية لخارج قطاع غزة، أبرزها: وجود بعض الاشتباكات على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية بين إسرائيل وحزب الله، على الرغم مما يبدو من عدم استعداد حزب الله للتصعيد ضد إسرائيل، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إعلان جماعة الحوثي في اليمن الحرب على إسرائيل، واتجاهها لمنع كافة السفن المتجهة لإسرائيل من أي جنسية من المرور إذا لم يدخل قطاع غزة ما يحتاجه من الغذاء والدواء، محذرة من أن هذه السفن "ستصبح هدفا مشروعا" لها إذا لم يتحقق ذلك. الأمر الذي يعني تهديد الملاحة البحرية في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب، واستغلت جماعة الحوثي الحرب في غزة للسيطرة على ممرات الملاحة البحرية بما يمنحها قدرة استراتيجية، تستخدم لصالحهم بشكل مباشر للضغط على المجتمع الدولي أول لتحقيق أهدافهم داخل اليمن، أو بشكل غير مباشر لصالح إيران. وهو ما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا من توجيه بعض الضربات الجوية لقواعد الحوثي في يناير 2024.

- هناك تقارب في مواقف الدول العربية الفاعلة في المنطقة ذات الصلة بالحرب في غزة (مصر، الأردن، السعودية، الإمارات، قطر)، حول عدة أمور، أهمها: رفض التهجير القسري للفلسطينيين من غزة أو من الضفة الغربية، رفض استمرار الحرب والدفع في اتجاه هدن إنسانية متكررة تجاوباً مع المبادرة المصرية التي طرحت على أساس متدرج في هذه الهدن يتم خلالها تبادل الأسرى وإدخال المساعدات إلى القطاع مع تكثيف جهود الإغاثة الإنسانية لسكانه

- تعزيز جهود الضغط على إسرائيل، بكافة السبل القانونية والدبلوماسية والإعلامية من أجل وقف إطلاق النار وإيقاف الجرائم التي ترتكبها والانتهاكات القانونية والإنسانية التي تمارسها، ويتم هذا من خلال التواصل مع كافة القوى الإقليمية والدولية المؤثرة على إسرائيل ومصالحها الاستراتيجية.

- مستقبل العلاقات الإسرائيلية - العربية، أثرت الحرب في غزة على الرأي العام العربي كله، خاصة في الدول التي لديها اتفاقيات سلام أو تطبيع مع إسرائيل. وعلى الرغم من استمرار التزام كافة الدول بهذه الاتفاقيات، وكذلك على الرغم من عدم إعلان هذه الدول لمواقف عدائية ضد إسرائيل، فإنه من المتوقع أن تتأثر هذه العلاقات بدرجة ما، خاصة إذا ما اتسع نطاق الصراع إقليمياً. ويزيد من قوة هذا التطور المحتمل ما كشفتته هذه الحرب من آراء كثير من أعضاء النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وتعبير أدق، ما كشفتته من نواياهم تجاه الفلسطينيين وتجاه دول الجوار أيضاً!

- مستقبل السياسة الإقليمية لإيران في المنطقة، انخرطت إيران في حرب غزة بشكل ما - كما سبق تناول الموضوع في بعض المحاور السابقة - لكن يظل التأثير الأكثر احتمالاً هو ظهور قدرات وكلاء إيران على تهديد الأمن والاستقرار الإقليمي. ودور حركة حماس وجماعة الحوثي وحزب الله كان واضحاً على هذا المستوى، كما أن بعض الجماعات التابعة لإيران في العراق وجهت بعض العمليات للقوات الأمريكية الموجودة هناك. وما يدل على هذا الأثر المحتمل إقليمياً، تدخل الولايات المتحدة مباشرة في الإقليم منذ الساعات الأولى للحرب، ودعمها المتحيز لإسرائيل وتعهداتها بضمان أمنها بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية والإنسانية، ثم تدخلها العسكري مباشرة ضد الحوثيين في اليمن في رسالة واضحة لإيران أنها لن تتجاهل التهديدات الجادة لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

التداعيات المحتملة لحرب غزة على المستوى الدولي:

- بالنسبة إلى القارة الأوروبية، إن الصعوبات في التوفيق بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي المختلفة بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تعني أن الكتلة الأوروبية من المرجح أن تستمر في لعب دوراً هامشياً في الأزمة وحدها دون الولايات المتحدة، خاصة وأن التصعيد المحتمل للغزو البري الإسرائيلي لغزة أدى إلى تفاقم التوترات الداخلية في الاتحاد الأوروبي. وهذا من شأنه أن يحد بشكل أكبر من قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير على مستقبل الصراع، والمساعدة في تهدئة التوترات وتعزيز نتائج المفضلة، مثل حل الدولتين.
- بالنسبة للحرب في أوكرانيا، فإن الوضع في الشرق الأوسط قد يخطر بتحويل الاهتمام والموارد بعيداً عن أوكرانيا، وخاصة إذا تصاعد الصراع إلى ما هو أبعد من ذلك. مما يجعل من الصعب على بروكسل التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن حزم كبيرة أخرى من الدعم المالي والعسكري لكيف.
- تؤدي الحرب في غزة إلى تفاقم الانقسامات بين الاتحاد الأوروبي (وكذلك الغرب على نطاق أوسع) والجنوب العالمي، وكذلك بين الكتلة وجوارها الجنوبي (شمال أفريقيا)، على أساس ازدواجية المعايير الغربية في دعم كل من أوكرانيا وإسرائيل، وهذا من شأنه أن يزيد من تعقيد الجهود الغربية لتوسيع التعاون الدولي وراء العقوبات الاقتصادية ضد روسيا من خلال تنفير دول الجنوب العالمي، وخاصة في العالم الإسلامي.
- التأثير المحتمل لحرب غزة على الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ إذ أنه على الرغم من أن قضايا السياسة الخارجية - تقليدياً - تحتل مركزاً متدنياً عند الأميركيين خلال سباق الانتخابات الرئاسية، فإن انتخابات 2024 قد تكون استثناءً، إذ تمكنت عملية "طوفان الأقصى" من رفع "قضية دعم إسرائيل والموقف الأمريكي من حرب غزة" إلى القضايا الأكثر أهمية في السباق الرئاسي.

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن ملاحظتها في هذا الموضوع، منها: إن الحزب الجمهوري يؤيد إسرائيل بشكل مطلق، بينما هناك انقسامات في الرأي داخل الحزب الديمقراطي ما بين تأييد إسرائيل وبين التعاطف مع الفلسطينيين. الرئيس الأمريكي "جوبايدن: يؤيد إسرائيل تماماً ويؤيد عدم إصدار قرار أممي ضد إسرائيل، ولكن هذا الدعم اللامحدود يعرضه للانتقادات الشديدة، خاصة وأن رؤية الولايات المتحدة تطورت منذ بداية الحرب حتى الآن، وغيّرت بعض مواقفها؛ ربما يعود هذا لعدم امتلاكها طرحاً متكاملاً لمستقبل غزة أو للحل النهائي ما يجعلها أكثر مرونة في تطوير هذه الرؤية وفقاً للمستجدات. وقد يعود أيضاً لاعتبارات مصالح الولايات المتحدة ذاتها وليس فقط مصلحتها في توفير الأمن لإسرائيل؛ فعلاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط بخلاف إسرائيل، واستيعاب انقسامات الرأي العام الغربي والاعتبارات الانتخابية أيضاً تفرض عليها تطوير رؤيتها وفقاً للمستجدات الواقعية.

وربما مثل هذا التطور في الرؤية الأمريكية، هو ما ظهر في تكرار زيارات وزير الخارجية الأمريكي "توني بلينكن" للمنطقة وتحديد بعض المواقف الأمريكية، مثل: رفض عودة إسرائيل لإدارة القطاع، ورفض تقليص مساحة غزة، ورفض التهجير القسري للفلسطينيين. وبعبارة موجزة، أدركت الولايات المتحدة أنه من الصعب استمرار التطبيع العربي مع إسرائيل بدون وجود مسار لوقف إطلاق النار، وبحسب الطلب الأميركي فإن المرحلة الأخيرة ستكون مفاوضات سياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ربما في إطار مؤتمر دولي وتحت رعاية إقليمية عربية ودولية وأممية.

وأخيراً يمكن القول، إن الحرب في غزة بقدر ما تمثل تهديداً للفلسطينيين وربما للإقليم كله، فإنها توجد فرصة لإعادة طرح القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي، وتقديم مناقشة موضوعية للتصورات العربية لتسويتها، خاصة إذا ما عادت السلطة الفلسطينية إلى غزة بعد الحرب، بدعم إقليمي ودولي، وهو ما يتطلب توفير الظروف تضطر إسرائيل للتفاوض والوصول لتسوية سياسية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية.

رقم الإيداع بدار الكتب:

2023/3899

الترقيم الدولي (ISBN):

978-977-87240-7-3